الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسيَّة والإداريَّة
العمادة

السياسات الخارجية للدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف

رسالة أُعِدَّت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلاقات الدوليَّة والدبلوماسية

إعداد

الطالبة زينه الزين

لجنة المناقشة

الدكتور علي أحمد خليفة	أستاذ	رئيساً ومشرفاً
الدكتور جهاد أحمد بنوت	أستاذ مساعد	قارئاً
الدكتور كميل حبيب حبيب	أستاذ	مناقشاً

٢٠٢٢ – ٢٠٢٣

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى من شاطرني حبه وتين القلب...

إلى فقيد روحي الذي أقوى بذكراه...

إلى من كنت أتمنى أن يكون بقربي لأرى في عينيه نظرات الفخر بانجازاتي كما كنت أراها سابقاً... أبي

إلى من تعبت من أجل أن أكون على ما أنا عليه الآن... إلى ملاك الطّهر المعتق بأريج الياسمين...

إلى القلب الحاني، واليد المعطاء... أمي

إلى السند الذي لا يميل مهما مالت الأيام... إخوتي

إلى أنايَ التي تسير على الأرض على هيئة ملاكين...

إلى مشوار العمر الذي ينمو أمامي بكما...

إلى أكبر إنجازاتي ولداي أمير وميليسا...

إلى كل محب، صديق، قريب، إلى كل داعم قدم لي كلمة من القلب، أو بسمة حب زرعت في داخلي الأمل... أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

ها هو يراعي يقفُ عاجزاً عن التعبير أمام أساتذة أعطت وأجزلت بعطائها...

ها هو يراعي اليوم يقِفُ حائِراً لا يعرف ماذا عساه أن يكتبَ بحقِ المشرف الأستاذ الدكتور علي أحمد خليفة، فمهما دوّن فلن يفيه حقّه.

وللقارئ الدكتور جهاد أحمد بنوت الذي أضاف لكتاباتي إرشاداته القيمة... ولعميد الكلية التي اخترتها لاستكمال مسيرتي العلمية الأستاذ الدكتور كميل حبيب حروف أربعة تُجمع في كلمة شكراً لقبوله مناقشة رسالتي...

ولكلّ من ساندني ودعمني ولو بكلمة الصّديق الأستاذ توفيق شومان، والصّديق الدكتور عباس بصار، أهلي، أصدقائي، وجميع أحبتي... شكراً من القلب.

المقـدمـــة

لقد نشأ الكيان اللبناني (دولة لبنان الكبير) عام ١٩٢٠، وهو مثقل بالمتاعب والمشاكل والأزمات التي أعاقت مسيرته وحالت دون بلوغه مصاف الأنظمة السياسية الحديثة أو المتطورة. فنشأة الدستور اللبناني الذي صدر في العام ١٩٢٦ لم تحقق رغبة الإرادة السيدة للشعب اللبناني، لكونه صنِّف في خانة الدساتير التي تنشئ بطريقة غير ديمقراطية المتأرجحة بين الهبة أو المنحة والميثاق أو العهد، والجمهورية العتيدة لم تتحول إلى دولة دستورية قائمة على مرتكزات الشرعية والمشروعية للحكم والرقابة الدستورية على القوانين والفصل بين السلطات، لأن المؤسسات الدستورية اللبنانية لم تكن تمارس جميع صلاحياتها، نتيجة إعلان المفوض السامي الفرنسي حاكماً مطلق الصلاحيات، تعلو سلطته سلطة المؤسسات الدستورية.

وفي العام ١٩٤٣ دخل لبنان مرحلة جديدة عندما نال استقلاله، لكنه بقي منغمساً في أزمات متجددة ومستمرة، أبقت على توصيف الدولة اللبنانية باللادولة تتوسمها الصفات السلبية، نتيجة التشظيات التي تتجاذب الخيارات والوهن الذي يصيب المؤسسات، ولكونها تجسدت في صورة مجزأة ومنقسمة. أما في المفهوم السياسي، فلم تكن السياسة اللبنانية إلا مجموعة من الصدامات والعنف، والأسوأ من كل هذا، هو إعتقاد البعض بعد مرور أكثر من مائة عام بأن دولة لبنان بعيدة الإحتمال وغير مرجّح قيامها بشكل فعال وعصري.

إن هذه التعابير الوصفية تعكس تجربة لبنان التاريخية – السياسية، التي تعزو وتُنسب إلى تزامن وتماكن؟؟؟؟ التناقضات والمفارقات التاريخية، في حين كان لبنان، كنظام حكم، وما يزال عاجزاً عن إحداث الأثر المطلوب، منقسماً داخلياً ومقسماً إقليمياً ودولياً، تتنازعه المشاريع وتعبث به العواصف والأنواء التي تتقاطع بتناقضاتها على موقعه الاستراتيجي شرقي المتوسط كامتداداً للشرق وبوابة على الغرب، يصح فيه القول، إن بنية لبنان الداخلية، تحتمل القسمة على إثنين أفقياً وعامودياً، متنازع في النشأة بين غربيّ الهوية، عربيّ الوجه، أو عربيّ الهوية، غربيّ الوجه.

لقد أدّت هذه المعضلة، أو الأزمة، إلى تراكم الأزمات المحورية وصولاً إلى انفجار العنف عام ١٩٥٨ على وقع الإنشطارات القومية، ليعود عام ١٩٧٥ بعناوين الحرب الأهلية، ويحل مرة ثالثة عام ٢٠٠٥ بأخطر صوره، التي ما زالت تتبدل عناوينها وأدواتها دون أن يستفيد اللبنانيون من تجارب الماضي المؤسس على صراعات الحاضر. إذ أصبح لبنان مسرحا للصراعات الكبرى، وأصبحت أزماته جزءاً من حروب الآخرين وثورة لكل ثائر أيضاً، ومقراً للأزمات والإنقسامات العربية كافة، ومنبراً لتوجيه الرسائل في الصراعات الإقليمية والدولية.

من هنا، فإن تسوية العام ١٩٤٣، التي شكلت عقداً بين شريكين (المسلمين والمسيحيين)، بقيت قاصرة في أن تحصن الشراكة بعناوين الوطن، والدولة المركزية صورياً تتوزع في مفهوم الشركة، التي أضيف لها لاحقاً كلمة المحبة، للتأكيد على التعايش أو العيش المشترك، في ظل كيانات تتعثر قواسمهم المشتركة، دون أن يكون المشترك الجامع الوطن النهائي لجميع أبناؤه كمواطنين في رحاب المواطنة الحقة.

وفي كل المحطات اللاحقة التي تلت التسوية الأولى، دلّت الوقائع على أن عقد "الشراكة" كان معرّضاً للإنفكاك والخروج عنه منذ العام ١٩٥٦ إلى العام ١٩٥٨ وصولاً إلى العام ١٩٧٥. لأنه في المحطة الأخيرة، أعلن طرفا عقد الشراكة تحلّلهما منه، نتيجة عوامل داخلية وخارجية جسدها الانقسام الطائفي (مسلمين ومسيحيين) حول المقاومة الفلسطينية والمشاركة في الحكم من جهة، والحفاظ على الكيان اللبناني الذي ارتبط بامتيازات الطائفة من جهة أخرى.

من هنا إندلعت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وبذل خلالها مساع كثيرة للتوسط بين اللبنانيين من قبل دول وهيئات عديدةً، إذ نجحت سوريا بعد عام كامل من الإشتباكات المسلحة والعنف المتبادل، في التوصل إلى صيغة للحل في ١٤ شباط ١٩٧٦، تجسدت في خطة إصلاحية عُرفت في حينه "بالوثيقة الدستورية"، التي اعتبرها البعض ميثاقاً وطنياً جديداً، والتي على أساسها انتُخب رئيس للجمهورية. لكن هذه الوثيقة لم ترضِ أياً من المتنازعين، إذ لم تكن عروبة لبنان ولا الإصلاحات المقترحة ولا تنظيم وجود الفلسطينيين في لبنان لتحظى برضى اليمين المسيحي، كما أن ترسيخ طائفية الرئاسات الثلاث بنص دستوري أو شبه دستوري على الأقل، وتجميد عملية التغيير والإشراف السوري ما كان لها هي الأخرى أن تلاقي قبول أطراف الساحة الإسلامية والتقدمية اللبنانية.

وفي تلك الأثناء، كانت حركة التمرد على قيادة الجيش اللبناني، عبر إنشاء "جيش لبنان العربي" في أواخر كانون الثاني ١٩٧٦ كظاهرة انتشرت وهددت الجيش اللبناني بالتفكك، مع إعلان العميد عزيز الأحدب في ١١ آذار ١٩٧٦ نفسه حاكماً عسكرياً للبنان، والطلب من الرئيس فرنجية الإستقالة، ما أدى إلى إندلاع الإشتباكات المسلحة من جديد وبعنف لم يسبق له مثيل، شملت كافة أنحاء البلاد، ما أدّى إلى إتساع الهوة وتعمق الشرخ في جسم الوحدة الوطنية وتفكك المؤسسات، وفي طليعتها المؤسسة الوطنية الكبرى وهي الجيش.

نتيجة لذلك، تم طرح صيغة دستورية جديدة في الأوساط المحافظة واليمينية تدعو إلى دولة فدرالية أو كونفدرالية قائمة على اللامركزية السياسية والإدارية وعلى التعددية الثقافية، رفضها المسلمون الموزعون بين أحزاب اليسار والمقاومة الفلسطينية وسوريا وأصرّوا على وحدة لبنان. لتنتهي المرحلة الثانية من الحرب على إتفاق، أنه لا بد من قيام لبنان جديد على أسس جيدة، وعلى طروحات وأفكار تبدأ بالدولة الموحدة

"التوافقية" وتنتهي بالدولة الديمقراطية على أساس اللاطائفي، تهيئها دولة قائمة على ميثاق جديد، فكان "إتفاق الطائف ".

كما أنه لا يمكن إغفال تأثير حرب التحرير، وأبعادها الداخلية والخارجية، التي اعتُبرت من أكثر جولات الحرب الأهلية عنفاً ودماراً. وكانت حرباً تزامنت مع تدهور كبير للوضع الإقتصادي آنذاك وانهيار للعملة الوطنية، وأيضاً مع التزام عربي كامل، وتحديداً سعودياً بضرورة إيجاد حل للحرب اللبنانية، وقد ترجم هذا الإتفاق بتفاهم سعودي سوري رافقته متغيرات دولية بدأت تتبلور مع ضعف وتفكك الإتحاد السوفياتي.

من هنا شكل "إتفاق الطائف" تسوية بين الأطراف المتنازعة، التي شاركت فيه، إذ تم تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة مجلس الوزراء مجتمعاً، وذلك من أجل تعزيز أو تعديل مشاركة باقي الطوائف في السلطة، و بالتالي نقل لبنان من ذو وجه عربي، كما نص الميثاق الوطني ١٩٤٣، إلى عربي الهوية والإنتماء، وهو الحائز على شهادات ممهورة بحضور تاريخي فاعل، من خلال اعتباره عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، ومن خلال أنه عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وكذلك عضو في حركة عدم الإنحياز.

كما نص الاتفاق أيضاً على تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي من خلال العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي، والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩، وأقرّ أيضاً العلاقات اللبنانية السورية، من خلال التنسيق والتعاون بين البلدين في شتى المجالات.

وهكذا دخل لبنان في مرحلة جديدة تحت الرعاية السورية، ونشأت من خلالها آليات جديدة تحت عناوين الدعم السوري للشرعية اللبنانية شكلت عنوان ممارسة الحياة السياسية فيه، ليصاب إتفاق الطائف في مضمونه كمشروع لقيام الدولة العصرية.

وفي ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، تعرضت الولايات المتحدة إلى إعتداءات إرهابية قلبت المعطيات الدولية رأساً على عقب، تلاها في ربيع العام ٢٠٠٣، دخول الأمريكي– البريطاني محتلاً في العراق، تحت عناوين غب الطلب، ليُحدث فجوة عميقة في العلاقة بين ضفتي الأطلسي، ولكن لم يطل الأمر حتى تبيّن للحلفاء الأطلسيين ضرورة رأب الصدع وتجديد الشراكة بينهما، فكانت منطقة الشرق الأوسط الزاخرة بالموارد والصراعات "والأصولية الإسلامية" المقصد والمنال، وكان لا بدّ للبنان أن ينال حصّته من هذه المتغيرات، فكان القرار الدولي رقم (١٥٥٩)، الذي جاء بمبادرة فرنسية– أمريكية لإخراج سوريا من لبنان، تمهيداً لنقله إلى ضفة سياسية وإستراتيجية جديدة.

وحدث التحول بإدخال لبنان في أتون صراع دولي– إقليمي حادّ، إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وكان أن حاولت إسرائيل استغلاله في تموز ٢٠٠٦ لتقوم بعدوان واسع النطاق

بهدف القضاء على حزب الله، بغطاء إقليمي دولي، لم يحقق من أهدافه سوى إحداث تدمير هائل بالبنية التحتية، والتسبب في مزيد من الخلافات والإستقطابات في الساحة اللبنانية، وصدور القرار "١٧٠١" الذي أتاح للجيش اللبناني الانتشار في الجنوب و توسيع دور "اليونيفيل" وزاد من قدرتها بهدف خلق حالة عازلة بين إسرائيل و حزب الله ومنعه من إعادة بناء ترسانته العسكرية.

وخلال القمم الثلاث التي جمعت الرئيس جورج بوش مع قادة الإتحاد الأوروبي في حزيران ٢٠٠٤ (دبلن، آيسلند، إسطنبول)، كان قد تم الإتفاق على طيّ صفحة الخلاف حول العراق، وعلى ضرورة إصلاح منطقة الشرق الأوسط الكبير وفقاً للرؤية الجديدة المشتركة ما بين ضفتي الأطلسي لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، من خلال دمقرطة هذه المنطقة. وكان من المنطقي بمكان النظر إلى القرار ١٥٥٩ على أنه الوليد الأول للزواج الفرنسي– الأمريكي الجديد الذي تم في حضور أوروبا ومباركتها.

لقد وجد لبنان نفسه في قلب هذا المشروع بمجرد صدور القرار المذكور، الذي انقسم حوله اللبنانيون بين مؤيد ورافضما أدى إلى وضعه أمام أزمة تهدد وجوده، وإلى انقسام المشهد السياسي اللبناني على خلفية انقسام المشهد الإقليمي بين ما يُسمّى بمحور الممانعة (٨ آذار)، ومحور ما يسمّى بالإعتدال العربي (١٤ آذار)، وخروج القوات السورية في لبنان، وتشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري. وكذلك خروج سمير جعجع من السجن بعفو"خاص"، وعاد العماد ميشال عون من منفاه.

ومنذ ذلك الوقت، شهد لبنان مرحلة صراع بين الفريقين (٨ و ١٤ آذار)، وكادت البلاد تنزلق إلى حرب أهلية، فكان "اتفاق الدوحة" عام ٢٠٠٨، الذي أرسى معادلة توافقية جديدة (الديمقراطية التوافقية)، فتحت باب المصالحات وأتاحت الفرصة لإعادة رسم مشهد التحالفات المحلية مرة أخرى، وانتخب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكلت حكومة وحدة وطنية برئاسة فؤاد السنيورة.

وفي العام ٢٠١٠، شهدت منطقة الشرق الأوسط مظاهرات ما سُمّي "بالربيع العربي"، بدأت في تونس وصولاً إلى سوريا، وتطوّر المشهد السوري من سلمي إلى دموي، من أجل إسقاط نظام الرئيس "بشار الأسد". وفي عام ٢٠١٢، أعلن السيد "حسن نصر الله" الأمين العام لحزب الله إرسال مقاتليه إلى سوريا للقتال إلى جانب قوات النظام السوري. وهذا ما أدّى إلى انقسام داخلي بسبب الخروج عن البيان الوزاري الذي ينص على " النأي بالنفس" عن الصراعات الإقليمية، فكان أن دعا الرئيس "ميشال سليمان" جميع الأفرقاء السياسيين إلى طاولة الحوار في بعبدا، وكان " إعلان بعبدا" عام ٢٠١٢، كإعلان سياسي أكّد المجتمعون من خلاله التمسك "باتفاق الطائف"، والإلتزام بالقرارات الدولية ولاسيما القرار ١٧٠١، وتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية.

وفي العام ٢٠١٤، إنتهت ولاية الرئيس ميشال سليمان ودخل لبنان مرحلة الفراغ الرئاسي، وفي هذه الفترة إندلعت الحرب في اليمن، واتهمت السعودية حزب الله بدعم الحوثيين، ونتيجة ذلك تدهورت العلاقات بين الطرفين، ووصلت الى مرحلة الصراع المباشر.

وفي العام ٢٠١٦، أدت التسوية الإقليمية إلى انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية، شرط أن يُكلف الأخير برئاسة الحكومة. وبعدها أعلن الرئيس ميشال عون الحرب على الإرهاب وأطلق عليها إسم "معركة الجرود"، استطاع فيها الجيش اللبناني الإنتصار على منظمة داعش الإرهابية.

وبعدها، قدم الرئيس سعد الحريري استقالته عبر خطاب متلفز من السعودية، ثم عاد عنها وفق تسوية مع الرئيس عون وسائر القوى السياسية، تقضي بالتزام أطراف الحكومة سياسة النأي بالنفس عن الصراعات والحروب.

وفي العام ٢٠١٩، شهدت الساحات اللبنانية إنتفاضة نتيجة تدهور الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، وطالبت بإسقاط كلّ الطبقة الحاكمة، ما أدى إلى استقالة سعد الحريري من الحكومة، وتكليف حسان دياب بتشكيل حكومة "اللون الواحد"، التي سرعان ما استقات تحت ضغط الأزمات وانفكاك التوافق حولها عقب انفجار المرفأ.

وفي ١٠ أيلول من العام ٢٠٢١، شكل الرئيس نجيب ميقاتي حكومته، وكان من أولوياتها إعادة ترميم العلاقات مع السعودية، و لكن نشأت أزمة دبلوماسية بين لبنان و بلدان الخليج العربي على خلفية تصريحات لوزير الإعلام "جورج قرداحي" حول حرب اليمن، ما دفع ميقاتي إلى دعوة جميع الأطراف على عدم الإساءة إلى الدول العربية الشقيقة، و أكدّ في بيانه على "أن لبنان عربي الهوية و الانتماء وملتزم اتفاق الطائف واحترام القرارات الدولية و ميثاق جامعة الدول العربية، وأنّ لبنان يتطلّع إلى أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة عموما و الدول الخليجية خصوصا، و النأي بالنفس عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وفي أي نزاع عربي – عربي". من هنا، وبمبادرة حسن نية بين لبنان ودول الخليج، حمل وزير الخارجية الكويتي "الشيخ أحمد ناصر الصبّاح" معه إلى بيروت مبادرة عربية–دولية مؤلفة من عشرة بنود تعاطى معها لبنان بإيجابية.

بعد ذلك، جاءت الإنتخابات النيابية في ١٥ أيار ٢٠٢٢، لتفرز برلماناً لا يملك أي أحد من القوى والتحالفات الأكثرية فيه، وتم تكليف الرئيس ميقاتي لتشكيل الحكومة، ليتم بعدها ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الإسرائيلي، لتنتهي معها ولاية الرئيس ميشال عون ودخول لبنان مرحلة الفراغ الرئاسي، وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إنطلاقا من ما تقدّم، لقد طبعت تلك الأحداث سياسة لبنان الخارجية باللااستقرار و الانقسام وعدم الوضوح، فهي من جهة تعمل على الحفاظ على القواعد الأساسية للبنان الدولة في علاقاتها الخارجية، و من جهة أخرى تطبع المواقف حولها بمواقف القوى الداخلية المتناغمة مع المواقف الاقليمية و الدولية المنقسمة حول عناوين كبيرة.

أولاً- أهمية الموضوع

تأتي أهمية هذا الموضوع كونه يسلط الضوء على سياسة لبنان الخارجية والتحولات التي طرأت عليها وعلى هوية لبنان منذ الجمهورية الأولى مروراً بالجمهورية الثانية حتى اليوم.

من هنا سيكون موضوع الرسالة المعنونه "**السياسات الخارجية للدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف**"،الذي هو محور دراسة الباحثة منطلقاً للرسالة والتمحيص والاستدلال والتحليل والاستنتاج لتقديم ما يفيد البحث العلمي.

ثانياً- الهدف والفائدة من الموضوع

إن الباحثة تسعى من خلال تحديد القواعد والمرتكزات المعرفية للسياسات الخارجية إلى تشكيل مرتكز علمي وأكاديمي، لبحث الحالة اللبنانية بعد اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ وتوصيفها وتصنيفها، وذلك من خلال بحث النقاط الآتية:

١- تسليط الضوء على هوية لبنان في المراحل المختلفة، وماهية الدور الذي لعبته السياسات الخارجية للدولة اللبنانية خلالها، والتحديات المرافقة لها وملامح الرؤى والتصوارت والنتائج والإرباكات.

٢- مقاربة المعرفة حول التحولات الدولية والإقليمية وموازين القوى، ومدى أثرها على اتجاهات ومضامين السياسات الخارجية اللبنانية.

٣- تقديم أسباب تأثير العوامل الخارجية في صناعة السياسات الخارجية اللبنانية وتأثير التداعيات على هوية لبنان وسياساته الخارجية.

٤- تحليل مدى تأثير التحديات الإقليمية والدولية في صياغة الأحداث.

٥- بحث مسألة تأثير الصراعات الدولية ونتائج الحرب والتسويات على بيئات السياسات الخارجية اللبنانية، والآفاق المنتظرة في ظل الأزمات الدولية والإقليمية التي قد تطال لبنان ونظامه السياسي، وأثرها على الهوية والكيان.

٦- تقديم دارسة تحليلية لمرحلة ما بعد اتفاق الطائف من خلال مناهج تغني البحث وتقدم الفائدة المرجوة منه.

ثالثاً– إشكاليات الموضوع

إنَّ المشكلة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها تتمحور حول إشكالية السياسة الخارجية للدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، وفيها وعليها يطرح السؤال الرئيس المتمثل بالآتي: **هل تختصر السياسة الخارجية اللبنانية صورة المشهد السياسي المأزوم الذي يؤسس معالجتها إلى قيام الدولة الجامعة في الوطن النهائي لكل أبنائه؟**

وتتفرع من هذه الإشكالية العديد من التساؤلات التي تساق حولها وفق الآتي:

- ما هو مفهوم السياسة الخارجية؟ وكيف تشكلت السياسة الخارجية اللبنانية في بيئتين متغيرتين؟
- ما هي محددات السياسة الخارجية اللبنانية في الجمهورية الثانية التي نقلت لبنان نقلة نوعية إلى "عربي الانتماء والهوية" وأمنت الانتقال إلى الجمهورية الثانية؟
- ما هي الأسباب التي تدفع بعض اللبنانيين إلى طرح مسألة الحياد الإيجابي ومدى تصنيف إنعكاساتها كطرح سياسي أو قانوني؟
- هل أن أزمة الهوية والمشاركة كانتا العاملين الأساسيين لانفجار الوضع الداخلي اللبناني؟
- هل كان الصراع قائم بين من نادى بالهوية اللبنانية وبين من نادى بالقومية العربية؟
- هل معادلة لبنان عربي الهوية والإنتماء المكرسة في دستور الطائف كانت هي ضمانة لبنان ومستقبله؟

رابعاً– الفرضيات

إنَّ المقاربات والمقارنات والاستخلاصات يمكن لها أن تظهِّر النتائج المتوقَّعة لمستقبل هذه السياسات، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، التي تفترض أن تُبنى على أساسها المعالم الواضحة للسياسات الخارجية اللبنانية الآنية والمستقبلية على المستويين الإقليمي والدولي.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من فرضيات عدة:

- إن اتفاق الطائف أنهى الحرب الأهلية وأحل السلم الأهلي بين المكونات اللبنانية.
- إن اتفاق الطائف قد فشل في تأمين التوافق على هوية لبنان و دوره في المنطقة.
- إن سياسة لبنان الخارجية كانت متأثرة بشكل كبير منذ اتفاق الطائف حتى العام ٢٠٠٥ بسوريا.
- أنه بعد الإنسحاب العسكري السوري رسمت السياسة الخارجية للبنان مساراً أكثر استقلالية.

- إن حادثة اغتيال الرئيس الحريري انعكست على سياسات لبنان الخارجية وعلى مشروع الوفاق الوطني والسلم الأهلي، وأدخلت لبنان في وضعية تصادمية بين طوائفه وبين أنصارها الإقليمين والدوليين.
- إن قرار ١٥٥٩ كان نتيجة الاستراتيجية الجديدة التي رسمها الرئيس بوش بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.
- إن معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا دخلت طي النسيان بعد اغتيال الحريري و الانسحاب السوري عام ٢٠٠٥.
- إن سيطرة داعش على عرسال كان من ضمن مخطط مدروس للسيطرة عسكريا على لبنان.
- إن لبنان يبني سياساته الخارجية على إيقاع علاقات الجزء المسيطر من طبقته السياسية مع الخارج الإقليمي والدولي بانقساماتها كافة، مما جعل السياسات الخارجية للبنان عبئاً على التوافقات الداخلية.
- إن توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع الكيان الإسرائيلي بشكل منفصل اتخذ طابع التفاهم بغية التأكيد على عدم التطبيع.

خامساً- الدراسات السابقة

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي بحثت في مجال الدراسة، ومنها على سبيل المثال :

١- دراسة عيد عامر (٢٠١٨): **أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.

تناولت الدراسة البحث في أدوات السياسة الخارجية وأهميتها في مجال دراسة السياسات الخارجية للدول، وأن وجود الأهداف وعوامل القوة لا يعني في حد ذاته سياسة خارجية فعالة من دون تصميم أدوات ملائمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وأن الأدوات هي الشق العملي التطبيقي الفعلي للسياسة الخارجية، وطبيعة الأدوات المستخدمة وطريقة استخدامها تشير إلى سلم أولويات الدولة وهدم مصالحها واهتمامها.

٢- دراسة لعمراني زاكية، لغيمة رادية (٢٠١٧): **توجهات الساسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٦**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.

تناولت الدراسة البحث في مجموعة أهداف السياسة الخارجية، وأن السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية، فمن العسير تصور سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية، وأن السياسة الخارجية غير مرتبطة في غالب الأحيان بأهداف محددة بدقة وثابتة، وذلك لارتباطها ببيئة خارجية مبهمة وسريعة التطور.

وينتج عن ذلك، أن السياسات الخارجية تحتوي على سلوكيات ذات طبيعة تكيفية وتابعة للمستجدات التي يمكن أن تحدث خارج إقليم الدولة. وأن الهدف من السياسة الخارجية هو ما يريد صانع القرار تحقيقه، وتمثل تطورات صانع القرار للظروف والأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلاً على الصعيد الخارجي. فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الخارجية.

٣- دراسة عبد الرحمن خالدة (٢٠٠٤): **إتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية: المحددات والآليات ١٩٨٦ – ١٩٩٩، دراسة مقارنة**، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان.

تناولت الدراسة البحث في عملية صنع القرار التي يتم فيها تحويل المطالب إلى قرارات من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين الأنساق السياسية والأوعية الإجتماعية التي تحتضنها وتتفاعل معها، ومدى اختلاف عملية صنع القرار من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي، وأنه بالرغم من هذا الإختلاف فإن هناك مبادئ مشتركة في صنع السياسة الخارجية، وأنه وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدداً من الأجهزة الحكومية التي عادة ما يكون لها مفاهيم مختلفة، حيث يمكننا أن نميّز بين نوعين: المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.

٤- دراسة بلاهي محمد (٢٠٠٦): **العلاقات السورية اللبنانية**، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

تناولت الدراسة البحث في تاريخ العلاقات اللبنانية- السورية المميزة، حيث لم تكن سوريا منفصلة عن لبنان وجيمع ولايات بلاد الشام، إلى أن انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وبدأت ملامح المؤامرة الإستعمارية والإتفاقيات السرية تظهر تباعاً، كإتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور، وتكرس انفصال لبنان عن سوريا، وعاش البلدين تحت الإنتداب الفرنسي حتى تحقيق استقلالهما. وجاء إعلان الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ وتعهدت بموجبه السلطات اللبنانية ألا تستخدم أراضيها مقراً أو ممراً لأعداء سوريا.

وظلت العلاقات السورية اللبنانية تسير وفق الميثاق، إلى أن انهار الوضع الداخلي اللبناني، ومرّت العلاقات بين البلدين بمراحل مختلفة، من مرحلة إيقاف الحرب الأهلية إلى مرحلة ضبط القوى المتصارعة والسيطرة عليها تمهيداً لتجريدها من سلاحها، والإنتقال بها من مرحلة الصراع السياسي وإعادة هيكلة النظام

السياسي اللبناني، ومن ثم العمل على التحكم بها. وبين شدّ وجذت، ظلت المعارضة اللبنانية للوجود السوري تطالب بخروج القوات السورية تحت سقف الطائف حتى صدور القرار الدولي ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤، ومجيء مقتل الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥، ما أدى إلى خروج القوات السورية من لبنان.

٥- دراسة تيان فادي (١٩٧٠): **السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني**، جامعة القديس يوسف، بيروت.

تناولت الدراسة البحث في موقع رئيس الجمهورية ما قبل الطائف، حيث منح الميثاق الوطني رئيس الجمهورية اللبنانية صلاحيات واسعة، التي جعلت منه الممسك الحقيقي بالحياة السياسية في لبنان، وأنيطت به صلاحيات واسعة جداً في العلاقات الخارجية للدولة اللبنانية، وأن السياسة الخارجية كانت بين يدي رئيس الجمهورية لجهة حقه في المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها على أن يطلع عليها مجلس النواب حينما تمكنه مصلحة البلاد من ذلك.

سادساً- المناهج المستخدمة

إن البحث يستدعي استخدام العديد من المناهج العلمية المعترف بها وفق الأصول، والتي تؤمن مجتمعة منظومة معرفية كاملة تحقق الكفايات وتضع القواعد وترسم الأطر وتستشكل عليها، وتكون كلية مترابطة ضمن عملية متكاملة تؤسس.... كما وتركز على إدارة الأزمة وخيار المواجهة فيه. إلا أن أي مقاربة لا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا لم تؤسس على مناهج واضحة تشكل رافعة أساسية للبحث يمكن لها أن تؤمن المبتغى وتوصل الباحث إلى الغاية المرجوة، دون أن يعني ذلك أنه لا يمكن الاستعانة بالمناهج الأخرى. باعتبار أن المنهج بشكل عام هو العلم الخاص بدراسة القواعد والأسس والمناهج التي سوف تطبق في الأبحاث والدراسات، والتي هي على أنواع عديدة.

من هنا، فقد اعتمدت الباحثة على مناهج متعددة في معالجة الرسالة:

المنهج التاريخي: يسهم هذا المنهج في معالجة المشكلات الحاضرة في ضوء المعلومات السابقة، وهو طريقة وأسلوب يستخدم في بلوغ المعارف والحقائق عن طريق استعراض ما سبق عليها وما مضى منها. وهذا ما ستحتاجة الدراسة في الرسالة نتيجة ترابط المراحل والأحداث بالرغم من التحولات الكثيرة التي حصلت ونقلت لبنان من عهد الانتداب إلى الجمهورية الأولى والجمهورية الثانية، وصولاً إلى الأزمات المتعددة التي عصفت ببنيان الدولة وتركت تساؤلات كثيرة حول مستقبل لبنان.

المنهج الوصفي التحليلي: إن هذا المنهج يساعد في جمع المعلومات والوثائق والبيانات التي ترصد التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية اللبنانية، ويرشد إلى إيجاد وسائل لتفسيرها. وإن من خلاله

يستطيع الباحث أن يربط بين العلاقات بينها، سواء من خلال طرح أسئلة أو وضع فرضيات، وصولاً إلى استخراج النتائج بشواهد مبينة وقرائن متنوعة. وهو الذي تم التأسيس عليه والمبين من خلال عناصر المقدمة وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

المنهج القانوني: يؤكد رواد هذا المنهج على أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية، لكونها تضم مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية وأسلوب ممارسة السلطة من خلالها. وإنالاستعانة بهذا المنهج يشكل حاجة وضرورة حتى يصاغ البحث بطريقة صحيحة وشفافة، خصوصاً في ضوء التباينات والانقسامات حول تفسير العديد من القضايا الدولية المعاصرة، التي تضغط بشكل أو بآخر على الداخل اللبناني وتأثر به.

سابعاً– تقسيم البحث

لقد اعتمدنا في معالجة هذه الرسالة المعنونة : "**السياسات الخارجية في لبنان بعد اتفاق الطائف**" التقسيم الآتي :

المقدمة.

القسم الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية .

المبحث الأول ، المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول، ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الثاني، توجهات السياسة الخارجية والبيئات التي تحكمها.

المبحث الثاني، مسارات التحول في الكيان اللبناني.

المطلب الأول، النظام الدستوري والسياسي وتطورات المراحل.

المطلب الثاني، الميثاق الوطني وأزمات الكيان اللبناني.

القسم الثاني : التحولات المؤثرة في سياسة لبنان الخارجية بعد الطائف.

المبحث الأول، وثيقة الوفاق الوطني وتحديات التطبيق على الصعيد الخارجي– الخيارات والرهانات.

المطلب الأول، مرحلة الوفاق السياسي الداخلي وتحدياتها الخارجية.

المطلب الثاني، إنعكاسات التحولات الخارجية على النظام والاستقرار في لبنان .

المبحث الثاني، تداعيات الصراعات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية والكيان .

المطلب الأول، تأثير الأزمة السورية على لبنان .

المطلب الثاني، التسوية الرئاسية والإنهيار.

خاتمة / النتائج والتوصيات

القسم الأول
الإطار النظري للسياسة الخارجية

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية، بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، إن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها، ولعلّ سبب الإختلاف والتمايز بين تعريف وآخر يعود إلى ديناميكية ظاهرة السياسة الخارجية بحدّ ذاتها واختلافها من دولة إلى أخرى بسبب عدّة إعتبارات أهمها:

١- تُوجّه السياسة الخارجية بطبيعة الحال نحو البيئة الخارجية، وهذه البيئة تتسم بالتغيير المستمر بطبيعتها وبالتالي تتسم السياسة الخارجية بالتغيير.

٢- إن مكانة الدولة في بنية النظام الدولي، تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي، والدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بطبيعة الحال بين دولة وأخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة.

٣- أن السياسة لدولة من الدول، هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية أو المادية، ومنها الأساسية أو الثانوية ومنها الداخلية أو الخارجية. وفي أغلب الأحوال، يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل فيها هذه العوامل.

٤- وقد تتبع دولة ما سياسات خارجية مختلفة في وقت واحد، كاتباع سياسة خارجية داعمة لبلد ما، وسياسة خارجية مناهضة، أو نائية بالنفس تجاه بلد آخر، أو إتباع سياسة خارجية علنية وأخرى ضامرة خفية[1]. وهنا محور التركيز الفعلي في إشكالية السياسة الخارجية اللبنانية و أزمة الهوية منذ إنشاء دولة لبنان الكبير ونيل إستقلاله إلى يومنا هذا.

الهوية هي وعي الإنسان و إحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام، إنها معرفتنا بما، وأين نحن، ومن أين أتينا، وإلى أين نمضي، وبما نريد لأنفسنا وللآخرين، وبموقعنا في خريطة العلاقات و التناقضات و الصراعات القائمة. كما عرفت الهوية باعتبارها شعورا جمعيا لأمة أو شعب ما، يرتبط ببعضه ارتباطا مصيريا ووجوديا[٢].

---

(١) " **نظرية السياسة الخارجية**"، الموسوعة السياسية، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢
https://www.political-encyclopedia.org

(٢) غازي، الصوراني "**حول مفهوم الهوية ربطا بمسألتي الوطنية و القومية**"، الهدف، تاريخ النشر ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣ www.hadafnews.ps

أما الهوية الوطنية، هي مجموعة من السمات والخصائص التي تحفز روح الانتماء للوطن، ويرتفع الشعور بهذا الانتماء مع تطوّر حركة الوعي المجتمعي للفرد وإحساسه بالارتباط الروحي للوطن[١].

إن المجتمعات، قد أنتجت في مسار تطوّرها العناصر المكونة للهوية، وفي كل التاريخ البشري، وبنتيجة الطابع الاجتماعي لحياة الناس شكلت الهوية الاجتماعية رابطا قويا بالنسبة للفرد طبعته بها لدرجة أنه لا يمكن التفاعل مع الآخرين إلا من خلال هذه الهوية. فالهوية لا تتأكد من خلال الآخر، ويواجه المجتمع اللبناني أحد أصعب التحديات والمرتبط تحديدا بالهوية[٢].

إن الانقسام الطائفي حول هوية لبنان بعد إعلان دولة لبنان الكبير، كان نتاج التصادم بين القوميات الثلاث: العربية، السورية واللبنانية. فالمشكلة الطائفية في لبنان كانت دائما تحمل في طياتها مسألتي الهوية و الانتماء. وجاء الميثاق الوطني كحل طبيعي للتوافق بين التناقضات اللبنانية، وبالتالي اتخذ شكل توافق على مبادئ عقائدية وسياسية، كما أكدّ على عروبة لبنان والوجه العربي للبنان ولكن دون الموافقة على الوحدة العربية.

كما أن هذا الانقسام الطائفي، كرّس طائفية النظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال وحتى اليوم، و أدى إلى تأزم العلاقات الداخلية والاقليمية و الدولية. وذلك من خلال النزاع الدائم بين الطوائف التي تشرّع الأبواب أمام التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، كما وتضع لبنان أمام أزمات كبرى، لا يمكن لنظامه الهش معالجتها. إذ أن بعد كل عقد ونيف من الزمن تنفجر أزمة سياسية تعرّض وجود لبنان لخطر الزوال. وبعد أن نال لبنان استقلاله، انفجرت أزمة عام ١٩٥٨، ثم تلتها الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، والتي انتهت بِـ "اتفاق الطائف" عام ١٩٩٠ الذي أكدّ هوية لبنان العربية و انتمائه العربي ولكن من دون أن يؤدي ذلك إلى قيام هوية وطنية عربية جامعة على أرض الوطن.

من هنا وبعد ١٥ سنة من اتفاق الطائف انفجر لبنان بأزماته المتعددة والتي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، بعناوين داخلية ذات أبعاد خارجية لتعيده إلى مربع اللااستقرار والخوف على الكيان نتيجة ارتفاع حدة الصراعات الاقليمية والدولية[٣].

إن ما تقدم هو مقدمات تطرح أزمة المفهوم وأزمة الهوية ومسار المنطلقات وتحديات المسارات، اختارتها الباحثة كتمهيد لبحث هذا القسم، الذي سيعالج في مبحثين:

المبحث الأول : المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها .

المبحث الثاني : مسارات التحول في الكيان اللبناني.

---

(١) ابراهيم، العبيدي، " **مفهوم الهوية الوطنية**"، موضوع، تاريخ النشر ١٣ شباط ٢٠١٨، تاريخ الدخول ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣ www.mawdoo3.com

(٢) طنوس، شلهوب، **"لبنان وصراع الهوية: مئة عام من الاستحالة"**، المفكرة القانونية، تاريخ النشر ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣. www.legal-agenda.com

(٣) كميل، حبيب، **"لبنان الهدنة بين حربين"**، ط ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٣ ، ص ٣٧٤-٣٧٥

المبحث الأول
المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

"إن دراسة السياسة الخارجية للدول قد شهدت تطوراً كبيراً وشغلت مجالاً متميزاً من التخصص الذي يفصله عن دراسة العلاقات الدولية. وفي سياق عملي أكثر، فإن هذين المصطلحين ليسا مترادفين، فعلى سبيل المثال، فبينما أن عملية السياسة الخارجية يمكن أن يسيطر عليها صانعو السياسة، فإن العلاقات الدولية تشتمل على التقاء وتقاطع قوى، وإن خلاصة نتائج العمليات التفاعلية التي ربما لا يلتفت صانعو السياسة تجاهها أو مدركين لها. ويعني هذا التمييز أن العلاقات الدولية تتضمن أكثر من مجموع السياسات الخارجية الوطنية، وبأنها تركز بشكل أساسي على العملية التفاعلية الأوسع نطاقاً، بدلاً من تركيزها على ما يراه صانعو القرار الوطني تجاه تلك العملية، كما وبأنها ليست بأي طريقة كانت مجموع السياسات الخارجية الوطنية".

"إن السياسة الخارجية تشير إلى "رسم وتطبيق وتقييم الخيارات الخارجية داخل بلد ما، والتي ينظر إليها من منظور ذلك البلد. ومن المعروف أنه لا يمكن فصل السياسة الخارجية بشكل كلي عن السياسة الداخلية، فضمن هذا الرأي تندرج أيضاً نظرية أو فكرة أن السياسة الخارجية تتضمن الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية"".

"إن السياسة الخارجية، والحرب أيضاً، تتأثر بثلاثة عوامل: البيئة الدولية، السياسة الداخلية، وإدارة عملية السياسة. وإن العلاقة بين هذه العوامل هي أكثر تعقيداً من العامل المباشر، وهو السبب والأثر. وفيما يجادل بعض الباحثين أن السياسة تتشكل على أساس البيئة التي يتصورها صانعو القرار، يُميز "فرانكل" بين البيئة السيكولوجية التي يُحدّد الفرد بموجبها خياراته ويتخذ قراراته، والبيئة العملياتية التي تضع حدوداً لما يمكن أن يحدث حينما يُتخذ القرار. وبالتالي، فإن تحليل صنع القرار يهتم بشكل أكبر بالبيئة السيكولوجية، أي البيئة كما يتم تصورها وفهمها. لكن بحقيقة الأمر والواقع، فإن نتائج القرار المتخذ لتحقيق الأهداف تعتمد إلى حد كبير على البيئة العملياتية"[1].

أما بالنسبة للعالم السياسي الأمريكي "روبرت جيرفس" فقد ميّز بين الوسط والبيئة السيكولوجية والبيئة العملياتية، كما ميّز أيضا بين أربعة مستويات من التحليل: مستويات صنع القرار، وبيروقراطية الدولة، والسياسة الداخلية، والبيئة الدولية[2]. ويرى الدكتور "حبيب وعمورة"، " أن صانعي القرار يتصورون الحقيقة والواقع من خلال تعظيم آرائهم بطريقة متسقة، وتقييم المعلومات في ضوء مصداقية المصدر، ومحاولة تبرير سلوك يتبعوه بعد الحدث".

---

(١) كميل، حبيب، وعبد الفتاح، عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، ط١ ، مطبعة دار العلم، دمشق، ٢٠١٩، ص ١٣٧-١٣٩.

(٢) - Robert, Jervis, "**perception and Misperception in international politics",** (Prenceton university press),1976,p.32

وهذا يعني أن تصورات صانعي القرار تكون أو لا تكون مبنية على أساس ما، وإن النقطة التي نحن بحاجة إلى التأكيد عليها هي أن الشرح والتفسير السيكولوجي يُدخِل البعد الإنساني البشري إلى دراسة السياسة الخارجية [١] . كما تعتبر أكثر العوامل أهمية في شرح و تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار، وانسياب المعلومات بينهم، وأثر السياسة الخارجية المتنوعة على خياراتهم. كما أن تحليل عملية ومسار السياسة الخارجية يجب أن يلفت اهتمام صانعي القرار الذين يرسمون سياسة الحكومة، إذ تشكّل أعمالهم المفوضين بها أعمال الدولة[٢].

"إنها عملية معقدة تتم فيها ترجمة التصورات إلى سياسة، وأن السياسة يتم إختيارها من خلال الظروف في العالم الواقعي. كما أن العملية تتعقد بشكل أكبر بحقيقة أن كل دولة مجبرة على تحديد سياستها وفقاً لقيود محددة، وبالتحديد قيود جغرافية وسكانية وعسكرية واقتصادية وأيديولوجية إلى ما هنالك. ولذلك، من المقترح أنه حتى نجد الأساس لسياسة خارجية دولة ما، فإننا مضطرون إلى تضمين البيئات الإقليمية والدولية"[٣].

من هنا، سنعالج هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول : ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الثاني : توجهات السياسة الخارجية والبيئات التي تحكمها .

المطلب الأول
ماهية السياسة الخارجية

إن أغلب الدراسات تشير إلى عدم وجود تعريف شامل للسياسة الخارجية على اعتبارها فرع من العلوم السياسية، وقد تطرق البعض إلى أن تعريفات السياسة الخارجية قد تتسم بالعمومية، على الرغم من أن أغلبها تتفق على مسألة تحقيق الهدف المرجو للوحدة الدولية في تفاعلها من الوحدات الأخرى، التي توضع وفق الإستراتيجيات المقترحة من قبل صانع القرار والمؤسسات المعنية في صنع القرار، التي تأخذ في حساباتها نوع وخصائص النظام السياسي لهذه الدولة أو تلك [4]، والحقيقة ومع التطور الحاصل في النظام الدولي ومن خلال التحولات التي طرأت عليه، سواء السياسية أو العلمية، من تطور تكنولوجي، نجد أن هذا

---

(١) كميل، حبيب، وعبد الفتاح، عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**،مرجع سبق ذكره، ص140

(٢) -Richard Synder, H.W. Bruck, and Burton Spain, (eds), "**foreign policy decision-making: approach to the study of international politics**" (New York: the free press,1963) p.205

(٣) كميل، حبيب، وعبد الفتاح، عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**،مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠

(٤) زهير، بو عمامة، **"أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة"**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣١.

المفهوم قد توضحت منطلقاته وأهدافه ووسائله ومناهجه، مما أتاح أن تتوضح أيضاً تعريفاته على مختلف المنطلقات الفكرية التي تحاول تعريفه، لكن بالنتيجة فإن عمل السياسة الخارجية يصب في تحقيق المصلحة العليا للدولة، وفق تلك الإستراتيجيات التي تم رسمها من قِبل صانع القرار والدوائر المعنية بذلك من خلال قياس درجات الفعل ورد الفعل والمصلحة. وبالتالي فإن المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية تحددها مجموعة من المواقف التي تحاول أن تجعل من العوامل الإقليمية والدولية مهيأة لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها المرجوة [1].

من هنا، سنحاول البحث في مفهوم السياسة الخارجية والفرق بينها وبعض المفاهيم الأخرى، ومحدداتها، وأهدافها، وأدواتها، وتوجهاتها.

أولاً–تعريف السياسة الخارجية

إن الكثير من المفكرين قد اختلفوا في تحديد مفهوم دقيق للسياسة الخارجية، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في مقاربته لها، وهذا ما يفرض علينا الإحاطة بمجمل تعريفاتها من خلال عرض ثلاثة اتجاهات اخترناها لذلك، لعلها تقدم صورة أوضح حولها.

أ– <u>الإتجاه الأول :</u> يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج

من أهم رواد هذا الإتجاه، الدكتور "محمد السيد سليم" مدير مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة، الذي عرَّف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[2]. وقد عقَّب الكاتب الدكتور أحمد النعيمي عليه، ووصفه بأنه تعريف دقيق، ينطوي على الأبعاد التالية: "الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية"[3].

إن هذه الخصائص تُميز بالفعل السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف، حدّد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطَّر ومحدَّد الأهداف، وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية، لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة، وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية[4].

كما يُؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة، فقد تكون دول أو منظمات دولية ...

ب– <u>الإتجاه الثاني</u> : يُعرّف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار

من أهم رواد هذا الإتجاه، المفكر الأمريكي " تشارلز هيرمان " الذي عرّف السياسة الخارجية بقوله: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية"[5].

---

(1) مازن، إسماعيل الرمضاني، **" السياسة الخارجية، دراسة نظرية"**، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٣٥.
(2) محمد، السيد سليم، **" تحليل السياسة الخارجية "**، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢.
(3) أحمد، النعيمي، **" السياسة الخارجية "**، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٣ .
(4) محمد، السيد سليم، **" تحليل السياسة الخارجية "** ، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.
(5) أحمد، النعيمي، **" السياسة الخارجية "**، مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

كما أن عميد كلية العلوم السياسية سابقا في جامعة بغداد "مازن الرمضاني" يعرّف السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[1]. ويؤيده في هذا الطرح المفكر الأمريكي "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى "أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الذين يعملون بإسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوّؤون المناصب الرسمية في الدولة"[2].

من هنا إن هذه التعريفات قد انطلقت من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار، فحضَّروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه، وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار وأشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار، إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. وذلك لأن السياسة الخارجية هي نشاط موجَّه للبيئة الخارجية، وهي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذاً، يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية، وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية .

ج- <u>الإتجاه الثالث</u> : يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط

إنطلاقاً من حصر الإتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى إتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة، وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول[3].

وفي هذا الإطار قدَّم أستاذ و رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة الدكتور "حامد الربيع" تعريفاً للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية".

كما أن البروفسور الأمريكي "موديلسكي" عرّف السياسة الخارجية في نفس اتجاه "حامد ربيع" حيث قال: "السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامته طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات"[4].

كما أن الكاتب الفرنسي "مارسيل ميرل" يعرفها كذلك "بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، أي مشاكل تطرح ما وراء الحدود".

إن هذه التعريفات تطابقت مع السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في

---

(1) مازن، إسماعيل الرمضاني، " **السياسة الخارجية، دراسة نظرية** "، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

(2) مصباح، زايد عبيد الله، " **السياسة الخارجية** "، منشورات إيلغا، مالطا، ١٩٩٤، ص١٠.

(3) أحمد النعيمي، **" عملية صنع القرار في السياسة الخارجية"**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٨-٢٩.

(4) حامد، ربيع، **" نظرية السياسة الخارجية "**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٠١ - ١٠٢.

مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم. كما أن السياسة الخارجية للدول ليست موجهة للدول فقط وإنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي[1].

بالإضافة إلى ذلك، فالسياسة الخارجية ليست دوماً عبارة عن نشاط، فالدول قد تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والإنغلاق على البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية، ليست دائماً تعبر عن نشاط تقوم به الدولة"[2].

إذا من خلال ما تقدّم، يمكننا تعريف السياسة الخارجية على أنها: مجموع أعمال الدولة لتسيير علاقاتها مع مختلف فواعل النظام الدولي من خلال برنامج مسطّر ومحدد الأهداف، وتتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

ثانياً–تمييز السياسة الخارجية عن بعض المفاهيم المتعلقة بها

إن بحث السياسة الخارجية يستدعي إيجاد مقاربة مع مفاهيم أخرى تستخدم كمصطلحات علمية لها دلالاتها ومكانتها في علم السياسة، وهو ما حاولنا معالجته وفق الآتي:

أ– <u>السياسة الخارجية والعلاقات الدولية</u>

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. كما وأن السياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً[3].

فالسياسة الخارجية تُصنع داخل الدولة، وهي انعكاس لسياستها الداخلية، أما العلاقات الدولية فهي كما عرّفها "مارسيل ميرل" تشكل كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشتمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات هذه الدول وعلى العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود. كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات والحرب..، ولكنها تشمل أيضاً في الوقت ذاته على تدفقات من طبيعة أخرى، اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية...[4].

فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول، تشكل جزءاً من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية أشمل من الدول، فهي تحتوي على المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات...[5].

إذاً، فالعلاقات الدولية هي أكثر شمولاً، وهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.

---

(1) مارسيل، ميرل، **"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"**، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٠٨.

(2) محمد، لادمي، **" السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٧ كانون اول ٢٠١٦، تاريخ الدخول ٢ حزيران ٢٠٢١ www.democraticac.de

(3) جوزيف، فرانكل، **"العلاقات الدولية "**، ترجمة غازي عبد الرحمان العتيبي، ط٢، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤، ص٩٧.

(4) مارسيل، ميدل، **"سوسيولوجيا العلاقات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص٢٠١.

(5) عبد المجيد، العبدلي، **"قانون العلاقات الدولية"**، دار أقواس للنشر، تونس، ١٩٩٤، ص١٢٣.

ب- السياسة الخارجية والسياسة الدولية

إن الدكتور "حامد الربيع" يعرّف السياسة الدولية بأنها "التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".

أما أهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، فهي أن عناصر السياسة الخارجية هم الأفراد والمؤسسات والأحزاب، وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية المتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية، باعتبارها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى وهي أشمل من السياسة الخارجية، بحيث أن مجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية[1].

ج- السياسة الخارجية والدبلوماسية

إن الدبلوماسية تختلف عن السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية لدولة ما، هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية[2].

أما سياسياً، فقد عرّف الكاتب الأمريكي "إرنست ساتو" الدبلوماسية بأنها "إستعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".

أما قانونياً، فقد عرّف أستاذ القانون في كلية الحقوق الفرنسية "هنري كابيتان" الدبلوماسية بأنها "تصرّف دولة تجاه دولة أخرى من خلال القانون الدولي"[3].

كما أن الكاتب الروسي "تونكين" عرّف الدبلوماسية بأنها " النشاط، بما في ذلك مضمون، وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية، الذي يمارسه رؤساء الدول، والحكومات وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثلين الدبلوماسيين، ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة". إضافة إلى ذلك، فإن الدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية، بينما السياسة الخارجية يمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك، لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقاً لمعيار المصلحة الوطنية[4].

وهنا فمن الممكن توضيح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسية الدولية والعلاقات الدولية في الرسم البياني الآتي[5] :

---

(1) حامد، ربيع، **" نظرية السياسة الخارجية "**، مرجع سبق ذكره، ص١٣٧.

(2) علاء، أبو عامر، **" الوظيفة الدبلوماسية"**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٣٤.

(3) محمد نعيم عليوة، **"العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"**، ج١١، ط١، مركز الشرق الأوسط الثقافي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص١١-١٢ .

(4) - Grigory Tunkin, "**contemporary International Law",** progress publishers**, (**Moscow: 1996), p. 190

(5) سعد، حقي توفيق، **" مبادئ العلاقات الدولية"**، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٢.

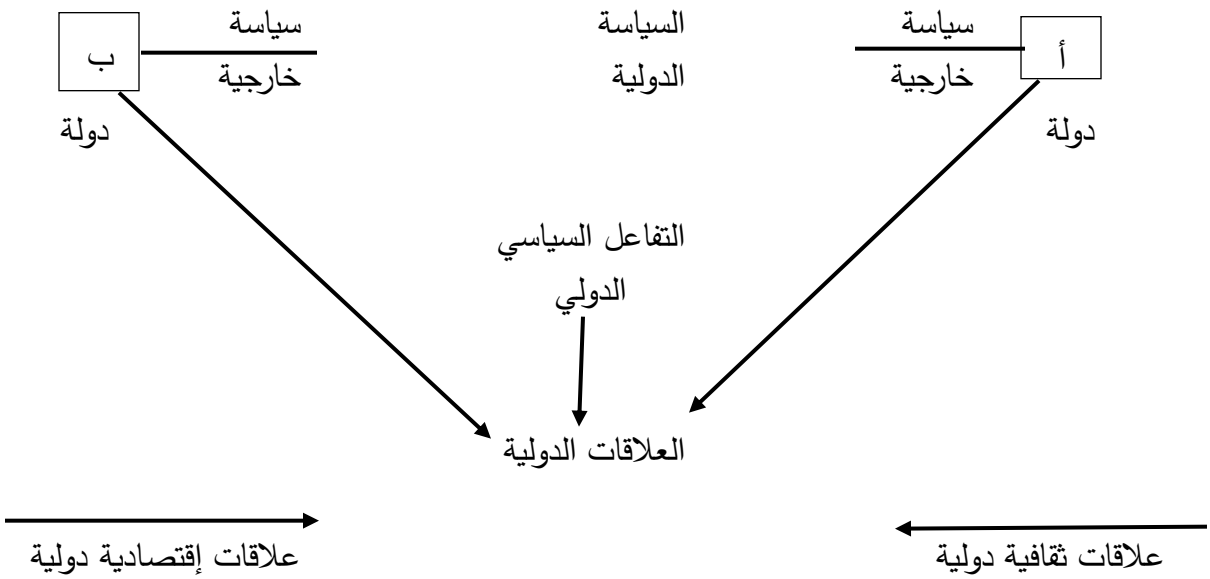

ثالثاً- محددات السياسة الخارجية

إن محدّدات السياسة الخارجية، هي تلك العوامل المتعدّدة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه تبلور السياسة الخارجية لأيّ دولة، كما وتعني أيضاً بدراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها المعطيات. وقد تعدّدت محددات السياسة الخارجية وِفق المحددات الداخلية وأخرى خارجية[1].

أ- <u>المحددات الداخلية</u>

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وتكون مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، والتي من خلالها يمكن للدول أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية.

تضم المحدّدات الداخلية كل من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، المحددات الشخصية، المحددات المجتمعية، المحددات السياسية والمحددات العسكرية[2].

١- <u>المحددات الجغرافية</u>

تشتمل المحددات الجغرافية على الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ، وهي من العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، التي تؤثر بشكل مباشر على حركة سياستها الخارجية. وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة لدولة عند توجيه بلورة السياسة الخارجية.

فمن خلال الموقع الجغرافي مثلاً، نجد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية[3]، لأن الموقع الجغرافي يمكن أن يلعب دوراً إقليمياً أو حتى دولياً، كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة. كما ويحمل

---

(1) أحمد النعيمي، **"السياسة الخارجية"**، مرجع سبق ذكره، ص٥٤ .

(2) جوزيف، فرانكل، **"العلاقات الدولية"** ، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

(3) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص١٧٣ .

أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، لأن العامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية لدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن أن يؤثر أيضاً بشكل غير مباشر في تحديد عناصر قوة الدولة، والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الإستراتيجي ليس كافٍ لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة[1] .

وهنا نشير إلى أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة، يُعتبر أحد مصادر قوتها، وذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي، بالإضافة إلى أن اتساع المساحة الجغرافية يوفر إمكانيات الدفاع في العمق أمام " الغزو الخارجي"[2] .

٢- المحددات الطبيعية

يُقصد الموارد الطبيعية جميع ما يتوفر في الدولة من مصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة، وهذه المواد تساهم في استقلالية الدولة من الناحية الاقتصادية مما يؤثر على قوتها في السياسة الخارجية،بحيث تكون قراراتها مستقلة وغير تابعة لدول أخرى، وتحقق مصلحة الدولة الوطنية العليا، هذا بالإضافة إلى قدرة الدولة القوية اقتصادياً على التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى[3] .

٣- المحددات البشرية

إن العامل البشري يؤثر في تحديد السياسة الخارجية، باعتباره عنصراً مهماً لبناء القوة العسكرية القادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية خلال أوقات السلم والحرب، كما ويؤثر أيضاً في توفير الأيدي العاملة داخل الدولة أو كعمالة وافدة في الخارج[4]. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العامل البشري لا يمثل مقياساً مطلقاً لقوة الدولة، لأن هناك دول ذات تعداد سكاني كبير ولكنها ليست قوية على الصعيد الخارجي، وتُعاني من مشاكل داخلية كالإنفجار السكاني، والفقر، والبطالة، وغير ذلك من مشاكل، الأمر الذي يحتم على الدولة التخفيف من تلك المشاكل عن طريق الإقتراض، وهذا يؤثر على سياستها الخارجية ويجعلها تابعة لتوجهات سياسة الدول الدائنة[5].

---

(1) عبد القادر، فهمي، **" المدخل إلى الإستراتيجيا"**، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٦، ص١٠ .

(2) محمد، السيد سليم، **" تحليل السياسة الخارجية "** ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(3) لويد، جونسون، **" تفسير السياسة الخارجية "**، ترجمة محمد بن أحمد فتحي ومحمد السيد سليم، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩، ص٢٦.

(4) جوزيف، فرانكل، **"العلاقات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص١٧٤.

(5) - Nabin, Kumar khara, "**Determinants of Foreign policy : A Globla perspective",** SSRN, 11 Nov. 2020, Date of entry 27 june 2021/www.papers.Ssrn.com

٤- المحددات الشخصية لصانع القرار

إنطلاقاً من أن العامل القيادي يلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار الخارجي، وأن الرئيس يمثل في بعض الدول ذات الأنظمة "التسلطية" وحدة اتخاذ القرار، فإن الخصائص والسمات المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي لصانع القرار، تُمثل محدداً داخلياً في السياسة الخارجية[1].

٥- المحددات المجتمعية

إن المحددات المجتمعية تتضمن عدة عناصر منها:

العنصر الأول: خصائص الشخصية القومية

أي الصفات والمقومات العامة التي يشترك بها جميع سكان الدولة، والتي تميزهم عن الشعوب الأخرى، وعن دورها كمحدّد داخلي في السياسة الخارجية، فينبع من كون أن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات والمقومات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها، الأمر الذي ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية[2].

العنصر الثاني: الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس تحكمهم أيديولوجية معينة، ويهدفون إلى الوصول للسلطة[3]. أما عن تأثير الأحزاب السياسية كمحدّد داخلي في السياسة الخارجية، فإنه يبرز في الدول الديمقراطية ذات النظام متعدّد الأحزاب، أما في الأنظمة الشمولية ذات نظام الحزب الواحد، فلا يوجد للأحزاب السياسية أي دور يُذكر كمحدّد داخلي للسياسة الخارجية.

العنصر الثالث: مؤسسات المجتمع المدني

إن مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، يشمل كافة المؤسسات المستقلة وغير الحكومية، والتي تعمل لنصرة قضية مجتمعية معينة[4]، وقد يكون لها دور في السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية، أما في الأنظمة "التسلطية" فليس لها أي دور يُذكر في السياسة الخارجية.

العنصر الرابع:الرأي العام

يُعرّف الرأي العام بأنه موقف الجماهير تجاه قضية أو موقف معين، ويبرز دوره بشكل فاعل كمحدّد داخلي للسياسة الخارجية في المجتمعات الديمقراطية، أما في الأنظمة التسلطية فلا يوجد هناك أثر للرأي العام على سلوك السياسة الخارجية للدولة، بسبب تفرُّد الجماعة الحاكمةبالسلطة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والتظاهر[5].

---

(1) بالمر، ريغلين، ومورجان، كليفتون، **"نظرية السياسة الخارجية"**، ترجمة عبد السلام نوير، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١١، ص٢١ .

(2) إسلام، العياصرة، **"محددات السياسة الخارجية"**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٩، ٢ تموز ٢٠١٩، ص٩ . www.ajsp.net .

(3) أمين، المشاقبة، **"الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية"**، دار المؤلف، عمان، ٢٠١٥، ص١٨ .

(4) - Joseph, Frankel, "**the making of foreign policy",** (London : oxford university press, 1963), Vol. 57, p.231

(5) جوزيف، فرانكل، **"العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص١٩٤ .

٦- المحددات السياسية

إن المحددات السياسية، تتمثل في طبيعة النظام السياسي للدولة، فالنظام السياسي الديمقراطي يعكس سياسات خارجية سلمية، نظراً لما يتمتع به من تعددية وارتفاع في نسب المشاركة السياسية، أما النظام "التسلطي" فيعكس سياسات عدوانية توسعية[1]. وترى الدراسة أنه وبالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية في الواقع تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على المجالات الحيوية، وتعتمد الحروب لتحقيق ذلك بحجة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، إلا أنها تبقى أفضل من الأنظمة "التسلطية"، بسبب ما تتمتع به من المميزات والخصائص الديمقراطية[2].

٧- الإستقرار السياسي

يُعتبر الإستقرار السياسي محدّداً داخلياً مهماً للسياسة الخارجية للدول، إنطلاقاً من سببين أساسيين:

الأول، إعطاء صورة حسنة عن الدولة في الخارج، ممّا يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، الأمر الذي يساهم في حركية سياستها الخارجية.

الثاني، أن الإستقرار السياسي يساعد صانع القرار على التفرغ لصياغة سياسة خارجية تحقق المصلحة الوطنية العليا للدولة[3] .

٨- المحددات العسكرية

يُعتبر العامل العسكري مؤشراً رئيساً لقوة الدولة وأداة فعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فعندما تتوافر للدولة ترسانة عسكرية ضخمة، وقيادات عسكرية كفؤة، وتكنولوجيا عسكرية متطورة وعقيدة عسكرية فعالة، يُعطيها هيبة دولية ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب[4].

ب- المحددات الخارجية

على الرغم من أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنه من غير الممكن أن تكون قائمة بمعزل عن البيئة الخارجية، وذلك بسبب تعقد وتشابك المصالح في النظام الدولي. وتتضمن المحدّدات الخارجية للسياسة الخارجية: طبيعة النظام الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، والبنيان الدولي[5].

١- طبيعة النظام الدولي

وذلك من حيث كونه أحادي القطبية أو متعدّد الأقطاب، ففي حالة النظام الدولي أحادي القطبية، وهي حالة النظام الدولي في الوقت الراهن، يتسم نمط توزيع القوى باستقطاب حاد يصعب على أي دولة تبني سياسة العزلة، ويدفع صانعي القرار في الدول الصغيرة إلى التحالف مع الدول الأقوى لحماية أمنهم القومي،

---

(1) محمد، السيد سليم، **"تحليل السياسة الخارجية "** ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

(2) لويد، جونسون، **"تفسير السياسة الخارجية "** ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .

(3) إسلام، العياصرة، **"محددات السياسة الخارجية "**، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

(4) ناصيف حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٤ .

(5) - Mark, J. DeHaven, "**Internal and External Determinants of foreign policy",** No.1, Jstor, March 1991, Date of entry 27 june 2021 / www.JSTOR.org.

بغض النظر عن ما إذا كان ذلك التحالف يتفق مع أو يعارض توجهات السياسة العامة للدولة الصغيرة، وبالتالي تصبح الدولة الصغيرة محكومة وتابعة لتوجهات الدولة المنشئة للتحالف[1].

٢- المؤسسات الدولية

إن المؤسسات الدولية تنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها وتأخذ شكلاً تنظيمياً فيها،وتعمل أيضاً على تنسيق التعاون الدولي وحل النزاعات التي تنشأ بين الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي. كما أن المؤسسات القانونية الدولية تؤثر على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيوداً على بعض التصرفات الخارجية للدول[2]. وتجدر الإشارة، إلى أن المؤسسات الدولية تتميز بازدواجية المعايير، بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقق مصالحها حتى وإن عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية نفسها[3].

٣- العمليات السياسية الدولية

إن العمليات السياسية الدولية، هي الجانب الحركي والتفاعلي للنظام الدولي وفقاً لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل، والتي إما ينشأ عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول[4] .

٤- البنيان الدولي

إن البنيان الدولي، هو ترتيب الدول حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي، وعن دوره كمؤثر خارجي في السياسة الخارجية للدول. فإنه يتّضح من خلال ما قدمنا، أنه كلما كان البنيان الدولي متعدّد الأقطاب كلما زادت فرصة الدول في التأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، الأمر الذي يجعل تلك الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى[5].

رابعاً- أهداف السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية تتضمّن مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية، ويُقصد بالأهداف التفصيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية تحقيقها في البيئة الخارجية، وبذلك تتأثر في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى[6]

إن الهدف من السياسة الخارجية يختلف عن مجرد الرغبة، فالهدف يجب أن يتضمن قيمة مرغوبة، وإن اقتصر على مجرد التعبير عن تلك القيمة، فإنه يظل مجرد رغبة، ولكن الرغبة تتحول إلى هدف، حيث يتم تخصيص بعض الموارد، وصياغة الخطط الرامية لتحقيقه[7].

وهنا يمكن تصنيف أهداف السياسة الخارجية بالآتي:

---

(1) ناصيف، حتي، **"النظرية في العلاقات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥ .
(2) محمد، السيد سليم، **"تحليل السياسة الخارجية "**، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١ .
(3) إسلام، العياصرة، **" محددات السياسة الخارجية "**، مرجع سبق ذكره، ص١١.
(4) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦ .
(5) ريتشارد، لينل، **"توازن القوى في العالم الإستعارات والأساطير "**، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٢.
(6) زاكية، لعمراني، رادية لغيمة، رسالة دبلوم بعنوان **" توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ "**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٤ .
(7) محمد السيد سليم، **" تحليل السياسة الخارجية "**، مرجع سبق ذكره، ص٤٠ .

الأولى،<u>الأهداف المحورية</u>: التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة ووحدتها الوطنية، ولهذه الأهداف أهمية مطلقة وقصوى. وبالتالي توظف الإمكانات والوسائل كافة للحفاظ عليها، وأحياناً قد لا يتطلب المحافظة عليها إحداث تغييرات في المحيط الخارجي للدولة[1].

الثانية، <u>الأهداف المتوسطة</u>: التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة، والإلتزام بهذه الأهداف جدّي وطبيعي من قبل الدولة ولو أنها لا توازي في أهميتها الأهداف المحورية. وإن من هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، ولعب دور كبير في المحيط الخارجي، وكذلك خدمة المصالح العامة للدولة[2].

الثالثة،<u>الأهداف البعيدة المدى</u>: التي تعكس تصوراً فلسفياً أو عاماً عند دولة معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادةً بشحن طاقاتها وإمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى وبدرجة أقل للثانية. وتمثل هذه الأهداف مثلاً تصوراً معيناً لبنية النظام الدولي (نظام اقتصادي دولي جديد) أو للنظام الإقليمي المباشر (أوروبا الموحدة)[3].

كما أنه وفي إطار هذه التصنيفات لأهداف السياسة الخارجية، يمكن القول إن أهم الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول تتمثل في:

أ – <u>حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي</u>:أي الحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة، لديها سواء ما تعلّق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة، مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى. ويفسر هذا الإعتبار بحرص الدول على تدعيم أمنها القومي تحت أي ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من إمكانات وتضحيات، جانباً مهماً من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها البعض[4].

إن هذا الهدف يدخل ضمن المحافظة على الكيان الإقليمي للدولة، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى، مهما بلغت الضغوط التي تتعرض لها، وإلاّ انهار هذا الكيان الإقليمي، مما ينتهي في بعض الحالات إلى الإضمحلال التام للدولة، وتقسيمها بين عدد من القوى الطامعة، أو قد يؤدي إلى انكماش حجم إقليمها وتشتيت سكانها وسلبها جانباً مهماً من إمكاناتها ومواردها، وهي عوامل تضعف من قدرتها على البقاء والإستمرار كوحدة سياسية فعالة. كما يرتبط بهذا الهدف أيضاً التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم

---

(1) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

(2) - John, Lowell, "**Foreign policy in perspective: strategy, Adaptation, Decision – making",** (New York : Halt, Rinchart an Winston, 1970), p.162

(3) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥ – ١٧٦ .

(4) محمد، الدبار، **" أبعاد السياسة الخارجية : دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات"**، تاريخ النشر ٢٩ آذار ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٢٩ حزيران ٢٠٢١ www.eipss-eg.org

والمصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة ولكيانها السياسي والقومي، وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها إذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصاً بالنسبة لشعب هذه الدولة[1].

كما أن من بين الوسائل التي تتبعها الدول لدعم أمنها القومي وحماية سيادتها الإقليمية الآتي:

١- الدخول في علاقات تحالف مع بعضها، إذا لم تكن قادرة بقواها وإمكاناتها الذاتية على توفير الحماية الضرورية لأمنها القومي.

٢- الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من أية مصادر خارجية، حتى وإن لم يتبع ذلك الارتباط رسمياً بإطار تحالف أو تكتل دولي معين.

٣- توقيع ميثاق دلالة خاصة فيما يتعلق بالمقدرة على حماية الأمن القومي.

٤- إتباع سياسة محايدة تقوم على تخفيف العداوات التي تتعرض لها الدولة في حالة إنحيازها إلى تكتل دولي معيّن[2] .

ب- تنمية مقدرات الدولة من القوة

وذلك من خلال سعي الدول إلى تنمية مقدراتها وإمكاناتها من القوة القومية حتى وإن تم ذلك على حساب غيرها من الدول، وقد كانت هذه الحقيقة دافعاً لبعض المحللين إلى الإعتقاد بأن الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها إنما هو دافع كامن في الطبيعة الإنسانية ذاتها، وهذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع وتتقاتل ضد بعضها البعض[3].

ولكن مع مراعاة أن هذا الدافع هو ليس وحده الذي يوجه سلوك الدول، وإذا كانت كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة في كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيداً عن الضغط والتحكم الخارجي، فإنه يُلزم كل دولة الإحتفاظ بحد أدنى من القوة تمكنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط والتهديدات التي قد يتعرض لها من الخارج. وهذا لا ينفي أن هناك دولاً لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها الإقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث في الماضي، أي أن القوة قد استُخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى .

من هنا يجب التأكيد على أن الدول تحتل مواقع مختلفة من الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لإمكانيات الدول من القوة يحدد بشكل مهم سلوكها الخارجي، فتصوّر الدول أو إدراكها لحقائق قوتها النسبية، هو الذي يجعلها تقدّر أهداف سياستها الخارجية، وترتيبها في إطار من الأولوليات يتفق بقدر الإمكان مع ما تسمح به إمكاناتها ومقدراتها[4].

---

(1) حسنين، توفيق إبراهيم، **"السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية "** ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تشرين أول ١٩٨٦، ص٥٤ . www.siyassa.org.eg

(2) محمد، الدبار، **"أبعاد السياسة الخارجية : دراسة تأصيلية "**، مرجع سبق ذكره .

(3) إسماعيل، صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"**، مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية، الكويت، ١٩٧١، ص٨٩ .

(4) المرجع نفسه، ص٩١ .

ج- زيادة مستوى الثراء الإقتصادي للدولة

"إن كل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها، وكذلك تبحث عن الموارد الإقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي المطلوب، فالوجود القومي للدولة يتطلب توافر حد أدنى من الثروة الوطنية، وإن كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى وتجعل من البحث عن زيادة ثرواتها القومية هدفاً رئيسياً لسياستها الخارجية، كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية"[1].

كما أن الثراء المادي، يُنظر إليه على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع العالمي، حيث تتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات للمعيشة والدخل في العالم، وهي حقيقة ترضي الكبرياء القومي لهذه الدول، ويرتبط بذلك أن بعض الدول تتخذ من ثرائها المادي ذريعة للنظر إلى غيرها من الدول التي لم تحقق مستويات عالية من التنمية الإقتصادية، على أنها لا زالت متخلّفة إجتماعياً وفنياً وتكنولوجياً عن هذه الدول المتقدمة، وقد تستغل هذا الجانب الدعائي في مخططات سياساتها الخارجية بشكل أو بآخر[2] .

إلا إن هَدَفي القوة والثراء المادي والإقتصادي يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير، فثروة الدولة ممثلة في زيادة دخلها وإنتاجها القومي، يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية. فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة في وقت الضرورة إلى إنتاج المعدات الحربية لدعم جهازها العسكري، ومن هنا يصبح من الصعوبة في كثير من الأحيان أن نقرر ما إذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الإثنين معاً، فكما أن الثراء يخدم كأحدي الركائز التي تستند عليها القوة، كذلك فإن القوة تدعم من مقدرة الدولة على زيادة ثرائها[3].

د- التوسع

إن التوسع يأتي في إطار المؤثرات النفسية التي تحرك قادة الدول نحو التفوق وإثبات الذات وتأكيد الكيان، وهي الأمور التي تخلع على من تحركه شعوراً بالزهو والقوة، ويعتبر تعدد القوى التي يخلق هذه النزعات التوسعية لدى الدول، أو لدى بعضها على الأقل، من المظاهر القائمة خلال المراحل التاريخية المختلفة لتطور العلاقات الدولية، وهو ما دفع بعض المحللين إلى اعتبار الدافع إلى التوسع قانوناً أساسياً من قوانين العلاقات الدولية[4] .

هـ- الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج

إن من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها دول كثيرة في سياساتها الخارجية، هو الدفاع عن معتقداتها الأيديولوجية، نظراً لما تمثله لها من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والإجتماعي، وأيضاً باتجاهاتها من الدول الأجنبية. وأحياناً لا يقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة وحمايتها ضد محاولات الغزو أو التخزين الموجهة ضدها من الخارج، وإنما قد يتعداها إلى محاولة ترويج هذه الأيديولوجية التي تعتنقها بما

---

(1) السيد، عليوة، **" أصول العلاقات الدولية "**، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٠ .

(2) المرجع نفسه، ص٥٢ .

(3) - Kalevi, J. Holsti, "**International politics"**, (New jersey: prentice Hall, 1977), p. 119

(4) اسماعيل، صبري مقلد، **" العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات "**، مرجع سبق ذكره ، ص٩٦ .

يدعم مصالحها على نحو أفضل، كما يخلق مجالاً أكبر من التعاطف والتجاوب النفسي مع سياساتها في الخارج .

كما أنه في حالات معينة، يبدو الإرتباط وثيقاً للغاية بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها، إذا ما كان لهذه الدول تأثيرات إستراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية[1].

كما أن الهدف المتعلق بترويج بعض الدول لأيديولوجيتها في الخارج قد يتخذ عدة وسائل لتحقيقه، ومنها الدعايات الموجهة لدول معينة، أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجاً أيديولوجياً مماثلاً، أو مساندة تلك التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي تأخذ بأيديولوجية هذه الدولة[2] .

و- <u>الأهداف الثقافية</u>

إن كل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه، فهذا التراث الثقافي الحضاري يشكل أحد المقومات المهمة التي تستند إليها القومية في إثبات وجودها، وإن الوسائل التي تلجأ إليها في حفظ هذا التراث الثقافي تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى، وفي مقدمتها حماية استقلال الدولة، فالغزو الخارجي قد ينتهي بنسخ ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يُفقدها أصالتها وجوانب التميز والتفرد فيها.

وأما في ما يتعلق بالأهداف الثقافية في علاقات الدول الخارجية، فإنه يتم التمييز بين نوعين من الدول:

الأول، دول تحاول صيانة تراثها الثقافي وحفظه من الإندثار أو الغزو الثقافي الأجنبي.

الثاني، دول تحاول أن تصدِّر ثقافتها عبر حدودها، وأن تفرضها على الآخرين، كالدول الإستعمارية التي دأبت على ترديد أن رسالتها هي تحضير المستعمرات وإدخالها في دائرة المدنية التي تحدّدها مقاييس هذه الدول الإستعمارية، والتي تعتقد في أن تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية هو أسلوبها في الحياة، ولذلك تعمل على نشرها والترويج له بكل إمكانياته[3].

خامساً- أدوات السياسة الخارجية

تتعدد الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومن ضمنها: الأداة الدبلوماسية، الأداة الإقتصادية، الأداة الدعائية، والأداة الإستراتيجية، واستخدام كل هذه الأدوات أو بعضها،

---

(1) زينب، محمد، أطروحة دكتوراه بعنوان **"الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية : ١٩٨١ – ١٩٩١ "**، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩ – ١٠ .

(2) محمد الدبار، **" أبعاد السياسة الخارجية : دراسة تأصيلية "** ، مرجع سبق ذكره .

(3) يوسف، عبد الرحمن بن حارين، **"السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة "**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٤٩ - ٥٠ .

وذلك يتم بدرجات متنوعة، ويتوقف على الظروف والملابسات التي تحيط بالموقف وعلى المتغيرات الدولية المؤثرة[1].

أ- الأداة الدبلوماسية

إن الأداة الدبلوماسية في السياسة الخارجية، ينظر إليها البعض على أنها الأداة الأولى لتحقيق السياسة الخارجية، فهي الأرخص، وربما الأسهل، والأقل تكلفة وأثر على الدولة المستخدمة لها[2]، وهي غالباً ما تستدعي جملة من المفردات التي تتصل بالتفاوض، والمساومة، والتمثيل الدبلوماسي، وتبادل المشاورات، وتحقيق المصلحة الوطنية دون استخدام أسلوب العصا والجزرة، واللباقة واللياقة في التعامل مع الخصوم والأصدقاء، وغيرهم الكثير. كما أن مضمون هذه المفردات هو أن الدبلوماسية تشير إلى كل ما هو نقيض لاستخدام الأدوات المادية أو الدعائية في تحقيق مصالح الدولة القومية في المجال الخارجي، فهدف الدبلوماسية هو تحقيق هدف الدولة دون اللجوء إلى العنف أو القانون أو الدعاية[3].

إن أقرب معنى للدبلوماسية، هو الذي يجعل منها أداة، وعمليات، ومؤسسات، وأفراد، فهي أداة تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مصالحها من خلال عدد من العمليات كالتمثيل والتفاوض، وتبادل المعلومات بواسطة جهاز مؤسسي، غالباً يكون قوامه عدد ضخم من الأفراد التابعين لدولتهم (دولة الإيفاد)[4].

وعندما كان عمل الدبلوماسي أو محور الأداة الدبلوماسية ينطوي على تفاوض ومساومة، بمعناهما الواسع، فإن التفاوض لهذا السبب حظِيَ بإهتمام كبير من قبل متابعي السياسة الخارجية ودارسيها، ويمكن رصد معنيين للتفاوض:

الأول، واسع ويشمل كل حوار أو مشاورة تجيرها الدولة مع دول أخرى، بغرض حملها على القيام بعمل أو الإمتناع عنه من دون استخدام للعنف.

الثاني، ضيق ويشير إلى عملية مُدارة ومخطط لها، تتم عبر مراحل مختلفة بغرض الوصول لاتفاق بشأن قضية أو مورد بعينه[5].

وعندما كان الأول يتّسع عنه الحديث، إلى حد يمكن تضمينه في هذه المساحة المحدودة، فإن من المهم الوقوف بالحديث عند بعض الأمور المتعلقة بالمفاوضات بمعناها الضيق،لأن المفاوضات بالمعنى المشار إليها تتم عبر مرحلتين أساسيتين[6] :

---

(1) السيد، عليوة، **"أصول العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

(2) عامر، عيد، رسالة دبلوم بعنوان **"أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات "**، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، كانون الأول ٢٠١٨، ص٥ .

(3) - Geoff, R. Berridge, "**Diplomacy theory practice",** palgrave Macmillan, Fourth edition, 2010, p. 1.

(4) - Rechard, Devatek and others (eds.), "**An Introduction to international relations",** (Cambridge press 2017), p257.

(5) - Geoff, R. Berridge, "**Diplomacy theory practice",** opcit, p.42.

(6) -Ibid, p.50.

١ – ما قبل المفاوضات "الحديث عن المحادثات talks about talks"

في هذه المرحلة لا بد أن تجد الدولة أولاً مصلحة ورغبة في التفاوض، ثم تحديد كل ما هو يقع تحت بند الإجراءات: الأجندة، الوقت، الوفد، الأهداف التفصيلية.

٢ – حول طاولة المفاوضات " around the table"

وهي تتم على مرحلتين :

الأولى–مرحلة الوصول إلى صيغة: وهي المرحلة التي يتم فيها الاتفاق حول إطار عام وصيغة للتفاهم المشترك بين الأطراف، فهي المبادئ والقضايا التي سيتم على أساسها النقاش والتفاوض، وإن الإطار الناجح هو الذي يتحقق فيه عدة شروط: المرونة، الشمولية، البساطة، والتوازن فيما تعود به من مكاسب للأطراف.

الثانية – مرحلة الوصول لتفاصيل الإتفاق: وهي المرحلة التي يتفق فيها الأطراف عند تفاصيل الإتفاق ومضامينه، وهي المرحلة الأكثر تعقيداً، ربما بعد مرحلة ما قبل المفاوضات، وذلك لعدة أسباب، ومنها أنها تتم بين عدد أكبر من المفاوضين، وتقتضي تعريف كافة المصطلحات ومعاني الكلمات والألفاظ. كما أن مستوى المتفاوضين السياسي وصلاحياتهم يجعلهم بحاجة دائمة للرجوع لقياداتهم السياسية، فهم غالباً من الفنيين والمتخصصين، وإن مناخ الثقة بين الأطراف، كما أن ضغوط الوقت لها دورها، وهي معقدة لكونها الأخيرة وعليها يتوقف المستقبل، ومن ثم لا بد من حسم قضايا من قبيل إلى من يُرجع إليه في تفسير المعاهدة في حال الخلاف وغيرها من الأمور[1].

يمكن القول، أن للمفاوضات أهداف عدة تبدأ بالتفاوض حول مصالح متعارضة، ولا تنتهي بمفاوضات كسب الوقت، كما أنها تتأثر بعوامل عدة منها ما يتصل بأطراف المفاوضات وطبيعة علاقتهم، وموضوع التفاوض، وشخصية المفاوضين، وأدوار الأطراف الثالثة.

كما أن في سبيل الإستخدامات أو الإصطلاحات الجديدة في الدبلوماسية، والتي تُظهر خلطاً بين الأدوات، يُطرح ما يُسمّى "**بالدبلوماسية الوقائية**" وهي التي تعمل على التدخل في الصراعات ومنعها قبل نشوئها، و"**دبلوماسية التنمية**" التي يُقصد بها حشد التحركات الدبلوماسية لصالح تحقيق مصالح إقتصادية تحقق التنمية في الدولة، و "**دبلوماسية وسائل التواصل الإجتماعي**"، دبلوماسية تويتر مثلاً، والتي قوامها استخدام وسائل التواصل الإجتماعي لتبادل التصرحيات والإعلانات من قبل مادة الدول أو المسؤولين، كوسيلة للإعلان من دون التقيد بالطرق الدعائية والدبلوماسية التقليدية. وما هذه إلا نماذج لدبلوماسيات مُستحدثة، قوامها الأساسي الدمج بين أداتين أو أكثر من أدوات السياسة الخارجية [٢].

---

[1] عامر، عيد، رسالة دبلوم بعنوان : "**أدوات السياسة الخارجية : التفاعلات والتدخلات**"، مرجع سبق ذكره، ص ٦–٧ .

[٢] - Cooper, Drury, "**Economic Sanctions and presidential decisions",** palgrave Macmillan 2008, pp.7-8.

ب- الأداة الاقتصادية

إن الأداة الاقتصادية قد مثّلت أداة رئيسية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وذلك لعدة أسباب ومنها:

الأول، حصول العديد من الدول على استقلالها، ومن ثم زيادة عدد الدول وزيادة رغبتها في تحقيق التنمية، لا سيما في وجود قادة وزعماء للتحرر الوطني جعلوا من التنمية والإستقلال أهدافهم الرئيسية.

الثاني، وجود قطبين دوليين متنافسين هما الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وطموح كل طرف منهما لاستقطاب أكبر عدد من الدول وربطها بهما سياسياً واقتصادياً.

الثالث، خروج الدول الأوروبية (أقطاب النسق القديم) منهكة إقتصادياً، وسعيها من أجل إحداث نهضة إقتصادية تصونها من وصول المد الشيوعي إليها.

الرابع، تعقيدات استخدام الأداة العسكرية في ظل تجربة الحرب العالمية الثانية، ومخاطر الحرب النووية[1].

إن الأداة الإقتصادية، تُستخدم بأسلوبين مختلفين: أسلوب العصا وأسلوب الجزرة، فالأخيرة تمثل إيجاد حافز اقتصادي للدول من أجل اتخاذ قرارات ومواقف بعينها عن طريق الإغراء الإقتصادي، بالمنح والمعونات والمساعدات[2]. أما الأولى، فتشير إلى استخدام الضغط الاقتصادي على هدف بغرض دفعه لتغيير سياساته. أو استخدام الأداة الإقتصادية لتحقيق خسارة أو ضرر لإرغام الطرف الهدف على مراجعة سياساته أو ألا يتخذ سياسات بعينها.

أما العقوبات المالية فهي تشمل، تجميد الأصول وحجب المساعدات، تأخير أو عدم الإقراض، قطع المساعدات العسكرية أو تقليلها، أو مساعدات تنموية، وتشمل كذلك الضغط على البنوك والمنظمات المانحة لإلغاء القروض أو عدم تخفيف عبء الديون[3].

ولهذه الأسباب لقد زاد الإعتماد على الأدوات الاقتصادية في العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، ودار حولها نقاش واسع حول فعاليتها وخاصة أسلوب العقوبات، حيث برّر الأخير فشل أسلوب العقوبات لعدة أسباب وهي :

١- عدم تأثر نخبة صنع القرار في الدولة الواقع عليها العقوبات الاقتصادية، ومن ثم انحسر تأثيرها في الشعوب دون الحكام، فلم تتخذ الفئة الأولى أي خطوات تشير إلى التراجع عن نهجها.

٢- زادت العقوبات الاقتصادية بعض الدول شعوباً وحكاماً إصراراً على موقفهم، واتخاذها لحشد الروح القومية، وتحت بند المقاومة الحضارية تحولت للدفاع عن القيم والمبادئ.

٣- أن تكون اقتصادات هذه الدول مرنة، مما يجعلها قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية.

٤- إيجاد الدول لبدائل عملية عن الدول فارضة العقوبات، مما أدّى إلى تلاشي أثر تلك العقوبات.

٥- إضرار هذه العقوبات باقتصادات دول أخرى، ترتبط اقتصادياً بالدولة الواقعة تحت العقوبات.

---

(1) عامر، عيد، رسالة دبلوم بعنوان **"أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات "**، مرجع سبق ذكره، ص٧ .

(2) - Cooper, Drury, "**Economic Sanctions And presidential Decisions",** opcit, p.9 .

(3) - Ibid, p.14.

وبالعكس، فإذا أُريد للأداة الاقتصادية أن يكون لها فعاليتها، سواء في حالة استخدامها بأسلوب العصا أو الجزرة، فيجب أن تكون مصمّمة نحو الهدف مباشرة، واضعة في عين الإعتبار جميع الآثار المترتبة على مثل ذلك الإستخدام.

من هنا يمكن القول أن الأداة الاقتصادية تحتاج إلى إمكانيات وقدرات لدى الدولة المستخدمة، مع الأخذ بعين الإعتبار بأنه ليس كل من يستطيع استخدام الأداة الاقتصادية بأسلوب المنح يستطيع أن يستخدمها بأسلوب المنع، فالأخير يتطلب قدرات قد لا تمتلكها إلا الدول الكبرى، التي تستطيع فرض عقوبة مؤثرة على اقتصاد دولة ما، ومنع الآخرين من أن يفكوا آثار العقوبة الواقعة على تلك الدولة[1].

ج- الأداة الدعائية

إن الأداة الدعائية وُجدت كأداة مُعتبرة في السياسة الخارجية، بعدما جعلت العالم كله قرية صغيرة، وبعدما زادت قدرة وسرعة وسائل الإعلام والإتصالات[2]. كما أن فكرة انتقال الثقافات، وترويج أفكار الإنفتاح على الآخر، والتواصل الفكري والمعرفي مع الآخرين في ظل هكذا عالم، أضحى الهدف ليس فقط السيطرة على الموارد والأقاليم، بل أيضاً " كسب العقول والقلوب والتأثير فيهما". والبعض صوّر أن الصراع بين "الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي" خلال فترة الحرب الباردة، بأنه كان صراعاً على العقول، فكلا الدولتين استخدمت أدواتها المختلفة وفقَ هذا التحليل، لخدمة غرض واحد هو جذب الآخرين إلى نموذجها الحضاري ووجهتها الأيديولوجية[3].

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدة أمور:

١- تعدد الأدوات / الوسائل التي تُستخدم من خلالها الدعاية

إن هذه الأدوات / الوسائل، تبدأ من أقل وسائل الدعاية تأثيراً وانتشاراً وشعبية "كالراديو"، مروراً بالوسائل النخبوية "كالمراكز الثقافية والطلابية"، والوسيلة الشعبية التقليدية "التلفاز"، وانتهاءاً بالوسائل الحديثة " كالإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي".

٢- تمركز الدعاية حول ما يُعرف "بالرسالة" أو مضمون الدعاية

إن لكل دعاية رسالة تبتغي توصيلها إلى جمهور ما عبر وسيلة محددة وبصورة معينة، ومن ثم فالرسالة هي مركز العملية الدعائية وموجه لباقي العناصر، وكلّما توافقت هذه الوسيلة مع طبيعة الجمهور المستهدف كلّما زاد تأثيرها فيه[4].

---

(1) أحمد، وهبان، "**تحليل إدارة الصراع**"، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٥، ص ٣١-٣٢ .

(2) عامر عيد، رسالة دبلوم بعنوان "**أدوات السياسة الخارجية : التفاعلات والتداخلات**"، مرجع سبق ذكره، ص٩ .

(3) - Retchard, T. NeWman, "Propaganda: **An Instrument of Foreign policy",** journal of International Affairs, Vol. 5, No. 2, 1951, p.56.

(4) عامر عيد، رسالة دبلوم بعنوان **" أدوات السياسة الخارجية : التفاعلات والتدخلات "**، مرجع سبق ذكره ص ٩.

٣- تعدد الصور التي تصل بها الرسالة عبر الوسائل المختلفة

إن مضمون الرسالة قد يكون هو مجرد نوع من "الإعلام"، أي يقتصر على إذاعة معلومات معينة دون التدخل في مضمونها، أو قد يكون محض دعاية يتدخل فيها المرسل بنشر مضمون موجهة لطبقة أو شعب أو قادة بعينهم، أو قد يكون بين هذا وذاك، وهي الصورة الأكثر شيوعاً لاستخدام الدعاية، فيتم تغليف الإعلام أو المعلومات بمضامين معينة، قيمة وأخلاقية، ومن ثم نشرها وترديدها بشكل يجعلها حمل الجماهير على فهم معين يقصده المرسل[1].

كما أن البعض يرى في الوسائل الثقافية والدعائية التي تستهدف التأثير على جمهور كبير وليس مجرد شخص صانع القرار، بأنها الأداة الأكثر تأثيراً والأطول أمداً، لأن الإرتباط بوسائل إعلام معينة وعالمية غالباً، والإنسياق وراء رسائلها سيظل الفرد يثق فيها ويرتبط بها ارتباطاً بعيد المدى، طالما لم يظهر من تلك الوسيلة ما يناقض مبادئها المعلنة، وهي باحترافيتها لم تقع بالتأكيد في مثل هكذا أخطاء ساذجة.

كما أيضاً المتردّدين على مراكز الثقافة واللغات للدول الأجنبية، والعلاقة هنا هي ليست مجرد حضور ندوة، أو مجموعة دروس بلغة الدولة مُعدّة البرنامج الدعائي، بل هو رباط ممتد يتوثق عبر نقل لغة هذه الدولة وتعليمها للآخرين، وتقديمها ليس فقط على أنها حروف وكلمات وعبارات، بل هي صور وثقافات ورموز يتصل بها متحدثوها في شتّى بقاع المعمورة[2].

من هنا، على الرغم من أهمية الأداة الدعائية، لكن في النهاية فهي تظل تخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وليس كبديل عن الأدوات الأخرى. فالدعاية لكي تؤتي ثمارها، لا بد أن تتكامل في إطار صندوق أدوات الدولة في السياسة الخارجية " Tool Box"، دون أن تحل محل أخرى، فقوة الأدوات تنبع من تناغمهم وتناسقهم في العمل مع بعضهم البعض، أو في تشكلهم في متّصل معين يوضح مراحل استخدام كل أداة دون انقطاع أو تردد يؤدي إلى الإبتعاد عن تحقيق الهدف المطلوب[3].

د- الأداة الإستراتجية

إن الأداة الإستراتيجية، أو الحرب، لطالما نُظر إليها على أنها الوجه الآخر للدبلوماسية أو الأداة المكمّلة لها، فالحرب وفق " كلاوزفيتز" هي "استمرار للسياسة/ الدبلوماسية ولكن بوسيلة أخرى، وأنها هي الملاذ الأخير للملوك" فحين تفشل كل الأدوات يكون الخيار الأخير هو إعلان المواجهة العسكرية بوسيلة العنف المنظم والغائي، فهو منظم لكونه يقوم إما على جيوش كاملة (مفهوم الحرب الشاملة) أو كتيبة وفئة من الجنود المدربين المحدّدة مهامهم، وهي غائية لأنها تُنهي وصول أحد الأطراف إلى بغيته من الحرب، أي بإخضاع إرادة الخصم لإرادة الطرف الآخر.

كما أن إخضاع إرادة الخصم كهدف مظلة لاستخدام الأداة العسكرية، إنما يندرج تحته عدد من الأهداف الفرعية مثل: إضعاف قدرات الخصم العسكرية والاقتصادية، دفعه للقيام بعمل لم يكن ليفعله لولا

---

(1) المرجع نفسه، ص٩.

(2) - Retchard, T. Newman**,** "Propaganda: **An Instrument of foreign policy"**, opcit, p. 64.

(3) - Ibid, p9.

التدخل العسكري، أو منعه عن القيام بعمل كان ينوي فعله في حال عدم استخدام القوة العسكرية. فقد يكون الهدف دفعه لسحب قواته من إقليم معين، أو التوقف عن توسعات جغرافية معينة، أو للدفاع عن مسألة تهدد الأمن القومي للدولة: الحدود الإقليمية، الموارد، المجال الحيوي.

إن الأداة الإستراتيجية يُمكن أن تتخذ صورتين: إما التهديد دون الإستخدام، أو الإستخدام الفعلي، كما أن لها ثلاثة أشكال في الإستخدام: كأداة للدفاع، الهجوم أو الردع.

كما أن الأداة الإستراتيجية تُعبّر بصورة عامة إمّا عن الإشارة أو التلميح باستخدامها، ومن ثم التهديد باستخدام القوة العسكرية في مواجهة طرف معيّن، فهو كما يسمّيه البعض "الصورة السلمية للقوة العسكرية"، فهو ينطوي على نقل الدولة رسالة صريحة مفادها أن التعدي أو الإقتراب من ذلك الهدف، هو يعني استعداء تلك الدولة، ومن ثم إمكانية أن تستخدم الأخيرة الأدوات الخشنة والعسكرية لإيقافه عند حدّه، أو استخدامها فعلياً وهي المرحلة التي تُعلن فيها الدولة خوضها كفاحاً مسلحاً ضد طرف آخر نتيجة تهديده لمصالح وقيم حيوية لدى هذه الدولة، ومن ثم فهو بمثابة تحريك للقوات أو الصواريخ صوب دفاعات العدو مباشرة[1].

إن البعض يُقسّم بعض أشكال استخدام القوة العسكرية إلى ثلاثة: هجوم، دفاع، ردع، وهذا التقسيم يستند إلى حدّ بعيد على موقف مُستخدم القوة كمورد للتقسيم، أي أن يُقسّم استخدام القوة بحسب وضع الدولة في العملية الإستراتيجية، وهذا ما سنستعرضه بالآتي:

١ – الأداة العسكرية كأداة هجومية

وهي تعني مبادرة طرف لاستخدام القوة حسماً لتناقض جذري، وتحقيقاً لمصلحة يرى أنه من الأفضل لتحقيقها هو التدخل عسكرياً ضد طرف بعينه. وعلى الرغم ممّا يتعرض إليه المهاجم في استهجان دولي، وما ينطوي عليه الموقف من خطورة التكتل ضده من قِبل قوة أخرى، إلا أنه في الوقت ذاته لا يخلو من مزايا، فلا شك أنه يحفظ له نصيبه من عنصر المفاجأة الإستراتيجية، والقدرة على توجيه الضربة الأولى للعدو كما خطط، وقدرته على تحديد مسرح العمليات وطبيعة الحرب[2].

٢ – الأداة العسكرية كأداة دفاعية

وهي على النقيض تماماً من الموقف السابق، فإذا كان الطرف الآخر يأخذ جانب "الفعل"، فإن هذا الطرف يمثّل "رد الفعل"، ومن ثم يجعله الموقف الدفاعي في وضع أقل مزايا استراتيجية، من حيث التمهل في التخطيط، ومبادرة العدو. إلا أن موقف المعتدى عليه قد يعطيه قوة أحياناً، مما يكسبه تعاطفاً دولياً، ويجعل العديد من الأطراف تشجع لتقديم يد العون له، لاسيما وإن كان المعتدى يأخذ الجانب الآخر المناقض لهم أو بدافع من الرأي العام الداخلي[3].

---

[1] أحمد، وهبان، "**تحليل إدارة الصراع**"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣-٣٤ .

[2] إسماعيل صبري، مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٨ .

[3] المرجع نفسه، ص٥١١ .

٣- <u>الأداة الإستراتيجية كأداة ردع</u>

وهي تعني تحقيق الإستخدام السياسي للقوة العسكرية بجناحيها التقليدي والنووي، وتعني أيضاً استخدام السلاح من دون استخدامه فعلياً، أي أن بناء القوة العسكرية والجيش يصب في رصيد القوة الصلبة للدولة، ويجعل لديها من القوة ما يردع الآخرين من استخدام القوة ضدهم.

من هنا يضع العلماء العديد من الفروض لنجاح الردع:

- أن تمتلك الدولة قوة فعلية يضاهي قوة الدولة أو تفوقها.
- أن تتوافر قنوات للإتصال ونقل الرسائل بشأن قوة الأطراف.
- إدراك صانع القرار حجم الخسائر التي قد تترتب على استخدام القوة ضد طرف يمتلك أدوات الردع، أي أن يكون لدى صانع القرار من العقلانية ما يؤهله بعد القيام بعمليات المكسب والخسارة للتراجع عن موقفه بالهجوم[1].

من هنا، لا شك أن النظرية بهذا التأصيل تخضع لشروط عدة، وهي مع ذلك قد تنجح في ظروف كثيرة وقد تفشل في أخرى، فغياب المعلومات الصحيحة، ورغبة صانع القرار في المغامرة، وتصوّره لمدى حيوية مصالحه، كلها عوامل تؤثر في نجاح عملية الردع[2].

المطلب الثاني
توجهات السياسة الخارجية والبيئات التي تحكمها

إن الدولة تتبع توجهاً معيناً في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقاً للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الإستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. لكن هذه التوجهات تتأثر أيضاً بنظام السياسة الخارجية الذي يتألف من بيئة ومحيط، ومجموعة من اللاعبين، والبنى التي تشرع في اتخاذ القرارات، وترد على التحديات والعمليات التي تحافظ على أو تغير مطالب ومنتجات النظام برمته.

سنحاول في هذا المجال بحث توجهات السياسة الخارجية والبيئات المؤثرة فيها وفق الآتي

أولاً- توجهات السياسة الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من التوجهات هي: توجه العزلة أو الإنكفاء، توجه الحياد، توجه عدم الإنحياز، وتوجه التحالفات والأحلاف[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص ٥١١.

(2) عامر، عيد، رسالة دبلوم بعنوان **"أدوات السياسة الخارجية : التفاعلات والتداخلات "**، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(3) محمد، لادمي، **"السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"**، مرجع سبق ذكره.

أ- توجه العزلة أو الإنكفاء

إن هذا التوجه يقوم على اعتبار أن حفظ أمن واستقلال الدولة يكون بالحد قدر الإمكان من تفاعلها الخارجي، إن كان على المستوى الثنائي أو في إطار المنظمات الدولية مع دول أخرى. وقد يسحب أيضاً هذا المبدأ إلى محاولة إبقاء الحد الأدنى الممكن من التفاعلات الاقتصادية مثلاً مع دول أخرى إذا كانت البنية الاقتصادية للدولة تسمح بذلك.

من هنا، فإن الدولة تنتهج ما يُعرف بسياسة الإمتناع (Policy of Abstention) تجاه نقاط التفاعلات الحادة والكثيفة في النظام الدولي (نقاط النزاع مثلاً)، بحيث تحاول البقاء على الهامش وعدم البروز أو الإنجرار إلى مواقف قد تفرض عليها سلوكية نشطة في إطار القضايا التي تتسم بالتفاعلات الكثيفة، وإن أكثر ما تنجح هذه السياسة في نظام يتسم بتبعثر القوة وبتحالفات مرنة ومتغيرة، وكذلك في ظل غياب خطر خارجي مباشر على القيم الأساسية للدولة مع وجود قوى سياسية داخلية مؤيدة لهذا الإتجاه أو غير قادرة لسبب أو لآخر على معارضته.

كما أن الدول كانت في الماضي قادرة على اتباع سياسة الإنكفاء عندما تشعر بإمكانية وجود أخطار تهددها، وإذا كان موقعها الجغرافي يسمح بذلك في وقت كانت الحواجز الجغرافية كالبحار والجبال تقوم بدور فعال في عزل وحماية هذه الدول[1].

لكن التكنولوجيا الحديثة، أسقطت العامل الجغرافي كحاجز يساهم في انعزال أو انكفاء دولة. ففي القرن العشرين، كانت "الولايات المتحدة" أهم الدول التي اتبعت سياسة الإنعزال (ما بين الحربين)، وساعدها على ذلك بعدها الجغرافي عن أوروبا التي كانت مركز الثقل السياسي في النظام الدولي، وكذلك وضعها الاقتصادي، واتبعت "بورما واليابان" السياسة ذاتها في التسعينات. ومن الصعب الآن، ونتيجة للمتغيرات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات الإتصال والمواصلات، أن تقوم دولة بانتهاج سياسة انعزال أو انكفاء إلا في الحد الأدنى لتلك السياسة[2].

ب- توجه الحياد

إن المفهوم الكلاسيكي للحياد، نشأ في اتفاقيات لاهاي عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، حيث اعتبر الحياد بمثابة قرار تتخذه الدولة المعنية بملئ إرادتها. واعتبر الحياد أيضاً كنظام قانوني يشمل عدداً من الواجبات والحقوق للدولة المعنية. وبالعودة قليلاً إلى الوراء، يمكن القول أن النتائج القانونية للحياد كواقع قانوني في العلاقات الدولية ظهرت عام ١٧٨٠، عندما أنشأت روسيا عصبة المحايدين (Ligne des neutres) للوقوف في وجه بريطانيا نتيجة تعرضها ومضايقتها لتجارة "المحايدين " في البحار[3].

---

(1) ناصيف، حتي، " **النظرية في العلاقات الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١-١٦٢ .

(2) - Bernard, cohen, "**the public's Impact on Foreign policy",** (Boston: Little Brown, 1973), PP.51-52

(3) - Joseph, De Rivera, **"the psychological Demension of Foreign policy", (**Colombus, ohio: Charles E. Mervill, 1968), P.143.

لكن تحقيق الحياد مشروط يفترض واجبين هما:

١- **واجب "الإمتناع":** الذي تحدد منذ أواخر القرن الثامن عشر، والذي يفرض على الدولة المحايدة الإمتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي النزاع، وكذلك عدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قِبل أحد طرفي النزاع.

٢- **واجب التجرد:** الذي يفرض على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع أطراف النزاع، ومن حقوق الدول المحايدة على الآخرين إحترام ترابها الوطني وسيادتها، وكذلك حريتها في إقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة.

وفي زمن الحرب، فإن للدول المحايدة حق مرور بضائعها غير العسكرية في البحار، وأحياناً عبر الحصار الذي قد يقيمه المتنازعون في مناطق معينة، وعلى الدول الموقعة على الحياد ضمان إحترام الدولة المحايدة ووضعها القانوني.

إذاً، فالدولة المحايدة هي التي تفي بالواجبين المذكورين سابقاً خلال النزاعات، أما خلال فترات السلم فيمنع عليها الدخول في أحلاف أو تحالفات عسكرية مع دول أخرى[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن "**الدولة المحايدة أو المحيدة**" تختلف عن "**الدولة غير المنحازة**":

الأولى، يكون وضعها ناتج عن نظام قانوني معين، وكذلك عن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها، تعطيها ضمانات بهذا الخصوص.

الثانية، تكون قد اختارت هذا التوجه غير المنظم قانونياً، وبالتالي لا يوجد عندها أي ضمانات بأن موقفها سوف يحترم من الدول الأخرى في حال قيام نزاعات بينها[2].

إن الدولة تحيد عادةً نتيجة توافق بين الدول– الأقطاب أو الدول الرئيسية في النظام الدولي، ويكون ذلك بشكل اتفاق بين هذه الدول باعطاء ضمانات للتحييد، فالدول الأوروبية حيّدت سويسرا عام ١٨١٥ وبلجيكا عام ١٨٣١ ولوكسمبورغ عام ١٨٦٧، كما حيّدت النمسا عام ١٩٥٥ واللاوس عام ١٩٦٢ باتفاق بين القوى الكبرى والإتحاد السوفياتي. وقد ظهر بذلك ما يُعرف بالحياد الإتفاقي أو الدائم في أوائل القرن التاسع عشر، وخاصة عقب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، لأنه قبل ذلك كان هناك ما يُعرف بالحياد بالفعل حيث تسلك الدولة نهجاً حيادياً دون أن ينص على ذلك في اتفاقية أو دون إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد، وكان هذا وضع الدانمارك والنروج والسويد لقرون طويلة قبل القرن التاسع عشر[3].

إنطلاقاً مما تقدَّم، فإن الأسباب الرئيسية وراء التحييد تكمن في نظر الدول– الأقطاب في النظام الدولي والإقليمي إلى الأهمية الإستراتيجية لدولة معينة، حيث تعتبر أن أهميتها لا تساوي مخاطر النزاع وكلفته للسيطرة عليها، أو قد ترى أن توازن القوى بينها لن يسمح لأحدها بجذب هذه الدولة إليه. وكذلك قد ترى الدول– الأقطاب، أنه يمكن للدولة المحايدة أن تكون بمثابة قناة إتصال دبلوماسي وسياسي وإنساني في

---

(1) ناصيف، حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص١٦٤.

(2) - Joseph, De Rivera, "**the psychological Demension of foreign policy",** opcit, p.145.

(3) –John, towel, "**Foreign Policy in perspective: strategy, Adaptation, Decision – making",** opcit, p.186.

حال نشوء نزاعات بينها، وتؤدي بالتالي وظيفة مفيدة ذات مردود أكبر من محاولات السيطرة عليها أو جذبها إلى معسكرها، وهذه هي حال الحياد السويسري[1].

إذاً، فإن العامل الجغرافي، سواء كان رئيسياً أم ثانوياً قد يعمل باتجاه التحييد، إذا توفرت الظروف الدولية لذلك وإذا توفر وجود تيار قوي مؤيد للحياد داخل الدولة المعنية، أو على الأقل غير قادر على معارضته. ولكن الأهمية الجغرافية للدولة قد تدفع أحياناً بالدول المتنازعة إلى عدم إحترام حياد تلك الدولة[2].

ج- توجه عدم الإنحياز

إن هذا التوجه يشير إلى ذلك الإتجاه الذي يرفض العزلة، ويتجنب في نفس الوقت الإرتباط عسكرياً بأهداف القوى الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فإن قيام الدولة غير المنحازة بالإرتباط بأي من هاتين القوتين وتأييدها دبلوماسياً في مجال أو مجالات معينة، لا يتعارض مع جوهر عدم الإنحياز على ألا يكون ذلك الإرتباط في جميع القضايا والمجالات[3]. وقد شكل مؤتمر "باندونغ"، الذي عقد عام ١٩٥٥، المحطة الرئيسية في بلوة مفهوم عدم الإنحياز.

إن مفهوم عدم الإنحياز، يشير إلى بقاء الدولة غير المنحازة بعيداً عن الصراعات والنزاعات بين القوتين العظيمتين، وإن كان من الممكن بالنسبة لها أن تقدم في مناسبات معينة الخطط والوسائل التي تكفل الوصول إلى التسويات السلمية في هذه المنازعات. وفي هذا الإطار، فإن عدم الإنحياز يؤدي إلى زيادة قوة الدولة التي تمارسه كتوجه لسياستها الخارجية في التأثير على البيئة الدولية، وإتاحة المزيد من الفرص لها في حرية الحركة وتشكيل سياستها في ضوء احتياجاتها الذاتية، الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة للدول المرتبطة بالأحلاف العسكرية[4]. وفي الوقت نفسه، فليس ثمة تعارض بين أن تكون الدولة غير منحازة وأن تكون في نفس الوقت عضواً في تحالف عسكري أو أيديولوجي أو إقتصادي داخل النطاق الإقليمي، بسبب وجود بينها وبين الدول الأخرى ضمن هذا النطاق مصالح مشتركة أو روابط أو علاقات حضارية وتاريخية[5].

د- توجه التحالفات والأحلاف

إن تاريخ الدخول في الأحلاف وعقد التحالفات، يعود إلى نشوء العلاقات الدولية. فالوحدة السياسية، أيّاً كان شكلها حسب مرحلة تطور النظام الدولي، تعقد تحالفاً مع وحدة أو وحدات أخرى لخدمة أهدافها وحماية مصالحها. وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف مصالح واحدة أو مختلفة ولكن غير متناقضة بالطبع، وقد يكون التحالف موجه ضد وحدة أو وحدات محددة ومعينة أو ضد كل من يقوم بعمل ما يُعتبر خطراً أو مناقضاً لما قد تنص عليه مبادئ التحالف.

---

(1) – Edward, Morse, "**Transformation in Foreign policies: Modernization, Interdependence, and Externalization",** (world politics, April 1970), Vol. 22, p.371.

(2) السيد، عليوة، "**أصول العلاقات الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

(3) محمد، الدبار، "**أبعاد السياسة الخارجية : دراسة تأصيلية**"، مرجع سبق ذكره.

(4) السيد، عليوة، **" أصول العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

(5) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥ – ١٦٦ .

لذلك فإن طبيعة المصلحة المشتركة وبقاؤها تحدّد استمرارية التحالف وقوته، إذ أنه يسقط عملياً قبل أن يسقط رسمياً لحظة يفقد الوظيفة التي قام من أجلها، فتغيّر الأولويات أو تناقضها عند الأطراف تُفقد التحالف فعاليته. كما أن طبيعة النظام الدولي تؤثر في نمط التحالفات وسلوكية الوحدات الأعضاء فيها، فتبعثر القوى في النظام الدولي يساهم في زيادة المرونة عند الأطراف الداخلة في تحالفات، وبالتالي في تغيير التحالفات، خاصة في ظل غياب العامل العقائدي في لعبة التحالفات، أي إذا اتسمت الوحدات السياسية بمجموعة من القيم والمفاهيم العامة المتماثلة أو المتشابهة أو الواحدة، مما كان يسهّل عقد التحالفات وحلها وتغييرها[1].

إذاً، فإن وجود تماثل من الخيارات الفلسفية المبدئية وفي نظام القيم عند دول التحالف، تُعطي الحلف استمرارية وثباتاً وكذلك بعداً استراتيجياً (حلف وارسو، الحلف الأطلسي)، فيما يؤدي غياب هذه العوامل إلى اقتصار فترة التحالف على انتهاء الهدف الذي قام من أجله[2] .

إن التحالفات والأحلاف تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، وذات أهداف شمولية أو جزئية مقتصرة على مجالات معينة من سياسية أو اقتصادية مثلاً، ولكن في فترات التوتر أو الحروب، يتحول التحالف الجزئي إلى شامل أو يفقد دوره وفعاليته ويسقط عملياً، إذا ما شكل تناقضاً مع الخيارات الأساسية عند الأطراف المتعاقدة، مثلاً كإخضاع الإختلافات السياسية والاقتصادية للإعتبارات الإستراتيجية في إطار الحلف الغربي والحلف الشرقي بشكل عام في فترات تصعيد المواجهة السياسية بينهما.

ونظراً لطبيعة وأهمية الأحلاف الإستراتيجية العسكرية في عالمنا المعاصر، لا بد من تحديد دقيق للمعايير الأساسية في تصنيفها وهي أربع:

١ – طبيعة الوضع الذي يفرض العمل بالإتفاقية (casus Fœderis)

إن الأطراف المتعاقدة، تحاول دائماً اعتماد الدقة في تحديد الوضع الذي يفرض العمل بالإتفاقية، حتى لا تجر إلى مواقف قد لا تكون تريدها أو التي قد تدفعها إليها الأطراف الأخرى عن قصد أو غير قصد. وقد يحدّد طبيعة العمل بالإتفاقية بشكل مبهم أحياناً، وذلك لإيجاد غموض عند الغير يساعد في الأهمية الردعية للإتفاقية، من حيث أنه يُبقي الغير متخوفاً من الإتيان بأي عمل قد يفسر بأنه يساهم في تنشيط الإتفاقية. وكذلك قد يهدف الإبهام أيضاً إلى خلق غموض عند الطرف الحليف، وإبقاء نوع من المرونة في التفسير للتملص من الموجبات أحياناً باعتماد تفسير مختلف عن التفسير الذي قد يعتمده طرف متعاقد لتنشيط العمل بالإتفاقية[3].

---

(1) - James, Rosenau, "**the scientific sudy of foreign policy",** (New York: Free press, 1971), p.136-137.

(2) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

(3) المرجع فنسه، ص ١٦٨ – ١٦٩ .

مقابل ذلك، قد تضع الأطراف المتعاقدة تعريفاً دقيقاً وواضحاً للعمل بالإتفاقية، كما هي الحال مثلاً في اتفاقية حلف شمال الأطلسي حيث تشير المادة الخامسة منها إلى أن اللجوء إلى الأعمال العسكرية، يتم في حال حصول هجوم مسلح على أحد الأطراف المتعاقدة[1].

٢ – الإلتزام

إن الإتفاقيات والأحلاف، تختلف باختلاف طبيعة الإلتزام ومداه في حال العمل بالإتفاقية، فهناك أحياناً "**الإلتزام برد فعل مباشر أو أوتوماتي**" في حال الإعتداء على دولة حليفة، وهناك أيضاً "**الإلتزام المرن**" كوضع الإمكانات في تصرف الحليف دون أن يعني الدخول في رد مباشر، وكذلك النظر في ما يمكن عمله ضمن المعطيات القائمة عند الدولة، أو قد يدعو الإلتزام إلى التشاور قبل اتخاذ أي رد عملي.

من جهة أخرى، قد يكون الإلتزام متبادلاً (حلف وارسو، الحلف الأطلسي) أو أحادياً، ويكون عادةً في هذه الحال بين دولة عظمى وأخرى (الولايات المتحدة واليابان)، فحسب الإتفاقية الأمنية الموقعة عام ١٩٦٠ بينهما، فإن الولايات المتحدة ملزمة بعد التشاور بالدفاع عن اليابان في حال تعرضها لاعتداء عسكري، بينما اليابان غير ملزمة بالقيام بذلك في حال وقوع اعتداء على الولايات المتحدة[2]. كما أن هناك أيضاً نوع من "الإلتزام الأحادي في اتفاقية الضمانة"، حيث تلتزم الدول الضامنة بحماية الدولة المعطاة لها الضمانة[3].

٣ – إدماج القوات المسلحة وهو المعيار الثالث في تصنيف الأحلاف العسكرية

لقد كانت القوات المسلحة، تاريخياً، تبقى خاضعة لقيادتها الوطنية، وكان هناك تنسيق بدرجات وأشكال مختلفة على مستوى القيادات. ولكن التطور التكنولوجي الذي أبرز عاملي السرعة والمفاجأة الضروريين للعمل العسكري، وكذلك استمرارية الأحلاف مقارنة مع الماضي نتيجة للعامل العقائدي العام، ووجود قطب أساسي في كل حلف، قد ساهموا في إدماج القوات المسلحة الخاصة للحلف، وإيجاد قيادة بوحدة لها، كما هي الحال في حلف وارو والحلف الأطلسي[4].

٤ – المجال الجغرافي للحلف

إن الإتفاقية تُحدّد عادة المجال الجغرافي الذي يفترض الدفاع عنه، وقد يكون متطابقاً مع أراضي الدول الأعضاء ومجالها البحري أو الجوي، أو قد يتناول مناطق تُعتبر مناطق نفوذ مباشر لها أو ضمن مجالها الحيوي من المشاكل الأساسية التي واجهت الحلف الأطلسي في الماضي، مثلاً، مدى التزام الدول الأعضاء في الدفاع عن المستعمرات البريطانية والفرنسية[5].

من هنا، فإن سياسة الأحلاف والدخول في تحالفات شاملة أم جزئية، تؤثر في السياسة الخارجية للدولة على الشكل الآتي:

---

(1) - James, Roseneau, "**The scientific study of foreign policy",** opcit, p.140.

(2) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(3) - Joseph, De Rivera, "**The psychological Demension of foreign policy",** opcit, p.174.

(4) ناصيف، حتي، **" النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠ – ١٧١ .

(5) -Roy, Macridis (ed), "**Foreign policy in world politics"**, Englewood cliffs, (New Jesey: prentice Hall, 1976), p.73.

– تطبع السياسة الخارجية للدولة بسمات وتوجهات معينة مما يفقدها بعض الغموض والإبهام المفيدين أحياناً في سياسات أو مواقف معينة.

– تحد من مرونة الدولة في قضايا ومجالات عديدة قد تفرض قيوداً على سياسات معينة، على أن فرض هذه القيود يبقى عملية نسبية، تحدّدها طبيعة العلاقة بين الدول المتحالفة.

– تعطيها أحياناً قوة في سلوكياتها ومواقفها.

– تساهم في تصنيفها في خانة معينة من وجهة نظر الغير، مما قد يدفع بهذا الغير إلى تأثر موقفه تجاه هذه الدولة بشكل مسبق قد يكون إيجابياً أو سلبياً، نتيجة الصورة المكونة والناتجة عن تصنيفها[1].

ثانياً– البيئات التي تحكم السياسة الخارجية

ورد في كتاب الدكتور" كميل حبيب وعبدالفتاح عمورة"، إن "بريتشر وشتاينبرغ وستاني" قد طوروا إطاراً لبحث سلوك السياسة الخارجية، وقد حاولوا فحص المدخلات التي تحيط بقرار السياسة الخارجية، فوضعوا نظرية جاء فيها:

"مثل جميع أنظمة العمل، فإن نظام السياسة الخارجية يتألف من بيئة ومحيط، ومجموعة من اللاعبين، والبنى التي تشرع في اتخاذ القرارات، وترد على التحديات والعمليات التي تحافظ على أو تغير مطالب ومنتجات النظام برمته".

"إن المكوّن الأولي للنموذج هي البيئة العملياتية التي تعرف المحيط الذي يُتخذ فيه قرار السياسة الخارجية، وبذلك توضع المعايير والمقاييس التي يجب أن يتصرف بموجبها صانعو القرار. وإن طبيعة هذه البيئة مهمة بسبب أن الدرجة التي يستند إليها تصور صانعي القرار عن البيئة تؤثر فعلاً على نجاح القرار. كما أن هذا الفحص عن المنهجيات المفهوماتية للسياسة الخارجية، قد ركز على عدد من المواضيع المتكررة وبشكل خاص على أهمية البيئة السيكولوجية لصانعي القرار".

من هنا سنحاول البحث في البيئات الثلاث للسياسة الخارجية، وهي: البيئة السيكولوجية، البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية.

أ– البيئة السيكولوجية

إن العديد من الدول اليوم تعتمد في صنع سياستها الخارجية على آداء ووجهات نظر شخصية أو خصوصيات قادتها، وإن الخيارات فيها تُتخذ على أساس تصور وتخيل أولئك الذين هم في مواقع السلطة. كما أن الموضوع الأساسي هو أن أي تفسير لأحداث العالم هو انعكاس لشخصيات القادة، وأن القادة يتخذون قراراتهم على أساس الصورة التي يحملوها تجاه العالم، وأن العالم الذي يُنظر إليه من قبل صانعي القرار (حقيقة / واقع ذاتي) أكثر أهمية من حقيقته الموضوعية.

---

[1] ناصيف، حتي، **"النظرية في العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

ومع ذلك، من المتوقع من القادة والزعماء الوطنيين عند صياغة واتخاذ قراراتهم، أن يحملوا مصالح بلادهم، ويدافعوا عن المثل المتجسدة في دولهم المعنية، وأن يضمنوا نجاتهم ضمن أنظمتهم السياسية[1].

كما أن " جيرفس" يدرج ثلاثة مصادر أساسية لهذا التصور، والتي تساهم في تحديد مفاهيم صانعي القرار تجاه السلوك الخارجي للدولة:

١- تحديد معتقدات اللاعبين حول نظامهم السياسي الداخلي، وخبرتهم ضمن النظام، وما هو مألوف بالنسبة لهم، وماذا عليهم أن يدركوه بخصوص الآخرين.

٢- تتأثر المفاهيم بمدى انخراطهم الشخصي من حيث الزمن، والأنا، والطاقة.

٣- تتأثر مفاهيم العلاقات الدولية برمتها، وأراء دول أخرى بشكل خاص بفهم اللاعبين للتاريخ.

كما يرى "جيرفس" أن الصدمات التاريخية يمكن أن تؤثر كثيراً على مفاهيم أوسع، ويمكن أن تؤسس لبناء صورة دولة ما عن الدول الأخرى المعنية، أو يمكن أن تستخدم كأداة قياسية مماثلة[2].

"إن أساس وجوهر إطار جيرفس هو أن لصانعي القرار مجموعة من النظريات أو المفاهيم أو التصورات التي يتخذون بموجبها قراراتهم، ويمكن للمرء أن يتوقع أن لصانعي القرار في العالم الثالث تصوراتهم عن شؤون العالم، والتي تخيّم عليها ظروفهم الاقتصادية النسبية والمشكلات الداخلية الأخرى".

كما وأن هناك عاملاً آخر ذو علاقة هو البقاء السياسي للقادة والزعماء في مواقعهم. على سبيل المثال، "قرارات الولايات المتحدة حول التدخل العسكري في جمهورية الدومينيك في نيسان ١٩٦٥، والغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا في آب ١٩٦٨ قد حدثا بسبب أن الرئيس "جونسون" والأمين العام "برجينيف" كانا قلقين على منصبيهما الشخصي، ومسيرة حياتهما المهنية"[3]. كما أن صورة الزعيم أو القائد عن نفسه، وآرائه حول شخصية خصومهم ونواياهم وقوتهم، تلعب دوراً أساسياً في اندلاع الحرب [4].

أما البعد السيكولوجي الآخر والمهم للسياسة الخارجية، فهو الأساس الثقافي لنظام إيمان الدولة. وإن دراسة الطابع الوطني للدولة، وتقاليدها التاريخية والأيديولوجية، ومعتقدها الديني، والإيمان بالعرقية، تُعد أساسية إذا كان على المرء أن يشرح السلوك الخارجي للدولة. ويُعرّف السياسي الاسترالي "بوث" الإيمان بالعرقية على أنها ظاهرة إجتماعية عالمية ويعتبره عنصر مهم في السياسة الدولية، لأن المجتمعات تميل إلى النظر للعالم من منظار أن مجموعاتها العرقية هي مركز العالم، ولأن المجموعة تفهم وتفسر المجتمعات الأخرى من خلالها أطرها أو مرجعيتها، وبسبب أنهم دائماً يحكمون على الآخرين على أنهم أقل شأنا[5].

---

(1) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **"تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٤١ - ١٤٢.

(2) - Robert, Jervis, "**Hypotheses on Misperception", world politics, (**Princeton University press, Vol. 20, No.3, April 1968) p.470.

(3) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **"تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣-١٤٤.

(4) - John George, stoessinger, "**Why Nations Go to war"**, (New York : st. Martin's press Inc. 1985), p. 48

(5) - Ken, Booth, "**strategy and Ethonocentrism", (**London: croom Helm, 1979), P.13

"فإن لأثر ميزات العرقية فائدة يمكن رؤيتها في مجال الحياة العسكرية، وهو يرى أن العرقية تساعد في الكفاءة العسكرية من خلال توحيد المجموعة وتكثيف التزاماتها بقضية ما، وتسهيل التواصل والتعاون الداخلي بينها".

كما أن كُتّاب الشخصية الوطنية يقترحون بأنه يوجد نموذج لنوع وطابع الشخصية الذي يتطور داخل الدولة، والذي يميّزها عن شعب آخر في مجتمعات أخرى. فهم يستشهدون بمثل هذه العوامل مثل النظام التعليمي، على أنه مؤشر لوسط وطني خاص، وعامل في إنتاج مواضيع وطنية ومدنية التوجه. كما يمكن للمرء الإفتراض أن الشخصية الوطنية تولد الإختلافات، إن لم يكن حول جوهر السياسة الخارجية، فإنها تولد ذلك في الأسلوب على الأقل. فعلى سبيل المثال، "يمكن للمرء أن يتحدث عن أسلوب التوافق في صنع القرار، الذي يفضله اليابانيون، والنهج الواقعي قصير الأمد في حل المشكلات الذي يتبناه الأمريكيون، أو التأكيد الصيني على صنع القرارات بما فيه خدمة للمجموع بدلاً من الفرد".

كما أن السمات الوطنية، لا تؤثر على أسلوب السياسة الخارجية للدولة وحسب، بل بإمكانها أن تعطي شكلاً وترويجاً لها من أجل الانخراط في نزاع وصراع دولي. "فعلى سبيل المثال، الصراع الذي اندلع بين أهالي أثينا وأسبارطة، فقد كان أهالي أثينا يؤمنون بوضوح بتفوقهم الثقافي"[1].

فالسياسة الخارجية يمكن النظر إليها على أنها نتاج الخبرة السابقة، والتقليد الخارجي للدولة، وإن الخبرة المتراكمة والجماعية لشعب ما تشكل جزءاً من نظام الإيمان بالدولة، وبذلك تؤثر على مسار السياسة الخارجية، فوجود تهديد خارجي لمجتمع ما يُعد بحد ذاته عنصراً محدداً لأية دولة تجاه أية دولة أخرى. وغالباً ما يؤدي التهديد الخارجي إلى انسجام ووئام داخلي، ويعزّز تعلق الفرد برموز الدولة، ويخلّد تطور القومية.

من هنا، إن من شأن الشعور القوي بالقومية أن يُمكّن بلداً ما من اتباع سياسة خارجية جازمة ومفعمة بالحيوية. فمع ظروف الشعور الضعيف بالأمة تتحول الطاقات الوطنية إلى الحفاظ على وحدة البلاد، وسلامة أراضيها، وبذلك توجه السياسة الخارجية بشكل أساسي نحو استبعاد المؤثرات الخارجية المدمرة، حيث يوجد خوف دائم من أن تدفع قوة خارجية مطالب الأقلية الداخلية إلى واجهة المطالب، وبذلك تتسبب في تقسيم وتفتيت الدولة، في مثل هذه الحالة يجب إرضاء القوى الخارجية القوية[2].

فعلى سبيل المثال، "تأثير الخبرة السابقة على السياسة الخارجية الإيرانية خلال حكم الشاه، فخلال فترة حكمه (١٩٤١ – ١٩٧٩) حيث حاول الشاه إحياء الأمبراطورية الفارسية القديمة، وجعل إيران إحدى القوى الخمس الأكبر في العالم.وعلى أية حال، فعندما تولى "آية الله الخميني" السلطة عام ١٩٧٩، بدأ الدين يلعب دوراً أساسياً في تحديد ورسم سلوك إيران على الساحة الدولية"[3].

---

(1) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٤٥.

(٢) - Edward L. Warner III**," the defense policy of the soviet union"**, in D. Murray and P. Viotti, (eds), the defense policy of Nations, (Baltimore : the Johns Hopkins university press, 1982), p.82.

(3) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

إضافةً إلى كون السياسة الخارجية هي نتاج الخبرة السابقة للدولة، فإنه يمكن النظر إليها على أنها تنتجُ عن مجموعة محددة من المعتقدات والأيديولوجيات السياسية. وهنا يمكن تعريف "الأيديولوجيا" على أنها "مجموعة من الأفكار التي تضع أساسا للنشاط السياسي المنظم، سواء يقصد به الحفاظ على النظام و القوة القائم أو تعديله أو الاطاحة به، وبالتالي تُصيغ وتعطي شكلاً لمواقف أولئك الذين يتشاطرون ذات الأيديولوجيا"[1]. وخلافاً لخبرة الشعوب الثقافية والتاريخية، إن الأيديولوجيا تميل إلى أن تكون أكثر مما هي عليه، كونها تحث الناس على العمل، كما أنها تؤثر في صياغة ورسم وإدارة السياسة الخارجية بطريقتين:

الأولى، أنها توفر الوسائل لعقلنة خيارات السياسة الخارجية.

الثانية، إنها تمثل المركبة والعربة التي من خلالها يمكن أن تضطر الدولة إلى توسيع ونشر نظام معتقدها إلى دول أخرى وذلك بواسطة حماسها الديني أو استخدام القوة.

ب- البيئة الداخلية

"إن كل ما تفعله الدولة في الساحة الدولية، يأتي نتيجة تأثير البيئة السياسية الداخلية، وهي تتضمن، ضمن أمور أخرى، الثقافة الإستراتيجية للدولة"[2] . أما العالم السياسي الأمريكي "جاك سنايدر" قد عرّف هذا المفهوم على أنه "مجموعة من الأفكار، وردود الفعل العاطفية المشروطة، ونماذج السلوك الإعتيادية الثابتة التي اكتسبها أعضاء مجتمع إستراتيجي وطني من خلال مسار التقليد"، فقد ركز نقاشه بشكل ضيق على "الثقافة الإستراتيجية النووية" المفترضة، وتجاهل عملياً مسائل أخرى [3].

أما الكاتب الأمريكي "دايفيد جونز" يرى أن العناصر التي تتفاعل بهدف تشغيل أية ثقافة إستراتيجية، يجب أن تتضمن طبيعة وجغرافية الدولة، والثقافة العرقية الإثنية للشعب المؤسس، وتاريخها اللاحق، ونظامها الحكومي، وتصورها للأمن، وتعريف الأهداف الوطنية، وأسلوب إستراتيجيتها العسكرية والدبلوماسية"[4].

وإن هذه العوامل جميعها، تعني أن السياسة الخارجية ليست شيئاً بحد ذاته، ونعني بذلك القول أنها "سياسة خارجية". فضلا عن ذلك، يمكن التفكير أيضا بالسياسة الخارجية، على أنها ليست أكثر من العرض الخارجي لمصالح الحكومة خارج حدود الدولة.

كما أن السياسة الخارجية، يمكن تصورها على أنها تتكون من أعمال خارجية تقيدها ظروف الدولة التي يتصرف بموجبها صانعو القرار في الدولة. إذ أن هذه الظروف والحالات تشير على أنها البيئة الداخلية لصانعي القرار، وهي بالتالي تتضمن ضمن أمور أخرى، البيئة السياسية للدولة، وقدراتها، وقوتها، وعلاقاتها المدنية والعسكرية.

---

(1) - Ronald G. Landes, "**The Canadian polity",** second Edition, (Scarborough: prentice – Hall, 1987) p. 126.

(2) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **"تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"** مرجع سبق ذكره، ص١٤٨-١٤٩.

(3) - Jack L., Snyder, **"The soviet strategic culture: Implication for limited Nuclear operations",** (Santa Monica, CA: Rand R – 2154-AF., (September 1977), p.10

(4) - David R. Jones, **"Soviet strategic culture"**, in carl G. Jacobsen, (ed.), strategic power . Usa/u. s.s.r, (London: Macmillan, 1990) P.2

كما أن هناك عدد من الكتّاب إنتقدوا المسارات الديمقراطية في السياسة الخارجية، بأنها " أقل فاعلية في الأشكال الأكثر إستبدادية. وطبقاً لرأي السياسي الفرنسي "أليكس دو توكفيل"، تتطلب إرادة السياسة الخارجية معرفة، وسرية، وحكماً، وتخطيطاً، ومثابرةً، وجميعها تُريد مؤهلات تكون فيها في الأنظمة الديمقراطية أقل شأناً منها في الأنظمة الإستبدادية"[1].

وبشكل مماثل، فان الدكتور "لويد جينسين" يرى بأن الإختلاف بين الأنظمة الديمقراطية والإستبدادية يكمن في الإجراءات المتبعة بشكل أكبر منه في الجوهر، كما يرى أنه وبصرف النظر عما إذا كانت البنية السياسية إستبدادية أم ديمقراطية، فإن صنع قرار السياسة الخارجية يميل إلى أن يكون مركزياً بيد الرئيس، والأمين العام، ورئيس الوزراء أو المستشار، الذي يتولى تحمل الدور الأساسي في صنعه[2]. " إن هذه الحالة، ليست هكذا في حكومة توافقية، ففي مثل تلك الحكومة تكون القرارات دوماً نتيجة تعاون وتفاهم مكثفين بين الثقافات الفرعية على مستوى الكتلة البرلمانية والقادة/ الزعماء على مستوى النخبة، وبين القادة والزعماء وأتباعهم. يمكن تعريف المجتمعات التوافقية على أنها مجزأة/ متشظية لكن مستقرة، وكنماذج حكومة تتجمع ضمن كارتيلات من النخبة، ولها تقليد من الإنسجام والتوافق بين النخبة"[3].

إن النموذج التوافقي يحاول ضمان مشاركة وإدخال جميع مكونات المجتمع لكي يعزز ويقوي رفاهية الدولة برمتها. وعلى أية حال، فإن التوافقية (أو سياسة التكيف والإنسجام) هي عمل جاد لأنها تضع عبئاً على القيادة السياسية. بحيث ينبغي على القادة/ الزعماء ألا يكونوا راغبين في إيجاد تسوية وتعاون وحسب، بل ينبغي عليهم أن يوجدوا الوسائل السياسية والقانونية التي يمكن من خلالها إيجاد توافق بين الإختلافات الثقافية الفرعية. من بين هذه الوسائل، كما يرى الباحث " آرند ليبهارد"، " تكمن صيغة / معادلة تشكيل حكومة إئتلافية واسعة التمثيل، وحق النقض المتبادل أو حكم الأغلبية المتوافق عليه، ومبدأ التمثيل النسبي، وسلطة القطاعات" [4].

"إذا تم تطبيق هذه الإجراءت، عندئذٍ يجب أن تبرز نتيجة الإتفاق المتبادل أثناء مسار عملية صنع القرار، وفي تطبيق أية سياسة عامة (خارجية وداخلية)"[5]. وهذا يعني أن جميع شرائح المجتمع هي مجبرة على الموافقة على الخروج بحكومة إلى الوجود، وبذلك فإن النموذج التوافقي لا يمنح للسلطة المركزية مجالاً كبيراً في اختيار السياسة التي تتناسب مع احتياجات الدولة بالشكل الأفضل. كما أنه لا يضمن التوصل إلى قرار محدد يتعلق بالمصلحة القومية/ الوطنية، إضافة إلى أنه لا يسمح أيضا للمصلحة القومية / الوطنية أن

---

(1) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولة والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩-١٥٠ .

(2) - Lloyd, Jeansen, "**Explaining foreign policy",** Englewood cliffs, (New Jersey: prentice – Hall, 1982) p.116.

(3) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٥١.

(4) - A Rend, Lijphart, "**Democracy in plural Societies"**, (New Haven: Yale university press, 1977), P.25.

(5) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٥١.

تأخذ أسبقية على التوازن الوطني. فإن المسألة ليست مسألة اختيار بدائل لسياسة محددة، ذلك لأنها تتعلق بإنسجام وتوافق النخبة.

وبالتالي، إنّ التوافقية توضح أهمية الترتيبات الداخلية للدولة حول صياغة علاقاتها الخارجية و كيفية إدارتها. ويمكن الإستدلال على ذلك في النزعة واسعة الإنتشار لشرح السلوك الخارجي للدولة من خلال الإشارة إلى القوة الاقتصادية، وربما الأكثر أهمية هو أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً حساساً في إقرار عمّا إذا كان بمقدور الدولة أن تكون مانحة أو متلقية للمساعدات الخارجية، أم تكون قادرة على الدخول في سباق التسلح ، والإنخراط في التجارة أم تحقيق توازن مدفوعات يكون في صالحها[1].

باختصار، إن الإعتبارات الاقتصادية تُعتبر مركزية في خيارات السياسة الخارجية، ذلك لأن المصادر الاقتصادية تشكل أساس قوة وقدرات الدولة، وبالتالي هي ضرورية لتطبيق معظم السياسات. كما أن القطاع الصناعي له أهمية خاصة، فالمخرجات الصناعية الضخمة تولد قوة عسكرية كبيرة، وبذلك يكون لها تأثير كبير ومكانة عالمية على المستوى الدولي. وحتى الدول الضعيفة عسكرياً كان لها القدرة أيضا بسبب قوتها الاقتصادية في التأثير على الأحداث في الساحة الدولية.

"إن المقاطعة النفطية العربية ١٩٧٣ قد برهنت أنها ذات فعالية في جعل دول أخرى تقبل الموقف العربي في ما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي، فالمسألة إذاً ليست مسألة قدرات عسكرية لوحدها، بل قدرة الدولة على ترجمة مصادرها وثرواتها الاقتصادية المتوفرة على إحداث تأثير فعلي. وبذلك فإن المقاربة الأوسع للشؤون الدولية خارج نطاق القدرات العسكرية للدولة، أمراً مطلوباً في شرح نجاح السياسة الخارجية".

" فعند دراسة البيئة الداخلية للسياسة الخارجية، يجب أن نُعير إهتماماً خاصاً أيضاً إلى العلاقات الاجتماعية والعسكرية، لأن دور العسكر في مجتمع ما مرتبط أو يعتمد على شكل الحكومة في الدولة. كما وتوجد ميزة فريدة/ حقيقية لكل دولة كي تتمكن من السيطرة المدنية على الشؤون العسكرية. ففي الإتحاد السوفياتي (سابقاً)، كانت الشؤون العسكرية تُدار من قبل جهاز الحزب الشيوعي، وفي نهاية المطاف من قبل السلطة السياسية التنفيذية التي يتمتع بها المكتب السياسي" [2].

فالأمن القومي ليس الأمن العسكري وحسب، بل يتعلق بالسياسة الإستراتيجية السياسية برمتها، بما في ذلك السياسة الاقتصادية، فلا يوجد دليل مادّي على أن العسكر أكثر نضالاً من أية مجموعة أخرى في المجتمع. على سبيل المثال، لا يقتصر الإنفاق العسكري على مصالح العسكر لوحدهم، فإن لدى عامة الناس مصلحة في اتخاذ قرار بشأن الإنفاق العسكري، إن ذلك يعني أن للعلاقات الاجتماعية والعسكرية معنىً ضئيلاً بمعزل عن الوسط الاجتماعي أو الوطني الذي يعطي تلك العلاقات جوهراً" .

إن ذلك ينسجم مع رأي الدبلوماسي الألماني "هوفمان" الذي يشير إلى " أن الشرعية الداخلية ضرورية حتى تكون للقوات العسكرية لها قيمة كأداة للسياسة الخارجية، ويمكن أن لا يكون لجيش ليس له شرعية داخلية أية فاعلية في العلاقات الدولية، فالعسكر لا يمكن أن يحافظوا على الشرعية ما لم يكونوا

---

(1) - Lloyd, Jeansen, "**Explaining Foreign Policy",** opcit, p.158.

(2) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، "**تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢–١٥٣ .

مقبولين اجتماعياً على نطاق واسع، على أنهم أداة وطنية في تنفيذ السياسة الخارجية. والجيش أو الضباط العسكريين رفيعي المستوى، يجب أن يفهموا المجتمع ويخدموه، وأن يفهموا التركيبة الأساسية للنظام السياسي، ومخاوف المجتمع وطموحاته.ومع ذلك فإن الأكثر أهمية، هو أنه سيكون من السهولة منح الجيش شرعية من قبل المجتمع، إذ تقبل الجيش سيطرة السلطة المدنية على شؤونه العسكرية".

كذلك أيضاً، فإن الفيلسوف و المؤرخ "كلوسويتز"، يرى أنه يجب " أن يكون هناك توازن بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، وأن الوسائل العسكرية خادمة للإرادة السياسية للدولة، وأن ضمان السيطرة المدنية على العسكر يجب أن تُعد أولوية وطنية. لقد أصبح هذا المبدأ (حقيقة أساسية وجوهرية) على مر السنين"[1]. كما أن أية محاولة من العسكر لتنفيذ سياستهم بمعزل عن الإرادة السياسية الوطنية، ربما تؤدي إلى فوضى وطنية. وباختصار، فإن المشاغل الأمنية للدولة حساسة جداً إلى درجة لا يمكن تركها للجنرالات أن يقرروها [2].

أما لجهة المتغيرات المحلية الأخرى، فإن لها تأثير كبير ومحتمل على صياغة السياسة الخارجية وإدارتها، لعلّ الأكثر أهمية هي الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والرأي العام [3].

بالنظر أولاً إلى الأحزاب السياسية، فإن تأثيرها على السياسة الخارجية يختلف من سياسة إلى أخرى، وتُعتبر من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف، وتوفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي. ويمكن للأحزاب أن تؤثر على السياسة العامة، مثلاً في التأثير خارج السلطة، أي الوظائف التي تؤديها الأحزاب خارج الحكم، مثل المسائل الأساسية التي تناقش في النظام السياسي كإثارة الرأي العام، وتؤلف قوة ضاغطة على الحكومة، وتقوم هذه الأحزاب ببلورة المصالح الاجتماعية وإظهار المطالب والاحتياجات، وأحياناً تساهم في صنع القرارات السياسية باعتبارها عنصر مهم في الحكومة[4] .

كما أن دور الحزب يتوقف في صنع السياسة الخارجية على تعدد الأحزاب وانضباطها، فإذا كان في الدولة أكثر من حزب، فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة، أما إذا كان في الدولة حزب سياسي واحد وهو الحزب الحاكم، فإن تأثيره في السياسة الخارجية يصبح قوياً"[5].

وهناك عاملاً داخلياً آخر يؤثر على السياسة الخارجية، هو دور جماعات الضغط، وهي مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، وهي على أنواع مختلفة، فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو إقتصادي

---

(1) المرجع نفسه، ص١٥٣.

(2) - Glenn Durland, paige, "**The Korean Decision: June 24-30, 1950"**, (New York: The free press, 1968), p.260.

(3) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، "**تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط**"، مرجع سبق ذكره، ص١٥٤.

(4) أميرة، مصطفى، **" إقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية "**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٩ تموز ٢٠١٩، تاريخ الدخول ١٠ حزيران ٢٠٢١ . www.democracy.de

(5) أشواق، عباس، **" صنع السياسة الخارجية"**، الحوار المتمدن، العدد ١٢٩١، تاريخ النشر ١٩ آب ٢٠٠٥، تاريخ الدخول ١٠ حزيران ٢٠٢١ www.m.ahewar.org

ومهني، كما أن هذه الجماعات تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها تضغط على صانعي القرارات لتحقيق أهدافها، وليس الوصول إلى الحكم كما هو الحال في الأحزاب السياسية[1].

أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية، إن تأثير جماعات الضغط محدود جداً، ولأنه ليس لها أية موقع رسمي في العملية السياسية، فإنها لا تستطيع منافسة مجموعات الحكومة التي تتمتع بميزة الحصول على معلومات موثقة، إلا في الحالات التي تكون فيها مجموعة المصالح مجموعة عرقية أيضاً، يمكن أن تثبت تأثيرها بشكل عملي على السياسة الخارجية، حيث يمكن لمجموعة عرقية أن تصبح معنية بالعلاقات مع بلدان أخرى التي يتشاطر شعبها والمجموعة العرقية ذات الخلفية العرقية، وبالتالي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية[2].

كما أن هناك عاملاً داخلياً آخر، هو تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية. ففي حين أن الكاتب الانكليزي "آدمز" كان يؤمن بأن الإنسان الوسط قادر على فهم الشؤون السياسية واتخاذ قرارات سياسية، إلا أنه كان مقتنعاً أن بإمكان المواطنين أن يصبحوا بسهولة وقحين، ومن الرعاع الوقحين الذين يعكفون على تدمير رموز السلطة، وغير واعين لاحتياجات الأمة، ومهتمين فقط بمشاغلهم الأنانية[3].

إن ذلك لا يعني بالضرورة أن الرأي العام مهم في صنع السياسة الخارجية، فالرأي العام يضع قيوداً معينة على صنع السياسة الخارجية، ويحد من أنواع البدائل التي تؤخذ بالحسبان. "ففي السياسة الديمقراطية، يكون مخاوف العقوبة الإنتخابية بحد ذاتها هي سبب سايكولوجي كاف يخدم في الحد من ما يمكن أن يفعله صانعو القرار. كما يمكن للرأي العام أيضاً أن يخدم كحافز تجاه السياسة العامة، فعندما تكون المسألة محددة يمكن للرأي العام أن يسبق تغيرات السياسة الخارجية عوضاً عن أي يليها "[4].

وأخيراً، إن الرأي العام يخدم أيضاً كمصدر يساعد في تحسين وتطوير الموقف التفاوضي لممثلي الحكومة عند التعامل مع الدبلوماسيين الأجانب. ومن الثابت أنه كلما كان الرأي العام موحداً وأكثر دعماً للسياسة الرسمية للحكومة، كلما كان الموقف التفاوضي للقيادة مع دول أخرى أكثر قوة وصرامة[5].

كذلك هناك مكوّناً مهماً يربط بين الرأي العام والسياسة الخارجية وهو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام. فعلى المستوى الجماهيري، إن وسائل الإعلام لها تأثيراً كبيراً في صياغة رأي أولئك الذين يتابعون أحداثاً خارجية، كما تحث وسائل الإعلام على تغيير مواقف صانعي السياسة، وذلك من خلال كونها تعكس نواياهم، وتبث وتنشر المعلومات عن الأحداث الخارجية إلى الجماهير. لكن وبفضل ميول وسائل الإعلام

---

(1) خالدة، عبد الرحمن، رسالة دبلوم بعنوان **"اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية : المحددات والآليات (١٩٨٦-١٩٩٩) دراسة مقارنة"** ، كلية الإقتصاد والدراسات الإجتماعية قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٤، ص.٢٩

(2) - Jeffery M., Berry, "**The Interest Group society"** Fifth edition, (Boston: Little Brown and company, 1984), pp.6-7.

(3) - Doris, A., Graber, "**public opinion, The president, and foreign policy",** (New York: Hold, Rine hard and Winston, Inc. 1968), p.91.

(4) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ١٥٦.

(5) - Charles W. Kegley, JR. and Eugene R. Witkoph, "**American Foreign policy: pattern and process",** 5th Ed., (Hound mills :St. Martin's press, Inc. 1987), pp. 307-308.

لإبراز أكثر القضايا أهمية، ووضعها في مقدمة إهتمام الرأي العام، فإنها تتمتع بالقدرة على تحديد الإطار الذي تجري فيه السياسات [1].

إن جميع هذه العوامل تُبيّن قدرة وسائل الإعلام على تعريف الأجندة العامة، وهي وظيفة تمنحها دوراً واقعياً لتكون "السلطة الرابعة في الحكومة"، حيث لا يمكن تجاهل هذا الدور بكل بساطة. فعلى سبيل المثال، "إن قوة الصحافة في أميركا هي قوة أولية في تحديد جدول أعمال المناقشة العامة والسلطة السياسية الكاسحة وغير المقيدة بأي قانون، وإنها تحدد ما الذي سيتحدث الناس عنه ويفكرون به". فمثلاً لا يمكن لأي عمل من أعمال مجلس الشيوخ الأميركي، ولا أية مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية، أو عمل الدبلوماسية أو الإصلاح الاجتماعي الكبير أن يتجمع في الولايات المتحدة الأمريكية ما لم تشحن الصحافة العقل العام [2] .

ج- البيئة الخارجية

على الرغم من أهمية العوامل الداخلية، يعتبر العديد من الباحثين في شؤون العلاقات الدولية أن السياق الخارجي هو المحدّد الأساسي للسياسة الخارجية، فإن لم يكن هناك محدّدات خارجية، لن يكون هناك سياسة خارجية [3]. ذلك لأن السياسات الخارجية لا تُصنع من فراغ، بل من خلال العلاقة مع هيئات أخرى تعمل في الساحة الدولية [4]. كما أن قرارات الدول تستند في استعراض قوتها خارج حدودها، إلى مواقعها ومكانتها داخل النظام الدولي، وإلى تصوراتها لقدرات كل منها. "لهذا، فإن فحص ودراسة البيئة الخارجية للسياسة الخارجية تؤدي بنا إلى مسألة قدرة الدولة على ممارسة قوتها".

كما أن الكثيرون تطرقوا إلى" أن الفكرة الواقعية لسياسة القوة هي مفهوم يُعرّف العلاقات الدولية على أنها نضال مستمر من أجل القوة والسلطة، وقد تم استبداله بحلول الأسلحة النووية. وبالفعل، منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين، أيّدت القوى العظمى ضبط النفس كثيراً بعضها تجاه بعض" [5].

وأيضاً فإن الموقع الجغرافي، يُعتبر من بين أهم مصادر السياسة الخارجية لأية دولة. بحيث يتميز الوسط الإقليمي للسياسة الخارجية للدولة بمستوى ودرجة التفاعل بين الوحدات الإقليمية، ومستوى قوة وبنية العلاقات داخل المنظمة. ومن غير الممكن تجاهل حوار معادي، ولكن من الممكن تجاهل عدوّ بعيد، "فإن صديقاً في الجوار هو أكثر قدرة على تقديم المساعدة من صديق بعيد. إلا أن أثر الجغرافيا غير متغير، إذ غالباً ما يقال أننا نعيش في قرية عالمية". وذلك يعني أيضاً، أنه في وقت الحرب فإننا نعيش في مسرح وحيد، فقد قلصت تكنولوجيا الإتصالات والنقل والمسافات.

---

(١) - Ibid, 324-327

(2) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **"تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٥٧.

(3) - Lloyd, Jeansen, "**Explaining foreign policy**", opcit, p.231

(4) - Philip Alan, Reynolds, **"An introduction to international Relations"**, 3rd ed., (London and New York: Taylor and Francis group, 1994), p.97.

(5) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص158

إن الأعداء حازوا على القدرة لتوجيه ضربة مبكرة وأكثر سرعة وعمقاً، "فعندما يكون الجيران أكثر قوة فإنهم يمتلكون القدرة على التغلغل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة شاملة وواسعة الإنتشار، وبالتالي تهديد جوهر السيادة الوطنية. وربما لهذا السبب، فإن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر على مستوى إنفاقها على الدفاع. فالدول المتموضعة في مناطق محددة مثل الشرق الأوسط والهند الصينية تكون أكثر انخراطاً في بناء ترسانة عسكرية بشكل متبادل، مع ذلك فإن الكينونات المتحاربة بحاجة إلى حل نزاعاتها في الجوار الجغرافي التي هي عرضة لبيانات متناقضة" [1] .

رغم ذلك، فإن الكاتب الأمريكي " روبرت كابلان"، يرى أنه " كلما أصبح العالم أصغر بسبب التكنولوجيا، كلما أصبحت كل بقعة فيه أكثر أهمية، وأصبحت استراتيجية في حالات كثيرة"[2]. ويرى الدكتور "حبيب وعمورة"، " أن الدول ستستمر في العمل في ظل الظروف الجغرافيا والظواهر المتنوعة والواسعة الناجمة عنها: كل شيء في الخصائص الوطنية القابلة للتغيير الملح، وموقع طرق التجارة ومتطلبات الحياة أو الموت من أجل الثروات الطبيعية من نفط وماء، ومعادن إستراتيجية". وبينما يعمل " كابلان" على تركيب وترابط هذه الظواهر، إلا أن تقدم التكنولوجيا قد يؤدي إلى جعل العالم أصغر بدلاً من إبطال الجغرافيا والإنترنت وغيرها من وسائل الإعلام الجديدة التي جعلت الجغرافيا أكثر قيمة وإثارة للخلاف" .

كما أن العنصر الأخير الذي له أثر كبير على خيارات الدولة في سياستها الخارجية ضمن البيئة الدولية، هو الأثر المماثل للعمل والفعل وردة الفعل بين الدول. وأن التركيز على عمل دولة واحدة ليس كافياً لشرح الطريقة التي تصنع فيها الدولة سياستها الخارجية[3]. فالسياسة الخارجية تشتمل بشكل أساسي على التفاعل، وليس فقط الفعل وردة الفعل، وإن كل عملاً تشرع به دولة (أ) يُعد حافزاً لدولة "ب" وينتج عنه جواب من (ب)، وهكذا دواليك[4]. "وهذا النوع من التفاعل هو الذي يُجبر صانعي القرار على الإهتمام كثيراً بسلوك دول أخرى كي تحصل على إشارات وتلميحات حول الكيفية التي يمكن أن ترد بها من قبل تلك الدول في المستقبل".

"إن فرص نجاح السياسة الخارجية تتقلّص إذا أعاد صانعو القرار اهتماماً غير كاف حول الطريقة التي تعمل بها دول أخرى أو مجموعات أخرى، أو من المحتمل أن تفعله في المستقبل، رداً على سياسة محدّدة قيد البحث، أو حافزاً آخر على جزء مختلف من الساحة الدولية"[5].وذلك يعني، أن معرفة المرء لأعدائه أمر مهم جداً في عملية تخطيط السياسة الخارجية، توظف الدول فيه كل عام آلاف الناس، وتُنفق

---

[1] المرجع نفسه، ص١٥٩.

[2] - Robert D., Kaplan, "**The Revenge of Geography",** (New York: Random House trade paperback Edition, 2013), p.354.

[3] كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط "**، مرجع سبق ذكره، ص١٦٠.

[4] - Philip Alain, Reynolds, "**An introduction to international Relations",** opcit, p. 191.

[5] كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **"تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط "**، مرجع سبق ذكره، ص١٦٠.

مليارات لا تحصى على عملية جمع المعلومات، وتحليل الإستخبارات حول بعضها البعض، أو عن أعدائها المحتملين.

أما العالم السياسي الأمريكي "هاري رانسوم" يعرّف الإستخبارات على أنها "معرفة وتحليل مصممين للمساعدة على اتخاذ عمل ما"[1]، ويمكن النظر إلى أهمية البعد الإستخباراتي للدولة في عملية تقييم دقة المعلومات، وتقويم أهميتها في سياق صنع قرار الأمن الوطني. وبالتالي، فإن تقديرات الإستخبارات مفيدة فقط إذا كانت مقبولة من قِبل الذين سيعملون بموجبها. إن هذا لا يعني بالضرورة أن المعلومات الإستخباراتية يجب أن ينجم عنها قرار في كافة الحالات، لكن من المتوقع أنها "تخفف من ألم وجهد" صانعي القرار، من خلال زيادة إحتمال اتخاذ "قرار صائب"[2].

في جميع الأحوال، يمكن النظر إلى وسط الإستخبارات على أنه آلية إجرائية تتضمن تحديد وجمع وتقويم وتوزيع ونشر نوع من المعلومات التي يحتاجها بشكل ملح صانعو القرار وأولئك المسؤولين عن تنفيذه[3].

كما أن تعقيد العلاقات يبرز بين الدول، "كلّما أصبح طرفاً ثالثاً أكثر انخراطاً في التفاعل الذي يحدث بين دولتين". وليس بالضرورة أن يكون أي طرف ثالث دولة عضو في منظمة دولية، وأن أنظمة التحالف تندرج ضمن هذه الفئات.

" لا يوجد شك، بأن فهم البيئة الخارجية للسياسة الخارجية أمر معقد. فقد اقترح طلاب صنع القرار طرائق متنوعة لتحليل هذا البعد. ولجعل هذا التعقيد قابل للتطويع والإدارة، اقترح "بريبروك وليندبلوم" حالة القرار كإطار لتحليل عملية خيارات السياسة الخارجية ونتائجها. وحسب رأيهما، فإنه من المهم اكتشاف الظروف المحددة التي تحيط بقرار ما، كي نفهم ونستوعب لماذا اتُخذت خيارات محددة، ومن ثم تُطرح الأسئلة حول كيفية تحديد صانعو القرار للوضع الذي يواجههم، وكيف يرون اللاعبون الآخرين ونواياهم، وكيف يحدّدون أهداف حكومتهم عند طرح هذه الأسئلة. كما وأنه يجب على طلاب صنع القرار أن يضعوا نصب أعينهم أن بعض الأوضاع منظمة أكثر من غيرها، وأن الضرورة الملحة للوضع والضغط على اتخاذ إجراء ما والقيام بعمل ما، ربّما يختلف بشكل كبير، وأن طبيعة المشكلة عسكرية كانت أم سياسية، ربما لها أيضاً بعض التداعيات التي تتطلب كيفية معالجتها ومن قبل مَن. علاوة على ذلك، ينبغي على صانعي القرار في دولة ما، أن يستوعبوا ويفهموا كلياً تداعيات السياسة المحددة التي يمارسونها ويسرعون في تطبيقها من حيث ردود الفعل المحتملة للآخرين". خلاصة القول، إن إطار " حالة القرار"، يتضمن الوسط السيكولوجي والخارجي والداخلي الذي تُتخذ فيه خيارات السياسة الخارجية.[4]

---

(1) - Ernest R., May, Led., "**Knowing one's Enemies", (**New Jersey: Princeton university press, 1984), p.3.

(2) - Harry Howe, Ransom, "**The Intelligence Establishment"**, (Cambridge : Harvard University press, 1970), p.7.

(3) - Ibid, p.15.

(4) كميل حبيب، عبد الفتاح عمورة، **" تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط"**، مرجع سبق ذكره، ص١٦١-١٦٢.

المبحث الثاني
مسارات التحول في الكيان اللبناني

في العام ١٩٢٠، نشأ لبنان الدولة تحت مسمَّى "لبنان الكبير"عبر الإعلان الذي صدر من قبل الجنرال غورو، وصدر في عام ١٩٢٦ الدستور اللبناني الذي غيّر بموجبه لبنان الكبير إلى جمهورية لبنانية، وفي العام ١٩٤٣ نال لبنان استقلاله عن فرنسا الدولة "المنتدبة"، وانطلق وفق تسوية جديدة سميت " الميثاق الوطني" الذي جاء حصيلة أول توافق داخلي نسبي أسس لولادة الجمهورية الأولى. وفي العام ١٩٥٢، تعرّضت الصيغة اللبنانية حديثة العهد لأول صدع عندما استقال الرئيس بشارة الخوري من منصبه تحت ضغط المعارضة وبدأ الانقسام الداخلي حول السياسة الخارجية، وسرعان ما اهتزت عام ١٩٥٨، وبدأ السلم الأهلي الداخلي بالتفكك والنفوس بالغليان إلى أن انفجر في العام ١٩٧٥، وصولاً إلى تأجيج نيران الحرب في العام ١٩٨٢ بعناوين مختلفة[1]، تماهت مع أول احتلال لعاصمة عربية، بعد القدس، ويؤخذ فيها لبنان إلى اتفاق سلام مع العدو الإسرائيلي في السابع عشر من أيار من العام ١٩٨٣، الأمر الذي أشعل الصراع الداخلي وأجج انقسام اللبنانيين وتمحورت اصطفافاتهم بين مقاربات مختلفة حول هوية لبنان ودوره وموقعه في العالم العربي، فحمل المشروع الذي سار في ركب اتفاقية "السلام أو الاستسلام مع العدو" مقولة قوة لبنان في ضعفه وأسقطها المشروع الذي حمل مقولة قوة لبنان في مقاومته من خلال انتفاضة السادس من شباط في عام ١٩٨٤، من خلال إسقاط اتفاقية السابع عشر من أيار والعودة بلبنان إلى الحضن العربي.

لقد دخل لبنان بعد هذا التحول مرحلة جديدة تعاظم معها مشروع التحرير من خلال المقاومة بأشكالها ومسمياته كافة، وتعمقت الانقسامات الداخلية حول المشروع الوطني واستعرت في موازاتها الحروب الداخلية وبلغ الانقسام العامودي "الطائفي" أوجه، في ظل مبادرات عربية وغير عربية مختلفة لرأب الصدع وخلق فرص مهمة لتوليد تسويات ممكنة للخروج من الأزمة، أطاحت بها انقلاب الشوارع وعدم التحسس بالمسؤولية وإدخال الدولة في الفراغ الدستوري والقذف بكرة النار إلى "حكومة عسكرية" أطاحت بما تبقى من إمكانية لتأمين الحد الأدنى من تلاقي اللبنانيين من خلال حل المجلس النيابي وإعلان الحكم للحكومة المبتورة وطنياً، بعد استقالة الوزراء المسلمين منها، لنصبح أمام حكومتين: الأولى مدنية تحكم باستمراريتها الدستورية في تصريف الأعمال، أو التحول إلى حكومة تمارس صلاحياتها وصلاحيات رئيس الجمهورية، والثانية عسكرية تتسلح بتكليف رئيس الجمهورية لها، مارست حكمها على منطقة جغرافية معينة ليدخل لبنان في حروب مختلفة بعناوين طائفية ومن ثم مذهبية ومن ثم صراعات نفوذ مناطقية، أدخلت الوطن في آتون من النار المدمرة، دفعت القوى الإقليمية والدولية النافذة في الساحة الداخلية إلى السير نحو تحقيق التسوية السياسية في الطائف.

لقد استطاع إتفاق الطائف وقف الحرب في لبنان، إنطلاقاً من تسوية سياسية داخلية ذات أبعاد إقليمية ودولية، وهنا تجدر الإشارة أنه لا يمكن قراءة لبنان من الداخل فقط، بل إن دراسة المجتمع اللبناني

---

[1] عارف العبد، **" لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل "**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩-١٠ .

تتم عبر دراسة علاقته بمحيطه، وخصوصاً محيطه الإقليمي وعلاقة هذا المحيط بالتجاذبات الدولية. كما أن موقع لبنان الجيو–سياسي وتركيبته المتعددة طائفياً يفترضان آلية خاصة للتعاطي مع إدارة الأزمات والتسويات ومستوى تطورها.

من هنا، فإن دراسة اتفاق الطائف كمحطة تسوية سياسية– إجتماعية لا تتم بدراسة نصوص هذا الاتفاق فقط، بل بقراءة العملية السياسية– الاجتماعية التي أدت إليه وأثرت في توازن القوى الداخلي في علاقاته الخارجية.كما أن فهم الأبعاد التي حملها اتفاق التسوية في الطائف ليس مسألة ظرفية، بل هو جزء من عملية تاريخية متواصلة، خصوصاً أن التسوية المشار إليها ليست الوحيدة التي عرفها المجتمع اللبناني، بل هي حصيلة لأزمات وتسويات متعددة ومتراكمة، وإن معظم التحولات الأساسية التي شهدها لبنان منذ زمن بعيد على المستويين الإجتماعي والسياسي، إنما ارتبطت مباشرة بتحولات شهدتها المنطقة العربية المحيطة، فلبنان هذا لم يكن قطباً مؤثراً في محيطه الاجتماعي والسياسي والتاريخي بقدر ما كان متأثراً. ولهذا فإن التحولات الرئيسية الاجتماعية والسياسية كانت ترتبط على الدوام بتحولات على مستوى المنطقة المحيطة، حتى أن صعود قوى وتراجع أخرى، كانا غالباً لأسباب إقليمية وعلى علاقة بمدى ارتباط مصالح هذه القوى الاجتماعية الداخلية وتقاطعها مع القوى المسيطرة في المنطقة المحيطة[1].

إن هذا ما سوف نعالجه في الفصل الثاني لرسم الأسس والمنطلقات التي ارتكز إليها لبنان في نظامه الدستوري والسياسي، وفي تطورات المراحل التي كانت بمثابة تحولات فعلية رسمت دلالاتها وتركت بصماتها أزمات وتشطيات وانهيارات في الاتجاهات كافة، وجعلت من لبنان بلد مشوه حرب فاقد الخيارات يرسم في الرهانات، التي ما تلبث أن تنفك عند أي تغير في العلاقات الدولية والإقليمية.

لذلك، فإن أهمية البحث في مسألة السياسة الخارجية للدولة تنطلق من كونها لا تنفك عن الأسس والمنطلقات والمعايير وتأثير بيئاتها وواقع البيئات التي حكمت لبنان في مساراته ومحطاته المختلفة، وأسست لمفاهيم وأعراف قد يصعب معالجتها، إلا أنها قد ترسم مؤشراتها ودلالاتها وتطرح آفاقاً ممكنة بالاستناد إلى القواعد المعيارية والتجارب الأخرى المتشابهة للخروج بلبنان نحو الدولة.

من هنا، سنقوم بمعالجة هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول : النظام الدستوري والسياسي وتطورات المراحل .

المطلب الثاني : الميثاق الوطني وأزمات الكيان اللباني.

المطلب الأول
النظام الدستوري والسياسي وتطورات المراحل

إن الإنتداب الفرنسي، إرتكز في توجيهه لمصائر السكان الذين وقعوا تحت سلطته، على بعض المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت راهنة قبل ١٩٢٠، ومن بينها بعض أماني هؤلاء السكان. إلا أنه لا بد من الإعتراف بأن هذه المعطيات لم يكن لها دور حاسم في تقرير المصير، فاتفاقية سايكس– بيكو

[1] المرجع نفسه، ص ١١.

ووعد بلفور ومراسلات ماك– ماهون مع الشريف حسين، كان لها دور أكثر فعالية في تقرير مصير الشرق الأوسط من أماني أو إرادة أبنائه[1].

من هنا، يمكن القول أن دولة لبنان الحالية بحدودها الجغرافية المعترف بها رسمياً، قد أنشئت من قبل فرنسا عام ١٩٢٠ أثناء انتدابها على سوريا ولبنان بعد اتفاقية سايكس– بيكو وتقسيم المنطقة العربية، وذلك بالقرار الشهير للجنرال غورو في ١ أيلول ١٩٢٠ عندما أعلن تكوين دولة لبنان الكبير[2]، وهذا التكوين كان بإرادة جزء من اللبنانيين أكثر منه نتيجة اتفاقية سايكس– بيكو التي قسمت هذه المنطقة من الوطن العربي إلى كيانات صغرى يسهل على الدول الكبرى (فرنسا– بريطانيا) استعمارها واستغلالها[3] . وإن لذلك تأثير كبير على مسار النشأة والمنعطفات التي شهدها لبنان وتأثيرها في هويته وسياساته الخارجية ومستقبله، وهي تحتاج إلى البحث في نشأة الكيان اللبناني والتطورات السياسية والتعديلات الدستورية في ظل الإنتداب ومعركة الاستقلال والميثاق الوطني والصيغة الطائفية ١٩٤٣...

أولاً– نشأة الكيان اللبناني

إن الطريقة التي نشأ فيها الكيان اللبناني، شكلت إحدى أهم النقاط الخلافية بين اللبنانيين، حيث انقسم اللبنانيون بين مؤيد ومعارض لولادة هذا الكيان، كل ينطلق من خلفية دينية أو فكرية سياسية مختلفة[4]، ومن هذا المنطلق سنبحث في ولادة الكيان اللبناني والتركيبة الاجتماعية الطائفية في لبنان والدستور اللبناني ١٩٢٦.

أ– ولادة الكيان اللبناني

إن دولة لبنان الكبير، نشأت بقرار من المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو عام ١٩٢٠، ولم تكن تتويجاً لوجود أمة لبنانية سبقت قيام الدولة. لكن فكرة لبنان الكبير طرحت لأول مرة في العام ١٨٥٨ وذلك بعد فشل تجربة القائمقاميتين في تأمين الاستقرار والتعايش في جبل لبنان، وكانت الفكرة تهدف الى توسيع إمارة جبل لبنان لتشمل بقية المناطق لجعله قابلاً للحياة، من أجل توسيع الموارد وجباية الضرائب، بالإضافة إلى شمولها لتكون تحت سلطة الحاكم المركزي لجبل لبنان والذي بالطبع سيكون مارونياً. لكن المسيحيين أنفسهم اختلفوا حول حدود هذا التوسيع، وأجهضت هذه الفكرة في وقتها لسببين إثنين:

١– عدم نضوجها بالشكل الكافي، كما أن الصدامات الطائفية التي حصلت عام ١٨٦٠ أخّرت هذا الطرح.

---

[1] باسم الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان ؟ وهل سقط؟** "، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥١.

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٩، ص٣٣.

[3] المرجع نفسه، ص٣٥.

[4] المرجع نفسه، ص٣٣.

٢- عدم التوافق الدولي على إنشاء هذا الكيان في ذاك التاريخ، بحيث أن الفكرة بقيت فرنسية دون أن يتبناها الآخرون.

إذاً، فإن جوهر الفكرة يقوم على تركيز دعائم دولة مسيحية في المشرق العربي، وقد بقيت هذه الفكرة مطوية إلى حين انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وخضوع المنطقة لسيطرة الإنتداب الفرنسي والبريطاني، كما استعيض عنها آنذاك بنظام المتصرفية الذي مهد لبناء دولة الإمتيازات والمارونية السياسية من خلال المؤشرات والأسباب التالية:

١- جعل جبل لبنان كياناً مستقلاً إلى حد كبير عن الدولة العثمانية.

٢- النص على أن يكون المتصرف مسيحياً.

٣- كثرة المتعلمين المسيحيين آنذاك وهيمنتهم على تركيبة مجلس الإدارة بفعل ضغط الأوروبيين لزيادة عددهم من ٦ إلى ٧ من أصل ١٢ عضواً.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس، طالب رئيس أحد الوفود اللبناني داوود عمون باستقلال لبنان واستعادة حدوده الطبيعية والتاريخية والتعاون مع فرنسا. واستطاع الوفد اللبناني الحصول على تعهد من الحكومة الفرنسية قطعه كليمنصو للبطريرك الحويك في رسالة موجهة له عام ١٩١٩ بإعادة رسم حدود لبنان لضرورة الابقاء على مساحات من السهول ومنفذ على البحر لا غنى عنه لازدهار الجبل[1]، واعتبرت رسالة كليمنصو بمثابة الوثيقة الأساسية التي نجم عنها إنشاء دولة لبنان الكبير.

وبعد تعيين الجنرال غورو مندوباً سامياً في سوريا ولبنان في ١٢ تموز ١٩٢٠، أصدر قرار بالغاء مجلس إدارة جبل لبنان.كما وفي ٣ آب ١٩٢٠ أصدر القرار رقم ٢٩٩ الذي نصّ على فصل الأقضية الأربعة من ولاية دمشق التي كان يطالب بها اللبنانيون، وهي أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة (البقاع) وبعلبك وضمها إلى جبل لبنان[2]، ووافق رئيس الوزراء الفرنسي على توسيع حدود لبنان ولكنه حذر من ضم بيروت وطرابلس[3].

وفي ٣١ آب ١٩٢٠، أصدر غورو القرار الأساسي رقم ٣١٨ الذي تكونت بموجبه دولة لبنان الكبير، التي ضمت متصرفية جبل لبنان السابقة إضافة إلى الأقضية الأربعة وسنجقي صيدا وطرابلس وما تبقى من ولاية بيروت بعد فصل مدن عكا واللاذقية ونابلس عنها.

وفي أول أيلول ١٩٢٠، أعلن الجنرال غورو في احتفال رسمي في بيروت ولادة كيان لبنان الكبير بحدوده الحالية التي ثبتها الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، وأصبحت بيروت العاصمة الجديدة للدولة اللبنانية

---

(1) - EdmonD, Rabbat, "**la formation historique du liban politique et constitutionnel" ,** publication de l'université libanaise, Beyrouth : librairie orientale, 1973, pp.285-286.

(2) مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر : مشهد تاريخي وسياسي** "، الموسوعة التاريخية الجغرافية والسياسية، ج ١٦، الشركة العالمية للموسوعة، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٢٨ .

(3) حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان** "، مرجع سبق ذكره، ص٣٧ .

المولودة حديثاً[1] . وبذلك تكون فرنسا قد حققت حلم ومطالب التيار الماروني– المسيحي في إنشاء كيان يشكل مجالاً حيوياً لمصالحه الاقتصادية، دون مراعاة أماني سكان الساحل والأقضية الأربعة وهم غالبيتهم من المسلمين. كما أن طريقة ولادة الكيان اللبناني جعلت المورانة مقتنعين بأنهم ذوو حق في السيطرة على لبنان، بالمقابل عبر المسلمون عن رفض مزدوج لهذا الكيان وللإنتداب الفرنسي[2].

وفي العام ١٩٢٠، حصل تغييران مهمان: الأول، زيادة مساحة دولة لبنان الكبير سبعة آلاف كلم٢، والثاني، تبدّل التوازن الطائفي[3]، حيث حصل توازن تقريبي بين المسلمين والمسيحيين باعتبار أن المتصرفية كانت تتشكل من غالبية مسيحية. وفي عام ١٩٢٠، تحققت دولة لبنانية ذات توازن إقليمي وسكاني وطائفي، وانتقل عهد الطوائف اللبنانية إلى مرحلة النظام الطائفي اللبناني باسم دولة لبنان الكبير، فحمل هذا النظام في تكوينه بالذات عوامل انهياره والقضاء عليه.

من هنا، إن إنشاء لبنان الكبير، قد أدى إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية أبرزها الانقسام بين السكان اللبنانيين بين مؤدي ومعارض لإنشاء الكيان الجديد والإنقسام في الموقف من الإنتداب الفرنسي. وقد أخذ هذا الانقسام طابعاً طائفياً (مسيحي – إسلامي)[4]. فكان المسيحيون عموماً مؤيدين للإنتداب الفرنسي وللكيان الجديد، والمسلمون عموماً مع بعض الروم الأرثوذكس رافضين له وللكيان الجديد ومطالبين بالوحدة مع سوريا. وبينما اعتبر المسيحيون عموماً والموارنة خصوصاً أن لبنان الكبير جاء نتيجة لجهودهم وثمرة نضال تاريخي قديم، عارض المسلمون قيام هذه الدولة معتبرين أن تكوين دولة ذات طابع مسيحي داخل العالم العربي هو رمز لفشل حركة القومية العربية إزاء أوروبا المسيحية، لأنه سلخ عن المدن السورية الذي يرتبط سكانها بروابط اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومصرّين على المطالبة بإعادة مناطقهم إلى سوريا والوحدة معهم، ولذلك قاطع أغلبهم إحصاء سكان لبنان الكبير عام ١٩٢٢، ورفضوا الحصول على الهوية اللبنانية، كما رفضوا المشاركة في الحياة السياسية وامتنعوا عن قبول الوظائف العامة في دولة لبنان الكبير[5]. كما واستمرت المقاطعة الإسلامية لدولة لبنان الكبير إلى ما بعد صدور الدستور ١٩٢٦، وانتخاب محمد الجسر رئيساً لمجلس النواب حيث بدأوا بالإندماج تدريجياً.

ب– التركيبة الاجتماعية الطائفية في لبنان

إن النظام السياسي اللبناني، ينفرد عن سواه من الأنظمة البرلمانية الديمقراطية في العالم بتعددية خصائصه وميزاته والتي لا تخلو من بعض التناقضات، وتعتبر البيئة الاجتماعية الطائفية المحيطة بالنظام اللبناني ملاصقة تماماً له، تنعكس عليه بسلبياتها وبتناقضاتها دون أن يتمكن من إحداث أي تغيير فيها

---

(1) - Dominique, chevalier, "**la société du mont liban à l'époque de révolution industrielle en Europe " ,** paris, 1971, (librairie orientale), pp.291-292.

(2) حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٣٧ .

(3) عصام، سليمان، **" الفدرالية، والمجتمعات التعددية ولبنان "**، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص٧٥.

(4) حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

(5) عصام، سليمان، " **الفدرالية، والمجتمعات التعددية، ولبنان**" ، مرجع سبق ذكره، ص١١٣ .

للخلاص من تلك السلبيات، رغم أنه ليس النظام السياسي الوحيد في العالم الذي يعيش في مجتمع متعدد أو متنوع الطوائف[1].

إن المجتمع اللبناني يتكوّن من مجموعتين كبيرتين: إسلامية ومسيحية، يتفرّع من كل مجموعة عدة طوائف ومذاهب يقارب عددهم ثماني عشرة طائفة، وهم:

١) الطوائف الإسلامية: السنة، الشيعة، الدروز، العلوية، والإسماعيلية .

٢) الطوائف المسيحية: الموارنة، الروم الأرثوذكس، الأرمن الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان الكاثوليك، اللاتيني، البروتستانت (الإنجيلية) ، الأقباط الأرثوذكس، والطائفة الآشورية الشرقية النسطورية.

٣) الطائفة اليهودية الإسرائيلية (الموسوية).

إن هذه الطوائف، نشأت تحت تأثير عوامل تاريخية متعددة ، كما أن التنوع الطائفي حصل نتيجة التطور التاريخي لمجتمعنا المشرقي، وإن الطوائف التي نجدها في لبنان، هي محصلة سلسلة من التحولات التاريخية وغالباً ما تعود نشأتها إلى فترة ما قبل الإسلام. كما يمكن القول، أن الأرض مشتركة بين جميع الطوائف اللبنانية، واللغة واحدة، والثقافة واحدة، والعرق واحد. وإن وجود طوائف متعددة ومتنوعة في مجتمع واحد، لا يعني بالضرورة أن هذا المجتمع متعدد ثقافياً وحضارياً.

ج- الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦

إن الدستور اللبناني الصادر في العام ١٩٢٦، جاء نتيجةً لمجموعة من العوامل المتشابكة المرتبطة بمجرى تطور الأحداث السياسية في سوريا، إضافة إلى إلتزام الإنتداب الفرنسي بقرار عصبة الأمم بضرورة وضع دستور لكل من لبنان وسوريا خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار. وقد جاء تأسيس الدستور اللبناني استناداً إلى مصادر متعددة منها ما هو شكلي ومنها ما هو مادي، ولكن ولادته تمت بطريقة ملتبسة يصعب تصنيفها وفقاً للمعايير والطرق الديمقراطية لنشأة الدساتير[2].

من هذا المنطلق، سنبحث في ظروف نشأة الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ وطريقة وضعه ومضمونه.

١- ظروف وضع الدستور عام ١٩٢٦

بعد إعلان دولة لبنان الكبير، أصدر الجنرال غورو القرار رقم ٣٣٦ في الأول من أيلول عام ١٩٢٠ بمثابة القانون الأساسي للدولة اللبنانية، وبموجب هذا القرار أيضاً أنيطت السلطة التشريعية بالمفوض السامي الفرنسي الذي كان يمارسها بشكل قرارات صادرة عنه، واستمر بممارستها طيلة فترة الإنتداب وصولاً إلى الإستقلال في العام ١٩٤٣. أما السلطة التنفيذية فقد أناطها القرار ٣٣٦ وفقاً للمادة ٦ بحاكمٍ يعينه المفوض السامي ويكون مسؤولاً أمامه، يتولى جميع الصلاحيات التنفيذية في الدولة، حتى صدور الدستور عام ١٩٢٦ وانتخاب شارل دباس (أرثوذكسي) كأول رئيس لبناني لدولة لبنان الكبير.

---

[1] سعد الدين، إبراهيم، " **المجتمع والدولة في الوطن العربي**"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٧.

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**" ، مرجع سبق ذكره، ص41-٤٢ .

وفي ٢١ تموز من العام ١٩٢٥، إندلعت الثورة السورية الكبرى ضد الإستعمار الفرنسي بقيادة ثوار جبل العرب في جنوب سوريا وعلى رأسهم سلطان باشا الأطرش بهدف الإستقلال ووضع دستور لسوريا، وبالمقابل كان التعاطي اللبناني مع الفرنسيين سلمياً وأكثر هدوءاً ودبلوماسية، مما دفع المفوض السامي هنري "دي جوفنيل" للتعبير أمام المجلس التمثيلي عام ١٩٢٥ "السلم لمن يريد السلم، والحرب لمن يريد الحرب". من هنا يمكن القول، إن صدور الدستور اللبناني كان بمثابة منحه أو مكافأة أعطتها فرنسا للبنان بسبب عدم معارضته للسياسة الفرنسية أكثر منه نتيجة نضال خاصة الشعب اللبناني في سبيل الإستقلال[1].

٢- طريقة وضع الدستور اللبناني ومضمونه

"إن لوضع الدستور المكتوب أو نشأته أساليب وطرق مختلفة، وإن الطريقة التي تُتبع في وضع الدستور تتأثر بنظام الحكم القائم في الدولة، وبالظروف السياسية المحيطة بها. فعندما كان الملك صاحب السيادة، كان يمنح نفسه دون غيره الحق في وضع دستور للبلاد وتقديمه إلى الشعب على شكلٍ منحة، وبعدما استطاع الشعب أن يستعيد حقه منفرداً وبتحركه بشتّى الأساليب والأنواع تعبيراً عن الرفض للحكم المطلق، وبانتشار المبادئ الديمقراطية التي تعتبر الشعب المصدر الحقيقي للسيادة، انفرد الشعب بوضع الدساتير، فظهرت الدساتير عن طريق الجمعية التأسيسية أو الإستفتاء الشعبي الدستوري (الإستفتاء التأسيسي)" [2].

أ- طريقة وضع الدستور اللبناني

لا يمكن القول بأن الدستور اللبناني الصادر في العام ١٩٢٦ قد وُضع بطريقة ديمقراطية، باعتبار أن الدستور في الدول الديمقراطية ينشأ باحدى طريقتين: الجمعية التأسيسية أو الإستفتاء التأسيسي، وكلتا الطريقتين لم تطبقا في وضع الدستور اللبناني، ولا يمكن الإدعاء بأن المجلس التمثيلي كان بمثابة جمعية تأسيسية لأنه غير منتخب من الشعب لهذه الغاية. كما أن سلطة الإنتداب احتفظت لنفسها بحق إصداره وحق المراقبة وبالتالي حق تعديله قبل إصداره وإلغائه، وإن الدستور قد صدر في ظل الإنتداب وتضمن قيوداً لسيادة الدولة واستقلالها، بل وكرّس صلاحيات السلطة المنتدبة المنصوص عنها في صك الإنتداب[3] . إذاً، ما هي الأساليب غير الديمقراطية في وضع الدساتير؟

" إن الأساليب غير الديمقراطية في وضع الدساتير تتمثل بأسلوبين، تزامناً مع تطور الملكية من مطلقة إلى مقيدة. الأول، وهي المنحة أو الهبة وتكون من خلال وضع الدستور بإرادة الحاكم وحده، والثاني، وهو العقد أو المثياق حيث يصدر في هذه الحالة في شكل عقد بين الحاكم والشعب" [4]. إذاً، هل وُضع الدستور اللبناني كمنحة فرنسية أم أنه وُضع بطريقة الميثاق؟

إن طريقة الميثاق تفترض وجود متعاقدين، كما تفترض وجود جمعية تأسيسية تقر الدستور الذي يُعرض لاحقاً على الملك أو الحاكم العسكري لقبوله، فهذا الأمر لم يكن متوفراً في لبنان بحيث لم تنتخب

---

[1] المرجع نفسه، ص ٤٤- ٤٥ – ٤٦ .

[2] علي، خليفة، "**التجارب الكبرى والتحولات في قواعد القانون الدستوري**"، ط١، دار المؤلف الجامعي، صيدا، ٢٠١٩، ص٨٦.

[3] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**" ، مرجع سبق ذكره، ص٥٤ .

[4] علي، خليفة، "**التجارب الكبرى والتحولات في قواعد القانون الدستوري**"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦ – ٨٧ .

جمعية تأسيسية، وبالتالي كان من المستحيل صدور دستور مخالف لإرادة الدولة المنتدبة. لذلك، يمكن القول بأن طريقة وضع الدستور اللبناني هي أقرب إلى المنحة من سلطة الإنتداب الفرنسي وبإرادتها.

ب- مضمون الدستور اللبناني

إن الدساتير في مضمونها وعناوينها هي متشابهة، بحيث أن القاسم المشترك فيما بينها بأن غالبيتها تتضمن إعلانات الحقوق والحريات الأساسية، هوية الدولة وعاصمتها وشكل علمها وحدودها، مبادئ النظام الإقتصادي والإجتماعي، مبادئ تنظيم عمل السلطات وطبيعة النظام السياسي، ومبادئ وأحكام مختلفة.

لقد تضمن الدستور اللبناني بنصه الأصلي ستة أبواب، لكن وبعد إجراء مختلف هذه التعديلات الدستورية من العام ١٩٢٧ حتى العام ١٩٩٠، أصبح الدستور مؤلفاً من ٩١ مادة مطبقة من أصل ١٠٢ مادة، يتألف منهم الدستور رقمياً دون أن يتغير ترقيم المواد الذي ما زال على حاله بالرغم من إلغاء ١١ مادة منه[1].

ثانياً- التطورات السياسية والمتغيرات الدستورية في ظل الإنتداب

إن صدور الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، شكّل نقطة تحول مهمة في الحياة السياسية والدستورية في لبنان، بحيث ساهمت الحياة الدستورية تدريجياً في تبلور حركة وطنية استقلالية تزعمها بعض السياسيين اللبنانيين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء، كذلك بمشاركة بعض الأحزاب السياسية غير الطائفية والتي تضم مناصرين من مختلف الطوائف. وبما أن الإنتداب الفرنسي كان يهدف من وراء وضع الدستور اللبناني إلى تكريس انتدابه على لبنان والمحافظة على مصالحه، لذلك اتسمت الفترة الممتدة بين صدور الدستور ١٩٢٦ وتحقيق الاستقلال ١٩٤٣ بصراع سياسي بين الحركة الإستقلالية من جهة وبين السلطة المنتدبة ومؤيديها من اللبنانيين، كما شهدت الحياة الدستورية عدم استقرار نتيجة التطورات السياسية وسياسة الإنتداب الفرنسي وأهدافه، مما أدّى إلى تعليق العمل بالدستور مرتين وتعديله عدة مرات. من هذا المنطلق، سنبحث في إجراءات تطبيق دستور ١٩٢٦ وتعديلاته والتطورات السياسية في عهد الانتداب.

أ- إجراءت تطبيق دستور ١٩٢٦ وتعديلاته

إن لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي، لاسيما بعد إقرار الدستور عام ١٩٢٦، قد شهد متغيرات وتعديلات دستورية[2] وهي كالآتي:

١- تعيين مجلس الشيوخ وإنتخاب أول رئيس للجمهورية

في اليوم التالي لإصدار الدستور، وفي ٢٤ أيار ١٩٢٦ أصدر المفوض السامي إستناداً للمواد ٢٢ و ٩٦ و ٩٨ من الدستور قراراً بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الجديد (١٦ شيخاً موزعين طائفياً كما يلي: ٥ موارنة، ٣ سنّة، ٣ شيعة، ٢ أرثوذكس، ١ كاثوليك، ١ درزي، ١ أقليات)، وعملاً بالمادة ١٠٠ (الملغاة من الدستور)، إجتمع المجتمع النيابي (مجلس الشيوخ مع المجلس التمثيلي) في جلسة مشتركة في ٢٦ أيار ١٩٢٦ لانتخاب رئيس جمهورية للبنان، حيث فاز بشبه إجماع (أكثرية ٤٤ من أصل ٤٦) السيد شارل دباس

---

[1] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٤ – ٥٥ .

[2] المرجع نفسه، ص ٥٧.

كأول رئيس للجمهورية اللبنانية. ولكن عهد مجلس الشيوخ لم يستكمل، إذ سرعان ما تم إلغاءه في أول عملية تعديل للدستور جرت عام ١٩٢٧ بسبب الخلاف مع مجلس النواب حول موازنة العام ١٩٢٧.

لذلك قامت الحكومة بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية بإعداد مشروع تعديل الدستور وطرحته على البرلمان حيث أقرّ التعديل الدستوري في ١٩٢٧/١٠/١٧ إلغاء مجلس الشيوخ ودمجه مع المجلس التمثيلي الثاني ليشكلا معاً مجلس النواب اللبناني، وعلى تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب من جانب رئيس الجمهورية، وانتخاب الثلثين الآخرين وفق القانون الانتخابي الصادر بالقرار ١٩٢٢/١٣٠٧[1].

٢- التعديلات الدستورية في عهد الإنتداب

إن الدستور قد جرى تعديله ثلاث مرات، وتم تعليق العمل به مرتين في عهد الانتداب الفرنسي:

-التعديل الأول عام ١٩٢٧:

إن الحكومة بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية، قامت بإعداد مشروع التعديل وطرحته على البرلمان، وقد أقرّ المجلسان هذا التعديل، ثم قام رئيس الجمهورية بنشر التعديل في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٢٧، وتناول التعديل ثلاثاً وخمسين مادة، ومنها الرغبة في تدعيم السلطة التنفيذية وزيادة صلاحياتها ولاسيما سلطة رئيس الجمهورية، ومحاولة جعلها متفوقة على سلطان البرلمان[2].

- التعديل الثاني عام ١٩٢٩:

بعد أن انتهت مدة ولاية رئيس الجمهورية شارل دباس، المحددة بثلاث سنوات حسب نص الدستور عام ١٩٢٩، أعاد مجلس النواب انتخابه للمرة الثانية رئيساً للجمهورية.ولكن الإنتقادات الموجهة إلى عملية التجديد والتشكيك بدستوريتها دفعت الحكومة بالتقدم بمشروع ثان للتعديل، أقره مجلس النواب في ٢٧ نيسان ١٩٢٩، ونشر في ٨ أيار ويتضمن القواعد الآتية:

- زيادة مدة ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث إلى ست سنوات مع عدم جواز التجديد (المادة ٤٩).
- إجازة إختيار الوزراء من أعضاء المجلس وخارجه (المادة ٢٨).
- إعطاء رئيس الجمهورية الحق بحل مجلس النواب بمرسوم معلل يتخذ في مجلس الوزراء دون حصر ذلك بشروط معينة.
- إجازة طرح الثقة بالوزراء في دورات المجلس العادية والإستثنائية بعد أن كان ذلك مقصوداً على الدورات العادية (المادة ٣٧).
- إلغاء وجوب حضور أكثرية ثلثي المجلس على الأقل من أجل التصديق على طلب حجب الثقة والإكتفاء بالنصاب العادي (المادة ٦٩).

- إلغاء وجوب حضور أكثرية ثلثي المجلس على الأقل من أجل التصديق على طلب حجب الثقة والإكتفاء بالنصاب العادي (المادة ٦٩).

---

[1] علي، خليفة، " **القانون الانتخابي – منطلقات الحقوق ومحددات المشاركة وتحديات التمثيل**"، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص٢٣٠.

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٥٨-٥٩-٦٠.

نلاحظ هنا أنه إلى جانب زيادة سلطة رئيس الجمهورية، حمل هذا التعديل بعض الإرضاءات لمجلس النواب، بأن جعله أكثر قدرة على التحرك في علاقته مع الحكومة.

- التعليق الأول الدستور (١٩٣٢ – ١٩٣٤)

" إن الأزمة الإقتصادية العالمية والمنازعات السياسية المحلية التي جرت ابتداءً من عام ١٩٣٢، ساهمت في إعطاء الحجة للمفوض السامي "هنري بونسو" لتعليق الدستور في ٩ أيار ١٩٣٢، علماً بأن رئيس الجمهورية السابق شارل دباس عين رئيساً للحكومة الجديدة. وهذا الوضع بقي على ما هو عليه حتى بداية عام ١٩٣٤، حيث أصدر المفوض السامي قرار بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ بتعيين حبيب باشا السعد كثاني رئيس للجمهورية لمدة سنة واحدة، ثم مدّد له سنة أخرى أي طيلة عام "١٩٣٥.

وقد حدث أن اشتدت الإحتجاجات وقامت الإضرابات والتظاهرات في كل مكان، وازدادت الشكوى من تردي الأوضاع الساسية وحكم المنتدب المباشر، عندها اضطر المفوض السامي أن يخفف من قيود الإنتداب وسلطته المباشرة، فأصدر قرار سمح بموجبه لمجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية المقبل، وهكذا تم انتخاب إميل إده في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٦ كثالث رئيس للجمهورية اللبنانية، وأعيد العمل بالدستور بكامل أحكامه[1].

- التعليق الثاني للدستور (١٩٣٩ – ١٩٤٣)

إن الحكام اللبنانيون حاولوا طيلة ثلاث سنوات، إبتداءً من توقيع المعاهدة اللبنانية الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، الحصول من السلطات الفرنسية على التصديق على هذه المعاهدة ولكن عبثاً، وذهب كل أمل في ذلك مع مغادرة المندوب السامي "دي مارتيل " ومجيء المندوب السامي الجديد "غبريال بيو"، الذي أقدم بعد عدة أيام من اندلاع الحرب بحجة الإجراءات العسكرية على حل مجلس النواب وتعليق العمل بالدستور، ولم يبدّل الموقف استلام المفوضية العليا من قبل الجنرال "دانتر" باسم حكومة فيشي في شهر كانون الثاني عام ١٩٤٠ حيث عين " ألفرد نقاش" كرابع رئيس للجمهورية مكان إميل إدة المستقيل، ولكن بعد ذلك حلت الجيوش– الفرنسية الحرة مكان قوات "فيشي" وتسلم الجنرال "كاترو" المفوضية العليا بإسم الجنرال ديغول[2].

وكان قد سبق للجنرال كاترو أن أعلن استقلال لبنان وسوريا في بيانه الصادر في ٨ حزيران ١٩٤١ وإلغاء الإنتداب عنهما لقاء انضمام شعوب هذه البلاد إلى القوات الحليفة. بيد أن الجنرال "كاترو" لم يحقق وعوده، بل آثر المماطلة، وهذا لم يرقَ للحكومة البريطانية التي كان يهمها تحقيق وعود الجنرال كاترو باستقلال لبنان وسوريا، وأرسلت إلى المنطقة الجنرال "سبيرس" وزيراً مفوضاً عنها، للبحث مع السلطات الفرنسية المنتدبة تنفيذ ما وعدت به.

من هنا، وتماشياً مع الرغبة البريطانية ومطالبة اللبنانيين، نزلت الحكومة الفرنسية عند رغبة الشعب اللبناني، وأعلنت المندوبة العامة الفرنسية في نهاية شهر كانون الثاني عام ١٩٤٣ إعادة الحياة الدستورية إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص 59–٦٠–٦١ .

[2] بشارة الخوري، " **حقائق لبنانية** "، ج١، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦١، ص٢٤٥.

لبنان. وإنطلاقاً من هذا التاريخ ستبدأ المرحلة الحاسمة التي أوصلت لبنان إلى التحرير نهائياً من الإنتداب وبزوغ عهد الاستقلال وما رافقه من تعديلات دستورية[1].

- **التعديل الثالث عام ١٩٤٣**

إن المفوض السامي الفرنسي الجنرال كاترو، قد أصدر في ١٨ آذار ١٩٤٣ القرار رقم ١٢٩ الذي نص على إعادة العمل بالدستور مع تعديل ٤ مواد دستورية، وقد اشترط هذا القرار على عدم العودة للعمل بالدستور إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس النيابي في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار، لذلك قام كاترو بنفس اليوم بتكليف أيوب ثابت برئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة معاً في سبيل تحضير الإنتخابات والإشراف عليها. إلا أن تعصب " أيوب ثابت" واحتجاج المسلمين ضد سياسته، جعلت المندوب السامي اللاحق "جان هيللو" يقيله ويعين بترو طراد مكانه إلى حين انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية ١٩٤٣[2] .

ب- التطورات السياسية في عهد الإنتداب

في عهد الإنتداب، إنقسم اللبنانيون بين مؤيد للإنتداب الفرنسي وبين مطالب بالإستقلال التام وبين داع للوحدة مع سوريا، وقد شهدت مرحلة ما بعد إقرار الدستور وصولاً إلى الإستقلال الكثير من الإنقسامات والتحركات والتجمعات السياسية في هذا السياق[3].

كما أن الحياة السياسية اتسمت في عهد الإنتداب الفرنسي بسيطرة الصراع الطائفي بين التيار المسيحي (الكيان اللبناني) والتيار المسلم (العروبي) وارتبطت طبيعة هذا الصراع بالظروف التاريخية لتكوين لبنان الكبير، فكانت مسألة الكيان هي المسألة المركزية في الفكر السياسي اللبناني طيلة عهد الإنتداب، وهذا الصراع أعاق نمو الأحزاب السياسية الوطنية والعقائدية فيما بعد[4].

وبالرغم من ذلك، وفي عهد الإنتداب تأسّست بعض الأحزاب السياسية التي بقي دورها هامشياً ومحدوداً في مجرى الأحداث السياسية، كما برزت بعض الأحزاب وغلب عليها طابع التجمع لشخصيات فاعلة ظلت في أكثر الأحيان أسيرة منبتها الطائفي والمناطقي والعائلي، وهذه الأحزاب عبّرت في غالبيتها عن تطلعات الطوائف التي نشأت في وسطها، فالأحزاب المسيحية دافعت بقوة عن فكرة القومية اللبنانية، أما الأحزاب القائمة في الوسط الإسلامي فقد دافعت عن القومية العربية واعتبرت الكيان اللبناني كياناً مصطنعاً

---

[1] سامي، الصلح، " **مذكرات سامي بك الصلح: ١٨٩٠ – ١٩٦٠** "، ج٤، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٦٠، ص٦٧ – ٦٨.

[2] حسين، عبيد، "**القادنون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢-٦٣ .

[3] مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر: مشهد تاريخي وسياسي**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٤ .

[4] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٦٣ .

يجب إذابته[1]. من هنا يمكن القول، أن سياسة الإنتداب الفرنسي غذّت باستمرار الإتجاهات الموالية لها، ولعبت على أوتار حساسية الأقليات الطائفية المسيحية، كما غذّت العصبية الطائفية منها، وعملت على تنظيمها وتسليحها واستخدامها أداة شعبية في خدمة أهدافها السياسية[2].

من هذا المنطلق سنبحث في الأحزاب المطالبة بالإستقلال والموالية للإنتداب والمطالبة بالوحدة مع سوريا.

١ – الأحزاب والشخصيات المطالبة بالإستقلال

إن الحياة الدستورية بعد صدور الدستور عام ١٩٢٦، ساهمت تدريجياً في تبلور حركة وطنية استقلالية تزعمها بعض السياسيين المسيحيين الذين عارضوا الإنتداب أمثال يوسف السودا وميشال ذكور، إضافة إلى دور البطريرك الماروني مار بطرس عريضة المؤيد للإستقلال شريطة المحافظة على وحدة الكيان في حدوده المرسومة في الدستور اللبناني، وكذلك بعض شخصيات المسلمين المعتدلين أمثال الشيخ محمد الجسر الذي ترأس المجلس النيابي خلال ست سنوات، وعمر الداعوق، وخير الدين الأحدث، وعبد الله بيهم، وبعض الأحزاب السياسية غير الطائفية نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: منظمة الشباب الحر، منظمة الطلائع، وحزب الميثاق الوطني عام ١٩٣٨، وحزب الإستقلال الجمهوري، وحزب النداء القومي، والكتلة الدستورية أسّسها بشارة الخوري عام ١٩٣٢، طالبت بالإستقلال والسيادة واحترام الدستور والعمل به.

من هنا يمكن القول، إن غالبية هذه الأحزاب، لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية أبّان الإنتداب وفي معركة الإستقلال، كما برز تياران سياسيان على مستوى وطني واسع، تخطيا الإنتشار الطائفي والمناطقي، هما حزب الكتلة الوطنية وتيار الكتلة الدستورية، إلى حد اختصار الحياة السياسية في أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات بتيّاري الكتلة الوطنية الموالية للفرنسيين والكتلة الدستورية الموالية للإنكليز والإستقلالية الطابع[3].

٢ – الأحزاب الموالية للإنتداب الفرنسي

إن بعض الأحزاب، لعبت دوراً داعماً للإنتداب ومعارضاً للإستقلال كان أبرزها: حزب الترقي اللبناني، حزب الرابطة اللبنانية، حزب العمران، الأحزاب الأرمنية، حزب الوحدة الوطنية.

٣ – القوى المطالبة بالوحدة مع سوريا

بعد إفشال ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢ من قِبل الفرنسيين، طالب المسلمون بفصل المناطق التي ألحقت بلبنان وضمها إلى سوريا، فعقد في بيروت مؤتمراً أطلق عليه لاحقاً مؤتمر الساحل الأول في العام ١٩٣٣ برئاسة سليم علي سلام، فأصدروا بياناً ومذكرة، رفعت للمفوض

---

[1] عصام، سليمان، " **الفدرالية، والمجتمعات التعددية، ولبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص١٢٩ .

[2] سليمان، تقي الدين، "**المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**"، دار إبن خلدون، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٩ .

[3] المرجع نفسه، ص٢٦٨.

السامي الفرنسي، تشكو الغبن اللاحق بالمسلمين في لبنان الكبير[1]. بعدها، وفي ١٠ آذار ١٩٣٦، عقد مؤتمر الساحل الثاني لزعماء المسلمين، حضره وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي، كانت أبرز مطالبه هي الإستقلال التام في إطار الوحدة السورية، ورفع الغبن عن حقوق المسلمين المهدورة في الدولة، كما وافق المؤتمر على مبدأ التفاوض مع الفرنسيين في سبيل الوصول إلى معاهدة فرنسية لبنانية، على أن تتضمن هذه المعاهدة أوسع الأسس الآيلة لتحقيق الوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع سوريا، واستمرت غالبية الزعماء المسلمين على موقفها الرافض للكيان اللبناني لغاية ١٩٣٦.

كما شكل توقيع المعاهدة السورية– اللبنانية، التي تنازل بموجبها الوطنيون السوريون بشكل ضمني عن مطالبتهم بالساحل اللبناني وبالأقضية الأربعة، صدمة في الأوساط الإسلامية. فعلى الصعيد الشعبي، شهدت بيروت وطرابلس تظاهرات شعبية معارضة للمعاهدة. أما على صعيد القيادات الإسلامية، تقدم مفتي المسلمين الشيخ محمد توفيق خالد بمذكرة إلى المفوض السامي في ١٤ آب ١٩٣٦، ركّز فيها على ثلاثة مطالب هي: السيادة القومية، والإستقلال الشامل والوحدة السورية بطريقة الإستفتاء[2].

ثالثاً– تحقيق الإستقلال

هناك عدة محطات مفصلية سبقت وساهمت في تحقيق الإستقلال، وكان لها دوراً فاعلاً في الوصول إليه، كان أبرزها المعاهدة الفرنسية السورية والمعاهدة الفرنسية اللبنانية، إضافة إلى وعد الجنرال كاترو بالإستقلال ومعركة الإستقلال.

أ– <u>المعاهدة الفرنسية – السورية</u>

إن المفوض السامي، اضطر على إثر الإضراب العام الذي شهدته دمشق عام ١٩٣٦ ضد الفرنسيين والذي استمر لمدة شهرين، لأن يدعو زعماء الكتلة الوطنية السورية إلى بيروت ويوقع معهم في أول آذار ١٩٣٦ على وثيقة تفتح باب المفاوضات بين فرنسا وسوريا لعقد معاهدة تحل محل الإنتداب[3]. وبعد مفاوضات شاقة توصل الطرفين إلى الإتفاق على نص المعاهدة التي تم التوقيع عليها في ٩ أيلول ١٩٣٦، اعترفت بموجبها فرنسا بسيادة سوريا ووحدتها، بالمقابل اعترفت سوريا بالأمر الواقع الذي قرّرته عصبة الأمم، أي اعتبار لبنان وسوريا دولتين مستقلتين بغية إلغاء الإنتداب، وتخلى الجانب السوري عن مطلب ضم الأقضية الأربعة ومدن الساحل إلى سوريا وبالتالي الإقرار بضمها إلى لبنان[4].

---

[1] فارس، أشتي، "**الحزب التقدمي الإشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية**"، "**١٩٤٩ – ١٩٧٥**"، ج١، الدار التقدمية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، المختارة، ١٩٨٩، ص١٠٣ .

[2] عارف العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢ – ٨٣ .

[3] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

[4] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط؟** "، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢ .

وبالتالي، فإن هذه المعاهدة أثارت ردات فعل مختلفة في الأوساط اللبنانية، حيث اعتبر زعماء المسلمين المعارضين للكيان اللبناني وأبرزهم عبد الحميد كرامي "أن أخواننا في الشام تخلوا عنّا، ومن واجبنا أن نطالب بحقوقنا في لبنان"[1].

أما على الصعيد المسيحي، فقد كان لهذه المعاهدة إنعكاساً إيجابياً لأنها تضمنت قبول سوريا باستقلال لبنان، ولأنها أدّت إلى تقليص التيار اللبناني المطالب بالوحدة مع سوريا، كما دعّمت هذه المعاهدة موقف المنادين باستقلال لبنان وأدت إلى انفتاح المسيحيين اللبنانيين على الكتلة الوطنية السورية، والذي توّج باجتماع البطريرك الماروني مع قادة هذه الحركة، اللذين اعتبروا أن تخلي سوريا عن هذه المناطق كان يهدف إلى تشجيع المسيحيين على إزالة الإنتداب[2].

ب- المعاهدة الفرنسية- اللبنانية

إن الحكومة الفرنسية، إستجابةً لرغبة رئيس الجمهورية إميل إده، تعهدت بلسان مساعد وزير خارجيتها "بيار فينو"، بكتاب موجه إلى رئيس الجمهورية في ٢٠ حزيران ١٩٣٦، بأن تبدأ في القريب العاجل بمفاوضات ترمي إلى عقد معاهدة بين لبنان وفرنسا، تنطوي على الإعتراف بكيان واستقلال لبنان وضمانتهما. بالفعل، وبعد إقرار المعاهدة الفرنسية السورية في ٩ أيلول ١٩٣٦، بدأت المفاوضات اللبنانية الفرنسية بهدف الوصول إلى معاهدة مماثلة، وتألف الوفد اللبناني المفاوض من هيئتين: هيئة حكومية وهيئة برلمانية.

بالتالي، نظراً للتقارب والتطابق في وجهات النظر حول تنظيم العلاقات اللبنانية- الفرنسية بين الوفدين، لم تستمر المفاوضات وقتاً طويلاً، حيث تم التوقيع على المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، ونصت المعاهدة على الاعتراف بكيان لبنان واستقلاله وسيادته بعد فترة إنتقالية مدتها ٣ سنوات إبتداءً من تاريخ تبادل المصادقات على المعاهدة بين الدولتين. وقد أقرّ لبنان لفرنسا بموجب المعاهدة بحق استخدام القوات الفرنسية لجميع أراضيه طيلة مدة المعاهدة (٢٥ سنة)، وذلك بهدف ضمان أمنه وحمايته من كل اعتداء خارجي، وكما نصّت على انضمام لبنان كدولة مستقلة قبل نهاية عام ١٩٣٩ إلى عضوية عصبة الأمم.

من هنا، وبناء على رغبة فرنسية بتحقيق المطالب الإسلامية في إشراكهم في إدارة شؤون الدولة اللبنانية بهدف دفعهم إلى التخلي عن مطلب الوحدة السورية، فقد تعهدت الحكومة اللبنانية بموجب رسالتين من الرسائل المتبادلة أثناء المفاوضات، تحملان الرقم ٦ و ٦ مكرر، فإن الهدف من الرسالتين لم يكن تحقيق المساواة بين الطوائف في الإدارة، إنما مشاركة الطوائف والمناطق اللبنانية في إدارة شؤون الدولة إنطلاقاً من عدالة نسبية ترتكز على أهمية الطوائف المالية والعلمية، بحيث أن حصة الأسد بقيت محفوظة للطائفة المارونية[3].

---

[1] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ – ٦٩ .

[2] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط؟**"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ .

[3] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٦٩-٧٠ .

ج- الوعد بالإستقلال

إن اللبنانيون والسوريون، قد فشلوا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٣٩ في الحصول على تصديق البرلمان الفرنسي لنصوص المعاهدتين.

وبعد أيام من اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وبحجة الضرورات العسكرية، أصدر المفوض السامي الفرنسي "غبريال بيو" قراراً بتكليف حكومة جديدة معينة لإدارة شؤون البلاد. ولكن مع احتلال الجيوش البريطانية للبنان وسوريا، اضطر المفوض السامي الجنرال "دانتز" إلى القبول باتفاقية الهدنة المعقودة في عكا في ١٥ تموز ١٩٤١ . وتنفيذاً لهذه الإتفاقية، رحلت قوات حكومة فيشي عن لبنان وسوريا لتحل محلها قوات فرنسا الحرة باسم الجنرال ديغول في لندن، الذي أرسل الجنرال كاترو بوصفه المندوب العام عن فرنسا الحرة ليمارس سلطة الإنتداب في لبنان وسوريا[1].

إلا أن الجنرال "كاترو" وقبل ساعات من دخول الجيش البريطاني مع قوات فرنسا الحرة إلى لبنان، كان قد أعلن في ٨ حزيران ١٩٤١ إستقلال لبنان وسوريا باسم الجنرال ديغول، ويعتبر هذا الإعلان أول تصريح فرنسي رسمي ووعد بتحقيق الإستقلال. ثم سارعت بريطانيا بلسان وزيرها المفوض في القاهرة السيد "مايلز لمبون" إلى إعلان تأييدها لبيان الجنرال كاترو، ثم عيّنت الجنرال "إدوارد سبيرز" وزيراً مفوضاً لها في لبنان وسوريا مقيماً في بيروت[2].

كما تلا ذلك إعلاناً ثانياً من الجنرال كاترو بالاستقلال في ١٩٤١/١١/٢٦، تضمن الإعتراف مجدداً باستقلال لبنان ووحدة كيانه، مع الإشارة إلى ضرورة تنظيم العلاقات الفرنسية – اللبنانية على أساس معاهدة تحالف وصداقة بين البلدين، مع التأكيد بأن لبنان قد أصبح متمتعاً منذ الآن بالحقوق والإمتيازات المتصلة به بوصفه دولة مستقلة وسيدة. ولكن هذا الإعلان الثاني للإستقلال، لم يؤدِّ إلى تبدل في السياسة الفرنسية التي حاولت مستندة إلى دعم إميل إدة والكتلة الوطنية تأخير تنفيذ وعودها في الإستقلال. من هنا بدأ الصراع السياسي يأخذ منحى لا طائفي، وتمحور حول حزب الكتلة الوطنية بزعامة إميل إدة وحزب الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، مع تزايد دور البطريرك الماروني مار بطرس عريضة في تزعم التيار الإستقلالي، ووجود نوع من التفاهم بينه وبين الدستوريين، حيث عقد مؤتمراً لكبار الشخصيات والزعماء المسيحيين في بكركي برئاسة البطريرك عريضة بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٤١، مطالباً بالإستقلال التام والناجز[3].

د- معركة الإستقلال

بعد أن قام الجنرال كاترو بإصدار قرار بإعادة العمل بالدستور في ١٨ آذار ١٩٤٣، وبعد تعيين أيوب ثابت في اليوم التالي رئيساً للجمهورية والحكومة معاً، أقدم ثابت على تأليف حكومة من ثلاثة أعضاء أوكل إليها مهمة إجراء إنتخابات نيابية، حيث جرى خلاف إسلامي – مسيحي حول تحديد مقاعد كل طائفة، فتحركت بعض الدول العربية، وخصوصاً مصر (مصطفى باشا النحاس)، والمقيم البريطاني في بيروت الجنرال سبيرز لرفع عدد مقاعد المسلمين. وفي ٣١ تموز ١٩٤٣، صدر القرار رقم ٣٠٢ الذي حدد في مادته الأولى عدد النواب بـ ٥٥ نائباً، موزعة بنسبة ٣٠ نائباً للمسيحيين مقابل ٢٥ نائباً للمسلمين، وهي

---

[1] باسم ، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط؟**"، مرجع سبق ذكره، ص٦٤ .

[2] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

[3] مسعود، ضاهر، " **لبنان : الاستقلال، الصيغة والميثاق**"، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤، ص١٣١.

المعادلة المعروفة بـ ٦ إلى ٥[1] ، أي ٦ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين، على أن يكون مجموع عدد النواب مضاعفاً للرقم ١١ وقابلاً للقسمة على ١١ بعدد سليم، وهذه القاعدة عمل بها طيلة عهود الجمورية الأولى لغاية تطبيق اتفاق الطائف[2].

كما أن الإنتخابات النيابية التي جرت في ٢٩ أيلول ١٩٤٣، قد أسفرت عن فوز كاسح للكتلة الدستورية وحلفائها من دعاة الإستقلال الشامل. وفي جلسته الأولى في ٢١ أيلول ١٩٤٣، إنتخب المجلس النيابي الشيخ بشارة الخوري رئيس الحزب الدستوري، رئيساً للجمهورية بأكثرية ٤٤ صوتاً وامتناع ١١ نائباً عن التصويت[3].

١- التعديل الدستوري الرابع ١٩٤٣/١١/٩

إن الرئيس بشارة الخوري، كلّف بعد استشارات نيابية حليفه رياض الصلح بتشكيل الحكومة الإستقلالية الأولى، حيث تمثلت فيها الطوائف الرئيسية الست الكبرى في لبنان إستناداً إلى روح المادة ٩٥ من الدستور، وحيث دعا الرئيس رياض الصلح في بيانه الوزاري التخلص من النصوص المتعلقة بالإنتداب، وبالفعل أقرّ المجلس النيابي مشروع الحكومة لتعديل الدستور في جلسته بتاريخ ١٩٤٣/١١/٨، ووافق المجلس بشبه إجماع على التعديل الدستوري الذي ينص على إلغاء صلاحيات السلطة المنتدبة وتكريس الإستقلال والسيادة الوطنية. وفي ١٩٤٣/١١/٩، أصدر رئيس الجمهورية قانون التعديل الدستوري ونشره في الجريدة الرسمية[4].

٢- بلوغ الإستقلال

إن القوات الفرنسية، إعتقلت في ١٩٤٣/١١/١١ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء رياض الصلح وأربعة من أركان العهد (عادل عسيران، كميل شمعون، سليم تقلا، عبد الحميد كرامي)، وفي نفس اليوم أصدر المفوض السامي " جان هللو" القرار رقم ٤٦٤ المتضمن إلغاء جميع التعديلات التي أقرها المجلس النيابي على الدستور، واعتبار نصّها" خالياً من كل صيغة شرعية وهو لاغٍ ولا مفعول له "، كما نص القرار على حل مجلس النواب ووقف العمل بالدستور إلى ما بعد إجراء انتخابات جديدة.

وفي اليوم التالي، أصدر الجنرال "هللو" قراراً عيّن بموجبه إميل إدة رئيساً للدولة ورئيساً لحكومة الجمهورية اللبنانية مع تحويله السلطات المحددة في القرار رقم ٤٦٤ .

وما إن انتشر خبر اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، شهد لبنان في الفترة الممتدة بين ١١ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ إجماعاً بين طوائفه وأحزابه السياسية حول معركة الإستقلال[5] .

وبتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، بدأت معركة الإستقلال بجلسة عقدها سبعة نواب، اتخذت فيها عدة قرارات بتعديل المادة الخامسة من الدستور، كما وجهت مذكرات احتجاج إلى فرنسا والدول العربية

---

[1] مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر : مشهد تاريخي وسياسي** "، مرجع سبق ذكره، ص١٦٥ .

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

[3] مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر : مشهد تاريخي وسياسي**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦ .

[4] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٧٣ .

[5] مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر : مشهد تاريخي وسياسي** "، مرجع سبق ذكره، ص١٧١ .

والأجنبية. وتنفيذاً لهذه المقررات، أعلن في ١٢ تشرين الثاني من قرية بشامون عن إنشاء حكومة مؤقتة من الأمير مجيد إرسلان وحبيب أبو شهلا اللذين نجا من الإعتقال. وبالتالي، لقد لقيت حكومة بشامون دعماً واضحاً من الجنرال سبيرز والقوات البريطانية المتواجدة في البلاد، حيث كان للدعم البريطاني والعربي والدولي إضافة إلى موقف اللبنانيين الرافض للإعتقال دوراً في دفع اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة إلى التراجع عن موقفها الأرعن، حيث أفرج الجنرال كاترو عن القادة المعتلقين صباح يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، الذي أصبح يوماً وطنياً وعيداً لاستقلال لبنان يحتفل به كل عام بمناسبة وطنية كبرى.

وفي اليوم نفسه، اتخذ المندوب العام الفرنسي " إيف شاتينيو" الذي حل بالوكالة مكان " جان هيللو " قراراً ألغى بموجبه قرار هلّلو السابق، والقاضي بتعليق الدستور وحل المجلس النيابي.

ومنذ ٢٢ تشرين الثاني، استؤنفت الحياة الدستورية، وأخذت مقومات الإستقلال تكتمل تدريجياً، ومن أجل إزالة معالم الإنتداب، تم إلغاء بعض المواد ومنها إلغاء المواد المتعلقة بمجلس الشيوخ وتنظيمه وكيفية انتخابه [1] .

من هنا، ومن أجل إستكمال الإستقلال وإقامة دولة كاملة السيادة، تسلّمت الحكومتان اللبنانية والسورية المصالح المشتركة من السلطات الفرنسية، ففي العام ١٩٤٤ تسلم لبنان السلطة على الجمارك والأمن العام وشركات الإمتياز، وفي العام ١٩٤٥ ساهم في تأسيس جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. وفي الأول من آب، إستلم لبنان جيشه وبدأ مفاوضات جلاء الجيوش الأجنبية وخاصة الفرنسية، حيث تم التوقيع على اتفاقية الجلاء في ٢٣ آذار ١٩٤٦، وتم جلاء آخر جندي فرنسي عن الأراضي اللبنانية في ١٩٤٦/١٢/٣١[2].

المطلب الثاني
الميثاق الوطني وأزمات الكيان اللبناني

لقد دخلت الجمهورية اللبنانية الأولى تجربتها الجديدة وهي تحمل معها بذور أزماتها العميقة في بنيتها الاجتماعية وتركيبتها الكيانية الطائفية واصطفافاتها المشاريعية وتموضعاتها المحورية، وقد حاول معها القيمون على إدارة الحكم فيها إلى بث الآمال في بناء الدولة المرتكزة على العيش الواحد والمسار والمصير المشترك، فكانت خطابات القسم والبيانات الحكومية والمذكرات الرسمية والخطب التي ألقاها قادة الحكم بمثابة رسم بياني لرؤى وتطلعات تكاد أشبه ما يكون بأهداف بعيدة المدى، إذا لم نقل أحلام مبنية على رمال التوازنات الدولية، التي أفضت إلى نتائج تجاوزت اللحظة واستمرت في مرحلة بعد الاستقلال. فكان كلما اشتدت الرياح الخارجية وعصفت بالنسيج الداخلي اللبناني تستعاد شعارات الوحدة أو القومية العربية التي نادت بها بعض التيارات السياسية، فيما تتمسك تيارات أخرى بمشروع القومية اللبنانية المظلل بالحماية الأجنبية لتأمين خط العودة إلى المربع الأول حماية للوجود، فلا الغبن سلك طريقه للعلاج ولا الخوف لاقى

---

[1] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ – ٧٥.

[2] باسم، الجسر، "**ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط؟**"، مرجع سبق ذكره، ص. ١٦٤–١٦٥ .

من يبدده ويعيد الاطمئنان إلى النفوس القلقة، والدولة المثقلة بالمشاريع المتناقضة يعتريها العجز، تفتش عن القاسم المشترك الذي لا تجده سوى في صراعات الدول وتسوياتها.

من هنا، فإن البحث في رصد تطورات النظام الدستوري والسياسي اللبناني في مرحلة ما بين الجمهوريتين تكاد تكون مفتاحاً لرسم المراحل وأدوار الدولة فيها وهوية كل مرحلة منها، لعلها تؤمن بعض المعرفة في التأسيس عليها للوصول إلى معالم السياسة الخارجية للدولة بعد الطائف، لا سيما وأن مجرياتها ما زالت تشكل عوامل الأزمة فيها.

أولاً- نشأة الجمهورية اللبنانية الأولى

إن الحصول على الإستقلال، في العام ١٩٤٣، قد كان أمراً ممكناً، نتيجة التقاطع المحظوظ بين العناصر الداخلية والخارجية. فمن الناحية الخارجية، كان اللبنانيون محظوظين لأن تحرّكهم نحو الإستقلال جاء بمساندة من لندن وواشنطن وموسكو، وبالطبع فإن الموقف البريطاني من المسألة اللبنانية، جاء نتيجة معارضة بريطانية لتقدم النفوذ الفرنسي في المنطقة، الذي كان بلا شك من أولويات حكومة لندن في ذلك الوقت[1]. كما ويتماشى في المسار نفسه، موقف الأميركان، الذين ساعدوا على إنهاء الإنتداب الفرنسي، وتقدموا في تأثيرهم على السياسة اللبنانية، وأما السوفيات فلا حاجة لهم بمساعدة الفرنسيين، بل كانت حاجتهم ماسّة إلى مساعدة البريطانيين والأمريكيين، لدحر الألمان من المنطقة[2]. ويرى عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الدكتور "كميل حبيب" أنه، لا يمكن تجاهل العلاقة المارونية- الفرنسية التاريخية كعنصر آخر، ساهم في النضال اللبناني نحو الإستقلال.

أما من الناحية الداخلية، فإن موافقة الدروز والشيعة على التعاون مع الموارنة والسنة، أرست أساس الحكم في لبنان، كما عدّ ذلك الأمر عاملاً إيجابياً لتعزيز الإستقلال[3]. كما أن الإزدهار الاقتصادي الذي عرفته بيروت أثناء الحرب العالمية الثانية، كونها أصبحت عاصمة للأعمال التجارية، هو دليل مؤشر ينتظرها في المستقبل تحت راية الأرزة[4]. "كما أنهت الحرب العالمية الثانية الإنتداب الفرنسي، مبشّرة ببزوغ الجمهورية اللبنانية"[5]. من هذا المنطلق، سنبحث في الميثاق الوطني ١٩٤٣، والنظام الدستوري والسياسي اللبناني في الجمهورية الأولى.

---

(1) - Helena, Cobban, "**The making of Modern Lebanon"**, (Boulder westview press, 1985), p. 72.

(2) حسان، حلاق، " **التيارات السياسية في لبنان : ١٩٤٣ – ١٩٥٢** "، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢٤-١٢٥.

(3) كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦-٤٧.

(4) - Helena, Cobban, "**The making of Modern Lebanon"**, opcit, p.75.

(5) كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أ- الميثاق الوطني ١٩٤٣

" إن الميثاق الوطني هو "وثيقة عقد شراكة" عرفية غير مكتوبة، يتميّز عن سواه من المسائل المتداولة في السياسة اللبنانية بارتباطه بالمرحلة الإستقلالية، فلا الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ كان ممكناً بدون الإستقلال، ولا الإستقلال كان قد تحقق من غير وفاق داخلي على الميثاق. فالميثاق الوطني ١٩٤٣، وطني في الشكل وطائفي في المضمون، وهو تعبير عن إلتقاء الطوائف على المناداة بالوطنية الجامعة" . وإن خصوصية الميثاق تكمن بارتكازه بشكل أساسي على الثنائية الطائفية في مرحلة الإنتداب، وكذلك في المراحل اللاحقة التي تلت الإستقلال، وهذا طبعاً لا يستثني مشاركة الطوائف الأخرى في إنجاز الميثاق والإستقلال، إنما يؤكد على وجود عاملين أساسيين متحركين: المشروع السياسي الماروني لإنشاء لبنان الكبير يقابله موقف سياسي سنّي رافض للمشروع، ومن ثم مؤيد له في إطار الإستقلال بتوجه عربي[1].

١- ولادة الميثاق الوطني ١٩٤٣

بعد صدور دستور ١٩٢٠، وما نتج عنه من مؤسسات دستورية وحياة سياسية ومشاركة إسلامية فيها، وبعد مواقف الكثير من الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية الداعية إلى الإستقلال والسيادة على أساس احترام الحياة الدستورية الديمقراطية، ورفض الطائفية السياسية والدعوة إلى الوطنية وإلى عروبة لبنان وتعزيز العلاقات الإقتصادية مع سوريا. وبعد توقيع المعاهدة اللبنانية الفرنسية عام ١٩٣٦، وتبلور التيار الوطني الإستقلالي وتوافق معظم اللبنانيين حول الإستقلال، ومع اشتداد الضغط الشعبي والسياسي، رضخت فرنسا للشارع اللبناني ومنحت استقلاله بعد اتفاق القيادات اللبنانية، لاسيما الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح في لقاءاتهما الثنائية على الميثاق الوطني، أو ما عرف بميثاق ١٩٤٣[2]، وأبرز المبادئ التي اتفق عليها:

أ- لبنان جمهورية مستقلة، ذات إستقلال تام، وهو سيد نفسه، لا تقيّده أي معاهدة أو اتفاق مع أي من الدول.

ب- لبنان ذو وجه ولسان عربي، هو جزء من العالم العربي، ولغته هي العربية، له طابعه الخاص، وهو على عروبته، لا يجوز له أن يقطع الصلات الثقافية والروحية بالحضارة الغربية، التي ساعدته على بلوغ درجة من الرقي والتقدم يحسد عليها.

ج- إن دور لبنان هو في تعاونه مع الدول العربية، ودخوله في الأسرة العربية بعد أن تعترف الدول العربية باستقلاله وبكيانه وحدوده الراهنة، وعليه أن يحافظ على توازن في علاقاته مع جميع الدول العربية، بدون تفضيل ولا تفريق.

د- يراعى في توزيع الوظائف الحكومية، العدل بين الطوائف، أما بالنسبة للوظائف الفنية فتؤخذ الكفاءة بعين الإعتبار[3].

---

[1] مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر : مشهد تاريخي وسياسي** " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨ – ١٧٩ .

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

[3] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان، وهل سقط ؟**" ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨١.

هـ- لا وصاية ولا حماية ولا امتياز لأحد، إنما صداقة مع الدول الأجنبية التي تعترف باستقلالنا[1].

٢- محتوى الميثاق الوطني ١٩٤٣

إن كثير من الباحثين اللبنانيين، الذين منهم من عايش أحداث الميثاق ومنهم من بحث فيه لاحقاً، كتبوا في الميثاق، وجلهم اعتبر أن ملخّص الميثاق تضمّنه البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى ومذكرات وخطب وتصاريح الشيخ بشارة الخوري، وأن أهم مبادئه تتلخص بالبنود التالية[2] :

أ- الإستقلال التام والسيادة الكاملة.

ب- التعاون مع الدول العربية المجاورة وإقامة علاقات معها على أساس متينة، تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

ج- إن اخواننا من الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريد للإستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذاً نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً.

د- إن الغاية الأساسية من الميثاق الوطني، كانت تحقيق الإستقلال التام والسيادة الكاملة للبنان في حدوده، التي رسمها دستور ١٩٢٠، ولقد تحققت هذه الغاية الأساسية من خلال تكريس المبادئ التالية:

١- إستقلال وسيادة لبنان: تخلي المسيحيين عن فكرة الحماية الأجنبية مقابل تخلي المسلمين عن فكرة الوحدة مع سوريا.

٢- التأكيد على عروبة لبنان والوجه العربي للبنان، دون الموافقة على الوحدة العربية .

٣- بكلام آخر، لا للوحدة مع الشرق ولا لطلب الحماية من الغرب.

من هنا، نحن أمام عقيدة سياسية وطنية تولّدت عن " صهر عقيدتين متباينتين متضاربتين"، وإن جوهر هذه العقيدة الوطنية هو في محاولة لبننة المسلمين وعربنة المسيحيين من خلال الجمع بين سلبيتين "لا للغرب ولا للوحدة العربية ". فالمسيحيون تخلوا عن الحماية الغربية وقبلوا بلبنان سيد مستقل ومتعاون مع الدول العربية، والمسلمون تخلوا عن الوحدة العربية واعترفوا بالكيان الوطني اللبناني المستقل في حدوده التي رسمها الجنرال غورو عام ١٩٢٠.

كما أن الميثاق قبل على مضض الصيغة الطائفية كصيغة انتقالية وتعايش معها على أمل تجاوزها لاحقاً، لكن الممارسة السياسية كرّست الصيغة الطائفية في كثير من الأعراف وفي بعض النصوص أيضاً. بحيث أن الصيغة الطائفية التي تكرست مع الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ هي التي أرست دعائم النظام السياسي اللبناني على قاعدة الطائفية السياسية ومنعت تطويره لاحقاً، بل أسست لأزمات النظام السياسي المتعاقبة حتى يومنا هذا[3]. فكان من نتائجه أن الميثاق الوطني يدعو إلى توزيع المراكز الرئيسية في الحكم

---

[1] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٧٦ .

[2] مسعود، الخوند، " **لبنان المعاصر : مشهد تاريخي وسياسي** "، مرجع سبق ذكره، ص١٧٩ .

[3] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨.

كما يلي: رئيس الجمهورية ماروني ورئيس الحكومة سني، ورئيس مجلس النواب شيعي، وحتى الحقائب الوزارية توزع هي الأخرى حسب الإنتماء الطائفي[1].

كما أن هذا التوزيع للسلطة، إعتمد على القوة العددية لكل طائفة. وطبقاً لهذا الإحصاء، فقد اعتمدت صيغة ستة مسيحيين مقابل خمسة من المسلمين على نحو ثابت، ولقد توسعت هذه الصيغة إلى كل فروع الحكومة أو تقسيماتها تقريباً، وإلى الجيش الوطني وإلى وظائف الخدمة المدنية.

إذاً، إن الصيغة الطائفية، قد تكرّست بعد الإستقلال، وهذا التوزيع الطائفي لمواقع الحكم والإدارة أصبح عرفياً منذ الإستقلال وقد تكرّس بموجب اتفاق الطائف[2].

ب- النظام الدستوري والسياسي اللبناني

"إن من أهم العوامل التي تؤثر على الدولة والمجتمع على حدٍ سواء، هو الكيفية التي تمارس فيها السلطة السياسية، أي النظام السياسي للدولة، فهو الذي يرسم خطوط سيرها وأي إتجاه تسلك وكلما كان للشعب دور في تقرير شؤونه وتحديد اتجاهاته، كلما كان أقرب إلى الأخذ بزمام حياته المنطلقة إلى مستقبل واسع الآفاق، وهذا ما يحققه له الأخذ بمبادئ الديمقراطية. لذلك أضحت الحكومة الديمقراطية التي تتبلور في الأنظمة النيابية هي أمل الشعوب في العصر الحديث" [3].

وهنا نطرح التساؤل، ما هي طبيعة النظام السياسي والدستوري في لبنان؟

إن الكثير من السياسيين والمفكرين ساد الإعتقاد لديهم بأن النظام الدستوري اللبناني الذي طبق في الجمهورية الأولى، هو نظام جمهوري ديمقراطي برلماني، لكن و من خلال دراسة أحكام الدستور اللبناني وتطور الحياة السياسية فيه، نلاحظ أنه يندرج تحت تصنيف الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، حيث أنه نظام ليبرالي إستناداً إلى كونه يأخذ باحترام الحريات العامة والحقوق الفردية التقليدية ويدعو لعدم التدخل فيها، وهذا يعتبر من صميم دعائم الليبرالية الغربية وتميّزها التاريخي[4]. فما هي إذاً مرتكزات النظام اللبناني الفعلية؟

"أن النظام البرلماني يقوم على كفالة التوازن والتعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن ثم فهو يفترض المساواة بينهما، فلا تسيطر أو تطغى إحداهما على الأخرى. فالنظام البرلماني هو المثال النموذجي المعبّر عن المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات كما تصوّره مونتسكيو، بأنه فصل بين السلطات مع وجود قدر من التعاون بينهما وقيام قدر من الرقابة المتبادلة في ذات الوقت لتحقيق التوازن، لأنه يسلّح البرلمان بسلاح الإقتراع بعدم الثقة بالوزارة، ويسلّح الوزارة بسلاح حلّ المجلس النيابي" [5].

---

(1) - Camille, H. Habib, "**Lebanon, From Crisis to crisis",** 1st ed., (Majg : Entreprise universitaire d'études et de publication, Beyrouth, 2013), p.62.

(2) حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان** "، مرجع سبق ذكره، ص٧٩ .

(3) علي، خليفة، "**التجارب الكبرى والتحولات في قواعد القانون الدستوري** "، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦-١٤٧ .

(4) حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

(5) علي، خليفة، " **التجارب الكبرى والتحولات في قواعد القانون الدستوري**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

" كما من خصائص النظام البرلماني، أنه في شكله الكلاسيكي، هو نظام سياسي يحقّق فصل السلطات المرن، أيّ أنه يقضي بالتعاون الدائم بين رئيس الدولة والبرلمان، بواسطة المجلس الوزاري الذي يتقاسم من جهة إدارة الحكم مع رئيس الدولة، ومن جهة ثانية يعتبر مسؤولاً سياسياً أمام البرلمان، وبسبب هذه الضرورة المزدوجة التي تفرض على الحكومة أن تحوز ثقة البرلمان وثقة رئيس الدولة، سُمّيَ النظام البرلماني ثنائياً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أما في الوقت الحالي، فالوزارة لا تحتاج إلى ثقة البرلمان، وهكذا تم الانتقال إلى النظام البرلماني الوحدوي" [1].

من خلال ما تقدم، إن النظام السياسي اللبناني يرتكز على ركيزتين إثنين هما: دستور ١٩٢٦ والصيغة الطائفية عن الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، والتي تكرس الطائفية السياسية في لبنان، وهذا ما يجعل البرلمانية اللبنانية تتميّز عن المبادئ الكلاسيكية المعروفة للنظام البرلماني. وتتجلّى برلمانية النظام اللبناني في المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وعلى صلاحية رئيس الجمهورية في حل البرلمان. كما أن من مبادئ النظام البرلماني وجود ثنائية على صعيد السلطة التنفيذية تتمثل في رئيس دولة يملك ولا يحكم، وحكومة تحكم وتكون مسؤولة عن أعمالها في البرلمان[2].

إضافة إلى أن المادة ١٧ من الدستور قد أناطت برئيس الجمهورية وحده السلطة التنفيذية التي يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لأحكام الدستور. وهكذا نرى أن الرئيس يمارس بالفعل السلطة التنفيذية كما يتبيّن ذلك من نص المادة ١٧ من الدستور، وهو في مجال علاقته مع الحكومة الممثلة بشخصه يهيمن على النظام السياسي في لبنان. نظراً إلى أنه لم يكن مقيداً بأية أصول برلمانية في طريقة تأليف الحكومة، ما يدفعنا إلى القول إن الرئيس الذي يعين الوزراء ويسمّي منهم رئيساً للحكومة ويقيلهم وفقاً لنص المادة ٥٣ من الدستور، يملك في ذلك مفتاح السلطة التنفيذية، إذ لا حاجة إلى أن يعارضه أي وزير من الحكومة بمن فيهم رئيس الحكومة المعرّض بدوره للإقالة، ويملك الرئيس لهذه الجهة صلاحية منفردة لا يحتاج معها إلى أي توقيع إضافي من الوزراء، وهذه الصلاحية غير موجودة في أي نظام برلماني كلاسيكي آخر، لاسيما في الدستور الفرنسي أيام الجمهورية الثالثة، لكن العرف الذي اتبع بعد ميثاق ١٩٤٣، أعطى رئيس الوزراء الحق في أن يوقع عرفاً إلى جانب رئيس الجمهورية على مرسوم إقالة الوزراء، وأقر هذا العرف بهدف الحد من التصادم في العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة[3]، كما منحه صلاحية مطلقة في حل البرلمان أيضا[4] .

وكل ذلك، حدا بالكثيرين من علماء القانون الدستوري إلى القول بأن دستور عام ١٩٢٦، يتضمن بعض عناصر النظام الرئاسي، ويُستدل على ذلك من خلال نص المادتين ١٧ و ٥٣ من الدستور[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص ١٤٩ – ١٥٠ .

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٨٤ .

[3] أنطوان، أسعد، "**موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد الطائف**"، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٦٧-١٧١.

[4] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦ .

[5] أنطوان، أسعد، "**موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد الطائف**" مرجع سبق ذكره، ص١٦٧.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن النظام الدستوري اللبناني كان نظام برلماني خاص، تتبع خصوصيته من الصلاحيات الواسعة التي أعطاها الدستور لرئيس الجمهورية. كون أن النظام الدستوري اللبناني لم يرتكز على دستور ١٩٢٦ فقط، إنما يوجد يرتكز أيضا على الصيغة الطائفية والميثاق الوطني ١٩٤٣ التي سمحت لرئيس الجمهورية بممارسة دور أكبر وأكثر فعالية من الدور الذي يرسمه له الدستور رغم أهميته. "فالنظام الطائفي الذي طبق في لبنان منذ الإستقلال، كرّس هيمنة رئيس الجمهورية على مقدرات الدولة من خلال هيمنة المارونية السياسية داخل مؤسسات الدولة الدستورية والإدارية" [1].

ثانياً- مرتكزات وملامح السياسات الخارجية في مختلف عهود الجمهورية الأولى

إن الأسس التي قام عليها لبنان هي الميثاق المرتكز إلى تلاق داخلي في مواجهة دعوات الإتحاد مع العرب أو طلب الحماية الأجنبية، وهذا التوازن الدقيق هو الميزان السياسي الوطني الذي دعم أسس قيام لبنان في تلك الفترة . وقد دلّت التجارب اللاحقة على أن أيّاً من الأطراف الداخلية المسيحية أو الإسلامية يعمل على تجاوز هذا الميزان التوازني كان يعرض الإستقرار الداخلي للإهتزاز[2]. إلا أنه قبل الحصول فعلياً على الإستقلال، أي قبل أحداث تشرين الثاني ١٩٤٣ ومن ثم جلاء الجيوش الأجنبية، كان ثمة نصّان يرسمان السياسة الخارجية التي يفترض بلبنان اتباعها هما النصان الواردان في خطاب الشيخ بشارة الخوري، يوم قسمه اليمين الدستوري، وفي بيان حكومة رياض الصلح الأولى وقد ذكرناهما سابقاً[3].

وعلى الرغم من ارتكاز السياسة الخارجية على قواعد مؤسّسيّة كرّسها الميثاق ١٩٤٣ أو حدّد معالمها، فإن السياسة الخارجية اللبنانية تطورت وفقاً للأسلوب أو الإتجاه الذي أعطاه لها كل رئيس للجمهورية خلال مدة ولايته. فالحياة السياسية اللبنانية منذ الإستقلال، تأثرت كثيراً بشخصية رئيس الجمهورية[4]. فرئيس الجمهورية بحكم الدستور وبسبب النظام الطائفي والتقاليد المتبعة، كان يجسّد الدولة ويطبع في السنوات الست لولايته الحياة السياسية اللبنانية، ولاسيما الخارجية. فكل عهد رئاسي كان يعكس الأحداث التي تمرّ خلاله، وكان الميثاق الوطني يشكل مرجعاً لرئيس الجمهورية أو لمعارضيه لتقويم موقف لبنان من هذه الأحداث[5].

من هنا، سنحاول استعراض تطور الأحداث وكيفية تطبيق السياسية الخارجية في مختلف العهود السياسية فيالجمهورية اللبنانية الأولى وصولاً إلى اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية.

---

(1) حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

(2) عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦ .

(3) باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان ؟ وهل سقط؟** " مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠ .

(4) – Edmond, Rabbat, "**la formation historique du liban politique et constitutionnel",** opcit, p.525.

(5) -Ibid, p.531.

١- عهد الشيخ بشارة الخوري (١٩٤٣ – ١٩٥٢)

خلال الولاية الأولى والثانية (التي لم يكملها) للشيخ بشارة الخوري، الذي يعتبر أحد واضعي الميثاق، ركزت السياسة الخارجية اللبنانية على استكمال الإستقلال، أي جلاء الجيوش الأجنبية والإستقلال المالي عن فرنسا بموجب إتفاق ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨، الذي بموجبه أصبحت الليرة اللبنانية غير خاضعة للفرنك الفرنسي[1]، والذي شكّل أيضاً أول خلاف مع سوريا بعد الإستقلال، إذ أرادت اتباع سياسة إقتصادية أكثر توجيهاً، خلافاً للسياسة الاقتصادية اللبنانية الليبرالية.

من هنا، لقد أدى الإنفصال المالي بين العملة اللبنانية والسورية إلى الطلاق الاقتصادي بين البلدين[2]. وبالتالي فالإستقلال الاقتصادي عن سوريا، الذي عزّز ولا ريب سيادة لبنان، ما لبث أن أثار مخاوف المسلمين الذين كانت تربطهم بسوريا روابط تجارية قديمة ووثيقة، إلا أن روح الميثاق الوطني التي كان رياض الصلح يعود إليها ساعدت في تهدئة خواطرهم[3].

أما أهم تطبيقات الميثاق الوطني، خلال عهد الشيخ بشارة الخوري، فكانت دخول لبنان جامعة الدول العربية (١٩٤٥)، ودخول لبنان الحرب في ١٤ أيار ١٩٤٨ إلى جانب الدول العربية لتحرير فلسطين. وإن هذا القرار اتخذه لبنان تماشياً مع أحد مبادئ الميثاق الوطني الذي بموجبه يلتزم لبنان بالتعاون الوثيق مع الدول العربية، وكان من نتائج دخول لبنان الحرب الفلسطينية أن وقع اتفاقية الهدنة في "رودس" ١٣ آذار ١٩٤٩ بين لبنان والكيان الإسرائيلي ودخول ١٥٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى أراضيه، ورفض لبنان الدخول في أحلاف عسكرية غربية.

وفي العام ١٩٥٠، كانت الحرب الباردة قد بلغت الشرق الأوسط، فاصدرت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بياناً بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٥٠، جاء فيه أنها متفقة على ضمان استقلال بلدان الشرق الأوسط، وقد تبع هذا البيان ظهور مشروع "الدفاع المشترك" الذي كان من المطلوب من الدول العربية الإنضمام إليه، فرفض الشيخ بشارة الخوري إنضمام لبنان إليه، الأمر الذي أدّى إلى خلاف مع السياسة البريطانية، ومن ثم إلى نشاط العملاء البريطانيين في تأليب الرأي العام اللبناني، عليه وبالتالي التمهيد لإسقاط عهده[4].

كما أن الشيخ بشارة الخوري كان معارضاً لمشروع "سوريا الكبرى"، فالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح بعد أن إلتقيا في الميثاق الوطني بين العقيدتين اللبنانية والعربية، أدركا أن كل مشروع اتحادي بين سوريا والأردن والعراق ولبنان من شأنه نقض ميثاق ١٩٤٣ وتهديد إستقلال لبنان وعروبته. كما وأن من المظاهر الثانوية للسياسة الخارجية في ذلك العهد، المحافظة على العلاقات الثقافية المتينة مع فرنسا رغم استياء العلاقات السياسية، واعتراف الفاتيكان باستقلال لبنان قبل جلاء الجيوش الأجنبية عنه[5].

---

[1] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط** ". مرجع سبق ذكره، ص١٧٥ .

[2] - Edmond, Rabbat, "**la formation historique du liban politique et constituionnel"**, opcit, p.531.

[3] بشارة، الخوري، "**حقائق لبنانية**"، مرجع سبق ذكره، ص١٩٢ .

[4] المرجع نفسه، ص٣٣٦ .

[5] باسم، الجسر، "**ميثاق 1943 : لماذا كان؟ وهل سقط؟**"، مرجع سبق ذكره، ص١٧٨-١٧٩ .

إذاً، إن المبدأين الأساسيين للميثاق الوطني، أي استقلال لبنان التام والتعاون الوثيق مع الدول العربية، هما اللذان سدّدا خطى المسؤولين في السنوات الأولى التي تلت الإستقلال[1]، لكن الميثاق الوطني تعرّض للإنتكاسة الأولى بعد خمس عشرة سنة من الإستقلال، في فترة حكم الرئيس كميل شمعون لإطاحته هذه القاعدة الأساسية[2].

٢- عهد كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨)

إن السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس كميل شمعون، مرّت بأحداث مهمة أدّت إلى عصيان شعبي مسلح وإلى طرح الميثاق على بساط البحث، بعد عشر سنوات من تطبيقه[3]. وبعد اغتيال رياض الصلح في عمان عام ١٩٥١، والإنقلابات العسكرية التي قامت في مصر وسوريا والتي أقصت فيها عن الحكم نظامين عربيّين، شاركا في وضع ميثاق ١٩٤٣، ثم استقالة بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٢، وانتخاب كميل شمعون بدلاً منه، كان من الطبيعي أن يلحق بالميثاق الوطني ضعف شديد بعدما لحقه من وهن عبر أخطاء متعددة في تطبيقه[4]. بالتالي، كانت استقالة الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢ تحت ضغط المعارضة والشارع الإسلامي المحرّكين من قبل الدبلوماسية البريطانية، بداية لمرحلة جديدة في سياسة لبنان الخارجية، فرضتها ظروف المنطقة المتطورة والحرب الباردة المستجدة بين الشرق والغرب، وقد أثر فيها الطموح الشخصي لرئيس الجمهورية الجديد.

إن الرئيس شمعون، إتّبع من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٤ سياسة خارجية معتدلة، مستوحاة من ميثاق ١٩٤٣، أي منفتحة على سوريا، وحافظ لبنان في هذه الفترة على علاقاته الجيدة مع مصر في السنوات الأولى التي تلت قيام الثورة المصرية، كما أقام كميل شمعون علاقة ودية جديدة مع المملكة العربية السعودية[5].

وفي عام ١٩٥٢، وقع لبنان معاهدة " الدفاع الجماعي المشترك " في إطار جامعة الدول العربية، إلا أنه ابتداءً من عام ١٩٥٤، أخذت السياسة الخارجية اللبنانية تواجه تحديات عديدة على الصعيدين الدولي والإقليمي[6].

بعد ذلك، وفي عام ١٩٥٥، عقد مؤتمر "باندونغ" الذي ضم الدول الإفريقية والآسيوية، مدشناً سياسة "اللاانحياز" و "الحياد الإيجابي" بين الشرق والغرب، فاختار الرئيس كميل شمعون الإنحياز للغرب[7].

---

(1) فادي، تيان، أطروحة دكتوراه بعنوان " **السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني**"، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٦٧.

(2) باسم، الجسر، " **الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ : مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه**"، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣، ص٦٨٩.

(3) المرجع نفسه، ص١٧٩ .

(4) عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص٨٧-٨٨ .

(5) باسم، الجسر، " **ميثاق 1943 : لماذا كان؟ وهل سقط**"؟ مرجع سبق ذكره، ص١٨٠ .

(6) - Edmond, Rabbat, "**la formation historique du liban politique et constitutionnel",** opcit, p.537.

(7) باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان ؟ وهل سقط ؟** " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١ – ١٨٢ .

وفي عام ١٩٥٦، وعلى أثر تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي (الإسرائيلي – البريطاني – الفرنسي) على مصر، وخروج جمال عبد الناصر من هذا العدوان محققاً أهدافه السياسية بتأميم القناة، إزدادت شعبية عبد الناصر في الوطن العربي ولاسيما في الأوساط الإسلامية في لبنان، فقد رأت فيه بطلاً قومياً جديداً تحدّى الدول الغربية وصمد في وجه عدوانها العسكري، بخاصة أنه كان يرفع شعارات ثورية تشمل الوطن العربي وتناهض الإستعمار الغربي. ولما كان الشعور الغالب في الأوساط الإسلامية هو مقارعة الغرب، فإن جمال عبد الناصر تمكّن من جذب تيار إسلامي نادى بالوحدة والإشتراكية وسياسة عدم الإنحياز ورفض الأحلاف العسكرية[1].

من هنا، فإن السياسة الخارجية للرئيس شمعون كانت في وجهها العامل على إخراج لبنان من دائرة التبعية للمحاور الإقليمية، وتحديداً التبعية لمنطوق الصراع العربي– الإسرائيلي ونتائجه على نحو يفقده حرية القرار الوطني المستقل، إلى الدائرة المشاركة في صنع المحاور بقرار وطني مستقل، الأمر الذي لم يكن قسراً بفعل التوازن الدقيق بين مجموعتي الإئتلاف المسيحي– الإسلامي واجتماعهما في صيغة الميثاق الوطني[2].

وفي خضم أزمة السويس كان عبد الله اليافي رئيساً للحكومة، وكان متعاوناً مع وزير الدولة صائب سلام، فحثّ اليافي وسلام الرئيس شمعون على قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا إستنكاراً لاشتراكهما في العدوان على مصر، حيث كانت تربط لبنان في تلك الأثناء علاقة بهاتين الدولتين، فرفض الرئيس شمعون النزول عند رغبة الزعيمين المسلمين، ما أدّى إلى استقالتهما من الحكم. وقد طلب شمعون من سامي الصلح تشكيل حكومة جديدة، وأوكل حقيبة الخارجية للدكتور شارل مالك الذي يرتبط بالولايات المتحدة، فجاء تعيينه إشارة سياسية لمواجهة سياسة معاكسة للسياسة الناصرية.

وفي آذار ١٩٥٧، كان قد أقرّ الكونغرس الأمريكي مبدأ " أيزنهاور"، الذي تعهدت الولايات المتحدة بموجبه أن تضع قواتها تحت تصرف أية دولة في الشرق الأدنى تتعرض للإعتداء الشيوعي، سواء كان هذا الإعتداء مباشراً أو غير مباشر، عندها قررت الحكومة اللبنانية القبول بهذا المبدأ. ورأت مصر في قبول لبنان مبدأ أيزنهاور تحدياً صريحاً لها، إضافة إلى ذلك أن الحكومة اللبنانية كانت حتى ذلك التاريخ قد أثارت حفيظة العهد القائم في مصر بطرق أخرى، بخاصة موقف لبنان الرسمي من العدوان الثلاثي، ثم إن العهد الشمعوني في لبنان لم يكتم عطفه على المملكة العراقية التي كانت تنافس مصر على الزعامة العربية، وكان العراق منذ عام ١٩٥٥ قد اشترك مع باكستان وإيران وتركيا في منظمة حلف بغداد المؤيدة للسياسة الغربية[3].

من هنا، إن السياسة الشمعونية، أصابت النقطة الحساسة من العلاقات اللبنانية في محاولتها فرض سياسة الإنحياز إلى المعسكر الغربي على لبنان، فقاد شمعون ثورة مضادة رعتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وانخرطت في إطار معسكر عربي– شرق أوسطي في مواجهة المد الناصري[4].

---

(1) باسم، الجسر، " **الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ : مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه**"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١.

(2) نقولا، ناصيف، " **كميل شمعون : آخر العمالقة** "، دار النهار، بيروت، ١٩٨٨، ص٧٧ .

(3) كمال، الصليبي، "**تاريخ لبنان الحديث**"، دار النهار، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٤٦.

(4) سليمان، تقي الدين، " **المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور التاريخي** "، مرجع سبق ذكره، ص٣٢٥.

كما أن عام ١٩٥٧، قد شهد ارتباط النزاع على السياسة الخارجية بالنزاع السياسي الحربي الداخلي، الذي قسم الأوساط السياسية إلى فريقين، أحدهما يسعى إلى التجديد للرئيس شمعون والثاني يعارض هذا التجديد، ومن ثم ارتبط النزاع بانقسام طائفي أحدهما ذو أكثرية شعبية مسيحية يتجه بأنظاره إلى الغرب، والثاني ذو أكثرية إسلامية ويؤدي إلى الرئيس جمال عبد الناصر. إلا أن التوتر الحقيقي لم يبدأ إلا في مطلع عام ١٩٥٨، بعد انضمام سوريا إلى مصر وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، فاندفعت الأوساط الإسلامية في موجة كاسحة من التأييد لعبد الناصر، وارتفعت درجة من التوتر بين الحكومة اللبنانية والقاهرة وازداد الإنقسام الإسلامي– المسيحي في لبنان[1]، ما جعل الكيان اللبناني يبدو مهدّداً بالفعل [2]. ولم تنتهِ هذه الأزمة إلا بعد الإنزال الأمريكي الشهير والتفاهم المصري– الأمريكي، الذي ولد انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في ١٣ تموز ١٩٥٨. من هنا قد شهد الميثاق الوطني في عهد الرئيس كميل شمعون أول أزمة عميقة، فالسياسة الخارجية التي اتبعها كميل شمعون كانت السبب الرئيسي في إحداث الخلاف وانقسام لبنان إلى فريقين طائفيين ومن ثم إلى تضاد " العروبة الجديدة " بقيادة عبد الناصر مع " المصلحة اللبنانية" الموالية للغرب[3] .

كما أن سياسة لبنان الخارجية والعربية بشكل أخص، كانت عنصراً أساسياً في الأزمة التي أدت إلى الأزمة الداخلية في عام ١٩٥٨، فانتفاضة الشعب كانت ضد انحراف الحكم عن السياسة اللبنانية الصميمة[4]. وكان لبنان قد أعرض عام ١٩٥٥ عن حلف بغداد تماشياً مع سياسته المرسومة في الميثاق الوطني، ولكن حكومة كميل شمعون خانت هذه الإرادة[5].

خلاصة القول، إن الإنحياز الشمعوني إلى المحور الغربي المعادي للأطراف العربية التي ساهمت وكانت لها دور في استقلال لبنان، عرّض لبنان للصدمة الأولى الأكثر عنفاً بعد الإستقلال. وإذا كان صحيحاً أن مبدأ سيادة لبنان وعدم المساس بحدوده يجب تأكيده على الدوام، فإن القاعدة الكبرى التي ينبغي أن توجه السياسة اللبنانية الخارجية هي قاعدة عدم الإنحياز[6].

٣- عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨ -١٩٦٤)

إن الرئيس فؤاد شهاب، ولحظة وصوله إلى الحكم بعد أحداث ١٩٥٨، إختار سياسة خارجية مستوحاة من تلك التي اتبعها الشيخ بشارة الخوري قبل عام ١٩٥٠، أي محاولة للإلتزام بالميثاق الوطني إلتزاماً دقيقاً:

- لا أحلاف عسكرية مع الغرب.

---

[1] كمال، صليبي، " **تاريخ لبنان الحديث**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦ .

[2] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

[3] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**" ، مرجع سبق ذكره، ص١٨٨.

[4] فؤاد، عمون، " **سياسة لبنان الخارجية** "، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩، ص٣٣ .

[5] المرجع نفسه، ص٦٢.

[6] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص٩١.

– تعاون مخلص ودقيق مع الدول العربية.
– حياد بين المحاور العربية.
– ارتهان السياسة الخارجية بالتوازن الطائفي الداخلي وبمقتضيات الوحدة الوطنية، وذلك كمبدأ أساسي ثابت.

لكن هذه السياسة الخارجية التي اتبعت بوجه عام المبادئ التي وضعها ميثاق ١٩٤٣، لم تكن خالية من بعض التعديلات في أسلوب التطبيق، لضرورة ملاءمتها مع الأوضاع الجديدة التي نشأت في الشرق العربي من جهة، وفي لبنان بعد أحداث ١٩٥٨ من جهة أخرى.

من هنا، إن أول عمل قام به الرئيس شهاب على الصعيد الخارجي، هو اعتبار اتفاق "ريتشاردز–مالك"، الذي بموجبه انضم لبنان الى مشروع أيزنهاور بحكم الملغى، كما طلب خروج القوات الأمريكية من لبنان. كذلك أعادت الحكومة اللبنانية سفير الجمهورية العربية المتحدة إلى بيروت، بعد أن كانت حكومة الرئيس شمعون قد طلبت إبعاده. وبهذا يكون العهد الشهابي قد أراد بهذه المبادرة تأكيد استعداده للتعاون الوثيق مع القاهرة[1] ، كما تلا هذه العودة إجتماع عقد على الحدود اللبنانية بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس فؤاد شهاب[2].

كذلك أيضاً فإن الرئيس شهاب، وبعد تصفية الخلافات والأمور العالقة مع الجمهورية العربية المتحدة، أشرف بنفسه على رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، يعاونه في ذلك وزيران شبه دائمين للخارجية، هما حسين العويني وفيليب تقلا، كما كان دقيقاً في وزن الأمور نظراً للحساسيات العديدة التي خلفتها أحداث ١٩٥٨ في الأوساط المسيحية والإسلامية.

ويمكن تلخيص الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية التي اتبعت في عهد الرئيس شهاب والمستوحاة من الميثاق الوطني بالنقاط الآتية:

أ– تعاون صريح وتضامن كامل مع الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، لاسيما في الأمور التي تجمع الدول العربية عليها.

ب– حياد لبنان بين المحاور العربية ونزاعاتها.

ج– الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب، بحيث اشترك لبنان عام ١٩٦١ في مؤتمر الدول غير المنحازة في بلغراد، ورفض كل الأحلاف العسكرية أو المعاهدات التي تمنح امتيازات للدول الكبرى[3].

إن فؤاد شهاب، قد اتبع سياسة الإنفتاح على الغرب والدول الكبرى كما وضعت عام ١٩٤٣ ولكن مع بعض التعديلات، فلم يقاطع الإتحاد السوفياتي، واعتبرت الدول الإشتراكية هي دول صديقة، خلافاً للسياسة التي اتبعت من قبل. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فظل التعاون قائماً ولكن مع بعض التحفظات، نظراً لمماشاة الولايات المتحدة لإسرائيل التي كانت تثير العرب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية. كما احتفظ

---

[1] باسم، الجسر، "**ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط؟**" ، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣–١٩٤ .

[2] باسم، الجسر، " **فؤاد شهاب ذلك المجهول**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص٧٥.

[3] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط**"؟، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

بالعلاقات الودية، ولكن غير الحارة مع بريطانيا، وأقام مع فرنسا علاقات تعاون وثيق، لاسيما وأن فرنسا بعد اتباعها سياسة الإنفتاح على العرب، حظيت بتأييد المسلمين والمسيحيين[1].

من هنا، لقد بقي لبنان في عهد فؤاد شهاب أقرب إلى المعسكر الغربي منه إلى المعسكر الشيوعي، كما حرص شهاب على أن لا يعطي لهذا الإنفتاح طابع الأفضلية أو الامتياز الذي أعطاه إياه الرئيس شمعون. ففي سياسته العربية، راعى الحياد بكثير من الدقة، غير أنه ساير القاهرة والرئيس عبد الناصر أكثر من غيره، كما أنه مدّ يد التعاون الصادقة إلى سوريا.

كما أن من الإنجازات الخارجية التي سجلت في عهد الرئيس شهاب، انضمام لبنان كعضو مشارك في السوق المشتركة الأوروبية، وإنشاء جامعة المغتربين اللبنانيين في العالم، وقد اعتبرت هاتان البادرتان من أبرز مظاهر السياسة الخارجية اللبنانية.

من خلال ما تقدم يمكن القول، أن الرئيس فؤاد شهاب قد تمكّن باتباعه هذه السياسة الخارجية الحكيمة والمتوازنة بدقة أن يبعد لبنان عن النزاعات الإقليمية والعربية، كما استطاع المحافظة على التوازن الداخلي والوئام بين الطوائف، وكان من نتائجها أن مرّ لبنان بست سنوات من الاستقرار والسلام مع الدول العربية[2].

٤- عهد شارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠)

إن السياسة الخارجية في عهد شارل حلو، كانت إمتداداً للسياسة الخارجية التي رسمها الرئيس فؤاد شهاب بعد عام ١٩٥٨، فقد التزم بسياسة التقارب والتعاون الوثيق مع القاهرة والرئيس جمال عبد الناصر، الأمر الذي أثار إنتقاد بعض الدول العربية الأخرى التي كانت قد بدأت تكشف عن معارضتها للرئيس عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧، ومنها العراق والمملكة السعودية العربية. لكن المبرّر الرئيسي والحقيقي للسياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس حلو، كان حرصه على عدم إثارة المسلمين اللبنانيين الذين كانوا في أكثريتهم لا يزالون من مؤيدي الرئيس عبد الناصر[3].

إن لبنان وقف في عام ١٩٦٧ مع الدول العربية من دون أن يخوض الحرب، إلا أن هزيمة ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية وتفجر التناقضات الاجتماعية والطائفية، مستثارة ومتأثرة بالتحولات الأساسية التي حصلت في المنطقة العربية وعلى الصعيد الدولي، ثم اصطدام الجيش الأردني بالمقاومة الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠، ووفاة الرئيس عبد الناصر في الشهر ذاته، كل ذلك كان من شأنه ضرب التوازن الوطني اللبناني في أساسه[4]. وجاء انتصار القوى اليمينية والمحافظة المسيحية في الإنتخابات النيابية عام ١٩٦٨، ومن ثم إنتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠، لتسقط آخر الأعمدة الإدارية والأجهزة التي كانت تسند هذا التوازن

---

[1] كمال، الصليبي، " **تاريخ لبنان الحديث**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٢.

[2] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ وهل سقط؟**"، مرجع سبق ذكره، ص١٩٧-١٩٨ .

[3] المرجع نفسه، ص٢٠٤.

[4] باسم، الجسر، " **فؤاد شهاب ذلك المجهول**"، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

المهترئ داخلياً، من هنا، دخل الميثاق الوطني عام ١٩٧٠ في المرحلة الصعبة التي سوف تنتهي بانفجاره عام ١٩٧٥[1].

٥- عهد سليمان فرنجية (١٩٧٠ – ١٩٧٦)

إن الأبواب اللبنانية بعد الهزيمة العربية عام ١٩٦٧، وقيام الحلف الثلاثي الماروني (الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية)، قد شرّعت الوطن لأحداث متتالية نخزت جسمه وأكسبته المزيد من العلل. ففي ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٨ كانت الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، التي شكلت صاعقاً متفجراً للتناقضات اللبنانية على كل الجبهات، فاستقالت حكومة عبد الله اليافي وسط اضطرابات عنيفة في المناطق المسيحية احتجاجاً على الإنحياز لجهة عربية، فعقد الحلف الثلاثي مؤتمراً طالب فيه بالإستعانة بالبوليس الدولي لحماية حدود لبنان.

وفي نيسان ١٩٦٩، بدأت سياسة تضييق واسعة على المخيمات الفلسطينية، قابلتها تظاهرات شعبية مؤيدة للعمل الفدائي في كل المدن الساحلية، بدعوة من جبهة الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية، فانعقدت في دار الفتوى قمة إسلامية في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٩ برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، وقد طالب المجتمعون بتأييد مطلق للعمل الفدائي، وطالبوا الدولة بإطلاقه وتأييده، وكانت قد نشأت أزمة حكومية، إعتكف فيها رئيس الحكومة رشيد كرامي، وانتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة التي نظمت ورعت الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان[2]، أبرز بنودها:

- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.
- تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.
- تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.
- إيجاد انضباط مشترك بين الجيش اللبناني والكفاح المسلح.
- دراسة توزيع أماكن التمركز في مناطق الحدود والتي تم الإتفاق عليها مع الأركان اللبنانية[3].

وكان هناك تعاطفاً مع المقاومة الفلسطينية، فالأحزاب والقوى التي كانت مؤيدة لعبد الناصر باتت مؤيدة للمقاومة، والأحزاب اليسارية أيدت المقاومة ووجدت الوضع مناسباً لهزيمة النظام على أمل تغييره، ولم يكن في استطاعة الدولة القبول بإطلاق حرية العمل الفدائي على مصراعيه، لأن ذلك يعني الخروج من إتفاق الهدنة، كمظلة حماية دولية أمام الكيان الإسرائيلي التي هزم الجيوش العربية عام ١٩٦٧ وباعتباره قادراً على زعزعة الوضع اللبناني، فكان متعذراً توافق جمع اللبنانيين حول إطلاق العمل الفدائي، وكان متعذراً جمعهم حول قرار منعه. لأنه بعد هزيمة العام ١٩٦٧، سقط الرهان على الجيوش العربية في المواجهة مع إسرائيل، وضعف أي منطق عربي رسمي في مواجهة منطق المقاومة الفلسطينية[4].

---

[1] باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان ؟ وهل سقط**"؟ مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

[2] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤ .

[3] توفيق، شومان، " **إتفاق القاهرة : لماذا لا يكون بين اللبنانيين أيضاً**؟ "، post 180 ، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٢/١، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/١ www.180post.com .

[4] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤-١٠٦ .

من هنا، إن لبنان قد عرف التطور الأبرز في سياق مسيرة التدهور بعد هزيمة عام ١٩٦٧ العربية وأزمة عام ١٩٦٩، وقد تمثل بانتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية مرشح المعارضة، الذي شكل نقطة تحوّل داخلي ترافق مع التحولات العربية المحيطة، وقد شكل وصول فرنجية إلى السلطة العنوان الأبرز لتفكيك الأجهزة الشهابية في الجيش والإدارة[1].

و بالفعل، لم يخالف فرنجية ما ينتظر منه، فكان في طليعة المهام التي أوكلت للعهد الجديد أن يقوم بتصفية التركة الشهابية[2] ، ولكن ذلك لم يؤثر في سياسة لبنان العربية أو الخارجية، فصلات الود بين الرئيس فرنجية والرئيس السوري حافظ الأسد ساعدت كثيراً على تجنب لبنان خضات عربية، كذلك وصول أنور السادات إلى الحكم في القاهرة بعد وفاة عبد الناصر.

ولكن إن استمرار العلاقات الطيبة بين لبنان ومحيطه العربي، أصبح غير كافٍ لتوفير الإستقرار العربي للبنان بعد بروز المقاومة الفلسطينية واتخاذها من لبنان مركزاً رئيسياً لنشاطها السياسي والإعلامي والعسكري. وجاء مصرع قائد الجيش الشهابي اللواء العماد "جان نجيم" فرصة لإجراء تغيير جذري في قيادة الجيش. ولكن قائد الجيش وكبار الضباط انتهوا إلى اقتناعات واضحة بأن المقاومة الفلسطينية والأحزاب التقدمية والقومية والثورية باتت تشكل خطراً على الدولة والنظام، بل على الكيان. ونتيجة ذلك عمدت قيادة الجيش إلى دعم وتعزيز الجماعات العسكرية المسيحية التي كانت تتدرب على السلاح منذ عام ١٩٦٩، إثر توقيع إتفاق القاهرة[3].

من هنا، إن المقاومة الفلسطينية إستغلت حدث إلغاء "المكتب الثاني" من قبل فرنجية وسلام، ونجحت في استقطاب عدد كبير من المنظمات والمجموعات التي كانت تموّل وتراقب من قبل جهاز الإستخبارات التابع للجيش اللبناني سابقاً. ومثلما حصل في المناطق الإسلامية من بيروت، حصل أمر مماثل في المنطقة المسيحية من العاصمة[4]. كما وبدأت الأحزاب السياسية بالتسلح، فأنشأ كل حزب قوى مسلحة تابعة له بدعم من بعض فصائل الجيش اللبناني.

إضافة إلى أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تتفاقم في البلاد، ووضع لبنان في مطلع السبعينات كان يشير إلى انهيار ذريع للآمال والطموحات التي عقدها اللبنانيون في بداية العهد، وأخذت المؤشرات تلوح وتنذر بقرب اندلاع الثورات[5]، وكانت قد بدأت تلوح في الأفق أزمة النظام اللبناني. فكانت الشخصيات والقيادات الإسلامية السنية على وجه الخصوص تركز مطالبها على مبدأ المشاركة في الحكم،

---

[1] باسم، الجسر، " **فؤاد شهاب ذلك المجهول**"، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢ .

[2] تيودور، هانف، "**لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، منقول عن الألمانية موريس صاليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ١٩٩٣، ص ١٦٣ – ١٦٤ .

[3] باسم، الجسر، " **فؤاد شهاب ذلك المجهول** "، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

[4] إن انتشار السلاح بين أيدي اللبنانيين، لم يكن ممكناً قبل عام ١٩٧٠، ولكن إلغاء المكتب الثاني شرّع الأبواب الموصدة أمام المجموعات والحركات السياسية اللبنانية للتسلح المكثف، كما أصبحت مراقبتها من قبل الدولة ضعيفة ومحدودة.

[5] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** "، مرجع سبق ذكره، ص١٦٧ .

بحيث اعتبرو أن سلطة رئيس الجمهورية طغت على سلطة رئيس الوزراء، كما نص على ذلك الدستور، وتحكم رئيس الجمهورية في اختيار رئيس الحكومة ووضعه فعلاً تحت سيطرته وفي حال من التبعية له.

كما أن فكرة المشاركة في نظر بعض القيادات الإسلامية كانت في صنع القرار السياسي، وهو المأزق الحقيقي، والمشكلة الأساسية التي وقفت في وجه كل إصلاح، وهي التي أضحت العقدة الرئيسية في مسيرة السلام والوفاق. ولكن الجواب لم يكن سهلاً، فقد تمسك الموارنة بكامل الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور، ما ساهم في اتساع المأزق والوصول إلى الحرب[1].

ولكن منذ عام ١٩٧٥، لم يعد الأمر يدور في لبنان حول المشاركة في الحكم، بل حول الحكم كله[2].

كما أن بداية عهد سليمان فرنجية، قد طبعت على الصعيد العربي بحدثين مهمين: ضرب المقاومة الفلسطينية على يد الجيش الأردني ووفاة جمال عبد الناصر، فلجأت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان الذي أصبح ابتداءً من هذا التاريخ قاعدتها الرئيسية. وهكذا عندما اصطدم الجيش اللبناني بالمقاومة الفلسطينية في نيسان ١٩٧٣، أسرعت الدول العربية لإيفاد الأمين العام لجامعة الدول العربية لتسوية الأزمة.

أما بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، فكان للتحولات العربية على لبنان أثر مفجر[3]. فعلى حدود ثلاثة بلدان مع الكيان الإسرائيلي، وحتى في المناطق المحتلة، إنتهت الحرب فعلاً، ثم طرد الفدائيون الفلسطينيون من الأردن الذي لم يعد يريد القيام بأي حرب، وبين القوات المصرية والإسرائيلية إنتشرت وحدات خاصة دولية أمريكية لحفظ السلام، وأرسلت وحدات تابعة للأمم المتحدة للفصل بين القوات السورية والإسرائيلية. وهكذا لم تعد الحرب مع الكيان الإسرائيلي ممكنة، ولم يحصل منذ ذلك الحين أي نزاع مسلح على تلك الحدود، وفي المقابل لم يعقب إجراء فصل القوات أي سلام عام، فلم ينفّذ " القرار ٢٤٢"[4] ، ولا استدعي الفلسطينيون لأية مفاوضات، وهكذا بقي لب النزاع أي القضية الفلسطينية من دون حل.

من هنا، فإن الفلسطينيين لم يبقَ لهم شيء آخر، فلم يريدوا الإستسلام التام، بل محاولة الجلوس إلى طاولة المفاوضات، كما نجحت بذلك سوريا ومصر بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، كما لم يبقَ لهم إلا إمكانية واحدة للتحرك العسكري عبر الحدود اللبنانية– الإسرائيلية. فبعد اتفاق الجولان، أصبح لبنان المركز الجغرافي الرئيسي لنزاع الشرق الأوسط[5]. وإذا كانت دول الطوق أربع دول، فإن ثلاثاً منها وقفت جانباً

---

(1) خالد، قباني، " **الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي : لبنان في تاريخه وتراثه**"، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣، ص٧٢٩ .

(2) تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

(3) باسم، الجسر، " **ميثاق ١٩٤٣ " لماذا كان؟ وهل سقط ؟** " ، مرجع سبق ذكره، ص٣٦٠.

(4) يؤكد قرار ٢٤٢، على أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، وإنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من التهديد وأعمال القوة.

(5) تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انيهار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤–٢٠٥.

واستراحت بعد حرب عام ١٩٧٣ هي مصر والأردن وسوريا، وبذلك التقت جموع السواعد الفلسطينية المتقاطرة من الدول العربية مع السواعد اللبنانية المحيطة والمنهكة.

من هنا، إن الأزمة الاجتماعية– الاقتصادية الحادة مع الأزمة السياسية على مستوى السلطة (المشاركة)، مع الصراع المتفاقم على مستوى أزمة الشرق الأوسط (حرية العمل الفدائي وتحوّل لبنان إلى منطلقه الوحيد)، تكاملت عواملها وتقاطعت، فكان الإنفجار[1]، وكانت الحرب الأهلية التي اشتعلت شرارتها الأولى في نيسان ١٩٧٥ عبر حافلة (عين الرمانة)، تعبيراً عن أزمة النظام السياسي. وبعد أن تعذرت حلول الأزمة بطريقة سياسية ومؤسسية كان الجواب عبر المجابهة المسلحة، فحاولت سوريا التدخل لوقف الحرب، من خلال تشكيل " هيئة الحوار الوطني"، لكن هذه المحاولة سرعان ما لاقت الإخفاق. كما حاول الرئيسان فرنجية وكرامي بالإشتراك مع سوريا إلى تعديل طفيف في الميثاق الوطني وذلك بدعم وتأييد الوسطاء الدولتين، عندئذٍ أعلن فرنجية وكرامي قرب التوصل إلى إتفاق مرضي[2].

إن سوريا، كانت قد قررت التدخل في لبنان تحت شعار "المبادرة السورية" لوقف الحرب ومنع تقسيم لبنان، وكانت هذه المبادرة ترمي إلى التوفيق بين اللبنانيين من جهة، وإلى ضبط الوجود الفلسطيني المسلح من جهة ثانية، في حدود (إتفاق القاهرة)، وقد حاولت المبادرة السورية التخفيف ما أمكن من المطالب الإسلامية، أو من التنازلات المطلوبة من قبل المسيحيين على صعيد النظام والإصلاحات الدستورية. كما أعلنت سوريا بأنها لن تتسامح إطلاقاً في تقسيم لبنان، وبدأت الوحدات العسكرية السورية الدخول إلى لبنان عبر شمال سهل البقاع.

وبعد ذلك، انتقل فرنجية وكرامي إلى دمشق، وبعد مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد تم التوصل إلى إتفاق حول ميثاق وطني جديد، وعُرف بالوثيقة الدستورية[3]. كان أهم ما أقرّته هو عروبة لبنان (لبنان بلد عربي، سيد، حر، مستقل). أما بالنسبة للفلسطينيين فقد أعيد التأكيد على اتفاقية القاهرة[4].

إن هذه الوثيقة قد بدت معقولة ومقبولة، إلا أنها لم تأتِ بالنتائج المتوخاة، لأن العوامل الخارجية من عربية ودولية لم تكن قابلة بالحل[5]. وفي نيسان ١٩٧٦، تم انتخاب الياس سركيس رئيسا للجمهورية[6].

٦- عهد الياس سركيس (١٩٧٦ – ١٩٨٢)

إن الرئيس الياس سركيس، قد أدّى القسم الدستوري في ٢٧ أيلول ١٩٧٦[7]. وفي خطابه تحدث الرئيس سركيس عن تسوية بين مختلف الأطراف، مستبعداً أي تقسيم للبلد، مشيراً إلى أن لبنان سيواصل

---

(1) سليم، نصر، كلود، دوبار، " **الطبقات الإجتماعية في لبنان : مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**"، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(2) تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٤.

(3) جوزيف، أبو خليل، " **قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٦٤.

(4) المرجع نفسه، ص٢٦٦.

(5) فواز، طرابلسي، " **صورة الفتى بالأحمر : أيام في السلم والحرب**"، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٧، ص١٥٢.

(6) تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٩ .

(7) عارف، العبد، " **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٦ .

دعمه للقضية الفلسطينية. ولكنه في الوقت نفسه، طالب منظمة التحرير باحترام اتفاق القاهرة، وأعلن بنوع خاص ما تجنب إعلانه الرئيس فرنجية، من أن الجيش السوري جاء إلى البلاد بطلب منه.

لقد سكتت أصوات المدافع لمدة ثلاثة أيام مع بداية عهد الرئيس سركيس بعد طول إنتظار، ولكن هذا الهدوء لم يدم طويلاً. ففي ١٣ تشرين الأول ١٩٧٦، دخلت القوات السورية إلى مدينة بحمدون وتقدمت في الوقت ذاته نحو صيدا. وفي تلك الفترة دعت الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر قمة الرياض في ١٥ تشرين الأول لرؤساء دول كل من مصر، وسوريا، ولبنان، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفي السادس عشر من تشرين الأول دخل إتفاق لوقف إطلاق النار حيّز التنفيذ.

إن مؤتمر الرياض، قد اتخذ في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٧٦، عدداً من القرارات، منها إرسال قوة سلام عربية توضع تحت إمرة الرئيس سركيس، كما تقرر أن تشكل القوات السورية القسم الأكبر منها، وتقرر إنسحاب الفلسطينيين إلى المناطق المحددة لهم في اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩، وتسليم أسلحتهم الثقيلة، وأسلحة أفرقاء النزاع الآخرين إلى قوات حفظ السلام[1].

كما أن قمة الرياض، قد أسفرت عن مصالحة مصرية – سورية، وتم تأليف لجنة رباعية تتألف من السعودية ومصر وسوريا والكويت، مهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة في مهلة تسعين يوماً. أما بالنسبة للرئيس السوري، فقد تم اعتراف العرب بتدخله السياسي والعسكري في لبنان[2] .

بعد قمة الرياض، انعقدت القمة العربية الثانية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٦ في القاهرة، وكانت "قمة لبنان"، وساد روح التفاهم بين الأسد والسادات، ولكن وزير خارجية العراق "سعدون حمادي"، طلب بلهجة عنيفة انسحاب القوات السورية من لبنان، ورفض مقررات قمة الرياض. لكن وبعد طول نقاش، صادقت قمة القاهرة على مقررات الرياض، وكانت قوات الردع العربية قد انتشرت في بيروت، فانتقل لبنان إلى مرحلة الضبط السوري[3].

إن عام ١٩٧٧، قد بدأ يأمل بالسلام ليس في لبنان فحسب، بل في الشرق الأوسط كله، وخصوصاً بعد تسلم الرئيس "جيمي كارتر" منصب الرئاسة الأميركية، وقيام الولايات المتحدة بمبادرة جديدة لتسوية النزاع في المنطقة، حيث أعلن رئيس أمريكي ولأول مرة في شباط ١٩٧٧ وجوب إيجاد وطن للفلسطينيين، فزار وزير خارجيته المنطقة مرتين، وحصل على موافقة إسرائيل على التفاوض مع وفد عربي يضم ممثلين عن الفلسطينيين، وكان ذلك مبرّراً لمنظمة التحرير لاعتماد سياسة معتدلة. وفي شهر تموز، اتفق الرئيس سركيس وياسر عرفات على تمديد اتفاق القاهرة، فوافقت منظمة التحرير على إبعاد مواقعها مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود الإسرائيلية، وعلى عدم القيام بأية عمليات عسكرية أو إطلاق النار عبر الحدود.

---

(1) تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** "، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢.

(2) عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

(3) كريم، بقرادوني، " **السلام المفقود : عهد الياس سركيس ١٩٧٦ – ١٩٨٢** "، ط٥، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤، ص٧٣.

كما أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، قد أصدرتا بياناً مشتركاً في الأول من تشرين الأول ١٩٧٧، يمهّد الطريق لتسوية سلمية شاملة، مشدّداً على ضرورة إقامة علاقات سلمية بين جميع الدول، وعلى الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[1].

إن الرئيس سركيس، دعا في ١٤ كانون الأول ١٩٧٧، اللجنة الرباعية المنبثقة من قمتي الرياض والقاهرة، وتتألف من ممثلي مصر وسوريا والسعودية والكويت إلى الإجتماع الأول، وحدّد جدول الأعمال بأربع نقاط : جمع الأسلحة الثقيلة، وانسحاب جيش التحرير الفلسطيني من لبنان، وانتشار قوات الردع العربية، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ اتفاقية القاهرة، على أن يبدأ تنفيذ النقطة الأولى خلال خمسة عشر يوماً، وينتهي تنفيذ النقطة الأخيرة خلال تسعين يوماً.

كما أن هذه اللجنة فقد عيّنت الثالث من كانون الثاني ١٩٧٧ حداً أقصى لانسحاب جيش التحرير الفلسطيني من لبنان ولجمع السلاح الثقيل. وقد تم الإنسحاب، ولكن تجريد الشعب من السلاح كان ظاهرياً أكثر منه واقعياً، وهذا ما خبرته اللجنة عن كثب، فأعطت اللجنة أوامرها إلى قوات الردع للقيام بعمليات تفتيش ومداهمات، فثارت ثائرة ياسر عرفات وبذل مساعي عديدة لدى مصر والسعودية لمنع هذه العمليات، وانتهت مهلة التسعين يوماً من غير أن تنفذ اتفاقية القاهرة مما أجبرها على الاعتراف بإخفاقها[2].

أما التطور الأبرز في الأحداث العربية، تمثل بالإتجاه الذي صمّم عليه أنور السادات الذي أعلن في التاسع من تشرين الثاني ١٩٧٧، مبادرة جديدة للسلام، أدت إلى إشعال كل نزاعات الوطن العربي من جديد حول فلسطين. فقام بزيارة القدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٩، وبدأ بذلك التقارب المصري– الإسرائيلي، وقد مهّدت له إتفاقية "سيناء الثانية"[3] ، وفرض هذا التقارب عقد إتفاق سلام يقتصر على مصر والكيان الإسرائيلي، ولكن السادات لم يكن يستهدف من خلال ذلك حلاً ثنائياً فقط، بل أراد في الوقت عينه التوصل إلى حل مقبول للفلسطينيين أيضاً . ولكن حزب " الليكود "، كان قد فاز في الإنتخابات التشريعية في صيف ١٩٧٧، وانتخب على أثره "مناحيم بيغن" رئيساً للحكومة، فكشف عن نياته منذ البداية معلناً رفضه المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، وكانت النتيجة أن السلام الذي كانت تحضر له مصر وإسرائيل قد دفع إلى استئناف الحرب مجدداً في لبنان[4].

أما بالنسبة إلى سوريا، فلم تعد تستطيع في ما بعد الإعتماد إطلاقاً على مصر، وبالتالي زالت أهم وسيلة ضغط على إسرائيل، ولم يبقَ أمام سوريا سوى الإعتماد على سياسة تؤدي إلى عدم تحقيق أي سلام من دون مشاركتها، الأمر الذي دفعها مجدداً إلى الإتفاق مع منظمة التحرير. أما إسرائيل، فلم يبقَ أمامها إلا

---

[1] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** "، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٦.

[2] كريم، بقرادوني، "**السلام المفقود : عهد الياس سركيس ١٩٧٦ – ١٩٨٢** " ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٠.

[3] إتفاقية سيناء الثانية، هي إتفاقية دبلوماسية وقعتها مصر وإسرائيل في ٤ أيلول ١٩٧٥، وأقيمت مراسم التوقيع في جنيف، والهدف منها هو استرداد أكبر جزء ممكن من شبه جزيرة سيناء التي احتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ من خلال الدبلوماسية.

[4] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٧.

اعتماد سياسة ذات اتجاهين، الأول: يقضي ببذل جهود جدية لعقد سلام مع مصر، والثاني: تعزيز التحضير العسكري لسحق منظمة التحرير، أي السلام في جنوب إسرائيل والحرب في شمالها[1].

أما في لبنان، فكانت المؤشرات المقلقة قد بدأت تتضح، إذ إن التجربة أثبتت أن تنفيذ المبادرة السورية إلى نزع الأسلحة وتطبيق اتفاق القاهرة لن يكون سهلاً بسبب المحاور العربية. ففي شهر حزيران ١٩٧٧، وبعد أن تأكد الرئيس الياس سركيس من إخفاق اللجنة الرباعية العربية في تطبيق بنود مؤتمري الرياض والقاهرة، إتهم مصر والسعودية والكويت بمعارضتها الصريحة المبادرة السورية، وكشف التواطؤ الخفي بين مصر والسعودية لصالح ياسر عرفات[2] .

وهكذا، فإن المحاور العربية وتصدّي مصر والسعودية والكويت للمبادرة السورية عطلت تنفيذ مقررات الحل. أما بعد خطوة "السادات"، فإن سوريا لم تعد لها مصلحة في تنفيذ أي اتفاق وفي نزع أي سلاح، بل بات السلاح الفلسطيني في خندق واحد مع السلاح السوري، ودخل لبنان في تفاعلات ناتجة من التقارب المصري– الإسرائيلي[3].

أما المبادرة السورية تجاه لبنان، كانت قد بدأت بعد أن أقام الكتائب والأحرار علاقتهم بإسرائيل، ولكن هذه العلاقة لم تتطور بشكل فعال إلا بعد تطور علاقة مصر بإسرائيل. كما زاد تحول المبادرة السورية إلى تحالف مع منظمة التحرير للعمل على إتفاق كامب– ديفيد من حدّة التناقضات العسكرية والأمنية أيضاً والسياسة القائمة بين قوى المناطق الشرقية من جهة، والإنتشار العسكري السوري من جهة أخرى . وهكذا فإن المبادرة السورية التي بدأت لانهاء حرب السنتين انتهت، لتصبح في ظل الصراع مع إسرائيل واتفاقات كامب– ديفيد حرباً لسنوات، وبدأت إسرائيل إستخدام علاقتها مع أطراف المنطقة الشرقية في مواجهة سوريا ومنظمة التحرير، حتى إن اجتياح الجنوب عام ١٩٧٨ كان لحماية كامب ديفيد، بما في ذلك إنتشار القوات الدولية[4].

إذاً، إن العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير، كانت علاقة إجبارية فرضتها الظروف على أرض بلد شاءت الصدف أن ضعفه بدأ يتحكم فيه، ويتيح في الوقت ذاته فرصة لتعايش الآخرين وصراعهم. وإذا كان التعايش بين سوريا ومنظمة التحرير قد فرض نفسه لمواجهة التقارب المصري– الإسرائيلي، فإن إسرائيل أخذت تدفع بعلاقاتها مع أطراف الجبهة اللبنانية لإزعاج الحليفين سوريا ومنظمة التحرير. ونتيجة ذلك، وقعت اشتباكات مسلحة بين الجبهة اللبنانية و الجيش اللبناني ضد القوات االسورية ولكنها لم تهدأ إلا بعد إصدار الجبهة اللبنانية بيانا تعلن فيه ثقتها بالسياسة السورية[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٨٧.

[2] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل** " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩ – ١٣٠ .

[3] جوزيف، أبو خليل، " **قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية** "، مرجع سبق ذكره، ص٥٩ .

[4] كريم، بقرادوني، " **السلام المفقود : عهد الياس سركيس ١٩٧٦ – ١٩٨٢** "، مرجع سبق ذكره، ص١٥٤.

[5] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤ .

إلا أن هذا الأمر لم يقف عند هذه الحدود، فعلى أثر عملية فدائية فلسطينية في ١١ آذار ١٩٧٨، إجتاحت إسرائيل جنوب لبنان وتقدمت إلى نهر الليطاني، واتخذ مجلس الأمن في ١٩ و ٢٠ آذار القرارين رقمي "٤٢٥ و ٤٢٦ "[1] .

كما أن إسرائيل، حاولت إقامة ما تسميه الحزام الأمني، أو الشريط الحدودي، وطلبت من بشير الجميل تأمين مقاتلين للسيطرة على الشريط، وقد نقل بشير إلى الشريط نحو ٣٠٠ مقاتل، ولكن خلافات في حزب الكتائب واعتراضات بيار الجميل دفعت بشيراً إلى التراجع وتم سحب المقاتلين بعد أربعة أيام من وصولهم إلى هناك[2].

وفي ١٣ نيسان ١٩٧٨، عادت المعارك بين قوات الجبهة اللبنانية والقوات السورية في بيروت الشرقية، وجاءت نتيجة هذه المجابهة باهظة، وإثر لك زار الرئيس سركيس سوريا، وتقرر إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فمنع من قبل إسرائيل وقوات "سعد حداد" الذي بدأ يسيطر على الشريط الحدودي بدعم من الإحتلال الإسرائيلي[3]. ففي بداية أيلول ١٩٧٨، بدأت محادثات السلام الإسرائيلية– المصرية في كامب– ديفيد، وانتهت بتوقيع معاهدة في الثامن عشر منه، فعادت قوات الجبهة اللبنانية تتحرش بالقوات السورية، واستمرت المعارك حتى السادس من تشرين الأول، أي تاريخ انعقاد قمة ثانية بين الرئيس سركيس وحافظ الأسد، وقد تقرر بعدها عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيت الدين بين ١٥ و ١٧ تشرين الأول ١٩٧٨[4]، وقد انتهى إلى قرار بانسحاب الوحدات السورية في الأشرفية ونشر قوات سعودية مكانها[5]. كما طالب المؤتمر الجبهة اللبنانية بالإعلان عن قطع علاقاتها بإسرائيل، وهذا ما حدث ولكن بعد التنسيق

---

[1] إجتمع مجلس الأمن الدولي وقرّر تبني القرار رقم ٤٢٥ الذي دعا إسرائيل إلى الإنسحاب، وإلى إقامة قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في لبنان، يدعو القرار إلى الإحترام التام لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، ويناشد إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد السلامة الإقليمية للبنان وأن تسحب على الفور قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، ويقرر في ضوء طلب الحكومة اللبنانية تشكيل قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في الحال، تخضع لسيطرتها لتعمل في جنوب لبنان بقصد التحقق من الإنسحاب الإسرائيلي وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفاعلة إلى المنطقة، على أن يتم تشكيل القوة الدولية من أفراد من دول أعضاء في الأمم المتحدة، ويطلب مجلس الأمن من السكرتير العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس خلال ٢٤ ساعة حول تطبيق هذا القرار.

أما قرار ٤٢٦، والذي تمت كتابته في نفس اليوم الذي تمت فيه الموافقة على القرار ٤٢٥، تمت الموافقة على تقرير الأمن العام حول تنفيذه، وأنشأ بدوره قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ٦ أشهر، ولمواصلة العمل بعد ذلك إذا قرر المجلس ذلك.

[2] كريم، بقرادوني، " **السلام المفقود : عهد الرئيس الياس سركيس ١٩٧٦ – ١٩٨٢** " ، مرجع سبق ذكره، ص١٥٢ .

[3] المرجع نفسه، ص١٥٤.

[4] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٩.

[5] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٣٦.

مع إسرائيل وطمأنتها إلى أن البيان لا يعني قطع العلاقات، وقد وافقت إسرائيل على إذاعة البيان شرط ألا يتضمن شتائم لها[1].

كما أن الأزمة بعد مؤتمر بيت الدين وبيان الجبهة اللبنانية عن قطع العلاقة بإسرائيل، قد اتخذت إتجاهات مختلفة، ومنها، انفتاح وتقارب بين الياس سركيس وبشير الجميل، وقد فتح سركيس الطريق أما بشير الجميل لتحسين علاقته مع الإدارة الأمريكية [2]، فتم اللقاء بالمبعوث الأمريكي آنذاك "فيليب حبيب" الذي أعجب به أيضاً، وتم وصله مباشرة بالإدارة الأمريكية[3].

وفي بداية عام ١٩٨٢، وفي إحدى الزيارات إلى إسرائيل كوفد موسع من القوات اللبنانية برئاسة بشير، أبلغ "آرييل شارون" وزير الدفاع آنذاك بشيراً عن نيته بغزو لبنان وتدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، وبعد ذلك بأسابيع جاء شارون وقيادته إلى بيروت وعقد إجتماع حضره قائد الجبهة اللبنانية بيار الجميل وكميل شمعون وفريق بشير، وقد أطلع شارون الحضور على خطته التي باتت قريبة التنفيذ[4].

وبعد ذلك، إجتاحت إسرائيل لبنان وأمنت إنتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، ولكنه اغتيل في ١٤ أيلول ١٩٨٢، وجرى إنتخاب شقيقه أمين بديلاً منه. وقد أصيب المشروع الإسرائيلي في لبنان بضربة قوية، حيث إن الجهة التي أمرت باغتيال بشير الجميل لم تكن تهدف إلى اغتيال الشخص بقدر ما كانت تهدف إلى إسقاط الحل الذي كاد يتم للأزمة اللبنانية[5].

الجدير بالذكر، إن إسرائيل كانت قبل ذلك قد نفذت رغبتها، إذ إنه بعد يومين من إنتخاب بشير رئيساً للجمهورية، وصلت القوات المتعددة والجنسيات، وبدأ خروج المنظمات الفلسطينية والجيش السوري من بيروت وفق إتفاق عقده فيليب حبيب مع ياسر عرفات وحافظ الأسد، وفي ٣٠ آب غادر ياسر عرفات بيروت إلى أثينا ومنها إلى تونس[6].

٧- عهد أمين الجميل (١٩٨٢-١٩٨٨)

إن الرئيس أمين الجميل، تسلم رئاسة الجمهورية في ٢٣ أيلول ١٩٨٢، ولكنه سرعان ما وقع في الوهج الأمريكي، لذلك راح يتصرف وكأنه الخيار الأمريكي في الشرق الأوسط، كرد على الخيار الإسرائيلي الذي مثله أخوه بشير. ومع ذلك أخذ يحمّل الأمريكيين مسؤولية إيجاد الحل، ثم تبنى الحل والإقتراح الأمريكيين ببدء المفاوضات الإسرائيلية– اللبنانية بمعزل عن سوريا ومنظمة التحرير. وبدأت هذه المفاوضات في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢ في خلدة، وترأس الوفد اللبناني السفير أنطوان فتال[7].

---

(1) جوزيف، أبو خليل، " **قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية** "، مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

(2) المرجع نفسه، ص١٠٤.

(3) المرجع نفسه، ص١٨٣.

(4) المرجع نفسه، ص١٨٦.

(5) المرجع نفسه، ص٢٣١.

(6) كريم، بقرادوني، " **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج**"، عبر الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٩١، ص٤٥.

(7) المرجع نفسه، ص٤٩.

وخلال زيارة قام بها أمين الجميل في تشرين الأول ١٩٨٢ إلى واشنطن، تكوّن لديه إنطباع يشير إلى استعداد الولايات المتحدة لممارسة دور محامٍ جديد عن لبنان. ولكن الرئيس ريغان تعهّد له هذه المرة بأن القوات الأمريكية ستبقى في لبنان إلى أن تغادره جميع القوات الأجنبية، وتستعيد الحكومة اللبنانية سلطتها على كل الأراضي اللبنانية، وقد كرّر هذا التعهد مراراً خلال سنة كاملة.

وهكذا ظهر لأول مرة كأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أعطت الأولوية للبنان، فقد أعلن ريغان قراراً ضرورة حل النزاع في لبنان أولاً، ثم العمل على تسوية القضية الفلسطينية، فكلّف المبعوث فوق العادة فيليب حبيب للتوسط بين لبنان وجارتيه، وطلب منه التفاوض أولاً لسحب القوات الإسرائيلية ثم سحب القوات السورية، فالدبلوماسية الأمريكية إعتبرت أن إيجاد حل للنزاع في لبنان أكثر سهولة، وأنه قد يسمح لها لاحقاً بممارسة تأثير إيجابي لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية الأكثر صعوبة وتعقيداً [1] .

ولكن رفض إسرائيل خطة ريغان المتعلقة بالأراضي المحتلة، وبالتالي إبراز عزمه على إيجاد تسوية في لبنان، دفعاً بالحكومة الإسرائيلية إلى استخدام إمكانياتها لإرجاء الحل في لبنان أو لتأخيره، أو لعرقلته، أو لجعله مستحيلاً، بخاصة أن أمين الجميل لم يكن مستعجلاً على إتفاقية سلام مع إسرائيل[2]. فبينما ركز "الصقور" الإسرائيليون على إجبار لبنان على القبول بتسوية وفقاً لتصوراتهم، تكاثر عدد " الحمائم"[3] المطالبين بوضع حد للمغامرة في لبنان وبالإنسحاب السريع منه [4].

ومع بدء المفاوضات، ساد جو من التفاؤل الرسمي اللبناني بقدرة واشنطن على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل وتسويقه مع سوريا، ولكن هذه المفاوضات إصطدمت خلال خمس جولات بتحديد أولويات جدول الأعمال، بالإضافة إلى أن شارون، لم يكن يتحمل بطء المفاوضات اللبنانية– الإسرائيلية وتعثرها، فسعى إلى اتفاق سريع مع الرئيس أمين الجميل مباشرة وبمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية، فأجرى إتصالاً بسامي مارون وعرض عليه ورقة عمل عُرفت في ما بعد بـ "ورقة شارون"، وقد تضمنت ترتيبات أمنية بينها إقامة محطات إسرائيلية للإنذار المبكر داخل لبنان، وكاد هذا الإتفاق أن يتطور لولا تدخل الأمريكيين الذين ما إن علموا بالأمر حتى هددوا الجميّل بوقف وساطتهم والإمتناع عن تقديم أي ضمانة أمريكية مستقبلاً، فطوى الجميّل صفحة هذه الإتصالات التي لم يكن قد التزم بها بعد أو وقعها[5].

والأهم من ذلك، إن سوريا قد بدأت في هذا الوقت تظهر معارضتها لتطور المفاوضات اللبنانية– الإسرائيلية، فأرسل الرئيس الأسد رسالة إلى الرئيس الجميّل جاء فيها "إن سوريا تعتبر أن أية مكاسب يحققها

---

[1] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٦.

[2] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٣٩.

[3] مصطلح الصقور والحمائم، هي من المصطلحات التي تعبر عن الاختلاف بين القادة السياسيين في التعامل مع الأحداث، تميل الصقور إلى الحل العسكري واستخدام القوة المفرطة في حل أي صراع، بينما تفضل الحمائم الحلول السلمية بدلاً من سياسة فرض القوة بشكل مباشر.

[4] تيودور، هانف، "**لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** "، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٦.

[5] كريم، بقرادوني، " **لغة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج**"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩–٥٠ .

الغزو الإسرائيلي للبنان، تشكل خطراً على أمن سوريا وهذا ما سيفرض بقاء سوريا في لبنان[1]. فقرّر "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي التدخل، فتوجه إلى الشرق الأوسط واجتمع مع الأسد في ٧ أيار ١٩٨٣ الذي أبلغه أن دمشق لا توافق على ما يمس استقلال لبنان ومصالحه وأمن سوريا ومصالحها، كما وصف الأسد الإتفاق اللبناني– الإسرائيلي "بإتفاق الإذعان".

وبعد ذلك تسارعت القرارات، فكان اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الذي وقعه رؤساء الوفود ولكن قد ولد ميتاً، فتبادلت الحكومة الإسرائيلية مع الحكومة الامريكية رسائل جانبية، أكدت فيها تل أبيب أن جيشها لن ينسحب من لبنان إذا لم ينسحب الجيش السوري. وبذلك زرعت إسرائيل لغماً في اتفاق ١٧ أيار، وأعطت دمشق حق نقضه وجعله غير قابل للتنفيذ، والتقطت دمشق الفرصة السانحة، وأعلنت أن إتفاق الإذعان لن تكتب له الحياة. كما وأن بعد توقيع الإتفاق، تدهورت الأوضاع الأمنية، وانفجرت إشتباكات عديدة في الجبل، كما أكد الرئيس الأسد أن العرب الذين رفضوا كامب– ديفيد، لا يمكنهم إلا أن يرفضوا إتفاق ١٧ أيار[2].

على إثر هذه التطورات، أقرّ الإسرائيليون إعادة انتشار قواتهم، وبدأوا الإنسحابات الجزئية من الجبل، وبدأت الحكومة الإسرائيلية تنفذ سياسة الأرض المحروقة في الداخل.

أما بالنسبة لسوريا، قد واصلت تنمية قوتها العسكرية بمساعدة الإتحاد السوفياتي، كما إستخدمت الإتفاق اللبناني– الإسرائيلي راية وحدت تحت لوائها التكتلات المختلفة في لبنان ضد الإتفاق، واستعادت لنفسها موقع السيطرة في لبنان والمنطقة، وقد أثبتت سوريا للولايات المتحدة أنه من دونها لا يمكن التوصل إلى أي مسار سياسي في المنطقة يحقق تقدماً على صعيد عقد تسويات[3].

ونتيجة ذلك، فإن الحكومة الأمريكية وجدت نفسها في مأزق صعب. فمن جهة رفضت أن تنجر إلى القبول بحرب أهلية لبنانية، ومن جهة أخرى لم تقبل بأن تسعى سوريا إلى إفشال السياسة الأمريكية تماماً في لبنان. فإسرائيل برهنت عبر انسحابها من الشوف، بأنها لم تعد تفكر بتكوين توازن مقابل لسوريا في لبنان، ولا بدعم أمين الجميل سياسياً، وهو الذي رفض إبرام الإتفاق معها بعد أن أقره مجلس الوزراء ووافق عليه مجلس النواب. فالقوات الأمريكية، مثلها مثل القوات الفرنسية، والإيطالية، واللواء البريطاني المحدود العدد، لم تكن على استعداد أيضاً للدخول في عمليات عسكرية جدية.

من هنا، فإن الولايات المتحدة كان عليها أن تختار بين التراجع أمام الضغط السوري وإعطاء صورة عن دولة عظمى تقوم بمطادرتها الجماعات المسلحة، وبين إلتزامها العسكري وإبراز صدقيتها، ولكنها إختارت مخرجاً لهذين الإحتمالين وقررت قصف الشوف والجبال المحيطة بسوق الغرب بواسطة مدافع البارجة "نيوجرسي"، لوقف هجوم قوات الحزب الإشتراكي والحوؤل دون سقوط سوق الغرب[4]. ولكن القصف لم يغير

---

(1) إيلي، سالم، " **الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج** "، ترجمة مخايل خوري، ط٣، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٥٥.

(2) كريم، بقرادوني، " **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج** "، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

(3) عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤١ .

(4) تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٠ .

الوقائع الميدانية، وراحت المعارك تشتد والقصف بعنف، وتعرض مقر قوات المارينز لانفجار سيارة يقودها إنتحاري بالقرب من مطار بيروت الدولي، كما فجر في الوقت ذاته مقر الجنود الفرنسيين وقتل ٦٠ جندياً. وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣، أعلن وقف إطلاق النار وبدء التحضير لمؤتمر "الحوار الوطني" في جنيف في سويسرا، بعد وساطة سعودية تولاها السفير السعودي في واشنطن الأمير "بندر بن سلطان" ورفيق الحريري رجل الأعمال اللبناني، بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا[1].

أ- <u>مؤتمر جنيف</u>

إن الرئيس أمين الجميل، قد حاول قبل انعقاد "مؤتمر الحوار الوطني" الإجتماع بالرئيس الأسد وبالملك فهد بن عبد العزيز، لكي يدخل إلى المؤتمر من موقع قوي، ولكن موفده إلى دمشق "جان عبيد" قد عاد صفر اليدين، فقد رفض الأسد إستقبال الجميّل، إلا بعد أن يلغي إتفاق ١٧ أيار[2]، باعتباره ينتهك حرمة السيادة اللبنانية، ويجعل البلد محمية إسرائيلية، ويكافئ إسرائيل على اجتياحها لبيروت، فالإتفاق زاد من قناعة الرئيس الأسد بأن سوريا يجب أن تبقى في لبنان لتحافظ على نفوذها، ولمنع إسرائيل من إقامة أي شكل من أشكال السيطرة أو السلطة فيه، لهذا السبب شكلت جبهة الإنقاذ الوطني [٤] للضغط على الجميل لإلغاء الإتفاق[3].

إن "مؤتمر الحوار الوطني"، قد انعقد في جنيف في الأول من تشرين الثاني ١٩٨٣، بحضور الرئيس أمين الجميل، والرئيس كميل شمعون، والرئيس سليمان فرنجية، والرئيس صائب سلام، والرئيس رشيد كرامي، والرئيس عادل عسيران، والشيخ بيار الجميل، ووليد جنبلاط، والرئيس نبيه بري، ووزير خارجية سوريا عبد الحليم خدام، والوزير السعودي محمد ابراهيم المسعود. واستمرت أعمال المؤتمر حتى الرابع من تشرين الثاني، ولم يصل المؤتمر إلى أية نتيجة سوى الإتفاق على هوية لبنان العربية، إذ جاء في البيان الختامي "لبنان بلد سيد حرّ مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الإنتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم كافة مواثيقها، على أن تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون إستثناء.

ولكن هذا المؤتمر قد أخفق في التوصل إلى أية نتائج أخرى، بسبب عقد إتفاق ١٧ أيار، حيث أصرّت سوريا والقوى الممثلة لجبهة الإنقاذ الوطني على إلغاء الإتفاق، فيما تمسك به أمين الجميل، واتفق على عقد جلسة ثانية لمؤتمر الحوار في ١٤ تشرين الثاني من العام ذاته. وانفض المؤتمر على أمل أن يتوجه الرئيس الجميل إلى واشنطن للقاء الرئيس ريغان من أجل البحث في موضوع تعديل إتفاق ١٧ أيار[4].

---

[1] عبد الله، بو حبيب، " **الضوء الأصفر : السياسة الأمريكية تجاه لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.

[2] إيلي، سالم، " **الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٣.

[3] - Camille, H. Habib, "**Lebanon : From crisis To crisis",** opcit, p.170.

[4] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦ .

ب- مؤتمر لوزان

إن الرئيس أمين الجميل، توجه بعد مؤتمر جنيف إلى واشنطن، لاستكشاف موقف الولايات المتحدة في ما يتعلق باتفاق ١٧ أيار، والبحث في إمكانية تعديله أو تنفيذه. ولكن الرئيس الأمريكي اعتبر أن إتفاق ١٧ أيار أصبح بمثابة إتفاق مجمد، وأبلغ وزير خارجيته" شولتز" الرئيس الجميّل بأن من الأفضل عدم إلغاء الإتفاق لكي لا تثار إسرائيل، كما يجب عدم تنفيذه لكي لا تغضب سوريا، ولذلك يجب البحث عن خيار ثالث، ولكن الخيار الثالث يعني المراوحة واستمرار الحرب الداخلية، وهذا ما حدث. فأصرت سوريا على إلغاء الإتفاق مهما كانت النتيجة، فحاول الجميل كسب الوقت ولكن سوريا قد أصرت على موقفها وأبلغت لبنان هذا الموقف صراحة عبر وزير خارجيتها "عبد الحليم خدام"، رافضاً أي تحديد لموعد ثان لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني قبل إلغاء الإتفاق، ولكن الجميّل فضل الإنتظار لعله يحصل على موعد للإجتماع بالرئيس الأسد، وهذا لم يحدث، فاشتدت المعارك وأخذ التدهور العسكري يتسع إلى أن حدثت إنتفاضة السادس من شباط ١٩٨٤ بقيادة الرئيس " نبيه بري"، وسيطرت حركة أمل وجماعات القوى المعارضة لاتفاق السابع عشر من أيار على الجزء الغربي من بيروت، وبدأت قوات الحزب التقدمي محاولة اختراق جبهة سوق الغرب، فما كان من الجميل إلا أن ناشد السعودية للتدخل.

وبعد ذلك، اجتمع وزير خارجية المملكة السعودية ووزير خارجية لبنان بحضور رفيق الحريري في الرياض، وُضعت خطة لإلغاء الإتفاق[1]. وفي ٥ آذار ١٩٨٤، عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة تقرّر فيها إلغاء إتفاق ١٧ أيار، واعتباره باطلاً وكأنه لم يكن مع كل ما ترتب عليه من آثار[2]، بخاصة بعد أن قطع الجميل الأمل في تجاوب إسرائيل معه[3]، فيما بدأت القوات المتعددة الجنسيات الأمريكية والفرنسية والإيطالية والبريطانية الإنسحاب من لبنان.

نتيجة لذلك، و بعد أن أُلغي إتفاق ١٧ أيار، إنعقد مؤتمر الحوار الوطني في ١٢ آذار ١٩٨٤ في لوزان، لمناقشة الأفكار الإصلاحية لتطوير النظام السياسي، ولكن المفاجأة هذه المرة جاءت من قبل سليمان فرنجية أبرز حلفاء سوريا، الذي رفض أي تعديل في صلاحيات رئيس الجمهورية، وقاد معه تشدّد الفريق الماروني الذي أدى إلى عدم توصل المؤتمر إلى أية نتيجة[4]. ودام المؤتمر حتى ٢٠ آذار ١٩٨٤، من دون التوصل إلى نتيجة سوى تشكيل لجنة أمنية برئاسة رئيس الجمهورية، أنيط بها تنفيذ خطة أمنية لإقامة بيروت الكبرى، وهيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد لبنان[5].

---

[1] إيلي، سالم، **"الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج"**، مرجع سبق ذكره، ٢٩٢.

[2] كريم، بقرادوني، " **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج"**، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

[3] جوزيف، أبو خليل، " **قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية"**، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٠ .

[4] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** " ، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٧.

[5] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل"**، مرجع سبق ذكره، ص١٤٨.

وبعد مؤتمر لوزان، كان واضحاً أن سوريا قد استعادت المبادرة الكاملة في لبنان، وحلت مكان إسرائيل، واستبدل السلام الإسرائيلي بالسلام السوري. وكما عملت سوريا على إفشال السلام الإسرائيلي، حاولت إسرائيل العمل على إفشال السلام السوري[1].

إن هذا الوضع أثار إنزعاجاً أمريكياً، فالإستياء الأمريكي من تطورات الأحداث كان يتزايد بسبب تنامي النفوذ السوري، وبالتالي السوفياتي[2]. وبدا من الواضح أن سوريا باتت بعد إلغاء إتفاق ١٧ أيار، وانسحاب القوات المتعددة الجنسية وانتفاضة السادس من شباط، تنظر إلى الأمور من زاوية جديدة. فلم يقنع إلغاء إتفاق ١٧ أيار السوريين بسحب قواتهم من لبنان، بل على العكس إستمرت سوريا بسياسة "تجميد الصراع، ومعارضة قيام أي قوة محلية، ذات قاعدة قوية في لبنان، والمحافظة على هشاشة التوازن الداخلي اللبناني، لتصبح دمشق في النهاية العنصر الذي لا غنى عنه في الشؤون اللبنانية[3].

وفي منتصف نيسان ١٩٨٤، إنعقدت قمة لبنانية– سورية بين الرئيسين أمين الجميل وحافظ الأسد، تم فيها الإتفاق على اعتبار وثيقة لوزان بمثابة الخطوط العريضة لعمل الحكومة المقبلة وتوجهاتها، وقد تضمنت الوثيقة الأفكار التالية[4]:

١– لبنان عربي الإنتماء والهوية .

٢– تأليف حكومة إتحاد وطني، وإنشاء هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور للبنان المستقبل خلال عام وفقاً للإصلاحات التالية:

أ– إلغاء الطائفية السياسية في الوظائف العامة، باستثناء وظائف الفئة الأولى، على أن تكون هذه الوظائف مداورة ومناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

ب– إعتبار مجلس الوزراء السلطة التنفيذية العليا في البلاد.

ج– يتم إنتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية.

د– ينتخب رئيس مجلس النواب لمدة سنتين.

لكن هذه الوثيقة رفضها الرئيس سليمان فرنجية رفضاً قاطعاً، بقوله "أنا غير مستعد أن أتنازل عن درهم من حقوق طائفتي"[5].

كما تم الإتفاق على أن يكون رشيد كرامي رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية، ولكن القمة تجاوزت ما تم الإتفاق عليه في وثيقة لوزان لجهة اختيار رئيس مجلس الوزراء، فالرئيس فضل أن يتم اختياره عن طريق المشاورات، كما استخدم تعبيري " الشرعية الدستورية" و "الشرعية الثورية"، فانضم إلى حكومة الوحدة الوطنية

---

[1] كريم، بقرادوني، " **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج**"، مرجع سبق ذكره، ص٧٥ .

[2] جوزيف، أبو خليل، " **قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٨ .

[3] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤ – ١٧٥ .

[4] إيلي، سالم، " **الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج**"، مرجع سبق ذكره، ص٣١٦.

[5] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٩ .

وليد جنبلاط والرئيس نبيه بري ممثلين عن الشرعية الثورية، وبيار الجميل وكميل شمعون وسليم الحص وعادل عسيران ممثلين عن الشرعية الدستورية، وقد عيّن مجلس الوزراء العماد ميشال عون قائداً للجيش[1]. ولكن حكومة الإتحاد الوطني، سرعان ما أصبح إسمها حكومة الإنقسام الوطني وبدأ أمين الجميل يفقد سلطته كرئيس للجمهورية[2].

وفي المقابل، إستمر تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية، كما اقتحم متظاهرون السفارة السعودية في بيروت، وعلى أثره أغلق السعوديون سفارتهم في بيروت، وبدأوا يعتمدون كلياً على رفيق الحريري في إدارة علاقتهم السياسية بلبنان[3]. أما في المنطقة الشرقية، أقدم إيلي حبيقة وجعجع على تنفيذ انتشار عسكري سيطرا فيه على قيادة القوات اللبنانية التي انتخبت إيلي حبيقة رئيساً لها[4]. إلا أن التطور تمثل بالبيان الذي أذاعه حبيقة إثر انتخابه، فقد أعلن في بيان له : " الإقتناع الذي نعلن اليوم هو أن الخيار اللبناني هو عربي، ونقول ذلك عن إقتناع لا عن خوف، ولسوريا في هذا القرار موقع أساسي نظراً إلى الروابط الجغرافية والتاريخية المصيرية"[5].

إن هذا الموقف لقائد القوات اللبنانية إيلي حبيقة، شكل مفاجأة في لبنان، وخاصة أن حبيقة كان معروفاً بعلاقته القوية بإسرائيل. وقد دلت الوقائع على أن حبيقة، كان قد بدأ حواراً مع سوريا سبقته ثلاث رسائل خطية منه إلى القيادة السورية يعلن فيها إلتزامه الخيار العربي وتحديداً عبر سوريا. كما كرّر حبيقة تأكيده على وحدة لبنان واستقلاله وانتمائه العربي وعلى أهمية الدور السوري في التوصل إلى الحلول المرجوة. وبعد أسبوعين، إجتمع ممثلو القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي في دمشق، وبدأوا مفاوضات حول وثيقة للإصلاحات السياسية[6].

وبقيت هذه المفاوضات سرية بين قوى الشرعية الثورية الثلاث، والتي استمرت حتى ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥، تاريخ توقيع ما سمّي بالإتفاق الثلاثي في دمشق[7].

"إن هذا الإتفاق الثلاثي الذي وقعته قوى الشرعية الثورية، عبّر عن صفقة بين السيطرة السورية والسلام الداخلي اللبناني، بحيث أن هناك من قال في الإتفاق بِـ "سرينة لبنان" من النواحي العسكرية والاقتصادية والتربوية والشؤون الخارجية"[8].

---

[1] كريم، بقرادوني، " **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج**"، مرجع سبق ذكره، ص٧٨ .

[2] تيودور، هانف، " **لبنان تعايش في زمن الحرب : من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** "، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٢ .

[3] جوزيف، أبو خليل، " **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٩ .

[4] المرجع نفسه، ص٣٥٢ .

[5] المرجع نفسه، ص٣٧٠.

[6] إيلي، سالم، " **الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج**"، مرجع سبق ذكره، ص٤١٠.

[7] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٥٣ .

[8] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص١٧٥.

كما أن هذا الإتفاق، شكل صدمة في المنطقة الشرقية، وقرّر أمين الجميل وسمير جعجع الإنقضاض عليه، فلم يتم التصديق عليه من قِبل الجميّل. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، قام سمير جعجع بحملة عسكرية أطاحت بقوات حبيقة في المناطق المسيحية، وعاد التوتر من جديد وتربع جعجع على رأس القوات اللبنانية[1].

وبناء على ما تقدّم، يمكن القول بأن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ قد شكّل نقطة تقاطع مصالح كل الأطراف ولكنها لم تكن معلنة. كما كانت الدول العربية قد قررت في العمق إقفال جبهاتها مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، فيما انحصرت البندقية الفلسطينية في لبنان في ظل اتفاق القاهرة الذي لم يعد قادراً على تلبية طموحاتها في العمل العسكري ضد إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة لا تنظر إلى لبنان باعتباره صاحب دور، فيما اعتبر الإتحاد السوفياتي أن ورقة المقاومة الفلسطينية هي من أهم الأوراق في المنطقة بعد وقف إطلاق النار الذي جرى ترتيبه على الجبهتين المصرية والسورية.

كما أن المحاولة الأولى لاستيعاب الأزمة، كانت قد تمثلت بالوثيقة الدستورية، والمحاولة الثانية تمثلت بمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، أما المحاولة الثالثة فهي عندما ظنت كل من إسرائيل والولايات المتحدة، أنه بعد كامب ديفيد يمكن استكمال الطوق، وبالتالي دفع النفوذ الإسرائيلي إلى الأمام عبر استفراد لبنان، فكان الغزو الاسرائيلي وما سبقه من مقدمات وما تلاه من معادلات بدأت بإيصال بشير الجميل إلى الرئاسة الأولى وانتهت باتفاق ١٧ أيار، بالإضافة إلى أن سقوط اتفاق ١٧ أيار، كان رغم العنف الكبير الذي رافقه، إحدى تجارب الحلول الفاشلة الذي لم تأخذ كل معطيات الأزمة في الإعتبار. فكما أن الوثيقة الدستورية قد وجدت الفشل أمامها لتجاهلها مصالح المقاومة للاحتلال الاسرائيلي، فإن سقوط ١٧ أيار كان أيضاً بسبب تجاهل إسرائيل مصالح سوريا في لبنان[2].

وقد عبّر أمين الجميل عن ذلك بالقول: "عندما كانت المفاوضات مع إسرائيل هي الخيار الوحيد المتاح لاستعادة الأرض، فلم نتردد أمام هذا الخيار، وعندما أصبح إلغاء اتفاق ١٧ أيار الخيار الأساسي الوحيد لتوحيد الشعب اللبناني، لم نتردّد في إلغائه، والحقيقة أن هذا التفسير لواقع الأمر يشير بشكل واضح إلى أن الإعتراف أو التسليم "بأسرلة لبنان" قد سقط تماماً، وأن سوريا هي صاحبة الدور الأساسي في صياغة مستقبل البلد"[3].

كما أن سوريا، قد عادت لتمسك بالورقة اللبنانية بعد سقوط إتفاق ١٧ أيار، ولكن كل محاولات الإصلاح أو الوصول إلى تسوية داخلية عبر الحوار في جنيف ولوزان قد أخفقت لوجود الولايات المتحدة خارج المعادلة، وبعد تلقيها ضربات مؤلمة في بيروت[4].

---

[1] إيلي، سالم، " **الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج**"، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٢.

[2] كريم، بقرادوني، " **لعنة وطن : " من حرب لبنان إلى حرب الخليج "**، مرجع سبق ذكره، ص ٨ .

[3] كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥ .

[4] عارف، العبد، " **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، مرجع سبق ذكره، ص١٥٦ .

من هنا، إن جميع المحاولات قد تمت تجربتها، ولكن فشلها كان محققاً لعدم موافقة طرف واحد على الأقل من أطراف اللعبة على التسوية المقترحة. وقد حاولت إسرائيل فاعترضت سوريا فكان الفشل، وحاولت سوريا فكانت الولايات المتحدة وإسرائيل في موقع الاعتراض فكان الفشل، وهذا ما أصاب الإتفاق الثلاثي الذي حاول جمع قوى الشرعية الثورية التي فشلت في مواجهة قوى الشرعية الدستورية.

خلاصة القول، إن تجارب هذه الحلول التي عاشها لبنان، قد دلّت على أن غياب عنصر واحد من العناصر الداخلية أو العربية أو الدولية عن ساحة الحل كان كفيلاً بإسقاطه، تماماً كمن فتح أبواب الجحيم وحاول إغلاقها باباً باباً، والحقيقة أن إغلاقها لا يتم إلا كما تم فتحها، أي جميعها في وقتٍ واحد.

كما أن جميع محاولات الإصلاح السياسي، حملت أفكاراً تقول بتقليص نفوذ رئيس الجمهورية الماروني، وتحسين شروط مشاركة باقي الأطراف الإسلامية خاصة من الوثيقة الدستورية وصولاً إلى مؤتمري جنيف ولوزان[1]. ولكن على الرغم من سقوط الإتفاق الثلاثي، قد شكل أكثر محاولة إصلاحية متقدمة، فإن النقاط والمبادئ التي توصل إليها الإتفاق، باتت قاعدة للإنطلاق للبحث عن حل تحت صيغة إصلاح النظم وإعادة تنظيم وإرساء العلاقات مع سوريا، فالإتفاق الثلاثي بات نقطة انطلاق وقاعدة للمقارنة.

وفي جميع الأحوال، إن اتفاق الطائف كان حصيلة لتطور في الأفكار والمفاهيم الإصلاحية التي شقت طريقها قبل الإجتماع في الطائف بمدة طويلة[2].

ثالثاً–اتفاق الطائف والتحول في مسار الحياة السياسية اللبنانية

في تمام الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأحد الواقع فيه ١٩٨٩/١٠/٢٢، أعلن رسمياً إنتهاء الحرب الأهلية اللبنانية من قصر المؤتمرات في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، ولم تكن تسوية الطائف أول تسوية في لبنان، كما أن الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٧٥، لم تكن أيضاً أول نزاع بين سكان هذه البقعة الصغيرة من الجبال والوديان والسهول المسماة لبنان.

من هنا، فإن البحث والتدقيق في المحاولات التي جرت لحلّ النزاع، ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٩، يخضع لجملة من الملاحظات العامة حول فشل كل تلك المحاولات المختلفة:

على المستوى الدولي، فإن الحقبة الدولية لم تكن واعدة، إذ كانت الحرب الباردة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٩ في أوجها، وكانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في تنافس شديد للسيطرة على لبنان والشرق الأوسط.

على المستوى الإقليمي، كان من الممكن ربط فشل كل خطط السلام في لبنان حصرياً، بالنزاع العربي الداخلي والصراع العربي– الإسرائيلي. فقد كانت تلك الخطط والمقترحات هي ببساطة، أشبه بِـ "نبرة الركبة" لامتدادات إقليمية، وقد بدا هذا الأمر واضحاً ولاسيما في الفترة ما بين ١٩٨٢ – ١٩٨٩. وقد مثلت إتفاقية السابع عشر من أيار من العام ١٩٨٣ الخيار الإسرائيلي، بينما اعتبر " الإتفاق الثلاثي" علامة

---

[1] المرجع نفسه، ص١٥٦–١٥٧.

[2] عبد الله، بو حبيب، **"الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان"**، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧ .

للخيار السوري. ومجمل القول، إنه خلال الحرب الأهلية اللبنانية، لم يكن هناك محاولات جادة لحل النزاعات، بل جولات من الصراع الدامي.

على المستوى الداخلي، فقد فشلت خطط السلام نتيجة للحقائق التالية:

أ- مع إستمرار الحرب، زاد عدد اللاعبين وتكاثر، ما جعل الإتفاقات على المصالح المشتركة صعبة جداً.

ب- في حين أخذ العنف الدراماتيكي يزداد، إزدادت الحاجة إلى إصلاح. وفي نفس السياق، تعزّز الوعي الطائفي الذي أثر سلباً على القدرة لتحقيق خطط حقيقية للسلام أو إنجازها.

ج- كان اللاعبون المشغولون بتحقيق التسويات، عادةً يفضلون التدابير الأمنية أو الإصلاحات السياسية وليس كليهما، وقد ساهم هذا الأمر في الفشل إلى عقد اتفاقات لأن كلا الأمرين مترابطان ومتكاملان تماماً[1].

وهكذا، فإن جميع التسويات السلمية التي قُدّمت بين ١٩٧٥ – ١٩٨٩، قد اعتبرت جزئية ولم تكن شاملة وهذا سبب فشلها. والأسوء من ذلك، هو أن الفترة التي تلت الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، قد شهدت معارك داخلية عنيفة ما عزّز من حدّة الصراع الطائفي، حيث وصل العزل الطائفي إلى أوجه بعدما تمكنت الجماعات ذات القاعدة الطائفية من حكم عدة مناطق في مقاطعات مغلقة وشبه مغلقة. كما نشرت الجماعات الطائفية في المناطق المسيحية، شعارات لجمهورية مسيحية، مثل " الأمن المسيحي"، و "الفدرالية" و "التقسيم". أما في المناطق الإسلامية، فقد ظهرت حركات إسلامية راديكالية، رفعت شعارات نادت بالجمهورية الإسلامية[2].

بالإضافة إلى ذلك، هناك تطورات خطيرة قد حصلت أهمها: الفراغ الدستوري في الرئاسة الأولى، ووصول الجنرال ميشال عون إلى السلطة. ومع انتهاء مدة ولاية حكم الرئيس الجميّل في ٢٢ أيلول ١٩٨٨، كان المجلس النيابي قد فشل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وكان ذلك إنعكاساً للصراع على السلطة، بين القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع وحلفاء سوريا.

إن هذا التمحور، قد قاد إلى وجود حكومتين:

الأولى، وهي حكومة عسكرية شُكلت من قبل الرئيس أمين الجميل في الدقائق الأخيرة من عهده، وهي برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون تضم الضباط الستة الأعضاء في المجلس العسكري، وهم: العماد ميشال عون (ماروني)- العقيد عصام أو جمرا (روم أرتوذكس)- العقيد إدغار معلوف (روم كاثوليك)- العميد محمد نبيل قريطم (السنة)- العقيد لطفي جابر (الشيعة)- اللواء محمود طي أبو درغم (الدروز). وبعد صدور تشكيلة الحكومة قرر الوزراء الثلاثة المسلمون الاعتذار عن المشاركة فيها، وذلك بسبب ظروف تشكيل الحكومة وعدم مشاروتهم عند التشكيل، ومفاجأتهم به وما يرونه من أن المفترض بأن تجري الانتخابات الرئاسية وبعدها تشكيل حكومة وحدة وطنية.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦ .

[2] – Hassan, Krayem, "**The Lebanese civil war and the Tai'f agreement".** (Beirut : AUB, 2014), p. 4 www.aub.edu.lb

الثانية، استمرار الحكومة القائمة برئاسة سليم الحص، الذي خلف رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي في إثر اغتياله في الأول من حزيران من العام ١٩٨٧. كما أن الجنرال عون، وبدلاً من أن يدعو البرلمان إلى انتخاب رئيس للجمهورية، أقسم اليمين على استعادة سيادة الدولة[1]، وبدأ بالتصرف كأنه القائد الشرعي الوحيد للبلاد. فأعلن في ١٤ آذار ١٩٨٩ "حرب التحرير" لطرد القوات السورية من لبنان، ففوجئت دمشق وانزعجت من حركة الجنرال عون، ولاسيما عندما بدأت تصله المساعدات العسكرية من العراق. فما إن انتهت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول ١٩٨٨، حتى توجه صدام حسين إلى هدفه التالي لمعاقبة سوريا لمساندتها إيران في الحرب ضد بغداد، فاختار لبنان مسرحاً للمواجهة بإرساله الأسلحة إلى القوات اللبنانية. وما بين آذار وأيلول، تعاملت سوريا بعنف مع الجنرال عون، فدعت الجامعة العربية في ٣٠ أيلول ١٩٨٨ إلى عقد اجتماع لمجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، وتم الإتفاق على صيغة سياسية جديدة للبنان. لكن الجنرال عون رفض الإتفاق الجديد، لأنه فشل في تحديد جدول زمني لانسحاب القوات السورية في لبنان[2].

وبينما كان بعض اللبنانيين يرى بأن هذه التطورات الداخلية تتسابق مع التغيرات على المستوى الإقليمي والدولي، وبأنه إذا تمت تسوية خلافات القوى الخارجية، عندئذٍ فقط، تسري الحياة في اتفاق الطائف. فعلى المستوى الدولي، كانت الحرب الباردة قد انتهت، وتم تقسيم الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، وعندما لم يعد الاتحاد السوفياتي يلبي الطموح السوري في لبنان كان الأسد ذكيا في فهم هذا التغير الاستراتيجي. ونتيجة لذلك، وافق الرئيس الأسد على المبادرة الأمريكية، وقرّر حضور مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، الذي عُقد في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٠ . غير أن التطور الأهم، تمثل في اجتياح العراق لدولة الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، الذي وفّر الفرصة للرئيس الأسد لمناصرة أمريكا العدوّة، فقام بدعم الحملة العسكرية والجهود الدبلوماسية لتحرير الكويت، مقابل اعتراف الولايات المتحدة بمصالح سوريا في لبنان[3]. وفي آخر الأمر، قامت واشنطن بدعم مفاوضات الطائف، وساندت دور سوريا في إنجاح المفاوضات والمباحثات.

---

(1) - Ibid, pp. 6 – 7

(2) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: From Crisis To crisis"** opcit, pp. 140 – 141.

(3) - James, Addison Baker, "**The politics of diplomacy: revolution, war and peace, 1989 – 1992",** (NewYork: G.P. putman's sons, 1995), pp. 443 – 469.

وبالتالي، إن هذه المفاوضات قد أدّت تحت وطأة هذه الظروف الى الموافقة على اتفاق الطائف. كما شكلت "وثيقة الوفاق الوطني" أو " إتفاق الطائف"، ثمرة تسويـة بين اللبنانيين والعرب والمجتمع الدولي. ففي ٣١ تشرين الأول ١٩٨٩، أصدر مجلس الأمن بياناً يساند فيه الإتفاق والسلطة اللبنانية التي انتخبت في أعقابه[1].

"إن وثيقة الوفاق الوطني هي ثمرة توافق ومجهود داخلي ودعم عربي ودولي لإنهاء الحرب في لبنان، أي أن الظروف الدولية والإقليمية ساعدت في نضوج وإقرار إتفاق الطائف ولم تفرضه فرضاً" . حيث نلاحظ علاقة قوية بين وثيقة الطائف وبعض مشاريع الإصلاح السياسي وعلى الأخص مشروع الحركة الوطنية ومشروع الإتفاق الثلاثي. فالوثيقة لم تأتِ نتيجة قناعة تامة من قبل جميع النواب بضرورة إقامة نظام دستوري جديد تتحقق فيه المساواة بين اللبنانيين، ويشكل هذا الأمر أحد الأسباب الرئيسية في عرقلة كل بنود الوثيقة لغاية اليوم، إنما جاءت لتنهي الحرب التي تعب منها جميع اللبنانيين والتي استمرت حوالي خمسة عشر عاماً، رغم المحاولات والمبادرات الكثيفة لإنهائها، إلى أن عقد إجتماع النواب اللبنانيين في مدينة الطائف (السعودية في ٣٠ أيلول ١٩٨٩ بدعوة من اللجنة الثلاثية العربية (المغرب، السعودية، الجزائر) لمناقشة مشروع وثيقة الوفاق الوطني المعد من قبل اللجنة الثلاثية العربية، والتي تم إقرارها بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ في جلسة مجلس النواب اللبناني في مطار القليعات في شمال لبنان، والتي تلاها جلسة انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، ولكنه اغتيل بعد انتخابه بسبعة عشر يوماً، وانتخب الرئيس الياس الهراوي خلفاً له[2].

وفي الختام، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ تم التصديق على اتفاق الطائف من قبل البرلمان اللبناني. وتم تكريس الإصلاحات الدستورية التي شملها الدستور اللبناني في ٢١ أيول ١٩٩٠، بعدما حظيت بتوقيع الرئيس الياس الهراوي، فكانت هذه أول خطوة قانونية نحو الإلتزام "باتفاق الطائف"[3]. أما الخطوة الثانية فكانت عسكرية، ففي ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، وبناءً على طلب من "حكومة الوحدة الوطنية"، قامت سوريا بهجوم على قيادة عون المركزية، وأجبرته بخديعة دبلوماسية، على اللجوء إلى السفارة الفرنسية[4].

من هنا، فإن إتفاقية الطائف، شكّلت نقطة تحول أساسية في مسار الحياة السياسية اللبنانية بمختلف أبعادها، وإن التعديلات الدستورية التي تلتها عملاً بمضمونها في ٢١ أيلول ١٩٩٠، نقلت الدولة اللبنانية من عهد الجمهورية الأولى إلى عهد الجمهورية الثانية[5].

---

(1) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: From crisis to crisis",** opcit, pp.174 – 175.

(2) حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٢-١٤٣ .

(3) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: from crisis to crisis",** opcit, p.175.

(4) - Patric, Seale, "**Assad: the struggle for the Middle East", (**Berkley: university of California press, 1988), P.419.

(5) حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

القسم الثاني
التحولات المؤثرة في سياسة لبنان الخارجية بعد الطائف

إن لبنان، قد مرّ منذ توقيع " إتفاق الطائف " بمراحل ثلاثة :

الأولى- المرحلة الأولى : والتي كرّست تطبيق إتفاق الطائف منذ عام ١٩٩٠، والذي أكد على الهوية العربية للبنان، برعاية سعودية وإدارة سورية مباشرة وبرضا غربي عموماً، لتأكيد خروج لبنان من الحرب الأهلية، وعدم الإنزلاق إليها مرة أخرى، وكان العنوان الأبرز فيها هو رئيس الوزراء "رفيق الحريري"، وانتهت هذه المرحلة باغتياله عام ٢٠٠٥. وبهذا، دخل لبنان مرحلة جديدة من تطبيق الطائف.

الثانية-المرحلة الثانية: إنسحبت القوات السورية فيها من لبنان في أعقاب اغتيال الحريري وانقسمت القوى السياسية وكذلك عموم الجمهور اللبناني بين فريقين : قوى ١٤ آذار المناهضة لسوريا، وقوى ٨ آذار المؤيدة لها، وانتهى هذا التجاذب بوصول الرئيس "ميشال عون" إلى الرئاسة اللبنانية في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦، والذي اعتبرته لاحقاً دول عربية وغربية هيمنة قوى ٨ آذار وحلفائها على الحكم في لبنان لصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الثالثة-المرحلة الثالثة: شهدت إندلاع ما يسمى بالثورة اللبنانية تحت شعار " كلن يعني كلن" في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وأخذت تطالب برحيل كل الطبقة السياسية دون تمييز بينها، باعتبارها المسؤولة عمّا آلت إليه البلاد من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية. لكنها لم تحقق أهدافها، وتفاقم التدهور الاقتصادي والمالي ولا يزال، تلاها إنفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠، الذي ألحق أضراراً كبيرة في قلب بيروت[1].

وبسبب هذا الأخير، جاءت المبادرة الفرنسية لمساعدة لبنان، ومن أهم ما جاء فيها أنها تقوم في شقها السياسي على تشكيل حكومة اختصاصيين مستقلين. أما في الشق الاقتصادي فمدخلها التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتكون المساعدات مشروطة بحزمة من الإصلاحات وخاضعة للرقابة[2]. وسيأتي الفراغ الرئاسي هذه المرة ولبنان يتخبط في خضم أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي الأخطر منذ الأزمة التي امتدت ما بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٩٠[3] .

---

[1] شفيق، شقير، " **الأزمة اللبنانية بين أزمتين : الإقتصاد والتنافس الإقليمي** "، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٨ آذار ٢٠٢١، تاريخ الدخول ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ www.studies.aljazeera.net

[2] " **لبنان بين أزمتين**"، الوطن، تاريخ النشر ٢٧ آذار ٢٠٢١، تاريخ الدخول ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ . https://www.al-watan.com

[3] نزار، عبد القادر، " **الرئيس عون... لامكانة في التاريخ سوى الفشل والإنهيار**"، اللواء، تاريخ النشر ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ www.aliwaa.com.lb

من هنا، إن الأزمة اللبنانية ما زالت حتى اليوم تحمل عناوين المراحل الثلاثة نفسها:

- هل تقوم نظرية الفوضى الخلاقة التي ابتدعها الرئيس بوش الإبن على تكريس حالة التقسيم في لبنان و تفتتيته إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية، طائفية ومذهبية من أجل فرض الوجود الصهيوني وشروطه؟
- هل سياسة النأي بالنفس أمنت تجنيب لبنان الإنعكاسات السلبية للأزمات الإقليمية؟

انطلاقاً مما تقدم، ستعالج الباحثة هذا القسم في مبحثين:

المبحث الأول: وثيقة الوفاق الوطني وتحديات التطبيق على الصعيد الخارجي – الخيارات والرهانات.

المبحث الثاني: تداعيات الصراعات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية والكيان.

المبحث الأول
وثيقة الوفاق الوطني وتحديات التطبيق على الصعيد الخارجي
الخيارات والرهانات

إن إتفاق الطائف، أو ما يعرف بوثيقة الوفاق الوطني، يُركّز بوجه عام على الأبعاد الداخلية والخارجية للأزمة اللبنانية، ويلتزم بانتقال بعض سلطات الرئيس الماروني إلى مجلس الوزراء، واعتماد المناصفة بين ممثلي المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب، وإقرار العلاقة المميزة بين سوريا ولبنان[1].

لقد شكل اتفاق الطائف وما يزال اللغز المحير في صناعة التسويات، بحيث بقي غامضاً في الكثير من المسائل الجوهرية والأساسية، فلم يكشف عن محاضر الطائف، وجاء منقوصاً في التطبيق، وكأنه اتفق على أن لا يخرج لبنان من الأزمات، بل أن يكون قادراً عن التماهي في إطار المصالح الإقليمية والدولية، فيتقدم الدستور في مكان ويتراجع في آخر، ويطبق الاتفاق في بنود وتمنع في آخر.

لقد تجاوزت الأزمة السياسية مسألة الدعوة إلى تطبيق الطائف إلى الانقسام عليه، وظهر واضحاً التمترس الإقليمي والدولي حول بقائه أو عدمه في لعبة صراع المحاور، وبتنا أمام صراع الرهانات والخيارات.

سنعالج هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول : يستعرض مرحلة الوفاق السياسي الداخلي وتحدياتها الخارجية .

المطلب الثاني : يبحث في إنعكاسات التحولات الخارجية على النظام والإستقرار في لبنان .

المطلب الأول
مرحلة الوفاق السياسي الداخلي وتحدياتها الخارجية

إن لبنان، قد انهمك في صراعٍ قاسٍ ومستمر بين العامين ١٩٧٥– ١٩٩٠، فتم طرح العديد من المبادرات الداخلية والخارجية، وكلها كانت تهدف إلى وضع حلّ للصراع، غير أنها فشلت بمجملها. ولكنها مهدت إلى توفير الأسس لقيام صيغة طائفية جديدة عرفت "باتفاق الطائف"، الذي حمل في طياته إصلاحات سياسية كبيرة في النظام السياسي والدستوري اللبناني، إلا أنه نتيجة العثرات والعقبات الداخلية والخارجية

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

الكثيرة، أخفق اتفاق الطائف بتحقيق التزاماته كافة، وانتظر المتصارعون عليه فرصة حدوث زلزال سياسي[1] يعيد رسم التسوية من جديد.

سيعالج هذا المطلب التعديلات الدستورية التي جرى الاتفاق عليها في الطائف، وشكلت تسوية كبرى لإنهاء الحرب وإحلال السلم الأهلي وإعادة بناء المؤسسات، وخصوصية النظام السياسي اللبناني، كما وطبيعة التعديلات الدستورية واتجاهاتها الداخلية والخارجية.

كذلك سيبحث هذا المطلب في موضوع العلاقات اللبنانية السورية المميزة وتحدياتها وتطورات الصراع مع الكيان الإسرائيلي، وصولاً إلى البحث في سياسة الرئيس رفيق الحريري ودورها في إعادة الإعمار والإنهيار.

أولاً- النظام السياسي اللبناني بعد الطائف

إن التعديل الدستوري الأخير عام ١٩٩٠، الذي نقل لبنان إلى الجمهورية الثانية، أعاد النظر في بنية المؤسسات الدستورية، حيث جعلها أقرب إلى مفهوم النظام الديمقراطي البرلماني[2]. من هذا المنطلق، سنبحث في طبيعة النظام السياسي اللبناني ومرتكزاته، والخصوصية التوافقية للنظام السياسي اللبناني.

أ- طبيعة النظام السياسي اللبناني ومرتكزاته

إن أسس ومرتكزات النظام البرلماني تنطبق على لبنان، الجمهورية الديمقراطية البرلمانية، بحيث تتولى السلطة التشريعية في لبنان هيئة واحدة هي مجلس النواب، وتناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، بينما كانت في الجمهورية الأولى تناط برئيس الجمهورية[3]. أما النظام الاقتصادي فهو حرّ، يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، ويقوده قطاع خاص يلعب دوراً أساسياً في مختلف مجالات الإقتصاد، وفي مقدّمها قطاع الخدمات والقطاع المالي المصرفي الذين يشكلان ٧٠٪ من الدخل القومي للبلاد (قبل أزمة العام ٢٠١٩)[4].

وبالتالي، ومن خلال قراءة التعديلات الدستورية التي أقرّت في ٢١ أيلول ١٩٩٠، نستنتج أن النظام الدستوري اللبناني ما زال برلمانياً، لكن يصعب تصنيفه ضمن إطار التصنيفات التقليدية للنظم الدستورية. فبعد أن فقدت الحكومة حقها في حل البرلمان إلا في حالات محددة نادراً ما تتحقق، فإن التوازن إختل لمصلحة البرلمان الذي يستطيع حجب الثقة عن الحكومة ساعة يشاء. وهذا ما يقرّب النظام اللبناني "نظرياً" من النظام المجلسي.

---

[1] المرجع، نفسه، ص ١٦٧ – ١٦٨ .

[2] حسين، عبيد، "**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٩ .

[3] علي، أحمد خليفة، " **السياسات الإجتماعية في لبنان : الأطر والأسس القانونية والمؤسساتية**"، ج١، ط١، دار عون، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٩ .

[4] رئاسة الجمهورية اللبنانية، " **لمحة عن النظام اللبناني**"، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١/٢٤ https://www.presidency.gov.Lb

أما على صعيد السلطة التنفيذية، فلقد اعتمد الدستور مبدأ الثنائية التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، الذي كرّسه الدستور كمؤسسة دستورية ذات صلاحيات متعدّدة. كما عزز الدستور موقع الحكومة من خلال إنتزاع صلاحية رئيس الجمهورية في إقالة الحكومة مجتمعة أو الوزراء، كذلك تقيّد صلاحيته في تعيين رئيس الحكومة والوزراء، إضافة إلى إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً، وهذا يعتبر جوهر الإصلاحات الدستورية لعام ١٩٩٠.

إذا، إننا ومن خلال نصوص الدستور وروحه، ومن خصائص المجتمع اللبناني، وأهمها الطائفية والمناطقية، وضعف الحياة الحزبية في السياسة المحلية، يمكننا القول بأن النظام السياسي اللبناني، هو نظام طوائفي توافقي، يعتمد بعض قواعد الديمقراطية التوافقية أو التشاركية المطبقة في دول أوروبا الوسطى (بلجيكا، سويسرا، هولندا، النمسا)[1].

ب- الخصوصية التوافقية للنظام السياسي اللبناني

إن نظرية "الديمقراطية التوافقية"، كما نعرفها اليوم، قد وضع أسسها المفكر السياسي "آرنت ليبهارت"[2]. من هنا، فإن طبيعة النظام السياسي اللبناني الديمقراطي البرلماني، ترتكز على الدستور والصيغة الطائفية والميثاق الوطني ١٩٤٣، كما أنها تنطلق من خصائص المجتمع اللبناني وأهمها الطائفية والمناطقية وضعف الأحزاب السياسية الوطنية العابرة للطوائف، وإلى مجموعة أعراف ينفرد بها لبنان عن محيطه العربي بتطبيقها. وقد جاء اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية ١٩٩٠، لتجعل منه نظاماً برلمانياً ديمقراطياً توافقياً، يعتمد على بعض الديمقراطية التوافقية المطبقة في دول أوروبا الوسطى، مع هيمنة واضحة للسلطة التشريعية، وذلك لفقدان البرلمانية الكلاسيكية إحدى أهم قواعدها وهي التوازن بين السلطات، كما جاء في الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور.

ونتيجة هذه الهيمنة الطائفية التي تطغى على النظام السياسي والإداري في لبنان منذ الإستقلال ولغاية اليوم، قد شكلت السبب الرئيسي لأزماته السياسية المتعددة ولعدم تطوّره وتقدّمه. فالمجتع اللبناني هو مجتمع تعدّدي مناطقي طائفي، وهو ليس بالمجتمع المنصهر الموحد، أي أنه ذو أصول دينية وثقافية وإثنية وطائفية متعددة، وأن القاعدة الأساسية للإنقسام في المجتمع اللبناني هي الطائفة[3].

ويمكن القول، أن خصوصية النموذج اللبناني تنبع من كونه إحدى دول العالم العربي المصنفة في مرتبة العالم الثالث، الذي يتميّز بتركيبته الاجتماعية الطائفية التعددية. وبالتالي، فإن إمكانية التعايش ضمن المجتمع التعددي ممكنة، ولكنها تفترض وجود أسس مشتركة بين جماعاته خوفاً من أن تفتك بها النزاعات المختلفة. وأولى هذه الأسس الضامنة لاستمرار النموذج اللبناني في الحياة هي الديمقراطية[4].

---

[1] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان** "، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦ – ١٥٧ – ١٥٨ .

[2] ميشال، شيحا، " **النظرية الدستورية بين الجمود والإستمرارية**"، المركز التربوي للبحوث والإنماء، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١/٢٤ www.crd.org

[3] عصام، سليمان، " **في معترك القضية اللبنانية** "، ط١، دون دار نشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٨٧ .

[4] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص١٥٩ .

من هنا، فإن غاية الديمقراطية هي الإنسان، وهي تهدف إلى ضمان الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع الأفراد على شتى إنتماءاتهم. وإن المشاركة في السلطة ليست غاية في ذاتها، إنما وسيلة من الوسائل الآيلة إلى تحقيق غاية الديمقراطية[1].

وبالتالي فإن الديمقراطية التوافقية في لبنان، تقوم على التوافقية والأكثرية العددية في آنٍ واحد، حيث صيغة الحكم فيه هي نتاج توافق طوائفي منذ ميثاق ١٩٤٣، ولا يزال هذا التوافق قائماً لغاية اليوم. أما الأكثرية، فهي تتجلى في طريقة إنتخاب النواب من قبل الشعب على قاعدة فوز من ينال أكثر أصوات الهيئة الناخبة، كما أُطلق صفة التوافقية أو ديمقراطية المشاركة على النظام السياسي.

لذلك فإن إتفاق الطائف، جاء ليكرّس التمثيل الطائفي في الحكم، ويثبّت قاعدة المناصفة في الحكومة والمجلس النيابي، كما ليثبت قاعدة المساواة النسبية بين الطوائف الثلاث الكبرى (موارنة– شيعة– سُنّة) باستثناء التمثيل البرلماني. وكذلك فقد وضع إتفاق الطائف حلاً لأزمة المشاركة في الحكم، إذ نصّ على إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً، بعد أن كانت بيد رئيس الجمهورية (المادة ١٧ من الدستور)، باعتبار أن مجلس الوزراء يضم ممثلين عن مختلف الطوائف، ويتخذ القرارات المتعلقة بالأمور المصيرية بالتوافق أو بأكثرية الثلثين. كما أن تشكيل الحكومات بعد الطائف، جاء بشكل موسّع ليشمل مختلف الإتجاهات والطوائف والمناطق[2].

إنطلاقاً من ما تقدم، فإن الطائفية تُعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي في لبنان، المبني في الأساس على البنية المجتمعية اللبنانية، وهي تحمل بذوراً لتناقضات، تحرّكها مشاعر نابعة من نزاعات وصدامات دامية حدثت تحت عناوين متعددة، وفي حقبات تاريخية مختلفة بين الطوائف وداخل الطائفة الواحدة، ومن علاقات قائمة على القلق والحذر، ومشاعر تساعد على وقع الخوف والغبن. كما ترتكز صيغة النظام السياسي في لبنان على موازين قوى طائفية قابلة للتبدل تحت تأثير المعطيات المتعددة داخلياً وخارجياً، وتحت وقع التبدلات والأحداث التي تعصف بالعالم بين فينة وأخرى، الأمر الذي يدفع أفرقاء الداخل بلبوس الطوائف إلى تحسين الموقع السياسي، أو إعادة التموضع على المكتسبات لارتباط معظم الطوائف بامتدادات خارجية وعلاقات تاريخية وطيدة وحساسة، وتكامل مصالح مع بعض الدول والجهات الإقليمية والدولية، وفي ظل لعبة الموازين الخارجية التي تجعل الأطراف في الداخل أسيرة الأطراف الخارجية[3].

---

[1] عصام، سليمان، " **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**"، ط١، دون دار نشر، بيروت، ١٩٩٨، ص١٠٥.

[2] حسين، عبيد، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠ – ١٦١ – ١٦٢ .

[3] علي، أحمد خليفة، " **السياسات الإجتماعية في لبنان : الأطر والأسس القانونية والمؤسساتية**" مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

ثانياً- محاور واتجاهات وثيقة الوفاق الوطني الداخلية والخارجية

لقد أدخل اتفاق الطائف بعض التعديلات الجوهرية على الدستور، لدرجة أن بعضهم استسهل استخدام عبارة " الجمهورية اللبنانية الثانية"، ويمكن تقسيم " إتفاق الطائف" إلى ثلاثة محاور: التعديلات الداخلية، الأمن والسيادة، والعلاقات الخارجية .

أ- التعديلات الداخلية

إن المبادئ السياسية لاتفاق الطائف، اعتُبرت إمتداداً للميثاق الوطني ١٩٤٣، مع بعض التعديلات الدستورية الجديدة.

كما أن مفتاح الشروط الداخلية قد شمل التوازن في عدد الممثلين المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب، والحدّ من سلطات رئيس الجمهورية والعمل على إلغاء الطائفية السياسية بسرعة لإنهاء التمييز الطائفي في الخدمة المدنية (باستثناء مراكز الفئة الأولى)، ومدّ الإنماء الاقتصادي المتوازن إلى المناطق، لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية. كما شمل الإتفاق تعديلات أخرى، كاعتماد المحافظة في الإنتخابات التشريعية واللامركزية الإدارية، وإنشاء المجلس الدستوري وتحقيق إلزامية التعليم، ودعم الجامعة اللبنانية، وتنظيم الإعلام. كما أن الإتفاق، قد أكد بشكل لا لُبس فيه " أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" بين كل الطوائف[1].

ب- أمن وسيادة واستقلال البلد

إن إتفاق الطائف، دعا إلى وضع حدّ للحرب الأهلية، وإلى حل القوات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وتعزيز قوات الجيش، لبسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وتقرر الحكومتان السورية واللبنانية، إنسحاب القوات السورية إلى وادي البقاع بحلول العام ١٩٩٢، ليخضع وجودها فيما بعد إلى التفاوض من جديد[2].

ج- العلاقات الخارجية

إن اتفاق الطائف، دعا إلى تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي وإلى تحديد هوية لبنان وعلاقاته الدولية والإقليمية وإقامة العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان.

١- التزام تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي

إن إتفاق الطائف، دعا إلى إنسحاب كامل للقوات الإسرائيلية، والعمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة، والتمسك بإتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩، كما دعا إلى إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الإحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص١٨٠.

[2] **الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وتعديلاته**، نص وثيقة الوفاق الوطني.

اللبنانية المعترف بها دولياً، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب لتأمين الإنسحاب الإسرائيلي، ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والإستقرار إلى منطقة الحدود[1].

٢- هوية لبنان الدولية والإقليمية

إن إتفاق الطائف، أكّد بأن لبنان هو عربي الإنتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الإنحياز وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون إستثناء. وهو ما أكدّه الدستور اللبناني الصادر في العام ١٩٢٦، لاسيما وثيقة الوفاق الوطني في مقدمته الفقرة (ب).

٣-عناوين الطائف للعلاقات اللبنانية السورية

إن اتفاق الطائف أكد على وجوب قيام علاقات مميزة بين لبنان وسوريا تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين، وسوف تجسده إتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. إستناداً الى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان، لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته[2].

لقد بدأت الخطوات الأولى لتحقيق هذا المبدأ في ٢٠ أيار ١٩٩١، عندما وقّع كل من الرئيس حافظ الأسد والياس الهراوي معاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا"، إلا أن الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي حصلت فيما بعد أطاحت بالكثير من تلك العناوين، وبالتالي تركت تساؤلات عدة حول الصورة المستقبلية لما ستكون عليه الأمور، انطلاقاً من قواعد الالتزامات المشتركة بين الدولتين والصراعات الإقليمية والدولية.

انطلاقاً مما تقدم، ومن خلال مقاربة **المنظور الاجتماعي- السياسي**،الذي يُعزّز فهمنا أيضاً لاتفاق الطائف نرسم الآتي:

١- إن إتفاق الطائف من الناحية الأولى، حدّ من السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية ونقلها إلى مجلس الوزراء. ولكن، بقي الرئيس يحتفظ ببعض السلطات المشابهة لسلطات الحاكم العام في كندا. فرئيس

---

[1] الجمهورية اللبنانية، (مجلس النواب)، " **وثيقة الوفاق الوطني : إتفاق الطائف** "، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٢ https://www.un.int

[2] " **نص إتفاق الطائف** "، تاريخ النشر ٢٠٠٥/٣/١٠، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٢ https://www.aljazeera.net .

الجمهورية هو رئيس الدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن، ويسهر على احترام الدستور، ويحافظ على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وسلامتها، وفقاً لأحكام الدستور.

أما من الناحية الثانية، فإن مجلس الوزراء يتمتع بمعظم السلطات التنفيذية. مثلا، أن رئيس الجمهورية بقي يتمتع بصلاحيات عديدة تعطيه القدرة على التأثير في السلطات الدستورية، بالرغم من اعتباره أيضاً جزءاً من السلطة التنفيذية المرتكزة على ثنائية المشاركة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ومنها أنه:

- يترأس جلسات مجلس الوزراء دون أن يصوّت .
- يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.
- يُسمّى رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، إستناداً إلى استشارات نيابية ملزمة.
- يوقّع جميع المراسيم التي تصدر عن مجلس الوزراء، ويتولى عقد المفاوضات والمعاهدات الدولية وإبرامها وذلك بالإتفاق مع رئيس الحكومة. علماً أن إتفاق الطائف، أناط السلطة التنفيذية كاملة بمجلس الوزراء على عكس ما كان الأمر عليه سابقاً.

كما أن إتفاق الطائف، يبدو وكأنه قد جسّد طموحات المفكرين اللبنانيين بدعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية، وتوفير إعتماد الكفاءة والإختصاص في الوظائف العامة والجيش الوطني والقضاء، كما ودعوته إلى إعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، ومنح سلطات أوسع للإداريين من الدوائر المختلفة (كالمحافظ) وعلى مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القائمقام)، وذلك تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم محلياً. كما قدّم إتفاق الطائف صيغة للاقتصاد المتوازن، ولتطوير المناطق اللبنانية وتنميتها إقتصادياً وإجتماعياً، واعتبار هذا الإجراء ركناً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

وبالمعنى العام، فإن إتفاق الطائف سمح بوضع حدّ نهائي للحرب الأهلية، وعُدّ خطوة متقدمة لحلّ الصراع في لبنان[1]، وذلك من خلال إعادة بناء الدولة ومؤسساتها وإحلال السلم الأهلي وجعله من المقدسات الوطنية، والخط الأحمر الذي لا يجوز تجاوزه، كما والعمل على بناء العيش المشترك بين اللبنانيين من خلال إعادة اللحمة بينهم وحل قضية المهجرين وإجراء المصالحات.

أما من خلال **المنظور السياسي الاقتصادي** المجرّد، فإن مجيء رجل الأعمال اللبناني السعودي "رفيق الحريري" إلى السلطة في العام ١٩٩٢، كان بمثابة إشارة إلى الدور المتعاظم الذي سوف تقوم به الرياض في لبنان. إذ أن دور المبادرة العربية في النزاع اللبناني، لم يكن ليتوقف على تخفيف حدّة التوتر الإقليمي فقط، بل عدّه البعض بأنه محاولة من دول الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية، لمواجهة النفوذ السوري في لبنان، عبر فرض نفوذها الخاص[2].

والجدير بالذكر، أنه يمكننا إعتبار إتفاق الطائف نسخة معدلة أو منقحة عن الميثاق الوطني ١٩٤٣، باعتبار أن مبادئه تعكس طبيعة المجتمع اللبناني التعددية، إلا أنه أسس لمشاركة متساوية بين المكونات

---

(1) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١ – ١٨٢ .

(2) - Hassan, Krayem, " **The Lebanese civil war and the Tal'f Agreement",** opcit, p. 12.

المسيحية والإسلامية في مجلس الوزراء، ومجلس النواب، والوظائف العامة. وإن الهدف من الإصلاحات المكتوبة يتجلى في توزيع مركزي أوسع للحصص الطائفية، واعتماد أكبر على نظام المؤسسات.

وباختصار، إن اتفاق الطائف أعاد توليد الدولة الطائفية "التوافقية"!، وترك الباب مفتوحاً لتجديد الصراع وزرع البذور لأزمات مستقبلية، أكثر وأشد خطورة، كما أنه خلق إشكالية دستورية حول طبيعة النظام الدستوري والسياسي، لأنه سرعان ما استبدل بآلية إدارة حكم تحت مسمَّى "التروبكا" المتمثلة برؤساء الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء، التي يصاغ من خلالها التوافقات كافة، ويتم إقرارها شكلياً عبر المؤسسات الدستورية.

إن اتفاق المسؤولين الثلاثة حلّ محل إتفاق الطائف، ليكون الحكم النهائي والأخير لنظام الحكم اللبناني الذي استمرّ تطبيقه كما في السابق[1]. فكانت الخلافات بين الثلاثة أو إتفاق إثنين منهم على الثالث، أو إتفاقهم جميعاً حول هذه القضية أو تلك، تدخل البلاد في أزمة كبيرة أو صغيرة، وذلك عندما يختلف الرؤساء الثلاثة على مسألة ما[2]، بالإضافة إلى أنه اختزل المؤسسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، مجلس النواب، ومجلس الوزراء) وأفقدها دورها وفعاليتها ضمن النظام البرلماني، وهذا الأمر يتعارض مع هدف إتفاق الطائف الذي جاء ليستبدل دور قيادة طائفية بقيادة مؤسساتية[3].

وهذا يعني، إن التروبكا لم تستطع أن توفّر للبنان الأهداف المبتغاة من الإستقرار كافة لكونه يتأثر ببيئة إقليمية متغيرة. لكن وفي أحسن الأحوال، مثلت التروبكا تحالفاً طائفياً جديداً، وكانت صورة واضحة للنظام الطائفي الذي تم تعزيزه في إتفاق الطائف، وهي صورة أعاقت أي فرصة لبناء دولة مدنية حقيقية في لبنان. وبالتالي استمرت هذه " التروبكا" في حكم البلد حتى عام ١٩٩٨ إلى حين انتخاب إميل لحود رئيساً للجمهورية حيث ألغي هذا التوازن وخرجت معادلة التروبكا في عام ٢٠٠٠ نهائياً[4]، كما وبدأت مرحلة جديدة من "الكباش السياسي" والتجاذبات الداخلية الحادة على وقع أزمات اقتصادية ومالية وإدارية إضافةً إلى ذلك، فإن اتفاق الطائف قد فشل في تأمين التوافق على هوية لبنان ودوره في المنطقة، وهو يُعدّ أكثر من وثيقة غامضة، إلى درجة تسمح للطوائف برؤى مختلفة أن تقف على منصة واحدة. فعلى سبيل المثال، إن الإتفاق يحاول أن يدمج ثلاث أيديولوجيات متناقضة: القومية اللبنانية، والقومية السورية، والقومية العربية. أما من الناحية التاريخية، فقد أوصلت هذه الأيديولوجيات الدولة إلى طريق تصادمي، وهي المسؤولة عن توفير التراث المرّ المشترك بين اللبنانيين[5].

---

(1) - Ibid, p.11.

(2) محمد، مشموشي، " **التروبكا اللبنانية..... معضلة تحل فقط بإسقاطها**"، جريدة البيان، تاريخ النشر ١٩٩٨/٨/٢٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٢ . www.albayan.ae

(3) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥-١٨٦ .

(4) وسام حيدر، " **حكومة لبنان... تروبكا تناسب الواقع**"، البناء، تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٠/١٧، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٣ www.aL-binaa.com

(5) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: From crisis To crisis"**, opcit, p.180.

ومجمل القول، إن أزمة اتفاق الطائف، أنه يلتزم في النص بأن لبنان "وطن نهائي لجميع أبنائه، وهو عربي الهوية والإنتماء"، وتربطه علاقات مميزة بالشقيقة سوريا، لكنه في الواقع، ولدى استذكار الأحداث والتفكير فيها، يتبين أنه يصعب على اللبنانيين الذين ينتمون إلى هذه الأيديولوجيات، الإنصهار في بوتقة وطنية واحدة، وإن معالجة ذلك لا يتم سوى بالخروج من مستنقع الوحول الطائفية والإنخراط في رحاب الدولة المدنية. لأنه لم يجرِ أي تقدم بالنسبة إلى تنفيذ العديد من بنود إتفاق الطائف[1]، لا سيما المتعلقة بالإصلاحات الجوهرية لصلب النظام السياسي.

ثالثاً– العلاقات السورية– اللبنانية "المميزة" وتطورات الصراع مع الكيان الإسرائيلي

إن تاريخ العلاقات السورية – اللبنانية، يعود إلى ما قبل ما يُعرف باتفاق الطائف، حيث عاشت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، بعد ترسيم حدود دول المنطقة في إتفاقية " سايكس– بيكو" ، كبلدين منفصلين بمؤسسات واحدة كبنك سوريا ولبنان، الذي ظلّ يحمل هذا الإسم لفترة طويلة وحتى بعد استقلال البلدين نهائياً عن الإنتداب الفرنسي.

وقبيل الإستقلال اللبناني عام ١٩٤٣ بأسابيع، عُقد أو اتفاق بين لبنان وسوريا التي كانت ما تزال تحت الإنتداب الفرنسي، وكان هذا الإتفاق هو إدارة المصالح المشتركة التي خلفها الإنتداب للبلدين تمهيداً لاقتسامها بينهما. وبعد حصول لبنان على الإستقلال، جاء ما سمّي بإعلان الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣، والذي تعهدت بموجبه السلطات اللبنانية ألا تستخدم أراضيها مقراً أو ممراً لأعداء سوريا.

كما أن العلاقات السورية– اللبنانية، ظلت تسير وفق الميثاق الوطني إلى أن انفجر الوضع الداخلي في لبنان، على إثر محاولة الرئيس كميل شمعون الدخول في تحالف مع الغرب بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، ولم تنتهِ تلك الأزمة إلا عقب توصل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتفاهمات مع القادة اللبنانيين، رحل على إثرها شمعون وحلّ محله الرئيس فؤاد شهاب. وقد توصل عبد الناصر مع شهاب إلى اتفاق، نصّ على حرية لبنان الكاملة كدولة مستقلة فيما يتعلق بسياساتها الداخلية. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فلا يجوز للسلطات اللبنانية إتخاذ قرار إلا بعد التنسيق المسبق مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم وقتها (سوريا ومصر)[2]. وقد استقرت العلاقات بين البلدين (لبنان وسوريا) منذ هذا التاريخ، وِفقَ تلك التفاهمات. ومن عام ١٩٤٣ حتى ١٩٧٤، وقع البلدين ٢٨ إتفاقية، ولكن غالبيتها

---

(1) - Ibid, pp. 180 – 181.

(2) أحمد، عبيد الله، " **العلاقات السورية اللبنانية**"، الموسوعة الجزائية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٠/١٧ ، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٦ www.politics-dz.com

إتفاقيات تنظيمية للأمور المشتركة بين البلدين[1]، اللذين وقعا رسمياً على إعلان بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما في العام ٢٠٠٨ وذلك لأول مرة منذ الاستقلال، وتجمعهما حدود مشتركة لم ترسم بالكامل إلى اليوم.

وبالتالي، إن توصل اتفاق الطائف إلى إرساء العلاقات بين سوريا ولبنان وتحديدها بالمميزة، أتى بعد مسار حافل من التطورات والأحداث والتفاهمات والانقسامات والمصالح والتموضوعات، التي سبق أن استعرضناها في مكان سابق في البحث، ليعيد إحياء العلاقات الرسمية بين لبنان وسوريا، بعدما أقرّ الإتفاق مبدأ العلاقات المميزة التي تربط البلدين، والتي تستمد قوتها من جذور القرب والتاريخ والإنتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة[2]، واتفق البلدان في المعاهدة على أن يعملا على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما.

كما يمكن القول، بأن العلاقات السورية اللبنانية قد مرّت خلال العقود الثلاثة الأخيرة بمراحل مختلفة، من مرحلة إيقاف الحرب الأهلية إلى مرحلة ضبط القوى المتصارعة والسيطرة عليها تمهيداً لتجريدها من سلاحها، والإنتقال بها من مرحلة الصراع السياسي اللبناني، ومن ثم العمل على التحكم بها. وبين شد وجذب ظلت المعارضة اللبنانية للوجود السوري، تطالب على استحياء بخروج القوات السورية تحت سقف إتفاق الطائف حتى صدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ في أيلول ٢٠٠٤ .

ومنذ ذلك الحين، إستمر الضغط على سوريا من أجل الخروج من لبنان يتصاعد حتى جاءت حادثة اغتيال الرئيس الحريري لتزيد من هذه الضغوط بشكل أكبر، وترفع الغطاء عن هذه العلاقة بعد أن تم تدويلها والدفع بسوريا إلى احترام سيادة لبنان والتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الأممية[3].

من هذا المنطلق سنبحث في معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان، والتطورات التي حدثت في الصراع مع الكيان الإسرائيلي خلال هذه المرحلة وصولاً إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

أ- معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان

إن هزيمة القوات الموالية لرئيس الوزراء العماد عون، ساعد في استكمال بسط الدولة ومؤسساتها العسكرية لحضورها المعزز بالدعم السوري المباشر لها في إحلال الأمن والسلم والأهلي، وفي تمكين السلطات من إدارة الشؤون الخارجية والقضايا الداخلية اللبنانية، وفي شق الطريق إلى قيام معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان، التي جرى التوقيع عليها في دمشق، في ٢٠ أيار عام ١٩٩١ من قبل

---

[1] محمد، بلاهي، رسالة دبلوم بعنوان " **العلاقات السورية اللبنانية**"، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية في جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٦، ص١٢ .

[2] أحمد، عبيد الله، " **العلاقات السورية اللبنانية**"، مرجع سبق ذكره.

[3] سامح، راشد، "**سوريا ولبنان.... حسابات تقليدية وتحديات**"، عدد ١٩٦٦، السياسة الدولية، تاريخ النشر ٢٠٠٥/١/١٠، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٦ www.siyassa.org.eg

الرئيسين السوري واللبناني، والتي تهدف إلى تأمين إطار، يؤدي إلى بناء العلاقات اللبنانية – السورية على قواعد التعاون والتنسيق بين البلدين، حسبما جاء في اتفاق الطائف.

كما أن توقيت هذه المعاهدة وتوقيعها، قد أظهرا ذكاء الرئيس حافظ الأسد في تأمين المساندة الأمريكية لسوريا، كجائزة لها على تعاونها أثناء وبعد عملية "عاصفة الصحراء"، لتحرير الكويت من الإحتلال العراقي.

إن هذه المعاهدة، تنقسم إلى ست مواد، يمكن تلخيصها بالآتي[1]:

المادة الأولى: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها، وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الإزدهار والإستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني، وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.

المادة الثانية: تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية، والزراعية، والصناعية، والتجارية، والنقل، والمواصلات والجمارك، وإقامة المصالح المشتركة وتنسيق خطط التنمية[2].

المادة الثالثة: إن الترابط بين أمن البلدين، يقتضي عدم جعل لبنان مصدراً لتهديد أمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته[3].

المادة الرابعة: تدعو المعاهدة الدولتين إلى إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع، إلا أن المعاهدة لم تلحظ أي جدول زمني لانسحاب القوات السورية في لبنان[4].

المادة الخامسة: توضّح المعاهدة السياسية الخارجية العربية والدولية لكل من لبنان وسوريا، وهي سياسة تقوم على ثلاثة مبادئ: الإنتماء العربي لكل منهما، والمصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بينهما، ومساندة كل منهما للآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية.

المادة السادسة: تدعو المعاهدة إلى تشكيل الأجهزة التالية: المجلس الأعلى، وهيئة المتابعة والتنسيق، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الدفاع والأمن، والأمانة العامة.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨ .

[2] عارف، العبد، " **لبنان والطائف : تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا، باب الملاحق، ملحق رقم ٧، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢ .

[3] سليمان، عبد النبي، " **معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان**"، الجمل، تاريخ النشر ٢٠٠٨/١٠/٨، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/٢٧ www.aljamal.com

[4] كميل ، حبيب، "**لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص١٨٩ .

وعلى الرغم من أن القيادة السورية، وحسب وجهة نظرها، ترى أن "الروابط الأخوية" متطابقة تماماً والروابط الإستراتيجية، فإن المعاهدة أعطت دلالة إنذار لما يمكن أن يتوقعه اللبنانيون في ظل السلام السوري، خصوصاً أن هذه المرحلة قد شهدت تدخل المخابرات السورية بشكل واضح في العملية الإنتخابية للبرلمان اللبناني، حتى إنها ساعدت في صنع قانون الإنتخاب ورسم الدوائر الإنتخابية، إذ أصبح الأمر ممكناً أن يفوز حلفاء سوريا في الإنتخابات. كما أن اتفاق الطائف، لم يحدّد جدولاً زمنياً لانسحاب القوات السورية في لبنان.

وفي ظل واقع النظام الطائفي اللبناني، التي انعكست انقساماته وتمحوراته حول مسألة وجود القوات السورية في لبنان لتصبح قضية تثير الخلاف والشقاق، رأى البعض من اللبنانيين بأن الوجود السوري هو "دائم وشرعي"، بينما رآه آخرون بأنه "قوة إحتلال" ويهدّد الوجود الفعلي لبلدهم.

أما السوريون، فكانوا على درجة وافية من الدراية والخبرة بتركيبة لبنان البنيوية الطائفية والمناطقية والزعاماتية، ويعون كيفية إدارة الأمن السياسي بين مكوناته، ويملكون علاقات متنوعة بالتناقضات الداخلية كافة. ومن هنا استطاع السوريون أن يؤمنوا الاستقرار للبنان، ويديروا التوازنات الداخلية على وقع دورهم وموقعهم في فهم التوازنات الدولية والتأثير الذي يتمتعوا به في علاقاتهم الخارجية. كما أنه لم يتم الإلتزام بتنفيذ كل بنود اتفاق الطائف نتيجة الانقسامات وتأخر إنجاز المصالحات الداخلية واشتداد التهديدات الإسرائيلية وتكرار العدوان المتواصل للبنان لخلق قواعد جديدة في الحرب والسلم، وهو ما أبعد البند الخاص المتعلق بالانسحاب السوري التدريجي من لبنان كأولوية، بالرغم من بروز تحركات سلبية لدى بعض القوى السياسية المسيحية للضغط في تحقيق ذلك، من خلال محاولة خلق مناخات دولية داعمة لها تظلل مشروعية تحركهم في رفض الوجود السوري.

ومن خلال قراءة الأحداث حينها، نرى إن المعاهدة اللبنانية– السورية لم تكن خارج هذا السياق، لأنها دعت كلا البلدين للتنسيق والتعاون في سياستهما العربية والأجنبية إلى أقصى حدود الممكن.

ونتيجة لذلك، رأت إسرائيل أن المعاهدة تشكل تهديداً لها، وقد استخدمتها كذريعة لاستمرار احتلالها لجنوب لبنان، وكان السوريون في المقابل مقتنعين بعدم انسحابهم من لبنان، ما دام هناك أجزاء من ذلك البلد تحتلها القوات الاسرائيلية، وهكذا فشل اتفاق الطائف في إبعاد لبنان والنأي به عن مجريات الأحداث الإقليمية التي من غير الممكن التنبؤ بمدى خطورتها. وفي الواقع، كان التوتر العسكري والعدوان الإسرائيلي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ سببين أساسيين لبقاء لبنان يدور في حلقة مُفرغة[1]، وبقي تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي العنوان الأبرز للصراع الذي كانت تخوضه قوى المقاومة بوجهه، إلى أن فرضت عليه الإنسحاب عام ٢٠٠٠، وكان التحرير.

ب– العدوان الإسرائيلي عام ١٩٩٣ (عملية تصفية الحساب)

إن إسرائيل، التي بدأت بتسليح "جيش لبنان الجنوبي" منذ أن قامت بالغزو الأول للبنان في آذار ١٩٧٨، ودعمه مالياً وتوجيهه في جهوده للسيطرة على مناطق كبيرة من جنوب لبنان، وسعت من خلاله

---

[1] المرجع نفسه، ص ١٨٩ – ١٩٠ – ١٩١ .

لكي يشكل الحزام الأمني لحماية حدود كيانها، كانت قد قامت أيضاًفي العام ١٩٨٥، أي بعد ثلاث سنوات على انسحاب قواتها من بيروت، والإبقاء عليها في عمق الأراضي اللبنانية على بعد مسافة تتراوح بين ١٢ كلم، و ٧٥كلم بموازاة الحزام الأمني[1]، وذلك بعد أن لقيت مقاومة شرسة عسكرية وشعبية من قوى وحركات وطنية ويسارية وجبهات لبنانية، كان رأس حربتها أفواج المقاومة اللبنانية– أمل، تكبد خلاله الاحتلال الإسرائيلي خسائر بشرية كبيرة جداً.

وفي أوائل التسعينات، بزغ فجر "حزب الله" كوحدة قيادية في المقاومة اللبنانية ضد الإحتلال الإسرائيلي[2]. ولم يكن نشوء حزب الله في لبنان فقط نتيجة الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، أو الدور الذي أدّته كل من إيران وسوريا في هذا الخصوص، بل كان مرتبطاً أيضاً بالظروف الاقتصادية والتعبئة السياسية للطائفة الشيعية[3]، وبالأزمة الإقليمية الضاغطة في منطقة الشرق الأوسط منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وفي هذا السياق يتقاسم كلا البلدين (سوريا وإيران) الرصيد في بروز حزب الله كحركة مقاومة في وجه التهديد الصهيوني للبنان. وكانت كل من دمشق وطهران قد وقعتا اتفاقية عسكرية، يُسمح بموجبها دخول حرس الثورة الإيراني إلى وادي البقاع[4]، وتطور في مراحل لاحقة إلى اتفاقيات دفاع مشتركة بين البلدين.

كما أن إيران، سعت وفي محاولة منها لتصدير الثورة الإسلامية إلى كسر الحدود الجغرافية الضيقة للحرب مع العراق، وفي محاولة للوصول إلى مجالات أوسع داخل العالم العربي. ولهذه الغاية، وفر موقع سوريا الجغرافي لإيران الممرّ لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية. وهكذا، فإن إتفاقية عسكرية مع سوريا، ودمج النضال (الجهاد) معها ضد إسرائيل من قبل اللبنانيين الشيعة، مهّدت الطريق لإيران لتحقيق أهدافها الإستراتيجية[5].

وفي جميع الأحوال، فإن إيران دخلت المسرح السياسي اللبناني بعد موافقة الرئيس حافظ الأسد، الذي أدرك أن حزب الله كحزب شيعي، سيحافظ على المصالح السورية في لبنان. كما أن تحالف الأسد مع حزب الله، كان أيضاً مترابطاً بالصراع ضد تل أبيب التي ما تزال تحتل مرتفعات الجولان. كما أن صناع القرار في سوريا، استفادوا من وجودهم العسكري في لبنان، لنقل رسائلهم إلى كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي ١٦ شباط ١٩٨٥، أصدر حزب الله رسالته المفتوحة، بعد أسابيع فقط من الإنسحاب الإسرائيلي الأول والكبير من لبنان، وتعتبر هذه الرسالة وثيقة رسمية تتضمن أيديولوجية حزب الله وأهدافه السياسية. وفي هذا الإعلان، يكون حزب الله قد بدأ مرحلة جديدة في تاريخه، نقلته من العمل المقاوم السري إلى العمل

---

(1) المرجع نفسه، ص١٩١ .

(2) - Nicholas, Noe, (ed), " **Voice of Hezbollah : the statement of Sayed Hassan Nasrallah",** (London : verso, 2007), p.200 .

(3) - Amal, Saad – Ghorayeb, "**Hezbulla: politics, Religion", (**London : pluto press, 2002), p.2.

(4) - Matthew, Levitt, "**Hezbolla's Regional Activities in support of Iran's proxy Networks",** Mei, 26 July 2021, Date of Entry 28/1/2020 www.mei.edu

(5) - Judith, p. Harik, "**Hezbollah : the changing of the terrorism",** (London : I.b. Taurus, 2005), p39.

السياسي المعلن الذي يواكب ويتابع المقاومة كأولوية[1]. "كما تؤكد الرسالة دور الإسلام في قضية حزب الله، وولاء الحزب لتعاليم الإمام الخميني، وتسليمه بنظرية الحاكم الديني أو " ولاية الفقيه" "[2] .

وبينما كان حزب الله يقوم بتنفيذ العديد من العمليات داخل "الحزام الأمني" ضد الجيش الإسرائيلي، وجيش لبنان الجنوبي[3]، إلى جانب حركة أمل وقوى مقاومة وطنية أخرى. كانت صورة " حرب الأيام السبعة" تلوح في الأفق مع حلول شهر تموز عام ١٩٩٣، إذ كانت كل المؤشرات السياسية والعسكرية، تدل على أن شهر تموز سيشهد حدثاً كبيراً[4] .

وعندما كان قادة العدو الصهيوني يطلقون تهديداتهم، كانت التعزيزات العسكرية الصهيونية تدخل إلى الشريط المحتل يومها، وبالتالي كانت حالة الإستنفار والطوارئ تسود في صفوف الصهاينة بإيعاز من حكومة الإحتلال التي أزعجتها كثيراً قدرة المقاومة في الجنوب والبقاع الغربي التي واكبها رفض حزب الله المفاوضات اللبنانية–الإسرائيلية في واشنطن عام ١٩٩١، المنطلقة على أساس مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠، الذي أراد فرض الشروط الإسرائيلية على الفلسطينيين وبقية حكومات وشعوب العالم العربي[5].

إضافة إلى ذلك، إن الكونغرس الأمريكي كان قد أصدر قراراً يحمل رقم ٢٨ في أوائل تموز ١٩٩٣، يطالب فيه سوريا بسحب قواتها من لبنان ونزع سلاح حزب الله. وهذا القرار لم يكن مفاجئاً، فلقد دأب الأمريكيون على تكرار هذا الموقف، وعلى متابعة سياسة الضغوط المختلفة على كل ما يمكن أن يؤثر على حزب الله لنزح سلاحه، ويمكن اعتبار هذا الموقف هو بداية تغطية العدوان الإسرائيلي[6].

كما أنه وقبيل بدء العدوان الإسرائيلي، كان المشهد يتضح أكثر فأكثر مع جولة لستة عشر نائباً صهيونياً في الشريط المحتل على وقع مطالبة حكومتهم بوقف المفاوضات مع سوريا لكي يسود الأمن شمال إسرائيل على حدّ تعبيرهم. وكان قائد أركان جيش الإحتلال آنذاك "إيهودا باراك"، يحدّد أربعة عناوين للعدوان المتوقع هي: حزب الله، وسكان المنطقة التي يحظى الحزب بتعاونهم، والحكومة اللبنانية التي طلبت من

---

(1) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: From crisis to crisis",** opcit, p.192.

(2) ولاية الفقيه تعني حرفياً شورى القاضي العادل، فسلطة ولي الفقيه لا تعرف حدوداً، وإن حكمته مستمدة من الله ومن سلالة الرسول.

(3) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص١٩١ .

(4) - Mahmoud, Soueid, "**Israel and south Lebanon: 1993 to Grapes of wrath 1996",** Institute for Palestine studies", 1996, Date of entry 30/1/2020 www.palestine-studies.org.

(5) ميساء، شديد، " **تموز... وحرب الأيام السبعة"**، العهد الإخباري، تاريخ النشر ٢٠٠٦/١٠/٣٠، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١/٣٠ www.archive.alahednews.com.Lb

(6) - David, Sousa, "**Three phases of Resistance : How Hezbollah pushed Israeel out of Labanon"**, E – International Relations, 28 April 2014, Date of entry 30/1/2020 www.e-if.info

إسرائيل مغادرة المنطقة دون أن تسيطر على حزب الله، وسوريا التي بإمكانها الحؤول دون قيام حزب الله بنشاطه، على حدّ قول باراك[1].

من هنا وفي ٢٥ تموز ١٩٩٣، بدأت عملية "تصفية الحسابات" كما أسماها العدو الصهيوني، وفي لبنان" حرب الأيام السبعة"، و أدت إلى خراب ودمار في منطقة واسعة في الجنوب[2] . وبالمقابل، وسعت المقاومة نطاق ردّها، فقصفت المستوطات بصواريخ الكاتيوشا لمنع العدو من التمادي في استهداف المدنيين.

نتيجة ذلك، عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب إجتماعاً طارئاً في دمشق بناءً على طلب لبنان لاتخاذ إجراءات توقف العدوان المستمر عليه[3]. وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ٣١ تموز ١٩٩٣ إستند على "تفاهم غير مكتوب"، يتضمن مجموعة قواعد غير رسمية وغير مكتوبة بين إسرائيل وحزب الله، مفادها حظر الهجمات ضد المدنيين. إلا أنه في عام ١٩٩٦، إنهارت هذه القواعد تماماً مع إتهام كل من الطرفين الطرف الآخر بارتكاب إنتهاكات متكررة[4].

ج- العدوان الإسرائيلي عام ١٩٩٦ (عملية عناقيد الغضب)

إن قوات الإحتلال الإسرائيلي، قد شنّت بعد ثلاث سنوات من عدوان ١٩٩٣ عدواناً بدعم أمريكي، أقل ما يُقال عنه "وحشي" على جنوب لبنان. وجاء هذا العدوان بعد مؤتمر "صنّاع السلام" والذي عقد في شرم الشيخ برعاية مصرية. إن عدوان ١٩٩٦، أطلقت عليه حكومة الإحتلال برئاسة "شيمون بيريز" آنذاك "عناقيد الغضب" بحجة إستهداف المقاومة لمستوطنات في شمال إسرائيل، والتي جاءت بعد سلسلة من الإعتداءات الإسرائيلية[5].

إن أهداف إسرائيل في هذا العدوان، لم تختلف عن سابقاتها، أراد العدو تحقيق ثلاثة أهداف سريعة: ضربة تُقسم ظهر حزب الله من خلال اغتيال القائد العسكري، تدمير مخازن الصواريخ، تدمير منصات الرماية الأساسية، وكل هذه الأهداف تصب في خانة إجبار المقاومة على وقف العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة ونزع السلاح. إلا أن الأهداف الإسرائيلية بأجمعها باءت بالفشل[6].

وعلى الرغم من فشل الأهداف، إلا أن هذا العدوان قد خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة. وقد أدى صمود المقاومة إلى فشل أهداف الإدارة الأمريكية آنذاك، التي كانت تسعى للفصل بين لبنان وسوريا في

---

(1) ميساء، شديد، " **تموز .... وحرب الأيام السبعة**"، مرجع سبق ذكره.

(2) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص١٩٢ .

(3) - Human Rights watch: "**Civilian pawns: Laws of war violations and the use of weapons on the Israel – Lebanon Border",**1 May 1996 Date of Entry 30/1/2020 https://www.hrw.org.

(4) - Human Rights watch: "**Operation Grapes of wrath: the civilian victims",** No. 8, Vol. 9, 1 September 1997, Date of Entry 30/1/2020 https://www.hrw.org.

(5) " **نيسان ١٩٩٦ : يوم فرضت المقاومة معادلة الردع على إسرائيل**"، الخنادق، تاريخ النشر ٢٠٢١/٤/١٦، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١ https://www.Alkhanadeq.com

(6) " **عدوان نيسان ١٩٩٦**"، ويكي شيعة، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١ https://www.wikishia.net

مفاوضات التسوية، كانت قد بدأتها عام ١٩٩١ في مدريد الإسبانية[1]. كما أجبر كيان الإحتلال على القبول بما يسمّى "تفاهم نيسان"، وهو تفاهم مكتوب بين الطرفين، ونص على توقف حزب الله عن قصف شمال إسرائيل مقابل توقف جيش الإحتلال الإسرائيلي عن ضرب الأهداف المدنية في لبنان، وأن لا تكون المناطق السكنية والمؤسسات الصناعية والكهربائية هدفاً للهجوم البري، واحتفاظ الطرفين بحقهما في الدفاع المشروع من غير انتهاك للتعهدات المتفق عليها[2]. وفي هذا المعنى، إن تفاهم نيسان قد شرعن حرب حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي[3].وقد مثل نصراً كبيراً لحزب الله وبداية لهزائم إسرائيل الممتدة حتى يومنا هذا. وقد أعلن رئيس الحكومة رفيق الحريري، أن التفاهم الذي تم التوصل إليه، ليس تفاهماً دائماً، ولا يغني عن السعي إلى تطبيق القرار ٤٢٥، كما أنه لم يحد من قدرة المقاومة على المواجهة، وأكد الحريري بأن المشروع المضاد لنهوض لبنان لم ينجح وأن لبنان سيخرج أقوى مما كان، كما وأشار إلى إمكانية التفاهم مع المقاومة، معتبراً الإصطدام بالمقاومة مطلباً إسرائيلياً لن ننفذه[4].

كما وتجدر الإشارة، إلى أن حزب الله لم يكن بوسعه أن يسجّل الإنتصار منفرداً دون غطاء سياسي وفرته له السلطة السياسية، وهنا نشير إلى الدور الذي قام به رئيس الوزراء رفيق الحريري، في إضفاء الشرعية التي يحتاج إليها الحزب لاستمرار مقاومته وجهوده لتحرير البلد من الإحتلال الإسرائيلي. فلقد استخدم الحريري علاقاته السياسية ونفوذه المالي في الخارج لتعبيد الطريق للتعايش بين المقاومة والدولة[5].

بناءً على ما تقدم، يمكن القول بأن المقاومة وبعد انتصارها في عدوان نيسان ١٩٩٦، وقبله في عدوان تموز ١٩٩٣، استطاعت تكريس معادلة الردع مع الكيان الإسرائيلي من خلال القوة الصاروخية التي عملت على تطويرها، إضافة إلى الخطط التكتيكية في أي مواجهة مع قوات الإحتلال. فكل هذه العوامل ساهمت في تحقيق التحرير عام ٢٠٠٠ والإنتصار في تموز ٢٠٠٦، ليصبح لبنان البلد الأول عربياً الذي يوقف الحرب مع إسرائيل بعد إعلانها الإستسلام بل أكثر من ذلك ويضع عليها شروطاً وقيوداً[6].

ولكن يبقى السؤال، هل من الممكن استيعاب حزب الله عبر التوافقية اللبنانية، حتى لا تصبح فكرة اللبننة أكثر فأكثر وضوحاً؟

---

(1)" **نتائج العدوان الإسرائيلي**"، المقاتل، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١، http://www.moqatel.com

(2) مقال أعدّ من قبل عدد من الكتاب، خالد عياد، جابر سليمان، سمير صراص، جانيت ساروفيم، "**العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني ١٩٩٦**" ، مجلد ٧، " العدد ٢٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص٤١، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١ https://www.palestine-studies.org

(3) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤-١٩٥ .

(4) " **العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني ١٩٩٦**"، مرجع سبق ذكره، ص١٨ .

(5) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص١٩٦.

(6) " **نيسان ١٩٩٦ : يوم فرضت المقاومة معادلة الردع على إسرائيل**"، مرجع سبق ذكره .

رابعاً– سياسات الرئيس رفيق الحريري الخارجية ودورها في الإعمار والإنهيار

"إن ظاهرة الرئيس رفيق الحريري تعتبر غير مسبوقة في تاريخ لبنان"، حيث قام بدور حيوي في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان من العام ١٩٧٨ إلى يوم اغتياله في ١٤ شباط ٢٠٠٥[1] .

إن لبنان، بدأ يلملم جراح الحرب الأهلية مع تولي الحريري رئاسة مجلس الوزراء في العام ١٩٩٢، حيث قام بإصلاحات مهمة في التربية، والإعمار، والسياسة الوسطية، وإعادة الحياة المعيشية إلى شبه طبيعية في نهاية القرن العشرين[2]. وقد شكلت ثروة الحريري مصدراً مهماً في تعاظم قوته السياسية ونفوذه الشعبي، كما أنه كان يتميز بشخصية قوية جداً. باعتبار أن الحريري لم يقارب للحياة العامة في لبنان من الناحية السياسية فقط، بل أيضاً من الناحية الإنسانية[3]. كذلك كان أكثر تصميماً لإعادة إعمار بيروت وإعمار البلد، ووضع لبنان على طريق الإستقرار والسلام[4].

فعلى المستوى السياسي، ساهم الحريري من خلال دور خارجي في الوصول إلى إلغاء إتفاق ١٧ أيار لإنهاء الحرب الأهلية، ورتّب مؤتمر لوزان، وقاد مفاوضات بعيدة عن الأضواء بين قادة الجماعات الأقوى الذين وقعوا الإتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥، وأمن بفضل مساعدته التوصل إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطني التي تُعرف "باتفاق الطائف". وفي بداية التسعينات، كانت عيون الحريري مركزة على رئاسة الوزراء، حيث شكل حكومته الأولى في تشرين الثاني عام ١٩٩٢، وكان مجيئه على رأس السلطة التنفيذية نتيجة لتفاهمات دولية وإقليمية ووطنية.

أما على الصعيد الداخلي، فإن القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم الجديد كانت ضعيفة، وقد جرى استبدالها بقطاع جديد من المثقفين البرجوازيين والمدعومين من القوى الراهنة ومن بعض القوى التقليدية الجديدة بقيادة الحريري. وكل هذه العوامل، ساهمت في ظهور الحريري كنموذج جديد من الساسة في النظام السياسي اللبناني، فهو عصري وقائد قومي تحركه المشاعر الدينية، باعتباره قومي عربي، كما واعتبر أن جزءاً من ثروته هو دين للشعب اللبناني.

ومن هذا المنطلق شكلت شخصيته علامة فارقة ومحورية في العمل السياسي اللبناني الداخلي والخارجي وكان له تأثير في مجريات الأحداث ومسارها، وهذا الأمر يدفعنا إلى البحث في توجهات الحريري الاقتصادية والسياسية، لما لها من آثار ستتوضح نتائجها وانعكاساتها في المراحل اللاحقة.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٦ .

[2] - Marwan, Iskandar, "**Rafic Hariri and the Fate Of Lebanon", (**London: SAQL, 2006), p.17.

[3] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧–٢٠٨–٢٠٩ .

[4] - Nicholas, BlanFord, "**killing Mr. Lebanon: the Assassination of Rafic Hariri and Its Impact on the Middle East"**, opcit, p.32.

أ- التوجهات السياسية

إن توجهات الحريري السياسية، يمكن استخلاصها من طريقة ممارسته للعمل السياسي، وفي قدرته التغلّب على العقبات ومواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.

لقد آمن الحريري بالأهداف الآتية:

١- لا يمكن أن يتحقق النمو والتطور، إلا في بيئة منظمة وهادئة.

٢- يعتمد النجاح في تحقيق إعادة الإعمار، على توفر الأفراد الموهوبين، ومعرفة اختيار الأولويات، ووجود رؤية.

٣- تنضوي مهمة إنقاذ لبنان على التخلص من الطموحات المتناقضة عند القادة اللبنانيين، وجعل المأزق اللبناني من اهتمامات القوى العظمى.

٤- ينبغي العمل على تطوير التجارة، وعقود الإستثمار مع الأنظمة الإقتصادية الإقليمية والمراكز الإقتصادية العالمية وتنميتها.

٥- إن دفاع الحريري، يتمحور لترسيخ صورة لبنان في إدراك المجتمع الدولي وإعجابه حول الإمكانات الإقتصادية والمالية، التي تعتمد على التقاليد اللبنانية، من تجارة حرة وبورصة، وخدمات مالية وسياحة[1].

أما على صعيد نظام الحكم اللبناني الداخلي، فقد كان الحريري مناصراً قوياً للنظام الطائفي اللبناني[2]، كما دوّن الحريري خطته لنقل لبنان من عالم الحروب والنزاعات الأهلية، إلى آفاق السلام والوحدة والتسوية والإعمار والوفاق الوطني والتجدّد.

لقد تمكن لبنان في عهد الرئيس الحريري من النجاح في اجتياز العديد من الإمتحانات الصعبة العائدة إلى:

١- تجديد الثقة بالنظام الديمقراطي.

٢- إعادة بناء الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية.

٣- تحقيق التوازن السياسي الداخلي .

٤- التصدي لمشكلة المهجرين.

٥- إرساء قواعد السلم الأهلي.

٦- إطلاق عجلة النمو الاقتصادي.

٧- الصمود في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر.

---

(1) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠ – ٢١١ – ٢١٢ – ٢١٣ .

(2) - Nicholas, Blan Ford, "**Killing Mr. Lebanon : the Assassination of Rafic Hariri and its Impact on the Middle East",** opcit, p.45.

٨- تعزيز العلاقة المميزة بسوريا.
٩- تثبيت دور لبنان في محيطه العربي[1].

ب- التوجهات الاقتصادية

إن سنوات الحرب والإضطراب التي عاشها لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، خلّفت آثاراً مدمرة جداً في الاقتصاد اللبناني وفي المجتمع الوطني بكل مؤسساته وفروعه السياسية والإدارية والتربوية والعسكرية والأمنية. كما أن البلاد، شهدت تآكلاً مريعاً لقاعدتها الاقتصادية، وحصلت سلسلة قفزات تضخمية وارتفاع في البطالة الظاهرة والمقنعة، وقد ترافق تقهقر لبنان نتيجة ما عصف به من فوضى ودمار، مع تقدم سائر بلدان العالم، لاسيما بلدان المنطقة والعالم الثالث، ومواكبتها شروط الإنتساب إلى العالم الحديث، وتبني الإبتكارات الهائلة في الاقتصاد العالمي. وقد نتج عن ذلك، أن خسر لبنان معظم ميزاته التفاضلية مع غيره من البلدان عموماً والعالم العربي خصوصاً[2].

إن رفيق الحريري، إعتقد أن استقلال لبنان يمكن أن يتحقق، من خلال تقوية اقتصاده، فكانت فترة وجود الحريري في السلطة، تميز لبنان بقيام خطة إعمارية ضخمة، طالت بنيته التحتية بشكل واسع كخطوة لا بد منها، كي يستعيد دوره الريادي في الاقتصاد العربي. وهكذا بادرت الحكومة بوضع خطة عشرية لإعادة الإعمار والبناء، عُرفت بإسم " أفق ٢٠٠٠" التي أدت إلى تقدم ملحوظ في ميدان الكهرباء للإنتاج والتوزيع في البلد، وشبكة التلفون، بما فيها الخدمات الخليوية، وبناء الطرق والأوتسترادات (الخط السريع)، والمدارس[3]، وتشييد مبنى عصري للجامعة اللبنانية، وكذلك للمستشفى الحكومي، إضافة إلى شبكة من المراكز الصحية في مختلف المناطق، وإعادة بناء المطار والمرفأ[4]. إضافة إلى ذلك لجأت الحكومة إلى شبه خصخصة عدة مشاريع على قاعدة BOT في عملية إعادة الإعمار[5].

ومن الأمثلة الساطعة على الدور الداعم الذي يلعبه القطاع الخاص اللبناني في عملية إعادة الإعمار، هو إنشاء "سوليدير"، الشركة الخاصة التي أوكل إليها إعادة إعمار وتأهيل الأملاك الخاصة والعامة المدمرة في وسط بيروت. فكان مشروع " سوليدير" يمثل واحداً من أكبر المشاريع الإعمارية في الشرق الأوسط. وقد رأى رفيق الحريري أن عمل "سوليدير"، يرمز إلى تصميم اللبنانيين على إعادة إعمار عاصمتهم واستعادتها لدورها الحيوي الرائد في منطقة تشهد تحولات كبيرة وعميقة على كل المستويات. كما وقد أدى هذا

---

[1] رفيق الحريري، " **الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**"، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، ١٩٩٩، ص٩.

[2] المرجع نفسه، ص. ١٨-١٩.

[3] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢١٥.

[4] "**الغائب – الحاضر رفيق الحريري**"، الإقتصاد والأعمال، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٢/١٤، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٠/ https://www.iktissad online.com

[5] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢١٥.

المشروع إلى جذب ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار من الأموال الخاصة خلال ستة أعوام ضخت في السوق المحلية[1].

من جهته، إنهمك القطاع الخاص في إعادة إعمار الفنادق والمصانع، والمصارف، والمؤسسات الطبية، ومشاريع البيوت السكنية، وكان هذا نتيجة لسياسة الحكومة المالية التي اشتملت على:

١- خفض العجز المالي.

٢- وضع نظام ضريبي جديد، يخفض قيمة الضريبة على الفائدة والدخل، الأمر الذي شجع الإستثمار الخاص، وعزز عائدات الأموال، وسهّل العبء الضريبي على أصحاب الدخل المحدود.

٣- تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية بنسبة جيدة، ما أدى إلى استقرار قيمتها، واستعيدت الثقة بالبلد الذي اعتمد كثيراً على الدولار الأمريكي[2].

٤- وصول المفاوضات الناجحة التي أجرتها الحكومة إلى إتفاقات تجارة حرة مع جامعة الدول العربية، والإتحاد الأوروبي، ومصر، وسوريا، وذلك لتشجيع الإستثمار وحمايته، وتجنب الإزدواجية الضريبية، وتوسيع السوق المحلية اللبنانية، وتسهيل إتفاقية الشراكة المتوسطية- الأوروبية الوشيكة ذات الفوائد الكبيرة.

وبعبارة واحدة، فإن إستراتيجية الحريري، إرتكزت على إعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني والإنفتاح على الخارج، للإفادة قدر الإمكان من التحولات الاقتصادية العالمية، مع محاولة إستيعاب أي أكلاف إنتقالية تنجم عن هذه التحولات[3].

كما أن أحد أهداف الحريري، كان توسيع مجال الإستقلال اللبناني، وإعادة التأكيد على دور لبنان في المجتمع الدولي، فكان دور الحريري بارزاً في إقناع إدارة كلينتون برفع الحصار الأميركي المفروض على لبنان، وكان انعقاد مؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن، بدعم من الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" بمثابة مظاهرة دولية لدعم لبنان والوقوف إلى جانبه، وقد أدى ذلك بعد فترة وجيزة إلى إلغاء الحظر الأمريكي على لبنان. وتوالت زيارة كبار المسؤولين الدوليين والعرب، تأكيداً على ثقتهم بلبنان، وقام البابا "يوحنا بولس الثاني" بزيارة لبنان في أيار ١٩٩٧[4]، وفي حديث للحريري حول هذا الحدث، قال: " إن زيارة الحبر الأعظم تهدف إلى إقامة عملاقات حميمة بين المسيحيين والمسلمين في لبنان وفي الشرق الأوسط"[5].

وبعد عودة رفيق الحريري إلى الحكومة عام ٢٠٠٠، انصرفت حكومته إلى العمل لإعادة إحياء الحركة الاقتصادية، عبر إستكمال برنامج الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية التي كان قد بدأها منذ نهاية العام ١٩٩٢ حتى نهاية عام ١٩٩٨. ومن هنا، بادرت حكومة الحريري إلى

---

[1] رفيق الحريري، " **الحكم والمسؤولية : الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**"، مرجع سبق ذكره، ص٤٣-٤٤ .

[2] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

[3] رفيق، الحريري، " **الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**"، مرجع سبق ذكره، ص٤٥-٤٦.

[4] المرجع نفسه، ص١٠.

[5] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢١٧.

طرح فكرة عقد اجتماع دولي لدعم لبنان إقتصادياً ومالياً، فاستجاب المجتمع الدولي والهيئات المانحة وعُقد مؤتمر باريس في ٢٧ شباط ٢٠٠١ في قصر الإليزيه برعاية الرئيس جاك شيراك[1].

لقد عوّلت الحكومة اللبنانية الآمال الكثيرة على هذا المؤتمر، لتأمين الحصول على حوالي خمسة مليارات دولار أميركي، بغية مساعدة لبنان على تحسين وضع مديونيته ومعالجة عجز الميزانية. ولكن بالرغم من التحفظ الذي أبداه صندوق النقد الدولي بالتفاؤل على مدى نتائجه، فإنه ما يزال يطرح تساؤلات عن برنامج الإصلاح الاقتصادي اللبناني ومدى نجاحاته، وقدرة الحكومة على السير قدماً به وتنفيذه، وعن خطة الحكومة للتعامل مع موضوع إعادة هيكلة الديون.

لقد اعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره، أن القضية الأساسية التي تواجه الإقتصاد اللبناني هي مسألة المديونية، ولن تكون الإجراءات المتخذة كافية للحل حسب تقرير صندوق النقد الدولي، لأن نسبة الدين العام للناتج المحلي ستبلغ في نهاية العام ٢٠٠٦ حوالي ١٧٦ في المائة، فإذا نفذت كل الإجراءات والتدابير والسياسات، ففي أحسن إحتمالاتها يمكن أن تؤدي إلى الإبقاء على النسبة المذكورة، ما يعني أن المشكلة الأساسية لن تكون قد حلّت بموجب هذا البرنامج، طالما أن هذه التدابير ليست كافية في نظر صندوق النقد لحل المشكلة الأساسية، وهي مشكلة الدين العام، وطالما أن صندوق النقد الدولي يطرح شكوكاً في واقعية الأرقام التي يتضمنها المشروع الموضوع لهذه الغاية، وأنه لم يتعهد بدعم هذا البرنامج بانتظار أن تأخذ الحكومة الإجراءات الأولية اللازمة، وإعادة النظر في هذا البرنامج بالتفاهم والتنسيق مع صندوق النقد، للوصول الى رؤية يوافق عليها الصندوق ويدعم لبنان بموجبها[2].

كما سجل العام ٢٠٠٢، إنتظاراً طويلاً لاختراقات إيجابية مفاجئة للحريري ولبنان:

١- إن لبنان، إستضاف بنجاح " مؤتمر القمة العربي" في آذار، حيث تبنّت الدول العربية خطة المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط، مقدمة من جلالة الملك عبد الله – بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وكان لهذه المبادرة صدى واسع في العالم، كما خرج من المؤتمر باعتراف واسع به، كمجتمع يدعو إلى السلام والتطور.

٢- في تشرين الأول، عُقد مؤتمر الدول الفرنكوفونية في بيروت، وعبّر البيان الختامي للمؤتمر عن مساندته لوحدة لبنان واستقلاله.

٣- إن الرئيس الحريري، أقنع الرئيس الفرنسي "شيراك" باستضافة مؤتمر المانحين في باريس بالنيابة عن لبنان، إستكمالاً لمؤتمر باريس ١ . فعقد مؤتمر باريس ٢ في تشرين الثاني ٢٠٠٢[3]، وقد حصل لبنان بنتيجته على تسهيلات مالية بلغ مجموعها ٤,٣ مليار دولار، مقابل إلتزام لبنان بتنفيذ برنامجه الإصلاحي،

---

[1] موريس، متى، " **من باريس ١ إلى ٢ و ٣ وصولاً إلى سيدر ١** "، النهار، تاريخ النشر ٢٠١٨/٤/٢١، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٠ www.annahar.com

[2] علي، أحمد خليفة، " **السياسات الإجتماعية في لبنان : المؤثرات الدولية والإقليمية، التحديات والآفاق**"، ج٢، ط١، دار عون، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٢٩-٦٣٠ .

[3] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ – ٢١٨ .

والتقيد بالإجراءات التي وعد باتخاذها تمهيداً لحصوله على مساعدات جديدة مرتقبة. وقد حظي لبنان بفرصة جديدة للخروج من أزمته المالية، ونجح في حصد تعاطف المجتمع الدولي ودعمه لبرنامج الحكومة للإصلاح المالي، في مقابل إلتزامه الجدي والتام تنفيذ هذا البرنامج تحت مظلة صندوق النقد الدولي.

إذاً، إن مؤتمر باريس ٢، كان بداية المسار وليس نهاية المطاف، لأنه سلط المجهر على البرنامج الإصلاحي الحكومي، وفتح الباب لانعقاد باريس ٣ لاحقاً[1].

وفي جميع الأحوال، فإن أروع اللحظات في حياة الحريري العامة، كانت في نيسان ١٩٩٦، عندما بدأت إسرائيل عمليتها العسكرية "عناقيد الغضب" ضد لبنان. فما إن بدأ الطيران الجوي الإسرائيلي والمدفعية بقصف المدن والقرى في الجنوب اللبناني، حتى بدأ الحريري جولته الدبلوماسية المكوكية بزيارة عشرات العواصم في العالم، مستخدماً علاقاته الشخصية والرسمية للوصول إلى نهاية سريعة للصراع، كما تجلّت الوحدة الوطنية في الإجتماع الذي عقده القادة اللبنانيون، الذين يمثلون كل توجهات الطيف السياسي اللبناني في فندق "ألكسندر" في الأشرفية، وأصدروا بياناً أدانوا فيه العدوان الإسرائيلي، وانتهت الأزمة في ٢٦ نيسان ١٩٩٦ بإعلان " تفاهم نيسان" في بيروت من قبل الحريري و " de charette"، وفي القدس من قبل بيريز و Christopher على التوالي. وقد جسّد هذا التفاهم أول إعتراف بمستوى دولة لبنان منذ العام ١٩٧٥.

بالإضافة إلى ذلك، إن هذا الاتفاق وضع "حكومة لبنان بشكل متكافئ مع الحكومتين السورية والإسرائيلية في المنطقة، وكشف أن فرنسا حامية أو نصيرة للبنان، كما هي الولايات المتحدة، وهما الدولتان اللتان تكفلان حسن تطبيق الإتفاق".

وهذا يعني بالتالي، أن لبنان ما بعد نيسان ١٩٩٦، لم يعد كما هو مسلّم به خاضعاً للوصاية السورية[2]. كما أن الحريري، حرص على إعطاء المقاومة الصفة الرسمية في ما يتعلق بمقاومتها للإحتلال الإسرائيلي[3]، فكان "كقومي عربي" مقتنع بأن إعادة الإعمار لا يمكن أن تتقدم إلى الأمام بشكل جيّد ما لم يتم تحرير الجنوب. "وبينما كان الحريري يربط برنامجه الاقتصادي الشامل بنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط"، ألزم حزب الله وحركات المقاومة ومسمياتها نفسهم بتحرير الجنوب.

من هنا، فإن الحريري، أثناء عملية "عناقيد الغضب"، رفض المبادرة الأمريكية لإنهاء مقاومة حزب الله، في مقابل وقف الإعتداءات الإسرائيلية. وبدلاً من ذلك، فقد تبنى عرضاً فرنسياً معتدلاً بديلاً عن المبادرة الأميركية، ينص على وضع قواعد للإشتباك برعاية لجنة دولية. كان يبدو أن مصلحة لبنان تقضي بأن يخرج

---

[1] علي، أحمد خليفة، " **السياسات الإجتماعية في لبنان : المؤثرات الدولية والإقليمية، التحديات والآفاق**"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٠ – ٦٣١.

[2] كميل، حبيب، "**لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨-٢١٩-٢٢٠ .

[3] هيثم، زعيتر، " **الرئيس رفيق الحريري شرعن المقاومة فأثمرت انتصاره ٢٥ أيار**"، النشرة، تاريخ النشر ٢٠١٥/٢/١٨، تاريخ الدخول ٣٢٠٢٢/٢/١١ www.nashra-com.cdn.ampproject.org

الطرفان "حزب الله والحريري" منتصرين في الأزمة، حتى يتعبّد طريق التعايش بين المقاومة وإعادة الإعمار[1].

وأخيرا، إن الحريري كان متفائلاً بمستقبل البلد، واعتقد أن لبنان يستحق أن يكون حراً ومستقلاً، وعدّ اغتياله في ١٤ شباط ٢٠٠٥، لحظة حرجة من تاريخ لبنان، لأن استشهاده سجّل تصدعاً لمرتكزات الطائف.

المطلب الثاني
إنعكاسات التحولات الخارجية على النظام والاستقرار في لبنان

" إن لبنان، قد خسِرَ باستشهاد الرئيس الحريري قائداً كبيراً وسياسياً من الدرجة الأولى. ذلك لأن ما جرى في ١٤ شباط من العام ٢٠٠٥، كانت أشبه بكارثة ليست فقط على استقرار لبنان، بل على الصيغة اللبنانية برمتها وعلى آليتها التوافقية أيضاً"[2]. ويمكن القول، إن اغتيال الحريري يُعتبر بمثابة زلزال سياسي بارتدادات دولية وإقليمية ووطنية، إذ اعتبره المجتمع الدولي عمل "إرهابي بربري"، في الوقت الذي كان فيه الجوّ الدولي قد تغيّر تغيّراً جوهرياً في مواجهة الأعمال الإرهابية بعد ١١ أيلول ٢٠٠١.

إن اغتيال الحريري قد أدخل لبنان في وضعية تصادمية من التشنجات والاحتكاكات بين الطوائف اللبنانية، وبين أنصارها الإقليميين والدوليين.

إنطلاقاً مما تقدم، سنحاول البحث في الأزمة التي استجدت بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وأنعكاساتها على سياسات لبنان الخارجية وعلى مشروع الوفاق والوطني والسلم الأهلي في لبنان، واستثماراتها المعقدة التي تتجاوز الداخل لتكون جزءاً من صراعات المنطقة بكل أبعادها وتداعياتها وضغوطها الدولية والإقليمية والوطنية، لنصل إلى طرح التحديات الحقيقية حول الكيان والدور والهوية والخيارات والرهانات.

أولاً– الأبعاد والتداعيات الدولية

في أعقاب هجوم القاعدة الإرهابي على "مركز التجارة العالمي" في نيويورك، في ١١ أيلول ٢٠٠١، خضعت إستراتيجية الرئيس جورج بوش الإبن لتغيرات جذرية وعميقة، لأن هذه الهجمات قد حملت ألماً غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، إلى حدّ جعل الرئيس بوش يردّد نحن في حرب. وعلى الاثر، وفي مسار ذلك اليوم، صرّح الرئيس بوس قائلاً: "إننا لن نفرّق بين الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الأفعال، وأولئك الذين آووهم". وكان متوقعاً من الرئيس بوش، بل كان مجبراً على رسم إستراتيجية جديدة لاستعادة الأمن الذي جعل العالم سريعاً في وضع أكثر خطورة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٣٧٣ يدعو بموجبه الدول إلى:

١– زجر الأعمال الإرهابية، وممارسة الضغط على الذين يموّلونها.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

[2] المرجع نفسه، ص ٢٢٤.

٢- القيام بتجميد الأموال والأصول المالية أو الموارد الإقتصادية للأشخاص الذين ارتكبوا أو الذين يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية، أو يشاركون أو يسهّلون القيام بها.

٣- تبادل المعلومات، طبقاً للقانون الدولي والمحلي، والتعاون الإداري والقانوني لمنع القيام بأعمال إرهابية. وهذا القرار، قد وفّر للبيت الأبيض التبريرات الشرعية لتنفيذ سياسته ضد الإرهاب الدولي بالطريقة التي يراها مناسبة[1].

أما في الشأن الداخلي، فقد تبنّت إدارة بوش إستراتيجية حق الولايات المتحدة باللجوء إلى حروب وقائية أحادية الجانب، عُرفت بـِ "مبدأ بوش" الذي هدف إلى محاربة الإرهاب الدولي، من خلال القيام بضربة إستباقية ضد الدول المؤيدة للإرهاب. وهذه الإستراتيجية الوقائية تعني الإستيلاء على شيء أو احتلاله قبل الآخرين، ويصبح الفرق بين التهديد باستعمال القوة والحرب الإستباقية ضبابياً جداً أو غير واضح[2].

إضافة إلى ذلك، فإن مبدأ بوش أيّد تعزيز الديمقراطية كوسيلة أخرى لتحقيق المصالح الوطنية. فمن العام ٢٠٠٠، رأت مستشارة السياسة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" بأن حماية أميركا لمصالحها الوطنية ستخلق الظروف التي تعزّز حرية التجارة والسلام. كما أن "رايس"، وحتى قبل وقوع أحداث ١١ أيلول، حثّت الإدارة الثانية للجمهوريين على التعامل بحزم ضد دول الشر والقوى العدائية الأخرى، التي تساند المجموعات الإرهابية وتطويرها أسلحة الدمار الشامل[3]. وصنّفت رايس العراق وإيران وكوريا الشمالية بأنها دول مارقة تُركت على قارعة الطريق، بينما يواصل التاريخ سيره وتقدّمه نحو تعزيز السوق الحرة والديمقراطية[4].

ولكن رايس، اعترفت بأن التشجيع على التطوّر نحو الديمقراطية والحرب ضد الإرهاب والمتطرفين في الشرق الأوسط، أدّى إلى بعض الخيارات الصعبة، لأن أصدقاء أميركا ليسوا ديمقراطيين، ولكنها دافعت عن "مبدأ بوش"، على أساس أن هؤلاء اللاديمقراطيين غير قادرين على اقتلاع جذور الإرهاب بمفردهم، وعرضت عليهم المساعدة الأمنية التي يحتاجون إليها للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الإرهاب[5]. وفي ١٩ آذار ٢٠٠٣، شنّ بوش حملة عسكرية بعنوان "الصدمة والترويع" ضد العراق. وبحلول ٩ نيسان ٢٠٠٣، إستطاعت القوات الأمريكية السيطرة على قلب العاصمة العراقية (بغداد)، منهية بذلك حكم الرئيس صدام حسين.

أما بالنسبة إلى لبنان، فقد دعمت الإدارة الأمريكية استقلال لبنان وتحريره من القوات الأجنبية القائمة على أرضه، ولاسيما القوات السورية. وفي ٣ آذار ٢٠٠٣، قد صرّح وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول"،

---

(1) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: From crisis to crisis"**, opcit, p.218.

(2) - John, Lewis Gaddis, "**Grand Strategy in the second Term",** (Foreign affairs: January, 2005), pp.9-10.

(3) - Candolezza, Rice, "**Promoting the National Interest"**, (Foreign affairs: Jan – Feb, 2000), p.47, www.academia.edu

(4) - Ibid, p.61.

(5) - Condolezza Rice, "**Rethinking the National Interest"**, (Foreign affairs: July – August, 2008) pp.5-6, www.academia.edu

أن هدف الولايات المتحدة هو أن يُترك لبنان ليُحكم من قِبل بنيه، دون وجود للجيش السوري على أرضه. وأبعد من ذلك، قررت الإدارة الأمريكية أن تدخل المصالح اللبنانية جزءاً أساسياً من عملية السلام في الشرق الأوسط، تماماً كما جاء في مبادرة " خارطة الطريق".

ومن جهته، إستمر الكونغرس الأميركي قدماً في جهوده لصياغة سياسة أمريكية تجاه لبنان. وعليه، ثم عقد عدة لقاءات مع قيادات لبنانية. وكانت نتيجة تلك اللقاءات، إقرار قانون " محاسبة سوريا"، واستعادة " السيادة اللبنانية " تحت بند القانون العام رقم ١٠٨ – ١٧٥، الصادر في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ . وكان الهدف من هذا القانون، إجبار دمشق على وقف مساندتها للإرهاب وإنهاء احتلالها للبنان، ووقف تطوير أسلحتها للدمار الشامل، وتحميلها مسؤولية حالة اللاإستقرار في المنطقة. ونتيجة ذلك، وقع الرئيس بوش الأمر التنفيذي الذي يفرض على دمشق خطراً يشمل[1] :

١– منع تصدير أي مادة إلى سوريا تدخل في قائمة ذخائر الولايات المتحدة، وتُحرم من الحصول على تخصص للتصدير والتجارة ويُلغى إسمها من أي قائمة تجارية .

٢– منع أي مساعدة مُقدّمة من قبل الولايات المتحدة، متضمنة القروض والديون أو أي مساعدة مالية مهما كان نوعها أو أي عمل أو استثمار للولايات المتحدة داخل سوريا.

٣– يُمنع أي استثمار لما يسمّى ما وراء البحار[2].

٤– يُفرض عليها اثنين أو ثلاثة من التصديقات الآتية:

– حظر تصدير السلع الأمريكية إلى سوريا، باستثناء الغذاء والدواء.

– منع استثمار أو أي تنقيب للولايات المتحدة داخل سوريا.

– منع الدبلوماسيين السوريين في واشنطن وممثلي سوريا في هيئة الأمم المتحدة، كذلك في نيويورك من السفر لمسافة تزيد على ٢٥ ميلاً ضمن نطاق واشنطن.

– تقليص المبادلات الدبلوماسية بين سوريا والولايات المتحدة[3].

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت ضعيفة التأثير على الاقتصاد السوري، إلا أنه من المؤكد أن لهذا القرار حتى اليوم أثره في تأسيس ساحة للمواجهات السورية– الأمريكية حول لبنان، تمثلت لاحقاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩، الذي رعته كل من باريس وواشنطن في ٢ أيلول عام ٢٠٠٠، ومن أهم مندرجاته[4]:

١– الإحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠ – ٢٣١ .

[2] أشواق، عباس، " **قراءة في قانون محاسبة سوريا**"، الحوار المتمدن، تاريخ النشر ٢٠٠٥/١/٢٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٨ www.m.ahewar.org

[3] " **قانون محاسبة سوريا**"، SWI، تاريخ النشر ٢٠٠٣/١٠/٢٦، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٨ https://www.SWissinfo.ch

[4] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢ .

٢- إنسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية في لبنان.
٣- حلّ جميع الجماعات المسلحة اللبنانية ونزع سلاحها.
٤- بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.
٥- إجراء عملية إنتخابية حرة ونزيهة في الإنتخابات الرئاسية المقبلة، وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ خارجي[1].

إذاً، من خلال قراءة الأحداث، يتبيّن أن أهداف القرار ثلاثية الجوانب:

١- إنهاء الاحتلال السوري للبنان.
٢- نزع سلاح حزب الله .
٣- منع تمديد ولاية الرئيس لحود.

لكن الرد جاء سريعاً عبر تصويت البرلمان اللبناني خلال ٢٤ ساعة من إصدار القرار ١٥٥٩ على تعديل الدستور، وأجاز تمديد ولاية الرئيس لحود لمدة ثلاث سنوات. وأما بالنسبة للرئيس بوش، فإن انسحاب القوات السورية من لبنان، كان على رأس أولويات عمله. وفي الوقت الذي كادت فيه الحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي تصل أخيراً إلى إنقاذ لبنان، جاء اغتيال الحريري ليُدخل لبنان في أتون الصراع الدولي. "وتعليقاً على حادثة ١٤ شباط ٢٠٠٥، التي هزّت لبنان والمنطقة بشكل عام، أخذت مجلة Executive Intelligence Review قرّاءها إلى الوراء لمراجعة الورقة السياسية الصادرة عام ١٩٩٦ تحت عنوان "الضربة النظيفة: الإستراتيجية الجديدة نحو عالم آمن"، والتي تم تحضيرها بإشراف الذين أصبحوا آنذاك القوة الفاعلة للمحافظين الجدد". وهذه الورقة، تلخّص السيناريو الذي يجعل حدود إسرائيل الشمالية آمنة ومحرّرة من أي خطر في المستقبل القريب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي، تدعو الورقة بوضوح إلى تشجيع إسرائيل على مواجهة حزب الله وسوريا وإيران، الوكلاء الأساسيين للإرهاب في لبنان، وتشمل الخطة ما يلي:

١- القيام بعمل غير مسبوق، يُبيّن فيه أن أراضي سوريا ليست آمنة ومحصنة ضد هجمات تنطلق من لبنان، تقوم بها قوات مدعومة إسرائيلياً.
٢- ضرب أهداف عسكرية سورية في لبنان[2] .
٣- إذا ظهر البند الأخير عدم كفايته، يتم بعد ذلك ضرب أهداف منتقاة داخل الأراضي السورية.

ومن المأمول أن تكون نتيجة "الضربة النظيفة" خلق شرق أوسط جديد، تسيطر فيه إسرائيل على المنطقة، التي ستكون عبارة عن عدد من الدول "البلقانية" الجديدة، التي تحكمها "دمى". والمطلوب بعدئذٍ، القيام بعملية

---

[1] " **نص قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ حول لبنان**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٠١٦/٧/٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٨ https://www.aljazeera.net

[2] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

واسعة تحيط بإسرائيل، تزامناً مع عمل إرهابي يتبعه تحرّك قوى جماهيرية ضخمة على الأراضي اللبنانية ضد الإحتلال السوري، وهكذا يختم المقال وكان اغتيال الحريري.

إن سيناريو "الضربة النظيفة"، يوفّر تحليلاً أحاديّ الجانب للأسباب الكامنة وراء اغتيال الحريري فقط . فالحريري لم يكن معارضاً صريحاً لسوريا، بل كان يعتبر من الداعمين لها في سياستها مع أوروبا، وكان دائماً يعارض بشدة العرض الإسرائيلي لتوقيع معاهدة سلام أحادية الجانب مع لبنان، وباغتياله وصل التوتر الداخلي والإقليمي إلى قمة الخطر:

على المستوى الوطني، أعاد اغتيال الحريري فتح باب كل الإنقسامات والأحقاد التي أفرزتها الحرب الأهلية اللبنانية منذ العام ١٩٧٥ حتى العام ١٩٩٠.

على المستوى الخارجي، تبقى مأساة البلد الذي أراده الحريري أن يزدهر، مطوّقة ومحاصرة بالضغوطات الإقليمية والدولية[1].

من هنا، إن إدارة بوش قد إستغلّت اغتيال الحريري لمعاقبة سوريا بحجة عدم تعاونها الكافي لمنع تسلّل الإرهابيين عبر الحدود السورية– العراقية، وكذلك لأن سوريا تساعد وتدعم حركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان. وهكذا، جاءت ردة الفعل الأميركية عند اغتيال الحريري بزيادة ضغوطها على دمشق.

وأما بالنسبة إلى لبنان، فقد ارتكزت السياسة الأمريكية على أربع قواعد أساسية:

١– إنسحاب القوات ومراكز المخابرات السورية من لبنان قبل نهاية شهر نيسان ٢٠٠٥.

٢– البدء في مفاوضات بإشراف هيئة الأمم المتحدة، للكشف عن مرتكبي جريمة اغتيال الحريري وجلبهم إلى العدالة.

٣– إجراء إنتخابات برلمانية قبل نهاية أيار ٢٠٠٥ .

٤– إقامة علاقات دبلوماسية بين بيروت ودمشق[2].

وكل هذه الشروط تم تنفيذها بالكامل وبحسب المواقيت الأمريكية.

وبحلول ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ ، إنسحب آخر جندي سوري من لبنان، منهياً بذلك ٢٩ سنة من الوجود السوري العسكري في لبنان، وفي ٢٨ شباط ٢٠٠٥، قرّر الأمين العام للامم المتحدة " كوفي أنان "بناءً على توصية من مجلس الأمن إرسال بعثة تقصي الحقائق إلى بيروت لجمع المعلومات عن ظروف وأسباب ونتائج اغتيال الحريري. وفي ٢٥ آذار ٢٠٠٥، قدمت البعثة تقريرها، الذي أشارت فيه إلى غياب الإلتزام الجدي من الأجهزة اللبنانية بفتح تحقيق فعلي في الجريمة، وبعد جمع الأدلة المتوافرة، توصلت البعثة إلى أن أجهزة الأمن اللبنانية والإستخبارات السورية تتحملان المسؤولية الأساسية في وجود الثغرات الأمنية وتطبيق القانون والنظام[3].

كما أن هناك شرطين أميركيين آخرين قد تم تنفيذهما:

---

[1] المرجع نفسه، ص ٢٣٣ – ٢٣٤ .

[2] - Marwan, Iskandar, "**Rafic Hariri and the Fate of Lebanon"**, opcit, pp. 143-144.

[3] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥ .

١- جرت الإنتخابات البرلمانية اللبنانية دون إبطاء، ما بين أيار وحزيران عام ٢٠٠٥، تحت إشراف حكومة حيادية برئاسة ميقاتي.

٢- شكّلت قوى ١٤ آذار، والمؤلفة من تحالف ضم أحزاب لبنانية متعددة، ما يُعرف "بانتفاضة الإستقلال" في وجه الإحتلال السوري، وفازت بأغلبية المقاعد النيابية في البرلمان، وجرت الإنتخابات تحت إشراف دولي في أجواء من الحرية والنزاهة.

كما تمت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين لبنان وسوريا للمرة الأولى في تاريخ البلدين في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، وكان في نظر بعض اللبنانيين بأن تبادل السفراء شكّل اعترافاً سورياً طال انتظاره بسيادة لبنان واستقلاله .

وعقب جريمة ١٤ شباط ٢٠٠٥، أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بجريمة اغتيال الحريري:

القرار الأول، صدر في ٧ نيسان ٢٠٠٥، إذ صوّت مجلس الأمن على القرار ١٥٩٥، الذي دعا إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في شتّى نواحي هذا العمل الإرهابي، وتحديد هوية مرتكبيه ومنظميه والمتواطئين معهم.

القرار الثاني، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٦٣٦ في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٥، الذي دعا دمشق إلى التعاون مع اللجنة بشكل تام وغير مشروط[1]. كما دعت روسيا والصين القيادة السورية إلى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وقد وضعت هذه القضية روسيا في موقف حساس لتوازن مصالحها وضرورة الإستجابة لمطالب الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة، وصوتت كل من روسيا والصين على جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه القضية. أما القرارات التي لم يريدوا التصويت عليها فلم يستخدموا فيها حق الفيتو. وقد أعربت إيران عن تضامنها مع سوريا حليفها الأساسي وخصوصاً بعد التقرير الأول الذي أصدرته لجنة التحقيق الدولية والذي يشير إلى ضلوع سوريا في الحادث[2].

القرار الثالث، أصدر مجلس الأمن القرار ١٦٤٤ في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، الذي أعاد التأكيد على أن اغتيال الحريري هو عمل إرهابي، وتشكل مفاعيله بالتالي تهديداً للأمن والسلام الدوليين. وطالب القرار أيضاً السلطات السورية بأن تستجيب دونما لبس أو غموض وبسرعة في المجالات التي يلتمس رئيس اللجنة التعاون فيها، كما أذن المجلس للجنة بأن تقوم بتقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ الأول من تشرين الأول ٢٠٠٤، أي منذ محاولة اغتيال مروان حمادة المقرب من الحريري.

القرار الرابع، تبنّى مجلس الأمن في ٣٠ أيار ٢٠٠٧، القرار رقم ١٧٥٧ الذي أجاز إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة المشتبه بهم والمتورطين في جريمة اغتيال الحريري، كما منح القرار الحكومة اللبنانية

---

(1) - Camille, H. Habib, "**Lebanon: From crisis to crisis",** opcit, pp. 224-225.

(2) فتحي، محمود، " **إسرائيل تستخدم أسلحة غير تقليدية لقتل المدنيين**"، العدد ٤٨٨، الأهرام العربي، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٧/٢٩، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/٢٠ www.gate.ahram.org.eg

مهلة حتى ١٠ حزيران ٢٠٠٧ لإعلام هيئة الأمم خطياً، على أن الشروط القانونية قد تم جمعها وتوثيقها لتصبح نافذة المفعول.

ولكن، عندما فشل البرلمان اللبناني في عقد جلسة ليناقش فيها نظام المحكمة الدولية، أرسل رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" يطلب فيها وضع المسألة أمام مجلس الأمن من أجل اتخاذ قرار مُلزم لإنشاء المحكمة الخاصة. وفي اليوم التالي، صادق الأمين العام على طلب السنيورة، وهكذا وُلدت المحكمة الخاصة بلبنان. فمن ناحية أولى، جاء إنشاء المحكمة في نظر المؤيدين ردّاً على أولئك الذين يرتكبون أعمالاً بشعة وشائنة وتعزيزاً للحرية، وسماحاً للشعب اللبناني بأن يعيش بلا خوف من مثل هذه الأعمال.

ومن ناحية ثانية، أثارت المعارضة اللبنانية وسوريا خشيتهما وقلقهما من أن تستخدم هذه المحكمة كوسيلة للقضاء عليهما سياسياً.

ولدى قراءة مجريات الأحداث فإن اغتيال الحريري فتح فصلاً جديداً في الأزمة اللبنانية المستمر[1]، وإن الأوضاع قد تغيّرت كثيراً منذ اغتياله، وتمثل ذلك بالإتفاق الذي توصل إليه الأفرقاء اللبنانيون في الدوحة (قطر) في ٢١ أيار ٢٠٠٨. وفي هذا الاتفاق برهنت سوريا أنها عنصر إيجابي لاستقرار الأوضاع في لبنان والعراق، في حينه بقيت الولايات المتحدة مشغولة في حربها ضد الإرهاب الدولي. وبذلك، تكون سوريا قد حرّرت نفسها من الضغوطات الدولية بما في ذلك الإتهامات الغربية لتورطها في اغتيال الحريري وفي جرائم أخرى مماثلة.

وفي الواقع، وفّر اغتيال الحريري لإدارة بوش الإبن فرصة ذهبية لاستخدام لبنان بديلاً عن النصر المفقود أو المحيّر في العراق. وهكذا، وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان، وجهت واشنطن اهتمامها إلى كيفية تطبيق البند الثالث من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الذي دعا إلى حل سلاح القوات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية ونزعه، شاملاً بذلك حزب الله، الأمر الذي تبيّن فيما بعد بأن تحقيقه عمل شاق. وقد تجسد في مسألة نزاع السلاح هذه ثلاثة عناصرة متشابكة:

العنصر الأول، يتعلق بحزب الله، وبامتلاكه صواريخ بعيدة المدى، تستطيع أن تضرب تل أبيب ومراكز سكنية إسرائيلية أخرى.

العنصر الثاني، يتعلق بإنهاء حرية عمل حزب الله كقوة مستقلة في كل الجنوب اللبناني، والهدف هو الحدّ من انتشار حزب الله في قواعد ومخيمات تدريب محدّدة وقريبة من الحدود اللبنانية– الإسرائيلية.

العنصر الثالث، يتطلب إنتشاراً لمراقبين دوليين في لبنان، للتحقق من الإلتزام، حتى ولو تطلّب ذلك وجود حشد من المراقبين في مطار بيروت، وفي مواقع حدودية أخرى لمنع وصول السلاح إلى حزب الله.

وعلى المقلب الآخر، فإن إدارة بوش لا تستطيع تكرار الخطأ نفسه الذي حدث في بيروت، يوم تمّ فيه تفجير شاحنة في معسكر المارينز عام ١٩٨٣. وخوفاً من أن يقوم الرئيس بوش الإبن ربّما، بتوسيع سياسة "الفوضى الخلاقة" من بغداد إلى بيروت، تم عقد لقاء لِـ ١٤ قائداً لبنانياً اجتمعوا حول طاولة حوار

(1) – Camille, H. Habib, "**Lebanon: from crisis to crisis"**, opcit, pp.225-226.

دعا إليها رئيس مجلس النواب الرئيس "نبيه بري"، ممثلين لكل التوجهات السياسية في ٢ آذار ٢٠٠٦، لمناقشة كيفية التعاطي مع خطوة بوش الإبن التالية. وبعد ذلك بأسبوعين، قرّر القادة تأجيل نقاشاتهم حول سلاح المقاومة، ولكنهم اتفقوا على الهوية اللبنانية لمزارع شبعا، ولكنهم اختلفوا حول ماهية الجهة المخولة شن الحرب، لتحريرها من الإحتلال الإسرائيلي. وهذا يعني كما جاء على لسان رئيس مجلس النواب "نبيه بري"، أن المقاومة ستبقى تحتفظ بسلاحها حتى يتم تحرير كل شبر من الأراضي اللبنانية.

وبالتالي، عندما عجز القادة اللبنانيون عن التوصل إلى إتفاق، بخصوص وضع إستراتيجية وطنية للدفاع، يتم من خلالها استيعاب الجناح العسكري لحزب الله في الجيش اللبناني، أوكلت واشنطن لإسرائيل القيام بشن حرب على الإرهاب في لبنان، فانفجرت الحرب في ١٢ تموز ٢٠٠٦، واستمرت حتى صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي دعا إلى وقف الأعمال العدوانية، ودخل حيز التنفيذ صباح ١٤ آب ٢٠٠٦.

إن النصر الذي حققه حزب الله، سجّل "فرملة" لاندفاع السياسة الخارجية الأميركية في لبنان، وفي الشرق الأوسط بشكل عام. وتبيّن أن أحد الأهداف غير المعلنة للحرب، كان تغيير ميزان القوى في لبنان لصالح قوى الرابع عشر من آذار. ولكن النهاية، التي آلت إليها الحرب، دفعت بحزب الله، وبأحزاب المعارضة (حركة أمل والتيار الوطني الحر) إلى زيادة الضغط على حكومة السنيورة:

– في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، إنسحب خمسة من وزراء الشيعة وكذلك الوزير يعقوب الصراف أحد مناصري المقاومة من الحكومة، بعد انهيار المحادثات على خلفية تمنع قوى ١٤ آذار عن إعطاء المعارضة سلطة أقوى في عملية صياغة القرارات الحكومية.

– في أول كانون الأول عام ٢٠٠٦، نظمت المعارضة مسيرة ضخمة، تبعها حملة اعتصام خارج مقرّ السنيورة الحكومي في وسط بيروت لإسقاط الحكومة.

– في ٧ أيار ٢٠٠٨، إنفجرت الأزمة بشكل عنيف، عندما هاجم مقاتلو حزب الله مراكز قوى تيار المستقبل في بيروت الغربية وجبال الشوف وجرّدوها من السلاح.

ونتيجة لذلك، عُقد في الدوحة ما بين ١٦ و ٢١ أيار ٢٠٠٨، مؤتمر "الحوار الوطني اللبناني"، بحضور مختلف القادة اللبنانيين الذين توصلوا إلى اتفاق يُلبي مطالب المعارضة كلها[1].

وبعد ثماني سنوات من الملاحقة والمتابعة لسياسة خارجية "مهلكة" حصدت إدارة بوش الإبن في الشرق الأوسط نهاية مفاجئة. ووصفت وزيرة الخارجية رايس حرب إسرائيل ضد لبنان عام ٢٠٠٦، بأنها " آلام مخاض لولادة شرق أوسط جديد"، ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فالشرق الأوسط الجديد، سبّب أذى أكبر لمصالح أميركا في هذه المنطقة. والواقع، إن فشل بوش الإبن في " دمقرطة" العراق وفي تحطيم تنظيم القاعدة، وفي جعل بلد صغير كلبنان حجر الزاوية لسياسته المتّسمة بالمبالغة، تدل كلها على اعتماد واشنطن المفرط على القوة العسكرية.

---

(1) - Ibid, pp. 229-230 – 231 – 232.

أما بالنسبة إلى لبنان، فإن تدخل أميركا في السياسة الداخلية اللبنانية، لم يوفر الفائدة المنتظرة للمصالح الأمريكية في ذلك البلد. ومن جهة أخرى، برهن حزب الله في حرب تموز، أنه مقبول على الأقل من نصف اللبنانيين كمقاومة شرعية، وصاحب هدف واحد ووحيد، وهو محاربة الإحتلال الإسرائيلي.

وبدون أدنى شك، كان خطأً فادحاً من جانب الإدارة الأمريكية أن تعتقد أن مساندة لفظية لحكومة السنيورة، تتيح لها أن تحكم المجتمع الشيعي الذي يشعر بأنه محاصر من قبل إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول العربية. والأخطر من ذلك، أن محاولة واشنطن وتل أبيب نقل التوازن لصالح الطائفة السنية، كان مخاطرة كادت تعيد البلاد إلى أجواء الحرب الأهلية بين العامين ١٩٧٥ – ١٩٩٠.

خلاصة القول، إن إدارة بوش لم تكن مهيّأة لتطبيق شروط أحادية الجانب ولشن حرب إستباقية، وإنما نشر حالة فوضى خلاقة في لبنان، البلد الذي لا يمثل حالة معزولة، بل خاضعة للتأثيرات السورية والإيرانية المتنامية[1].

ثانياً– الأبعاد والتداعيات الإقليمية

إن تجدّد الأزمة اللبنانية في ١٤ شباط ٢٠٠٥، لا يمكن فهمها بمعزلٍ عن السياق الإقليمي. فقد انقسمت دول المنطقة حول سياسة الرئيس بوش الإبن المتمثلة " بالفوضى الخلاقة "، التي تعني إعادة تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية صغيرة لتبرير وجود إسرائيل وطناً خاصاً باليهود. وما إن تم احتلال العراق في آذار ٢٠٠٣، حتى أدارت واشنطن ظهرها لإيران وسوريا، وصنفتهما عضوين في "محور الشرّ"، ودولتين تساندان الإرهاب الدولي.

وبحسب وجهة نظر بوش، يجب إكراه طهران ودمشق على تغيير سلوكهما تعزيزاً للسيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط الكبير. وقد أدركت واشنطن، أن مسار " الهلال الإيراني" الذي يشمل شيعة العراق وإيران والحكومة السورية وحزب الله وحماس، يقف عقبة كأداء أمام سيطرتها الإقليمية، وأنها مضطرة للقيام بعمل ما ضد هذا التحالف في الحلقة الأضعف، التي تظهر بوضوح أنها لبنان، حيث يمكن ضرب ثلاثة أهداف دفعة واحدة: سيطرة سوريا على لبنان، وحزب الله، وإيران الجاهدة لامتلاك الطاقة النووية. ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة، شجّعت واشنطن مجلس الأمن على إصدار القرار ١٥٥٩، الذي طالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ونزع سلاح حزب الله وسلاح المنظمات الفلسطينية داخل المخيمات الموجودة في لبنان[2].

كما أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، رأت أن حزب الله هو "الوحدة الفدائية المتقدمة للحرس الثوري الإيراني"، هذا المفهوم قد تعزّز بعد وصول شارون إلى رئاسة الوزراء في العام ٢٠٠٠[3].

أما الرئيس بوش، فقد أعاد توصيف دمشق بأنها دولة ترعى الإرهاب في العراق ولبنان وفلسطين، واتهم الرئيس بشار الأسد بأنه يسمح بتسرّب الإرهابيين من حدوده إلى لبنان، وبأنه يقدم الدعم السياسي إلى

---

(1) - Ibid, pp. 233 – 234 .

(2) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩.

(3) - Ze'ev, Schiff, "**Israel's war with Iran"**, (Foreign Affairs : Nov – Dec, 2006), pp.23-24.
www.academia.edu

حماس والمنظمات الفلسطينية المتطرفة للعمل خارج دمشق. من هنا، وبعد جريمة ١٤ شباط ٢٠٠٥، أخذت واشنطن وبعض الدول العربية، وتحديداً المملكة العربية السعودية ومصر، باتهام سوريا باستمرار مساندتها لحزب الله، لإضعاف حكومة لبنان الديمقراطية، ولاستعادة نفوذها في البلد.

وفي الواقع، إن اغتيال الحريري سجّل أيضاً نهاية المحور السوري– المصري– السعودي، فبينما كانت القاهرة والرياض تدعمان الإلتزام الكامل بقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، رسّخ الرئيس بشار الأسد تحالفه مع إيران. ونتيجة ذلك، أصبح الشرق الأوسط يظهر كمنطقة تعاني من غياب نظام إقليمي خاص بها.

و بالتالي، إن المتنافسون الإقليميون كانوا منقسمين إلى معسكرين: الأول بقيادة إيران، والثاني بقيادة السعودية. فمن ناحية، تقود إيران تحالفاً يشمل سوريا وحزب الله وحماس، ويسعى لشرق أوسط خالٍ من النفوذ والسيطرة الأمريكية. ومن ناحية ثانية، كانت السعودية تقود تحالفاً يشمل مصر والأردن، ويسعى إلى إقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة وسلام مع إسرائيل على قاعدة " الأرض مقابل السلام ".

وهذا التنافس بين الحلفين، لم يُنتج شيئاً سوى الفوضى، فالأحداث في السنوات القليلة الماضية كسرت النظام القديم في الشرق الأوسط المستقر، ولم تستبدله بنظام جديد[1].

وفي كانون الثاني ٢٠٠٦، عانت واشنطن وحلفاؤها الإقليميين هزيمة قاسية، عندما نجحت حركة حماس في الإنتخابات البرلمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتعاملت إدارة بوش الإبن مع الحدث بردّة فعل سريعة، متبنّية موقف إسرائيل بالكامل، ودعت إلى حشد طاقات حلفائها في الغرب ومن العرب، لمعاقبة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وذلك بقطع مساعداتهم المادية عنها. أما إيران فقد ابتهجت متحدية منافسيها العرب في دعم الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

وفي هذه المرحلة بالذات، تدخلت إسرائيل التي ظهرت حسب ما تراه واشنطن كالمخلص الواعد[2]، والخوف والخشية يعتريها من أن يكون سيطرة "الهلال الشيعي" قد بات وشيكاً، أي الهلال الذي يشمل إيران وسوريا وحماس في قطاع غزة. وبرز الرهان مجدداً على دور الكيان الإسرائيلي كي يبرهن عن إخلاصه لمخططات واشنطن الإقليمية، بينما هي تدافع عن مصالحها الخاصة، لكون أهداف واشنطن وإسرائيل الإقليمية متطابقة. "ومن السهل هنا، أن نرى أن لبنان أصبح ساحة لصراع مدمّر لا مصلحة له فيه" [3].

إن عملية "نقطة التحول"، كانت حرباً إسرائيلية، تشنّها إسرائيل نيابة عن عرّابها الولايات المتحدة، بهدف إحداث تغير جوهري في سلوكيات الحكومتين السورية والإيرانية. وكان هدف تلك الحرب وقف التدخلات السورية في العراق ولبنان، وإجبار إيران على التعاون مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في ما يخص برنامجها النووي.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١ – ٢٥٢ .

[2] - Gilbert, Achcar and Michel, warschawski, "**The 33 Day war: Israle's war on Hezbollah in Lebanon and its aftermath"**, (London : Sapi, 2007), p.115.

[3] كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

لقد توسّلت أفضل طريقة لتنفيذ سياسة الإحتواء المزدوج ضد سوريا وإيران، بقيام إسرائيل باستخدام أنظمة السلاح المتطورة لتدمير حركة حماس وحزب الله، المجموعتين المسلحتين من قبل دمشق وطهران. إن الهجومين اللذين شنتهما إسرائيل، الأول على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٦، والثاني على لبنان في تموز ٢٠٠٦، كانا يهدفان إلى إلحاق ضربة جسيمة وقاسية بأعدائها المباشرين (حماس وحزب الله)، وحثّ حلفاء واشنطن من العرب لتسوية حساباتهم مع سوريا وإيران. وهكذا فإن حرب تموز قد تكون قد حصلت في هذا السياق الإقليمي[1]. وما قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين في ١٢ تموز ٢٠٠٦، سوى الذريعة الإسرائيلية للقيام بتنفيذ خطتها الحربية المخطط لها سلفاً ضد لبنان.

أما في صيف ٢٠٠٦، رأت تل أبيب وواشنطن أن الفرصة سانحة لتغيير قواعد اللعبة في الشرق الأوسط، أي إن خسارة وهزيمة حزب الله ستكون ضربة قاسمة لإيران على الصعيدين النفسي والإستراتيجي.

أما الأهداف الإسرائيلية غير المعلنة للحرب، فقد شملت:

١- الثأر من انسحابها المذل من لبنان في أيار ٢٠٠٠، وبالتالي الرد على استفزازات حزب الله.

٢- إستعادة هيبتها واحترامها وقدرتها الرادعة في المنطقة.

٣- تدمير الإقتصاد اللبناني، وتخريب الموسم السياحي، علماً بأن جميع الفنادق كانت قد حُجزت لصيف ٢٠٠٦.

أما من المنظور العسكري البحت، فإن الهدف المعلن من قبل إسرائيل "لعملية نقطة التحول"، كان تدمير حزب الله ودحره بعيداً عن الحدود، حتى لا تبقى له القدرة على إطلاق الصواريخ على القرى والبلدات الإسرائيلية. ولهذه الغاية، دعت الحكومة الإسرائيلية إلى قتال شديد ضد حزب الله، تتضمن ضربات لبنيته التحتية، ومراكز قيادته وقدراته العملانية[2].

كما أن من أهداف إسرائيل المعلنة الأخرى، تأمين إطلاق سراح جنودها المخطوفين وإجبار الحكومة اللبنانية على تحمّل مسؤولياتها في الجنوب، بمشاركة قوات اليونيفيل، وإعادة تموضع الجيش الإسرائيلي في حزام ضيق من الأراضي اللبنانية، بموازاة الحدود الشمالية لمنع حزب الله من إعادة بناء قواعده هناك[3].

كما وتجدر الاشارة أنه في أيار ٢٠٠٠، إتخذ إيهودا باراك قراراً أحادي الجانب، بالإنسحاب من معظم أراضي الجنوب اللبناني، وحذّر من أن أي خرق عسكري للخط الأزرق في الجنوب من قبل حزب الله، يُعد حادثاً خطيراً ضد إسرائيل وسكانها في الشمال، وبالتالي ستكون ردة فعل إسرائيل العسكرية فورية وضخمة وغير مسبوقة[4]. لذلك، وفي ١٢ تموز ٢٠٠٦، قالت إسرائيل إنه تم خرق هذه القواعد، عندما قام حزب الله بعملية " الوعد الصادق". وبالتالي، صحيح أن حزب الله لم يحقق تكافؤاً عسكرياً مع إسرائيل، إلا أن

---

(1) - Samir, El Khaderm, "**The war of surprises and deceptions"**, (Beirut : the Arab institute for East and west studies, 2007), p.9.

(2) كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣-٢٥٤ .

(3) - Ze'eV, Schiff, "**Israel's war with Iran",** opcit, pp.26-27.

(4) - Samir, El khadem, "**The war of surprises and deceptions"**, opcit, p9.

نضاله الدائب ضد الكيان الصهيوني، يوجب اعتباره جزءاً أساسياً في سياق الدفاع عن مصالح لبنان الوطنية العريضة. كما أن انسحاب إسرائيل غير الكامل من الجنوب اللبناني في أيار ٢٠٠٠، ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام حزب الله، للإحتفاظ بقوته العسكرية[1].

من هنا إن حرب تموز ٢٠٠٦، قد إسترعت الاهتمامات على مستوى العالم، مخافةً من أن تؤدي زيادة التوتر وتوسيع رقعة الأزمة إلى صراع إقليمي واسع. وإن من بين دول الشرق الأوسط، صرّحت إيران وسوريا واليمن عن مساندتها ودعمها لحزب الله وللمقاومة الوطنية اللبنانية. بينما رأت مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، أن عملية الوعد الصادق مغامرة غير محسوبة، وعمل تصعيدي غير مسؤول ما شجّع إسرائيل على الإستمرار في حملتها الوحشية ضد لبنان[2].

كما أنه خلال الحرب، قامت إسرائيل مرتين بمراجعة أهدافها الأولية، ولما تبيّن لها أنه من المستحيل أن يُطلق جيش الإحتلال الإسرائيلي سراح الجنديين الأسيرين، أعلنت عن هدف جديد للحرب وهو تدمير حزب الله[3]. إلا أن هذه الحملة العسكرية على لبنان في تموز ٢٠٠٦، برهنت أنها فاشلة وغير مثمرة، فقد استطاع حزب الله أن يهزم الجيش الإسرائيلي في عقر داره. وبدلاً من أن تعتمد إسرائيل على النجاح العسكري لتحقيق الربح السياسي، سعت للوصول إلى توسل تسوية دولية تسمح لها بوقف الحرب التي لم تربحها، فكان قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١ [4].

من هنا، فإن إسرائيل، تكون قد شنت الحرب بالنيابة عن راعيها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان حزب الله يدافع عن لبنان. فلم تكن الحرب التي شنتها إسرائيل ضد مجموعة إرهابية أمراً يمكن استئصاله بسهوله، ولكنها كانت حرباً ضد دولة بكاملها التي توحد شعبها ضد الولايات المتحدة و العدو الاسرائيلي.

إن فشل تل أبيب في حل الأزمة عسكريا، جعلها تلهث وراء قارب النجاة، أي قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١[5]، الذي دعا إلى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان، ومطالبة حزب الله بالوقف الفوري لكل هجماته، ومطالبة إسرائيل الوقف الفوري لكل عملياتها العسكرية الهجومية، وسحب كل قواتها من جنوب لبنان. كما ودعا القرار الحكومة اللبنانية لنشر قواتها المسلحة في الجنوب بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة (اليونيفيل)، وذلك بالتزامن مع الإنسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، كما يدعو إسرائيل ولبنان لدعم وقف دائم لإطلاق النار وحل بعيد المدى[6].

كما تضمن القرار عدة بنود ومطالب أخرى هي:

---

(1) كميل، حبيب، " **لبنان : الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(2) - Samir, El khadem, "**The war of surprises and deceptions**", opcit, p.14.

(3) - Carl, Von Clausewitz, "**On war",** (Washington : combat forces press, 1953), p.569.

(4) كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠-٢٦١-٢٦٢ .

(5) المرجع نفسه، ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(6) " **القرار ١٧٠١ بشأن وقف القتال في لبنان**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٨/١٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/٢٥ https://www.aljazeera.net

١- إيجاد منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، تكون خالية من أي مسلحين ومعدات حربية وأسلحة، عدا تلك التابعة للقوات المسلحة اللبنانية وقوات اليونيفيل.

٢- التطبيق الكامل لبنود اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ و ١٦٨٠، بما فيها تجريد كل الجماعات اللبنانية من سلاحها وعدم وجود قوات أجنبية إلا بموافقة الحكومة.

٣- منع بيع وتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى لبنان، إلا تلك التي تسمح بها الحكومة.

٤- تسليم إسرائيل الأمم المتحدة خرائط حقول الألغام التي زرعتها في لبنان.

٥- أما في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، يطلب القرار من الأمين العام، أن يقدم إلى المجلس اقتراحات خلال ثلاثين يوماً بعد مشاورات مع الفرقاء المعنيين بشأن إجراء ترسيم دقيق للحدود اللبنانية[1].

و بالتالي، إن القرار ١٧٠١، وفّر لإسرائيل ما فشلت بتحقيقه عسكرياً، ويجب اعتباره في أفضل الأحوال، قراراً تحويلياً يوفّر أساساً ذا معنى للتقدم إلى الأمام، وإطاراً لخلق حقائق سياسية وأمنية جديدة في لبنان والمنطقة[2]. ولكن الحرب بحد ذاتها، قد خلقت بعض الحقائق الإستراتيجية في لبنان والشرق الأوسط. وعليه، فإننا نجد أن حرب تموز هي امتداداً للسياسات الإقليمية بوسائل أخرى، إذ حصدت إيران وسوريا بعض المنافع من انتصار حزب الله.

من هنا، إن هذه التحديات التي أفرزتها حرب تموز، تظهر بأنه: بعد أقل من ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب الباردة، إن عصر أميركا في الشرق الأوسط قد انتهى، وأن عصر الشرق الأوسط القادم لم يعد عصر اللاعبين من الخارج ذوي التأثير المتواضع نسبياً، وأن القوى المحلية سيكون لها الدور الأساسي أو اليد الطولى، لأنهم يحرزون تقدماً نحو السلطة. وهم بالتالي، راديكاليون ملتزمون بتغيير الوضع الراهن. وإن لبنان قد أصبح بالتالي، المكان الأمثل لتصبح هذه التغييرات والتحديات حقائق ملموسة[3].

ثالثاً- الأبعاد والتداعيات الوطنية

إن اغتيال الحريري، لم يعرّض لبنان للتدخل الإقليمي والمناورات الدولية فقط، بل أعاد تقسيم الشعب اللبناني إلى مذاهب وطوائف أيضاً. فقد إجتمعت المعارضة ممثلة بجنبلاط (ممثلاً بالدروز)، وتيار المستقبل الحريري (عن السنّة) وبعض العناصر المسيحية في بيت الحريري، وأصدرت بياناً أدانت فيه بشدة عملية الإغتيال، وحمّلت المعارضة السلطات اللبنانية والسورية مسؤولية هذه الجريمة والجرائم الأخرى المماثلة، وطالبت بتحقيق دولي في جريمة الإغتيال، وبانسحاب القوات السورية قبل إجراء الإنتخابات اللبنانية[4].

---

[1] "مجلس الأمن، " **القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)**"، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/٢٥، https://www.diplomate.gouv.fr

[2] - Paul , Salem , "**The future of Lebanon"**, vol.85, No.6, (Foreign Affairs : Nov. Dec, 2006), p.19, www.jstor.org

[3] كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٦-٢٦٧ .

[4] - Nicholas, Blanford, "**Killing Mr. Lebanon : the Assassination of Rafic Hariri and it's Impact on the Middle East"**, opcit, p.142.

وكان يوم تشييع الحريري يوماً وطنياً، وعقبَ التشييع قامت مظاهرات معادية لسوريا ، واكتسبت فيما بعد زخماً هزّ المؤسسات السياسية اللبنانية، ما دفع بالرئيس نبيه بري إلى الإستجابة لطلب المعارضة، ودعا إلى عقد جلسة برلمانية لمناقشة ظروف اغتيال الحريري. وفي ٢٨ شباط عام ٢٠٠٥، قام بعض نواب المعارضة بشجب موقف الحكومة اللبنانية، وباتهام النظام الأمني اللبناني– السوري بالتخطيط لقتل الحريري. وكان الموقف ضاغطاً على رئيس مجلس الوزراء عمر كرامي، فأعلن استقالة حكومته حتى لا تكون الحكومة عقبة أمام مصلحة البلد. أما المعارضة، فقد إعتبرت استقالة حكومة كرامي الخطوة الأولى باتجاه الكشف عن الحقيقة الكاملة، عمّن قرّر وخطط ونفّذ اغتيال الحريري. ومن ثم أصدرت المعارضة قائمة جديدة من المطالب، شملت المطالبة بالإنسحاب الفوري للقوات السورية، واستقالة كبار ضباط الأجهزة الأمنية في البلد، وسرعان ما نالت انتفاضة الاستقلال اهتماماً دولياً[1].

كما أن إدارة بوش الإبن، وصفت "الإنتفاضة" على القوات السورية "بثورة الأرز"، وأجرت مقاربة بينها وبين الثورات الملونة مثال: "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، و " ثورة الورود" في جورجيا.

ولكن بعد قرار الرئيس بشار الأسد، بسحب القوات السورية في نهاية شهر نيسان ٢٠٠٥، ظهر أن لبنان ينزلق إلى توتر طائفي ومذهبي جديد، تمثل في مظاهرتين ضخمتين متعارضتين في آذار ٢٠٠٥:

الأولى، كانت مظاهرة ٨ آذار، التي استجمعت وللمرة الثانية معظم القوى الشيعية (حركة أمل وحزب الله) وأحزاب تنتمي الى مكونات طائفية أخرى ومدعومة من إيران وسوريا للتعبير عن الإمتنان لسوريا والشكر لدورها وجهودها وتضحياتها من أجل استقرار لبنان وحماية السلم الأهلي.

الثانية، كانت مظاهرة ١٤ آذار، التي تشكلت بتحالف أكثرية القوى من مكونات المجتمع اللبناني، وشملت مسيحيين (التيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية)، وسنّة (تيار المستقبل)، ودروز (الحزب التقدمي الإشتراكي) والمدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا ودول عربية المناوئة لسوريا، نادت بالوحدة و الاستقلال و الحقيقة والثورة ضد الظلم الكبير الذي تعرض له رفيق الحريري.

لكن لبنان الجديد، الذي كان الكثير من جيل الشباب يطمح إليه، جاء يشبه القديم. فقبل الإنتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٥، كان البلد قد انقسم إلى خطوط طائفية بشكل غير مسبوق، وكما كان واضحاً، أن الطائفية هي القاعدة التي تميزت بها الإنتخابات في طول البلاد وعرضها. والحقيقة أن التحالف بين السنة والشيعة والدروز، ترك خيبة أمل وامتعاضاً وقلقاً عن المسيحيين بسبب وضعهم الهامشي، الذي سيستمر تحت مظلة الإتفاق الرباعي بين حزب الله وحركة ألأمل وتيار المستقبل والحزب التقدمي الإشتراكي. وخشيَ المسيحيون أن تصبح رئاسة الجمهورية، وهي الإمتياز الوحيد الباقي لهم تحت رحمة الدروز والسنة، فصوّت المسيحيون في جبل لبنان بشكل كامل تقريباً لصالح العماد عون مرشح التيار الوطني الحر، الذي كان قد عاد إلى لبنان من منفاه في فرنسا في ٧ أيار ٢٠٠٥، أي قبل أسبوع فقط من بدء الحملة الإنتخابية. وقد أظهرت نتيجة تلك الإنتخابات، أن العماد عون هو القائد الأقوى تأثيراً عند المسيحيين منذ نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٩٠. كما أغضب العماد عون قوى تحالف ١٤ آذار، عندما أشار إلى أن استشهاد الحريري

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠ .

قد سرّع انسحاب القوات السورية فقط، بينما كان نضاله السياسي في منفاه (باريس وواشنطن) هو الفعل الرئيسي المؤثر الذي منح لبنان حريته. وقد دلّ هذا الكلام على أنه، بدأ يرسم طريقه السياسي الخاص مستقلاً عن مجموعة ١٤ آذار[1].

والجدير بالذكر، أن الوجه الداخلي للأزمة اللبنانية لم يبدأ في ١٤ آذار ٢٠٠٥ . ففي أيلول ٢٠٠٠، وبعيد الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب، أصدر مجلس المطارنة الموارنة بياناً، طالبوا فيه دمشق بسحب قواتها من لبنان، وعودة الجنرال عون من المنفى وخروج سمير جعجع من السجن، لأن الوضع لم يعد محتملاً في ظل السيطرة السورية المفروضة على المؤسسات جميعها[2]. وكانت المفاجأة في موقف جنبلاط، الذي طالب بوقف التدخل السوري غير المبرّر في الشؤون اللبنانية، فكان جنبلاط أول قائد غير مسيحي ينتقد الوجود سوري علناً[3].

وفي صيف عام ٢٠٠٤، أصبح الوضع في لبنان دقيقاً وحرجاً للغاية، عندما رعت باريس وواشنطن قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩. من ناحيتها سعت دمشق إلى تمديد ولاية الرئيس لحود لاستمرار تأثيرها على لبنان، واتهمت الحريري بأنه وراء صدور القرار ومشاركته في صياغة مسودة القرار وذلك بالرغم من مساندته لها في تمديد ولاية الرئيس لحود.

ولدى قراءة مجريات الأحداث يومئذٍ، يبدو أن سوريا ساندت الرئيس لحود لعدم ثقتها بالحريري، مما دفع بالأخير إلى تقديم إستقالته يوم ٤ تشرين أول ٢٠٠٤. وجاءت هذه الاستقالة لتكون سبباً مهماً في تطور الأحداث إلى تحدّ بعيد، كما أنها وسعت أيضاً تحالف المعارضة خارج الحدود الطائفية. وإنه، على ضوء الصراع على السلطة بين الأحزاب اللبنانية، حصلت حادثة اغتيال الحريري وحوادث دموية أخرى[4].

وفي ظل عمليات القتل المستمرة، شكل فؤاد السنيورة حكومته المتوازنة في ١٩ تموز ٢٠٠٥، التي نالت ثقة مجلس النواب والتي شددت في بيانها الوزاري على الأهداف التالية:

١- الكشف عن قتلة الرئيس الحريري، وعن كل الجرائم التي تلتها، ومعاقبة مرتكبيها.

٢- تطبيق بنود اتفاق الطائف، في ما يختص بتوصيف العلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

٣- المحافظة على حق المقاومة اللبنانية بتحرير الأرض من الإحتلال الإسرائيلي.

ومع ذلك، وبدون أدنى شك، تميزت الحكومة بعدم قدرتها على تطبيق بنود قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩، ورفض الرئيس لحود الإستقالة، وواصلت سوريا الضغط، من خلال إغلاق الحدود وعرقلة حركة التبادل التجاري والترانزيت من لبنان، واتهمت السنيورة وسعد الدين الحريري بأنهما ليسا إلا وكيلين عن القوى

---

[1] المرجع نفسه، ص ٢٧٠ – ٢٧١ – ٢٧٢ .

[2] أحمد، عبيد الله، " **العلاقات السورية اللبنانية**"، مرجع سبق ذكره.

[3] كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين** "، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٢ .

[4] المرجع نفسه، ص٢٧٤-٢٧٥ .

الكبرى. ومن جهته، رفض حزب الله القرار الرقم ١٥٥٩، لأنه يستتبع تخليه عن المحور (لبنان وسوريا وإيران المقاوم لإسرائيل).

ولاحقاً، تفاقمت الأزمة عندما أقدم رئيس الوزراء وتحالف قوى ١٤ آذار، وخلافاً للمادة ٦٥ من الدستور، على الموافقة على إنشاء محكمة خاصة للبنان ذات طابع دولي لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عن جريمة اغتيال الحريري، ما خلق أزمة داخل مجلس الوزراء حول ماهية الجهة المخولة لإجراء مفاوضات مع الأمم المتحدة، علماً بأن المادة ٥٢ من الدستور، تنيط برئيس الجمهورية الصلاحية كسلطة وحيدة لإبرام الإتفاقات الدولية، فاستقال الوزراء المعترضون على كيفية تعاطي قوى ١٤ آذار مع موضوع تمرير اتفاق المحكمة في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، ما أفسح المجال أمام الرئيس السنيورة لإرسال موافقة الحكومة اللبنانية "المبتورة" على اتفاقية انشاء المحكمة.

وبالتالي، إن استقالة جميع وزراء الشيعة، أسقط شرعية حكومة السنيورة كلياً، لأن طائفة كبيرة لم تعد ممثلة في مجلس الوزراء، ما يتناقض مع ما جاء في مقدمة الدستور (الفقرة "ي") التي تنص بوضوح على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، بالإضافة إلى أن الوزراء المستقيلين، يرون أن إنشاء محكمة دولية، هي قضية وطنية أساسية، تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحددين في مرسوم تشكيلها[1]. وقد صرّحت قوى المعارضة مراراً وتكراراً، بأنها تدعم في الجوهر إنشاء المحكمة الدولية، غير أنها تريد التأكد مما إذا كان النظام الأساسي للمحكمة ينسجم مع القانون اللبناني[2].

وفي ٦ شباط ٢٠٠٨، تم إبرام إتفاقية بين التيار الوطني وحزب الله "إتفاقية تفاهم مشتركة"، بعدما أن انشق التيار الوطني عن المعارضة، كما وسعت هذه الإتفاقية قاعدة الدعم لحزب الله في الدوائر المسيحية، وكذلك نجح حزب الله في الحصول على دعم التيار الوطني في مواقفه، كما وحصل على دعمه لاستثناء سلاحه من القرار ١٥٥٩، وبالتالي أعطى الحق لإقامة علاقات على أساس الإحترام المتبادل بين حزب الله وسوريا. وبالمقابل قد صرّح السيد نصر الله ، بأن الجنرال عون يُعد من أفضل المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية في لبنان كبديلا عن سمير جعجع المتحالف مع قوى ١٤ آذار، والذي يتخذ مواقف المعارضة ذاتها، أي المطالبة بنزع سلاح حزب الله[3].

كما أن جوهر الموضوع، هو أن الإتفاقية وفّرت إطاراً بين الطرفين تتعلق بتأمين تفاهم مشترك عن طريق الحوار الوطني، من شأنه أن يُفضي إلى صياغة استراتيجية للدفاع الوطني، يتوافق عليها اللبنانيون للاستفادة من نتائجها. إضافة إلى أن هذه الاتفاقية، فيّدت حركة فريق ١٤ آذار من خلال تحالفه مع التيار الوطني الحر، وغيّرت من طبيعة التحالفات على المسرح السياسي اللبناني.

و من خلال مجريات الأحداث يمكن القول، بأن العلاقات بين الأحزاب والأفرقاء اللبنانية، تميّزت أثناء حرب تموز ٢٠٠٦ وبعدها بالشكوك والخوف المتبادل. كما أصدرت حكومة السنيورة بياناً في اليوم

---

(1) المرجع نفسه، ص ٢٧٥ – ٢٧٦ – ٢٧٧ .

(2) – Nicolas, Bland Ford, "**Killing Mr. Lebanon : the Assassination of Rafic Hariri and it's impact on the Middle East",** opcit, p.171.

(3) أحمد، عبيد الله، " **العلاقات السورية اللبنانية**"، مرجع سبق ذكره.

الأول من الحرب، تعلن فيه على عدم علمها وهي بالتالي لا تتحمل أي مسؤولية، ولا تتبنى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية. من هنا، وبغسيل أيدي الحكومة من أي مسؤولية للدفاع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلي، تكون الحكومة قد أكدت بذلك على شكوك المعارضة من الهدف الحقيقي للحرب الإسرائيلية، وهو تحويل التوازن العام للقوى في لبنان لصالح فريق ١٤ آذار. إضافة إلى أن إسرائيل قد منّت نفسها بأن أي ضغط عسكري على حزب الله سوف يسهل الأمر على حكومة السنيورة لنزع سلاح الحزب بالكامل[1].

ولكن حزب الله لم يُدمّر، وبالتالي فإن فريق ٨ آذار لم يستسلم. وعلى العكس تماماً، فإن التيار الوطني وحزب الله وحركة أمل وأحزاب أخرى، إجتمعوا معاً وأطلقوا حملة تغيير سياسية حسب الأجندة التالية:

١- توسيع حكومة السنيورة، بإضافة وزراء من تكتل التيار الوطني.

٢- صياغة مسودة، ونشر قانون إنتخابي جديد وعادل.

٣- تنظيم انتخابات برلمانية مبكرة .

٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

٥- إجراء انتخاب رئيس جديد للجمهورية من قبل البرلمان الجديد.

ولكن فريق ١٤ آذار، رفض تلك المطالب بشكل صريح، الأمر الذي أسهم في خلق جو من التوتر الشديد في البلد، توتّر زاد من حالة الشك والريبة حول مستقبل لبنان.

وبالتالي، وفي ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، زادت الأزمة اللبنانية تعقيداً وتوتراً، عندما ترك الرئيس لحود القصر الجمهوري، منهياً بذلك فترة التمديد، دون أن يتمكن مجلس النواب من اختيار خليفاً له. فتولى مجلس الوزراء مهام السلطة التنفيذية في غياب رئيس الجمهورية، واستدعى هذا الفراغ الدستوري كلاً من فرنسا وجامعة الدول العربية لايجاد طرق لحل الأزمة.

نتيجة لذلك، ففي ١٤ و ١٥ تموز ٢٠٠٧، عُقد لقاء بين الأفرقاء اللبنانيين في باريس، لمحاولة إيجاد حل ينسجم والأزمة السياسية، ولكن المفاوضات انتهت بدون جدوى، وفي أول نيسان ٢٠٠٨، أطلق الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" تقريره المنتظر لحل الأزمة، دعا فيه إلى انتخاب قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل بشكل مرضٍ الأكثرية الحاكمة، وأقطاب المعارضة، ووضع مسودة لقانون الإنتخابات البرلمانية. لكن المعارضة، أصرّت على أن يكون لها ثلث المقاعد في الحكومة العتيدة، لتضمن حق الفيتو في القرارات المصيرية، الأمر الذي استقبلته الجامعة العربية بحذر. وفي المقلب الآخر، دعمت حكومة السنيورة خطة الجامعة إلى أقصى حدّ، وارتفعت تساؤلات حول توزيع المقاعد في الحكومة، وروح القانون الإنتخابي للعام ١٩٦٠، وأولوية مندرجات المبادرة.

---

[1] كميل، حبيب، " **لبنان: الهدنة بين حربين**"، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٨ – ٢٧٩ .

وهكذا، بدأت أمور الشك والريبة تتزايد، عندما بدأت المعارضة تبحث عن ضمانات بأن لا يكون هناك رابح أو خاسر، إذا تم تبنّي الخطة. وبالتالي، إستمرت الأزمة نتيجة التوتر السياسي، الذي سبق وتلى مؤتمر القمة العربية، الذي انعقد في دمشق ما بين ٢٩ و ٣٠ آذار ٢٠٠٨، عندما قرر رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيوة مقاطعته ليبيّن رفض الشعب اللبناني الفراغ الرئاسي. كما اتهم السنيورة سوريا، بأنها تؤدي دوراً كبيراً في تعقيد الأزمة اللبنانية، ومنعت عبر تدخلها في الشؤون اللبنانية انتخاب رئيس جديد للجمهورية[1].

بعد ذلك، وفجأةً في ٧ أيار ٢٠٠٨، إنفجرت الأزمة السياسية اللبنانية بعنف، بعد قرار السنيورة في مجلس الوزراء بإقصاء رئيس جهاز أمن المطار وفيق شقير من مركزه القريب من حزب الله، والبدء في التحقيق بشبكة الإتصالات التابعة لحزب الله. وبقي الوضع شديد التوتر، مع وصول لجنة وزارية من جامعة الدول العربية إلى بيروت، لإجراء مشاورات وإيجاد حل للأزمة.

من هنا، وفي ذروة تفاقم الأزمة، جاءت دعوة الأمير القطري الشيخ أحمد بن خليفة آل ثاني لِـ ١٤ قائداً لبنانياً، إلى إجراء محادثات في الدوحة، وإنهاء ١٨ شهراً من العداء والضغينة، التي انفجرت في قتال طائفي مُفرط، هدّد وحدة البلد. وفي ٢١ أيار ٢٠٠٨، ونتيجة لمشاورات مكثفة وجادة، تم التوصل إلى إتفاق (إتفاق الدوحة) تتضمن المبادئ التالية:

أ- إنتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

ب- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتألف من ٣٠ وزيراً، وتتعهّد الأطراف جميعها بعدم الإستقالة من الحكومة أو إعاقة عملها.

ج- يلتزم جميع الأطراف بالإمتناع عن استخدام السلاح أو العنف، بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

د- اطلاق الحوار حول تعزيز سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية كافة، وحول علاقاتها بمختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين.

لقد تم تنفيذ بعض مبادئ مقررات الدوحة فور الانتهاء من الاتفاق بحيث أنه:

١- بدأ مؤيدو المعارضة على الفور إزالة الخيم من مكان الإعتصام في وسط بيروت، والذي استمر لمدة ١٨ شهراً.

٢- إنتخب البرلمان العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية في ٢٥ أيار ٢٠٠٨، وبعد ستة أشهر من الفراغ الدستوري.

٣- تم تأليف حكومة وحدة وطنية برئاسة فؤاد السنيورة في ١١ تموز ٢٠٠٨.

يقول الدكتور "كميل حبيب"، "إن إتفاق الدوحة لم يأتِ بحلّ شامل للأزمة اللبنانية المستمرة، فالنخبة السياسية تعتبر أن إتفاق الدوحة لم يكن سوى وسيلة مؤقتة لمحاولة إنهاء الأزمة، التي فجرها اغتيال الرئيس

---

[1] المرجع نفسه، ص ٢٧٩ – ٢٨٠ – ٢٨١ – ٢٨٢ .

الحريري. فالأزمة اللبنانية هي طائفية من جهة، وعسكرية سياسية واجتماعية واقتصادية من جهة أخرى. وتبيّن أن كل هذه المشاكل الداخلية مرتبطة بالوضع العام في الشرق الأوسط"[1].

المبحث الثاني
تداعيات الصراعات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية اللبنانية والكيان

هناك مجموعة من العوامل التي استجدّت على الساحتين الإقليمية والدولية، فرضت تأثيرات لا يستطيع أحد تجاهلها، أو القفز فوق إنعكاساتها وخاصة على لبنان، ومنها أحداث ما يسمى بالربيع العربي التي عصفت في بعض الدول العربية، إبتداءً من تونس وصولاً إلى سوريا التي بقيت شرارتها فيها حتى يومنا هذا[2].

من هذا المنطلق، سنعالج هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: في تأثير الأزمة السورية على لبنان

المطلب الثاني : التسوية الرئاسية والإنهيار.

المطلب الأول : تأثير الأزمة السورية على لبنان

إن لبنان قبل أيار ٢٠٠٨ غير لبنان ما بعده، فقد تشكلت حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري أشرفت على الإنتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩، وبدأت مسيرة تخفيف التشنج في الشارع، مترافقة مع إتصالات سورية – سعودية، واكبها الأطراف اللبنانيون بإعادة التواصل مع النظام في سوريا، بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز لدمشق، وقد التقى على إثر ذلك الحدث الرئيس سعد الحريري مع الرئيس بشار الأسد. إلا أن إندلاع الإنتفاضة السورية، أعاد التموضع السياسي إلى ما كان عليه قبل العام ٢٠٠٨، ونجا لبنان من كارثة كادت أن تقع في أي لحظة من جراء اشتداد التوتر بين أفرقاء النزاع وتجنبت البلاد حرباً شيعية– سنية، أو ربما إسلامية– مسيحية مرتبطة بالبلدان المحيطة بلبنان[3].

كما إنقسمت الأحزاب السياسية حول تأييد النظام في سوريا أو معارضته، فدعم حزب الله الرئيس بشار الأسد ولكنه حرص على تفادي الصدامات الطائفية في لبنان، بينما قامت بعض المجموعات من الطائفة السنية بتقديم المساعدة المباشرة "للثوار" السوريين، إلا أن الأحزاب السنية الرئيسية حرصت أيضاً على صون الإستقرار الداخلي.

---

[1] المرجع نفسه، ص ٢٨٢ – ٢٨٣ – ٢٨٤ .

[2] ناصر، زيدان، " **المساكنة الصعبة بعد إتفاق الدوحة**"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٧ .

[3] المرجع نفسه، ص ٢٦ .

أولاً- تداعيات اندلاع الأزمة السورية على الإنقسام اللبناني والنأي بالنفس

لقد ارتبط لبنان بسوريا منذ العام ١٩٧٦، ورسمت التحالفات المؤيدة والمعارضة فيه للنظام في سوريا حدود السياسة اللبنانية منذ العام ٢٠٠٥، أي بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وعندما اندلعت "الإنتفاضة" السورية في آذار ٢٠١١، كانت الإصطفافات السياسية تعكس بشكل خطير خطوط المعركة بين مؤيدي الرئيس الأسد ومناهضيه داخل سوريا، وألهبت الطبقة الطائفية المتزايدة للصراع في سوريا التوترات الطائفية الشديدة في لبنان بشكل مباشر، إذ تحرك "السنة" في لبنان لدعم الثوار، فيما وقف حزب الله إلى جانب النظام في سوريا.

وبالتالي، فإن لبنان الذي يعاني من عدم الإستقرار، أتت إليه الأزمة السورية لتزيد الحالة اللبنانية هشاشة وعرضة إلى التوتر، بحيث ارتبطت مخاطر عدم الإستقرار في لبنان بالتوترات المذهبية بين السنة والشيعة، واستياء السنة من ما أسموه "هيمنة حزب الله وسلاحه"، وهاتان الطائفتان متساويتان في الحجم تقريباً في لبنان، وهما متحالفتان مع القوتين الإقليميتين المتنافستين (المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية)، إضافة إلى أن مشاعر هذا الإستياء الأخيرة تعود إلى العام ٢٠٠٥ مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وبعد ذلك، استاء الرأي العام السني مجدداً في كانون الثاني ٢٠١١، عندما استقال كل وزراء حزب الله وحلفاؤه من الحكومة التي كان يرأسها سعد الحريري، الأمر الذي أدى إلى انهيار حكومته. من هنا، رأى جمهور واسع من سنة لبنان في الإنتفاضة السورية فرصة لإسقاط القوة الإقليمية التي تقف وراء قوة حزب الله في لبنان.

وفي أعقاب انهيار حكومة سعد الحريري في الشهر الأول من عام ٢٠١١، شكّل الرئيس نجيب ميقاتي حكومة جديدة في ١٣ حزيران تتصف بأكثرية لمجموعة وزراء حزب الله وحلفائه، وثلث زائد واحد لوزراء تابعين لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية والزعيم وليد جنبلاط، قوبلت بالترحيب في دمشق وطهران، ولكن ليس في منطقة الخليج وأوروبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، كانت دول الخليج والدول الغربية في هذه المرحلة مهتمة بالتطورات الجارية في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا أكثر من اهتمامها بما يجري في لبنان، ولكنها تعاملت مع حكومة الرئيس ميقاتي الجديدة بوصفها الحكومة الشرعية في لبنان[1].

بالإضافة إلى أن الرئيس ميقاتي، قد نجح في تخفيف التوتر من خلال إعلان سياسة رسمية تتبنى شعار "النأي بالنفس" عن الصراع السوري، وتمكن أيضاً من تأمين تمويل لبناني للمحكمة الخاصة بلبنان القضية التي قسمت حكومة سلفه الرئيس سعد الحريري وساهمت في إسقاطها.

إلا أن سياسة " النأي بالنفس"، خُرقت مرات عدة على ما يرى كثيرون، وخاصة أثناء العملية التي نفذها الجيش اللبناني في تلال وادي خالد في الشمال، والتي جاءت كما سماها فريق ١٤ آذار أنها بطلب من السفير السوري، كذلك خُرقت من خلال الموقف الذي اتخذه وزير الخارجية عدنان منصور في إجتماع الجامعة العربية، متجاوزاً الإجماع العربي في معارضته للقرارات التي تدعو لفرض عقوبات على الرئيس

---

[1] بول، سالم، **"لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر"**، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر ١١ كانون الأول ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٤ آب ٢٠٢٢ . www.carnegie-mec.org

السوري ونظامه[1]. كما أثار ضجة بطلبه في مجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة بإعادة مقعد سوريا في جامعة الدول العربية إلى النظام السوري، ما شكّل مفاجأة لهؤلاء. بينما كانوا يبحثون في صياغة طلب إلى "الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، تشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سوريا في الجامعة ومنظماتها ومجالسها للإشتراك في القمة العربية في الدوحة، فلم يصوّت الوزير منصور على قرار نقل التمثيل إلى المعارضة السورية تطبيقاً لقرار الحكومة اللبنانية " النأي بالنفس" في الشأن السوري[2].

ثانياً– الحوار الوطني الملتهب بتداعيات الحرب السورية والبنود المشروطة دولياً

في ١١ حزيران ٢٠١٢، إنعقدت هيئة الحوار الوطني في مقر رئاسة الجمهورية في بعبدا برئاسة الرئيس ميشال سليمان ومشاركة أفرقاء الحوار، وبنتيجة التداول تم التوافق على المقررات التي اعتبرت بمثابة " إعلان بعبداً، يلتزمه جميع الأطراف وتبلغ نسخة منه إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة[3]، من أهم بنوده:

١– تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية، وتجنبه الإنعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب إلتزام قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي والقضية الفلسطينية المحقّة، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

٢– الحرص تالياً، على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانية السورية وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان، وباستعمال لبنان مقراً أو ممراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين، ويبقى الحق في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفول تحت سقف الدستور والقانون.

٣– إلتزام القرارات الدولية، بما في ذلك القرار ١٧٠١[4] .

من هنا، وعلى الرغم من عدم اعتراض أي من أفرقاء الحوار على بنود " إعلان بعبدا"، إلا أن النائب محمد رعد قال بأن " إعلان بعبدا" وُلد ميتاً ولم يبقَ منه إلا الحبر على الورق، وانتقد مسؤولو الحزب الإعلان رافضين مبدأ الحياد عن الصراعات الإقليمية، لأن ذلك يعني نأي لبنان بنفسه عن القضية الفلسطينية، علماً

---

[1] ناصر، زيدان، " **المساكنة السياسية الصعبة بعد اتفاق الدوحة**"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ – ١٠٤ .

[2] إيلي، الحاج، " **موقف وزير خارجية لبنان من الأزمة السورية**"،AL – Monitor ، تاريخ النشر ١٢ آذار ٢٠١٣، تاريخ الدخول ٤ آب ٢٠٢٢ www.aL-monitor.com2022 .

[3] أحمد، زين الدين، " **من إتفاق الدوحة ٢٠٠٨ إلى " إعلان بعبدا إلى أزمات ما بعد تشرين الأول**"، اللواء، تاريخ النشر ٢٥ حزيران ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٧ آب ٢٠٢٢ و www.aliwaa.com .

[4] رئاسة الجمهورية اللبنانية، " **إعلان بعبدا الصادر عن هيئة الحوار الوطني** "، تاريخ النشر ١١ حزيران ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٧ آب ٢٠٢٢ www.presidency.gov.Lb.

بأن الرئيس سليمان وخلال الجلسة أوضح أن الحياد لا يشمل القضية الفلسطينية ولا إسرائيل التي نحن في حال صراع معها، فالنأي بالنفس لا يشمل القضية العربية المركزية فنحن منحازون إليها وإلى حقوق الشعب الفلسطيني ومواقف لبنان واضحة في هذا المجال.

و بالتالي، فإن موقف حزب الله برفض إعلان بعبدا كان نتيجة خشيته أن يشكل هذا الإعلان مضمون البيان الوزاري، كما تطالب قوى ١٤ آذار والمجتمع الدولي، بحيث يعتبره حجة وورقة دامغة يُمارس من خلالها الضغط على الحزب، خصوصاً بعد إعلان السيد حسن نصر الله مشاركته في المعارك في سوريا، ومضاعفة إرسال مقاتليه لدعم النظام ومحاربة التكفيريين والإرهابيين ومشاركته شخصياً إذا اقتضى الأمر. كما و بالتزامن مع إعلان بعبدا أصدر مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي قرارا بإدراج الجناح العسكري للحزب على لائحة المنظمات الإرهابية، بالإضافة إلى الحملة الخارجية على الحزب بعد تورطه في الحرب السورية وما ترك من سلبيات على الساحة، في ظل امتناع العرب والأجانب عن زيارة لبنان[1].

وأما فيما يتعلق بمضمون البيان الرئاسي لجهة سلاح حزب الله، كان المقصود منه أن التمسك بإعلان بعبدا لا يعني المطالبة بنزعه، بل أن السلاح هو من ضمن الإستراتيجية الدفاعية التي هي قيد النقاش، فيما الإعلان يهدف إلى عدم استخدام السلاح في الداخل، وإلى تحييد لبنان عن أي صراعات إقليمية وتحديداً الصراع السوري[2].

من هنا، فإن مسألة تحييد الساحة الداخلية والنأي بالنفس عن أي تداعيات قد تحصل، كانت في صلب اهتمامات الرئيس سليمان، سواء في لقائه بسفراء الدول الخمس الكبرى في بيت الدين، أو لقاء هيل، أو الرئيس الفرنسي " فرنسوا هولاند" في مدينة " نيس " الفرنسية، وهذا الحرص هو الذي دفع " كيري" إلى الإتصال بالرئيس سليمان لإبلاغه موقف الإدارة الأمريكية من الأزمة الناتجة من استعمال السلاح الكيميائي والمساعي الدبلوماسية الجارية في هذا المجال، وأشاد " كيري" بسياسة الرئيس سليمان التي تعمل على تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية وتحديداً ما يجري في سوريا، وتجنب حصول أي ردات فعل تسيء إلى المصلحة اللبنانية، وبالتالي، كان هناك تقديراً أميركياً ودولياً لما سماها سياسة الإعتدال والحكمة التي ينتهجها الرئيس سليمان، لتجنب لبنان الكثير من الآثار السلبية لما يجري حوله.

علاوة على ذلك، لقد أراد الرئيس ميشال سليمان الحصول على تثبيت الإلتزام اللبناني من خلال الموافقة على هذه الوثيقة، التي أتت قبل أيام من حضوره لإجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان في الأمم المتحدة. كما تعهد بالإلتزام ببنوده أمام المجتمع الدولي إنطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا التي تعلو أي

---

[1] فيليب، أبي عقل، " **لماذا تنصل حزب الله من إعلان بعبدا**"؟ ، العربي الأسبوع، تاريخ النشر ٢٢ آب ٢٠١٣، تاريخ الدخول ٧ آب ٢٠٢٢ . www.arabweek.com.Lb .

[2] ميشال، نصر، " **دفن إعلان بعبدا سيجر الويلات**" ، المقاومة الإسلامية – لبنان، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٧ آب ٢٠٢٢، .www.moqawama.org

مصالح فئوية، وذلك للتخفيف من تبعات إدراج حزب الله على لائحة الإرهاب الأوروبية، ومن الإجراءات التي كان يعتزم عدد من الدول العربية والغربية إتخاذها ضد لبنان، بما يضرّ بمصالحه الأمنية والاقتصادية والسياسية، وبما لا قدرة لأي طرف على احتمالها[1].

من هنا إن إعلان بعبدا، ما هو إلا خارطة طريق تنفيذية لسياسة النأي بالنفس، وما الترحيب الدولي به، إلا ترحيب بأمرين تحققا:

١- تجاوب اللبنانيين مع الدعوة إلى الحوار، وقد أصبحت الطاولة واقعاً ومجالاً مفتوحاً غب الطلب كلما دعت الحاجة واقتضت الضرورة.

٢- أصبحت وثيقة وطنية جديدة إسمها " إعلان بعبدا "، وأهميتها تكمن في أنها مذيّلة بتواقيع المشاركين، وتشكل بنودها مادة تلاقي وحوار في ما بينهم لإعادة وصل ما قد ينقطع ولو مستقبلاً[2] .

كما أن " حزب الله " قد بدأ تدخله الفعلي والرسمي في الحرب السورية عام ٢٠١٣ ليشارك إلى جانب النظام السوري بمعاركه ضد المعارضة والحركات التكفيرية، فاعتبر مجلس التعاون الخليجي وقتها أن تدخل "حزب الله" في سوريا يعرقل "جنيف٢"، وأعرب عن قلقه من إنعكاسات الأزمة السورية على الأوضاع في لبنان. وبالتالي فإن تدخل حزب الله في سوريا سيزيد من حدة الإنقسامات داخل المجتمع اللبناني أيضاً[3]. من هنا، فقد أدى تدخل حزب الله في الحرب السورية، إلى تراجع العلاقات الخليجية- اللبنانية وتقدم النفوذ الإيراني في المنطقة ومنها لبنان[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] جورج، علم، " **إعلان بعبدا بلسان أميركي – عربي** " ، الجمهورية، تاريخ النشر ١٥ حزيران ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٧ آب ٢٠٢٢ .www.aljoumhouria.com

[3] تمارا، جمال الدين، " **أبرز الأحداث التي مرّ بها لبنان منذ اغتيال الحريري**"، الشرق الأوسط، تاريخ النشر ١٣ شباط ٢٠١٨، تاريخ الدخول ١٠ آب ٢٠٢٢ . www.aawsat.com

[4] زياد، ماجد، " **العلاقات اللبنانية – الخليدية : من التأزم إلى الترقب والإنتظار**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٩ آذار ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ آب ٢٠٢٢ www.studies.aljazeera.net

ثالثاً- مرحلة الصراع المفتوح في الحرب السورية (٢٠١١ – ٢٠١٥)

مع إنطلاق "الثورة السورية" التي تحولت من تظاهرات سلمية إلى مواجهة مسلحة ثم إلى حرب شاملة، نجم عن ذلك تبدل جديد في الأوضاع اللبنانية وفي العلاقات اللبنانية – الخليجية[1]، فقررت إيران حماية النظام السوري، وجندت لهذه المهمة قوة حزب الله والعديد من القوات العراقية والأفغانية. كما أدّى القرار الإيراني إلى عبور الآلاف من مقاتلي الحزب الحدود نحو الداخل السوري، تبع ذلك تفاقم الخلافات الداخلية اللبنانية، وتعاظم أزمة اللجوء السوري – والفلسطيني – السوري إلى لبنان[2] .

لقد كانت دول الخليج، تدعو إلى إسقاط النظام في سوريا، داعمة المعارضة السورية بالمال والسلاح، وذلك رغم تطورات الخارطة السياسية الإقليمية التي برر فيها الدور الروسي المناصر للأسد وللنفوذ الإيراني في المنطقة، إضافة إلى الموقف الأمريكي الذي لم يعد يرى خروج الرئيس الأسد منطقياً وضرورياً قبل "إيجاد البديل المقبول". كما أن الإنتصارات الميدانية التي حققها مقاتلو حزب الله في سوريا ومنها تحرير مدينة القصير في تموز عام ٢٠١٣، ونجاحه في تحقيق العديد من المكاسب الإستراتيجية، غذّت المواقف والتصريحات الخليجية المعادية لحزب الله، الذي رأت فيه دول الخليج العربية إمتداداً للنفوذ الإيراني في المنطقة. وبالتالي، يهدّد مصالحهما في كل من لبنان والبحرين[3]. من هنا، اتخذت دول الخليج عدة إجراءات لعرقلة مصالح حزب الله في المنطقة، فأصدر مجلس التعاون الخليجي قراراً في ١٠ تموز ٢٠١٣ يقضي باتخاذ إجراءات ضد المنتسبين لحزب الله اللبناني في إقامتهم ومعاملاتهم التجارية والمالية، وقامت بطرد أربعة آلاف لبناني من الطائفة الشيعية من أراضيها، وخاصة أصحاب رؤوس الأموال باعتبارهم مؤيدين لحزب الله، وكانت كل من السعودية والإمارات وقطر والبحرين أول من سارع في تطبيق هذه الإجراءات. وتُعد هذه القرارات محاولة جدية لإضعاف حزب الله، إذ سعت إلى الضغط عليه من الداخل اللبناني حكومياً وشعبياً، إلا أن كل هذه الإجراءات لم يكن لها أن تحدث أي تغيير حقيقي على الأرض.

وفي المقابل، لم يكن موقف حزب الله أقل حدّة من مواقف دول الخليج المتشددة، فقد اعتبر السيد حسن نصر الله الدخول في سوريا "خياراً إستراتيجياً"، إتخذه حزب الله بصفة إنفرادية، كما حمّل السيد نصر الله السعودية مسؤولية ما يحدث من حروب في المنطقة بضخّها الأموال وتجنيد الإعلام ومشايخ الفتوى لاستمرار القتال في سوريا والعراق ولبنان. وبحسب السيد نصر الله، فإن الإرهاب الذي تشهده المنطقة

---

[1] تمارا، جمال الدين، " **أبرز الأحداث التي مرّ بها لبنان منذ اغتيال الحريري**، مرجع سبق ذكره.

[2] زياد، ماجد، " **العلاقات اللبنانية – الخليجية : من التأزم إلى الترقب والإنتظار**"، مرجع سبق ذكره.

[3] منية، فاضل، " **دول الخليج وحزب الله اللبناني : الأفق مسدود** "، البيت الخليجي، تاريخ النشر ١ تشرين الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول ١٠ آب ٢٠٢٢ www.gulfhouse.org

مسؤولية الرياض بمشاركة واشنطن مؤكداً على نشأة "داعش"، باعتبارها امتداداً لتنظيم القاعدة وهو صنيعة سعودية – أمريكية[1].

خلاصة القول، إن كل هذه العوامل أدت إلى تقليص الحضور السياسي والمالي للسعودية في لبنان، وآثرت تجنّب نقل المواجهة مع الإيرانيين إلى لبنان، مُعطيةً الأولوية للجبهة السورية المشتعلة[2] .

رابعاً– تلازم الصراعات الإقليمية وعوامل تأثيرها في لبنان

مع استمرار الحرب السورية، وفي وقت كانت طهران تفاوض واشنطن والعواصم الغربية على ملفها النووي، إندلعت في اليمن حرب جديدة عام ٢٠١٤، إذ دعمت إيران بلا مواربة الإنقلاب الذي نفذه "أنصار الله" بالإتفاق مع الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" في البلد الجار للسعودية وسيطرتهم على العاصمة صنعاء، ثم اجتياحهم العديد من المناطق اليمنية، وصولاً إلى تهديدهم مصير الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" وحكومته، والذي طلب تدخل المملكة العربية السعودية والدول العربية لانقاذ الشرعية.

كما أن الصراع بين الدول الخليجية وإيران، لم يقتصر على الساحة اليمنية فقط، بل تعداه إلى تدخلاتها في هذه الدول وسعيها إلى خلق أدوات لها فيها، مستندة إلى علاقات عقائدية مع بعض الشيعة العرب، ما زاد التوتر مع طهران، ولكن إيران كانت ترفض دائماً الإتهامات الموجهة إليها بالتدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية، وتؤكد أنها حريصة على الإستقرار الإقليمي[3]. أما في ما يتعلق في حزب الله، بدت مواقف دول الخليج متباينة بين موقف عدائي متسم بالشدة (السعودية والإمارات والبحرين)، مروراً بموقف أكثر ليونة في التعامل مع حزب الله (الكويت)، وصولاً إلى موقف منقلب من داعم لحزب الله مادياً ومعنوياً إلى عدائي بعد اندلاع الثورة السورية (قطر)، أما سلطنة عمان فقد إنتهجت سياسة الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولم تتورط في الحملة الخليجية على حزب الله، وبقيت محتفظة بعلاقات جيدة معه.

وفي جميع الأحوال، يبقى موقف حزب الله من تدخل دول الخليج في سوريا، وسعيها للإطاحة بالنظام السوري من جهة، وموقفه من التدخل الخليجي في اليمن من جهة أخرى، أسباباً رئيسية وفاعلة في وصول العلاقة بين دول الخليج العربية وحزب الله إلى مرحلة الصراع المباشر[4].

---

[1] المرجع نفسه .

[2] زياد، ماجد، " **العلاقات اللبنانية – الخليجية : من التأزم إلى الترقب والإنتظار**"، مرجع سبق ذكره.

[3] وليد، شقير، " **محطات مليئة بالإنحياز وراء انهيار علاقة لبنان بالخليج**"، إندبندنت عربية، تاريخ النشر ٢ تشرين الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٥ آب ٢٠٢٢ www.Independentarabia.com .

[4] منية، فاضل، " **دول الخليج وحزب الله اللبناني : الأفق مسدود** " ، مرجع سبق ذكره .

خامساً– مرحلة الفراغ الرئاسي (٢٠١٥– ٢٠١٦)

هناك جملة من الأحداث والمواقف التي حصلت خلال عام ٢٠١٥، وأدّت إلى زيادة التأزم مع دول الخليج، فشغلت حكومة تمام سلام التي تألفت في ١٥ شباط ٢٠١٤، وعاش لبنان الفراغ الرئاسي منذ إنتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار ٢٠١٤ حتى ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ تاريخ إنتخاب ميشال عون رئيساً. كما أن واحدة من الأزمات التي نشبت مع دول الخليج في وجه الرئيس سلام مطلع عام ٢٠١٥، كان تصعيد "حزب الله " حملته على مملكة البحرين إثر إضطرابات أمنية في تظاهرات دعت إليها المعارضة الشيعية في المنامة، اتهم فيها الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله الحكومة البحرينية بإطلاق النار على المتظاهرين، مستخدماً عبارات غير مألوفة دبلوماسياً، فاستدعت الخارجية البحرينية القائم بالأعمال اللبناني إحتجاجاً ودعت حكومة لبنان إلى اتخاذ موقف من كلام السيد نصر الله، كذلك فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما طلب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي من السفير اللبناني في السعودية توضيحاً من الحكومة اللبنانية لموقفها. وأعقب ذلك بيان عن وزراء الخارجية العرب إتهم السيد نصر الله بالتحريض على العنف والإرهاب لزعزعة الإستقرار في البحرين، داعياً حكومة لبنان إلى إجراءات عدم تكرار هذه التصريحات البغيضة[1].

إلا أن وزير خارجية لبنان آنذاك الوزير "جبران باسيل"، إعترض على قرارات الجامعة العربية المستنكرة التدخلات الإيرانية منذ حينها، وأخذ الغضب الخليجي يتصاعد حيال موقف الخارجية اللبنانية، واعتبر الوزير باسيل أنه إذا خيرنا بين الوحدة الوطنية وعلاقات لبنان العربية، نختار الأولى ولا نفرّط بالثانية. نتيجة لذلك، سعى الرئيس تمام سلام، الذي يتمتع بعلاقات متينة مع دول الخليج، إلى تبديد بعض الغضب الخليجي وأي إنعكاسات له على الجالية اللبنانية في دول الخليج، بواسطة بيان صدر عن مجلس الوزراء أكد فيه أن موقف الحكومة تعبر عنه مجتمعة، وهو ينطق باسمها وليس أي جهة سياسية منفردة، حتى لو كانت مشاركة في الحكومة اللبنانية[2].

بالتالي، إن التراجع في العلاقات مع دول الخليج لم يتوقف، بل أخذ منحىً حرجاً بعد أن شنّ الحزب هجوماً عنيفاً وغير مسبوق على السعودية، إثر إعلانها مع دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عمان) الإستجابة لطلب الرئيس اليمني هادي، المساندة لمواجهة العدوان الحوثي المستمر والمدعوم من إيران، وفي مواجهة القاعدة وداعش، وأطلقت الرياض عملية "عاصفة الحزم" لدعم الشرعية اليمنية[3]. وتداركاً لمفاعيل هجوم الحزب على العلاقات اللبنانية– السعودية، ألقى سلام بعد ثلاثة أيام كلمة في القمة العربية

---

[1] وليد، شقير، " **محطات مليئة بالإنحياز وراء إنهيار علاقة لبنان بالخليج** "، مرجع سبق ذكره.

[2] " **وزير الخارجية اللبناني يدافع عن إمتناعه عن التصويت على قرار الجامعة العربية**"، بالعربية، تاريخ النشر ١١ كانون الثاني ٢٠١٦، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ https: //www.arabic.cnn.com

[3] " **حسن نصر الله يشن حملة كلامية غير مسبوقة على السعودية** "، فرانس ٢٤، تاريخ النشر ٢٨ آذار ٢٠١٥، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ https://www.France24.com

في شرم الشيخ، أكد فيها دعم الشرعية الدستورية في اليمن، معتبراً أن التدخلات الخارجية باتت خطراً على الأمن في المنطقة العربية ككل لا على وحدة اليمن فحسب، متفهماً خطوة السعودية[1] .

لكن، وفي ظل الإنقسام اللبناني بين فريق "حزب الله" وخصومه، تواصلت المواجهات بفعل الحملات السياسية والإعلامية ضد المملكة العربية السعودية، وسانده حليفاه العماد عون والوزير باسيل، حيث كرّر الأخير رفض قرارات الإدانة لتدخل إيران في الدول العربية واليمن، وذلك في إجتماعات الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية، في ظل إعتراض القوى السياسية اللبنانية المتضامنة مع الموقف الخليجي، الذي ساءها خروج فريق لبناني عن التضامن العربي مراعاة لتحالفه مع طهران[2]. وهكذا انتهى عام ٢٠١٥، بتراجع سعودي سورياً، وانكفائه لبنانياً وعراقياً، ولم يبق إلا اليمن ساحة مواجهة واسعة تحاول السعودية فيها حسم المعركة ضد حلفاء إيران على حدودها[3].

إلا أن المحطة المهمة التي سلكها لبنان واتهم فيها بانحيازه إلى ما أسموه بالمحور الإيراني كانت في ٢ كانون الثاني ٢٠١٦، حين أحرق متظاهرون إيرانيون مبنى السفارة السعودية في طهران ومقر القنصلية السعودية في مدينة مشهد، خلال تظاهرة احتجاج على تنفيذ الرياض حكم الإعدام بأشخاص متعددي الإنتماءات أدانتهم بتهم الإرهاب بينها رجل دين شيعي معروف من طهران[4]، واستوجب إستهداف البعثات الدبلوماسية بعد أيام قليلة إجتماعاً لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية، الذي أصدر بياناً دان فيه العملية معلناً تضامنه مع السعودية، فامتنع لبنان ممثلاً بوزير خارجيته في حينها الوزير "جبران باسيل" عن التصويت على قرار الوزراء العرب، ونأى بنفسه عن قرار الجامعة إدانة سلوك إيران، وطالب بإزالة الإشارة إلى "حزب الله" بعد ربطه بأعمال إرهابية في البيان الختامي، مسجلاً إعتراضه عليه، مبرّراً موقفه هذا تطبيقاً لمبدأ " النأي بالنفس عن الأزمات المشابهة"، فيما كانت السياسة الخارجية إعتمدت هذا المبدأ بهدف الإبتعاد عن الخلافات العربية – العربية، ولا ينطبق على خلافات دول عربية مع دول غير عربية مثل إيران، كما برّر إدانة " حزب الله " الذي تصدر حملة سياسية حادة على المملكة بعد تنفيذها حكم الإعدام بالمجموعة السعودية، بأن الحزب ممثل في مجلس النواب ومجلس الوزراء اللبنانيين، وطلبنا إزالة هذه العبارة، ولكن بصرف النظر عن السجال الداخلي، إعتبر العديد من القيادات ومن بينهم الرئيس سعدالحريري، أن موقف الوزير باسيل لا يعبر عن غالبية اللبنانيين، وأن موقفه إسترضاء لإيران وإساءة لتاريخ لبنان[5].

---

[1] " **الحكومة اللبنانية تحافظ على تماسكها رغم الإختلاف في اليمن**"، العربي الجديد، تاريخ النشر ١ نيسان ٢٠١٥، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ https://www.alaraby.co.uk

[2] وسام، سعادة، " **خروج باسيل عن الإجماع العربي أم خروجه عن الموضوع**"؟ ، العربية، تاريخ النشر ١٣ كانون الثاني ٢٠١٦، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ www.alarabia.net

[3] زياد، ماجد، " **العلاقات اللبنانية – الخليجية : من التأزم إلى الترقب والإنتظار**"، مرجع سبق ذكره.

[4] " **حرق السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد**"، عرب ٤٨، تاريخ النشر ٢ كانون الثاني ٢٠١٦، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ https://www.arab48.com

[5] ياسر، البريكان، " **لبنان ينحاز إلى إيران... ويتخاذل عن موقف الحق مع المملكة**"، الرياض، العدد ١٧٤٠٧، تاريخ النشر ٢٠ شباط ٢٠١٦، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ www.alriyadh.com

ونتيجة ذلك، قررت الرياض أن تفعل كل ما بوسعها من أجل وضع حد نهائي للتوازن الإقليمي الدقيق الذي يحاول لبنان الحفاظ عليه، فاتخذت قراراً رسمياً بوقف المساعدات العسكرية التي كانت مقررة للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وناشدت رعاياها عدم السفر إلى لبنان، وبالتالي سعت إلى تكبيد لبنان ثمناً باهظاً جراء محاولته التوفيق بين علاقاته مع طهران والرياض.

من هنا إن قوى ١٤ آذار، التي كانت ما زالت تجتمع في تلك الحقبة، حمّلت "حزب الله" مسؤولية تدهور العلاقات مع المملكة وطالبته بالإنسحاب من سوريا، ورفضت تحويل لبنان إلى قاعدة تستخدم لمعاداة أي دولة عربية، ولكن هذه المواقف لم تمنع حزب الله عن مواصلة حملاته على السعودية ومواقفه تجاه اليمن وسوريا ودول الخليج. ولهذه المواجهات فصول وقائع كثيرة بالتناغم مع تصاعد الصراع الداخلي على السلطة واستمرار الفراغ الرئاسي زهاء عامين ونصف العام[1].

المطلب الثاني: التسوية الرئاسية والإنهيار

إن أهمية العودة إلى تلك الحقبة، أنها أسّست للمحطات الآتية، مسبّبة تصاعد الحساسية الخليجية حيال ما أسمي بجهود "حزب الله" لمصادرة القرار اللبناني، والتي تنقلت بين محطات عدة أوصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم من انهيار غير مسبوق في العلاقات. وتجدر الإشارة، إلى أن تلك الحقبة تزامنت مع جنوح إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" التي استفادت منها إيران من أجل تعزيز مشروعها لمزيد من النفوذ في دول المنطقة، مقابل موافقتها على الإتفاق النووي الذي كان أولوية بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية[2].

وفيما ألحقت الرياض قرارها وقف المساعدات العسكرية، ومعظم دول الخليج بسحب السفراء وحظر سفر مواطنيها إلى لبنان، كانت جهود إنهاء الفراغ الرئاسي اللبناني، قادت الحريري إلى فتح حوار مع "حزب الله" بإلحاح من رئيس البرلمان الرئيس "نبيه بري " والنائب "وليد جنبلاط " للحيلولة دون الفتنة الشيعية – السنية تحت شعار "ربط النزاع"، تبعه حوار الرئيس سعد الحريري مع النائب "سليمان فرنجية " لتأييده كمرشح لرئاسة الجمهورية من أجل إنهاء الفراغ، ولكن إصرار "حزب الله " على تأييد العماد " ميشال عون" للرئاسة، رجح خياره الذي كان الحريري خاض حواراً معه في هذا الصدد. وأخذت السعودية حذرها حيال توجه الحريري هذا، فتركت للحريري أن يقرّر خياره بنفسه[3] .

وفي تشرين الأول عام ٢٠١٦، نجحت المساعي الفرنسية والغربية مع إيران بإقناعها بتسهيل انتخاب حليف حزب الله ميشال عون رئيساً للجمهورية، شرط أن يُكلّف سعد الحريري برئاسة الحكومة.

---

[1] بينيديتا، برتي، " **السعودية وسياسة حافة الهاوية في لبنان**"، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر ٢٤ آذار ٢٠١٦، تاريخ الدخول ١٧ آب ٢٠٢٢ www.carnegie-mec.org

[2] وليد، شقير، " **محطات مليئة بالإنحياز وراء انهيار علاقة لبنان بالخليج**"، مرجع سبق ذكره.

[3] مهى، يحيى، " **الخروج من الفراغ** "، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٦، تاريخ الدخول ٢٠ آب ٢٠٢٢ www.carnegie-mec.org

وبالفعل، انتخب عون، ثم جرى تكليف سعد الحريري بتشكيل حكومة وفاقية[1]، وحاولت الرياض إختبار حكم الرئيس ميشال عون، فاستقبلته في أول زيارة له إلى الخارج في ٩ كانون الثاني ٢٠١٧، وصرّح عون بأن لبنان لا يمكن أن يستغني عن دعم المملكة، كما شكلت أيضاً زيارته الثانية لقطر في ١٢ كانون الثاني ومحادثاته مع المسؤولين القطريين، محاولة من الرئيس عون للقول، إن الرئاسة المسيحية " القوية " للبنان قد عادت، وإنها مدخل التعامل معه، وتلت الزيارتين تهدئة إعلامية مؤقتة من قبل حزب الله تجاه السعودية[2].

إلا أن الرئيس ميشال عون، لم يلبث في آذار ٢٠١٧، أن أدلى بتصريحات تعاكس الآمال من وراء الإنفتاح السعودي عليه، إذ صرّح بضرورة وجود سلاح حزب الله في لبنان كسلاح للمقاومة مكمّلاً للجيش اللبناني طالما إسرائيل تحتل أرضاً، والجيش اللبناني ليس قوياً كفاية ليقف في وجهها، كما وبرّر عون تدخل حزب الله في الحرب السورية بأنه لمواجهة المجموعات الإرهابية[3].

أولاً- معركة الجرود

في الثاني من آب ٢٠١٤، سيطرت مجموعات عسكرية إرهابية على عرسال، وهي منطقة لبنانية ذات خصوصية إستراتيجية لأنها تشكل إمتداداً لمنطقة القلمون السورية، تخوض من خلالها معركة البقاء في مواجهة الجيش السوري وقوات حزب الله[4]. وقد بدأت هذه المعركة، إثر توقيف الجيش اللبناني لِـ " عماد جمعة "، أحد كبار المسؤولين في جماعة "النصرة"، فأعطى أمير القلمون في تنظيم "داعش" الإرهابي "أبو حسن الفلسطيني" أوامره باحتلال عرسال، فانتشر مئات المسلحين في شوارعها وقطعوا الطرق الرئيسة التي تربطها بالجوار، وشنوا هجوماً غادراً على مراكز الجيش اللبناني في البلدة وجوارها، فوجد جماعات كبيرة يهدّد الإستقرار الداخلي. من هنا، دعت قيادة الجيش اللبناني القوى السياسية اللبنانية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه ما يهدّد لبنان[5]. ولكن تمدد قوات تحالف النصرة وجماعة داعش وسيطرتهم السريعة على عرسال، وفتح المعركة مع الجيش اللبناني، أعطى لمعركة عرسال أبعاداً وطنية طالت سيادة لبنان وأمنه واستقراره، في ظروف إقليمية ودولية بالغة الخطورة. إلا أن عنصر المباغتة تحوّل إلى مأزق عسكري وسياسي كبير، وبعد

---

(1) زياد، ماجد، " **العلاقات اللبنانية – الخليجية : من التأزم إلى الترقب والإنتظار**"، مرجع سابق.

(2) " **الرئيس اللبناني يصل إلى السعودية في أول زيارة خارجية له**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٩ كانون الثاني ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٠ آب ٢٠٢٢ .www.France24.com

(3) وليد، شقير، " **محطات مليئة بالإنحياز وراء انهيار علاقة لبنان بالخليج**"، مرجع سبق ذكره.

(4) مسعود، ضاهر، " **لبنان وتداعيات المواجهة مع داعش**"، البيان، تاريخ النشر ١٣ آب ٢٠١٤، تاريخ الدخول ٢٥ آب ٢٠٢٢.www.albayan.ae

(5) "**معركة عرسال ... إمتداد للحرب السورية إلى لبنان**" ؟، Beirut news Arabia ، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٥ آب ٢٠٢٢ https://www.beirut me.com

الإعلان عن شهداء الجيش اللبناني، إتخذت قيادة الجيش قراراً حازماً برفض الوساطة معهم والعمل على حسم المعركة عسكرياً بعد استقدام تعزيزات كبيرة إلى عرسال وجوارها.

فوجئ اللبنانيون بحجم الخسائر البشرية الكبيرة للمؤسسة العسكرية بسبب عنصر المباغتة، فأعلنت قيادة الجيش بأن لبنان يتعرض لمخطط خارجي يستهدف جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم واتجاهاتهم السياسية، ومعركة عرسال تندرج ضمن مخطط مدروس لتمدد تنظيم داعش الإرهابي عسكرياً بهدف السيطرة على لبنان. وظهر من خلال معركة عرسال وجود أسلحة نوعية متطورة لدى المسلحين، فاتخذت المعركة بعداً دولياً حين أصدر مجلس الأمن بياناً بإجماع أعضائه في الخامس من آب، ندّد فيه بهجوم جماعات إرهابية متطرفة على القوات المسلحة اللبنانية في منطقة عرسال، وأكد دعمه للقوى العسكرية اللبنانية التي تعمل على حماية أمن لبنان واستقراره، وطالب بتعزيز قدراتها اللوجستية في معركة التصدي للإرهاب الدولي[1].

وفي اليوم ذاته، قدّمت هيئة علماء المسلمين مبادرة لوقف إطلاق النار لمدة ٢٤ ساعة، يتم خلالها إنسحاب المسلحين من عرسال والإفراج عن عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي المحتجزين لديهم، وإخلاء الجرحى المدنيين، لكن المبادرة تعثرت بسبب إنتهاك المسلحين لها، وبقي مصير جنود الجيش المخطوفين مجهولاً، ورفض المسلحين مغادرة الأراضي اللبنانية، إلى حين تولي الرئيس ميشال عون رئاسة الجمهورية واتخاذه قرار تحرير عرسال من الإرهابيين[2].

من هنا، وعلى وقع استكمال الجيش اللبناني رسم "حزام النار" الذي يزنر به جبهة الجرود إستعداداً لساعة الصفر المرتقبة، كانت الإستعدادات العسكرية لخوض هذه المعركة على طاولة مجلس الدفاع الأعلى، الذي انعقد في الثامن من آب ٢٠١٧ برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون[3]، ليعلن عملاً ب "النأي بالنفس" قدرة الجيش اللبناني على تحرير الجرود من دون التعاون مع أحد. وبالتالي، فإن الجيش السوري وحزب الله وحلفائهما، سيخوضون المعركة إلى جانب الجيش اللبناني، ولكن من داخل الأراضي السورية[4].

---

[1] مسعود، ضاهر، " **لبنان وتداعيات المواجهة مع داعش**" ، مرجع سبق ذكره.

[2] " **وقائع ٦ أيام من معركة عرسال**"، النهار، تاريخ النشر ٧ آب ٢٠١٤، تاريخ الدخول ٢٥ آب ٢٠٢٢ www.annahar.com

[3] " **الجيش يضيق الخناق على المسلحين وإجتماع طارئ لمجلس الدفاع في بعبدا اليوم**"، المركز اللبناني للأبحاث والإستشارات، تاريخ النشر ٨ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https: //www.center/icrc.com

[4]" **الأعلى للدفاع يجتمع اليوم : الجيش وحده يحرر الجرود**"، وزارة الإعلام، تاريخ النشر ٨ آب ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.ministryinfo.gov.lb

وبعد ذلك إن الدولة اللبنانية قد حسمت أمرها، والقرار السياسي قد اتُخذ على المستوى الرسمي لتحرير الجرود، وقيادة الجيش قد وضعت الخطة العسكرية مدعومة بإجماع لبناني شعبي وحزبي غير مسبوق، يتلازم مع توافر حاضنة دولية وإقليمية للقضاء على المجموعات الإرهابية[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن حزب الله كان قد بدأ معركة عرسال في ٢١ تموز ٢٠١٧ ضد عناصر تنظيم جبهة النصرة وفتح الشام وأحرار الشام وبعض مقاتلي الجيش السوري الحر. وأدت إلى سحب عناصر جبهة النصرة إلى مدينة إدلب السورية التي سيطرت عليها.

بعد ذلك، أعلن السيد حسن نصر الله في ٤ آب ٢٠١٧ إنتهاء معركة جرود عرسال، والقضاء على وجود جبهة النصرة في المدينة التي سيطرت عليها منذ ثلاث سنوات، وتم تسليم المناطق التي سيطر عليها الحزب إلى الجيش اللبناني[2].

في ١٩ آب ٢٠١٧، أعلن الجيش اللبناني إطلاق عملية عسكرية ضد تنظيم "داعش" [3] ، وأطلق عليها عملية " فجر الجرود[4]. وبالتزامن مع عملية الجيش، أعلن حزب الله عن بدء الحملة ضد تنظيم "داعش"، بالتعاون مع الجيش السوري على الجهة السورية من الحدود أيضاً، وبدء تنفيذ عملية "وإن عدتم عدنا" ضد تنظيم " داعش" في القلمون الغربي[5].

وبالتالي، مع إنطلاق معركتي "فجر الجرود" و "إن عدتم عدنا"، أخلى مسلحو " داعش" مواقعهم، فتحرّرت معظم الأراضي المحتلة، ومن بينها النقطة التي كانت تشرف على الموقع المفترض لدفن العسكريين[6].

وفي ٢٧ آب ٢٠١٧، لاحت مؤشرات صفقة بين حزب الله وداعش، مع الاعلان عن أن مسلحي التنظيم الإرهابي في الجرود قد قرروا تسليم أنفسهم جميعاً إلى حزب الله. فأعلن مقاتلي حزب الله والجيش السوري وقف إطلاق النار في سياق إتفاق شامل لإنهاء المعركة في القلمون الغربي ضد داعش، قبل أن

---

[1] " **توقيت دعوة عون " للأعلى للدفاع" مؤشر إلى قرب انطلاق معركة تحرير الجرود**"، صوت بيروت إنترناشونال، تاريخ النشر ٨ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.sawtbeirut.com

[2] منى، سليمان، " **الأبعاد الإقليمية والدولية لمعركة جرود عرسال**"، السياسة الدولية، تاريخ النشر ٦ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ .www.siyassa.org.eg

[3] " **الجيش اللبناني يبدأ عملية فجر الجرود ضد داعش**"،DW، تاريخ النشر ١٩ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://Fromdw.com

[4] نتاليا، عبد الله، " **لبنان ... إستعادة العديد من المرتفعات في عملية تحرير الجرود** "، RT، تاريخ النشر ١٩ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ www.arabic.rt.com

[5] " **داعش ينهار في الجرود : التنسيق يسرّع التحرير** "، قناة المنار، تاريخ النشر ٢١ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.almanartv.com.lb

[6] سعيد، طانيوس، " **القصة الكاملة لخطف الجنود اللبنانيين وعرقلة تحريرهم والأمر بإعدامهم**" ، RT : تاريخ النشر ٢٨ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ www.arabic.rt.com

يعلن الجيش اللبناني لاحقاً وقف إطلاق النار في جرود القاع ورأس بعلبك، إعتباراً ٢٧ آب ٢٠١٧، وذلك إفساحاً للمجال أمام المرحلة الأخيرة للمفاوضات المتعلقة بمصير العسكريين المخطوفين[1] .

من هنا، إن الصفقة قد تم تنفيذها وتسلم حزب الله الجثامين الخمسة، وحُسم مصير ثمانية جثامين للجيش اللبناني من أصل تسعة، وبقي الأخير مجهول المصير[2].

وبعد ذلك، في ٣٠ آب ٢٠١٧، أعلن قائد الجيش النصر في معركة "فجر الجرود" معتبراً "أن الإنجاز الباهر في مسيرة الجيش.... قد طوى مرحلة أليمة من حياتنا اليومية"[3].

وما إن أعلن السيد حسن نصر الله إنتصار المقاومة على الإرهابيين عند الحدود، وجهت السعودية تهديداً إلى اللبنانيين "ما يفعله حزب الله ستنعكس آثاره على لبنان حتماً " .

وهذه المرة، لم تتخذ المواجهة السعودية شكلاً مستتراً، بل خيرت اللبنانيين بينها وبين حزب الله علنا [4].

من هنا، يبقى السؤال الأهم حول الرسالة السعودية من وراء هذا الموقف: هل اتخذ قرار من الرياض بإطاحة حكومة الحريري وتفجير الوضع الداخلي اللبناني غداه سقوط الرهان على محاصرة حزب الله من قبل داعش والنصرة؟ وإذا صحّ ذلك، فكيف سيتصرف رئيس الحكومة سعد الحريري إزاء ما سبق، خصوصاً أن حزب الله هو عنصر أساسي في حكومته؟ وهل هذا مؤشر إلى سياسة سعودية جديدة في لبنان عنوانها المواجهة المباشرة مع حزب الله ومع من يقف معه ومن يجاريه أو يساكنه أو يتعايش معه. ولعلّ الآتي من الأيام هو الذي سيحدّد حجم إرتدادات هذا الموقف وتداعياته على الداخل اللبناني، وتحديداً على الحكومة التي يرأسها سعد الحريري، وما إذا كانت ستتأثر بهذا التوجه السعودي الجديد، أم أنها ستبقى في منأى عنه.

---

[1] " **صفقة بين حزب الله وداعش أنهت معركة الجرود**"، صوت بيروت إنترناشونال، تاريخ النشر ٢٨ لآب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.sawtbeirut.com

[2] ربيع، سرجون، " **إنجاز المفاوضات مع داعش في الجرود**"، الأنباء، تاريخ النشر ٢٨ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ www.anbaaanline.com

[3] جوزيف، عون، " **يوم إعلان النصر في معركة فجر الجرود**"، مجلة الجيش، تاريخ النشر ٣٠ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ www.Lebarmy.gov.Lb

[4] " **السعودية تهدد اللبنانيين : عليكم الإختيار مع حزب الله أو ضده**"، قناة المنار، تاريخ النشر ٥ أيلول ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.almanartv.com.Lb

ثانياً– تدهور العلاقات السعودية اللبنانية وإعادة ترميم التسوية

وفي موازاة مراعاة مواقف الحزب في تصريحات القياديين في "التيار الحر"، فإن السيد نصر الله استمر في هجومه على المملكة وموقفها في اليمن، ولم يراعِ محاولات الحريري كرئيس للحكومة من أجل تحسين العلاقة مع المملكة.

وهنا طفح الكيل مرة ثانية، عند المسؤوليين السعوديين في عام ٢٠١٧، بالتزامن مع مراعاة فريق الرئيس عون لعدائية الحزب للرياض، وأدى ذلك إلى إعلان وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج "ثامر السبهان" أن بلاده ستتعامل مع الحكومة اللبنانية " كحكومة حرب"، بسبب مواقف حزب الله، مؤكداً أن المملكة لن ترضى أبداً بأن يكون لبنان مشاركاً في الحرب على السعودية. وسرعان ما استنتج المسؤولون السعوديون بأن مراهنة الحريري على إبعاد الرئيس عون عن الحزب قد فشلت، ودعا السلطة اللبنانية أن تأخذ موقفاً بردع تدخلات الحزب ضدها. وهو ما أدى، إلى تراجع في علاقة المملكة بزعيم المستقبل الرئيس " سعد الحريري". كما دعا السبهان اللبنانيين إلى الاختيار بين السلام و الانضواء تحت حزب الله و أنه بيد اللبنانيين تحديد ما ستؤول إليه الأمور مع السعودية، فاللبنانيون قادرون على إيقاف تجاوزات حزب الله[1].

وفي زيارة للحريري إلى السعودية في ٣ تشرين الثاني ٢٠١٧، إلتقى فيها بالملك السعودي. وفي اليوم التالي، قامت السعودية بإرغام الحريري على تقديم إستقالته في خطاب متلفز بثته وسائل إعلام سعودية، ووضعته تحت الإقامة الجبرية، وذلك في توقيت أثار التكهنات حول هذه الخطوة وأبعادها، وهل لها دلالة تجاه موقف السعودية من لبنان أم لها إرتباط بحملة التوقيفات التي شملت العديد من الشخصيات السعودية في قضايا فساد وإثراء غير مشروع؟ وجاء في بيان الإستقالة:

أعرب الحريري عن خشيته من تعرضه للإغتيال، مضيفاً "لمست ما يُحاك سراً لاستهداف حياتي"، مشيراً إلى أن ذلك يشبه المرحلة التي سبقت إغتيال والده رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وأشار إلى الأسباب التي دفعته للإستقالة بقوله إنه يشعر بوجود دولة داخل الدولة، في إشارة إلى حزب الله، وشدّد على رفضه إستخدام سلاح حزب الله ضد اللبنانيين والسوريين، وقال "إن تدخل حزب الله تسبب لنا بمشكلات مع محيطنا العربي"[2]. إلا أن الرئيس عون انتظر عودة الحريري إلى بيروت للإطلاع منه على ظروف الإستقالة، وبأنه لن يقبل إستقالة الحريري حتى يعود إلى لبنان ليفسر موقفه.

وبالتالي، إن السيد حسن نصر الله، قال إن استقالة الحريري قرار أملته الرياض، ودعا إلى الهدوء والحفاظ على أمن لبنان واستقراره. كما واستقبل رئيس الجمهورية القائم بالأعمال السعودي في بيروت "وليد البخاري"، حيث اتهم الرئيس عون السعودية بخطف الحريري وطالبها بتقديم توضيحات عن وضعه الذي

---

[1] " **ثامر السبهان : يجب على اللبنانيين الإختيار مع أو ضد حزب الشيطان**"، بالعربية، تاريخ النشر ٤ أيلول ٢٠١٧ تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.arabic.cnn.com

[2] " **أزمة الحريري ... تطورات ومواقف** " الجزيرة، تاريخ النشر ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢ آب ٢٠٢٢ https://www.aljazeera.net

يكتنفه الغموض، وقال أن لبنان لا يقبل أن يكون رئيس الحكومة في وضع يتناقض مع الإتفاقات الدولية وقواعد العلاقات بين الدول[1] .

كما أن الرئيس "نبيه بري"، أكّد على أن الحكومة لا تزال قائمة رغم استقالة رئيس الوزراء[2]، وبالتالي بدأ وزير الخارجية "جبران باسيل" جولة أوروبية لشرح استقالة الحريري وحشد التأييد لاستقرار لبنان، وقال بأن بلاده قد تعلن خطوات جديدة إذا لم يرجع الحريري، وقال باسيل أنه يرفض تدخل الرياض في بلاده وإن أزمة الإستقالة جزء من محاولة لخلق فوضى في المنطقة[3].

إلا أنه وبعد وساطة فرنسية – مصرية مع الرياض، عاد الحريري إلى بيروت، وعاد عن الإستقالة وفق تسوية مع رئيس الجمهورية وسائر القوى السياسية تقضي بالتزام أطراف الحكومة سياسة النأي بالنفس عن الصراعات والحروب[4]. وتضمن البيان الذي تلاه الحريري بنفسه "إن مجلس الوزراء قرر إلتزام الحكومة في كل مكوّناتها بسياسة النأي بالنفس عن أي نزاعات أو صراعات أو حروب، وعن الشؤون الداخلية للدول العربية". كما وبرّر استقالته بأنها رفض لتدخل حزب الله المدعوم من إيران في نزاعات المنطقة. وأضاف، إن هذا "النأي بالنفس" يأتي حفاظاً على علاقات لبنان السياسية والاقتصادية مع أشقائه العرب، واعتمدت حكومة لبنان مبدأ "النأي بالنفس" منذ تشكيلها عام ٢٠١٦، لكن تدخل حزب الله في النزاع السوري والإتهامات السعودية له بالضلوع في النزاع اليمن، ألقيا بثقلهما على هذه السياسة[5]، كما وحدّد مجلس الوزراء تمسك الحكومة باتفاق الطائف ووثيقة الوفاق الوطني لاسيما البند الثاني من المبادئ العامة التي تنص على أن "لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز، واعتماد سياسة خارجية مستقلة تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي حفاظاً على الوطن ساحة سلام واستقرار وتلاق. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء. كما يتطلع مجلس الوزراء بناءً على ذلك، إلى أفضل العلاقات مع الأشقاء العرب وأمتنها بروح الروابط التاريخية التي تجمع بين دولنا وشعوبنا"[6].

وستواصل الحكومة بالطبع تعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، والتأكيد على الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الإحترام المتبادل للسيادة الوطنية. كما أنها تؤكد على احترامها المواثيق والقرارات

---

(1) " **ميشال عون يدعو السعودية إلى تقديم إيضاحات حول سعد الحريري**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ١١ تشرين الثاني ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢ آب ٢٠٢٢ www.France24.com

(2) " **أزمة الحريري... تطورات ومواقف**"، مرجع سبق ذكره.

(3) " **عون : إحتجاز الحريري بالسعودية عمل عدائي ضد لبنان**"، الجزيرة، تاريخ النشر ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢ آب ٢٠٢٢ https://www.aljazeera.net

(4) وليد، شقير، " **محطات مليئة بالإنحياز وراء انهيار علاقة لبنان بالخليج**"، مرجع سبق ذكره.

(5) " **الحريري يعود عن استقالته بعد تأكيد الحكومة التزامها النأي بالنفس عن النزاعات الاقليمية**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٥ كانون الأول ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢ آب ٢٠٢٢ https://www.France24.com

(6) رئاسة مجلس الوزراء، **" الحكومة قررت النأي بالنفس عن الصراعات العربية والرئيس الحريري قرر العودة عن الإستقالة"**، تاريخ النشر ٥ كانون الأول ٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢ آب ٢٠٢٢ https://www.pcm.gov.Lb

الدولية كافة وإلتزامها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وعلى استمرار الدعم لقوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان[1] .

من هنا، وبعد عودة سعد الحريري عن الإستقالة، جرت محاولة جديدة لرأب الصدع، من خلال تأكيد السعودية دعمها للبنان وسيادته واستقراره ومتانة العلاقات الثنائية، مع الحرص على أن تكون في أفضل أحوالها.

وفي مرحلة لاحقة، ونتيجة لإصرار الحريري، أعلن السفير في بيروت وليد البخاري عودة المملكة عن رفع الحظر عن سفر السعوديين إلى بيروت، وتولى الأخير بعد تشكيل الحكومة الثانية للحريري إثر إنتخابات ٢٠١٨ النيابية التفاوض على التحضير لـ ٢٢ إتفاقية بين البلدين من أجل تحريك الإستثمارات بينهما، في إطار الدعم السعودي لخطّة نهوض الإقتصاد اللبناني، وفق ما قرّره مؤتمر "سيدر" في باريس في ٦ نيسان ٢٠١٨ مقابل قيام الحكومة بالإصلاحات. وحالت التطورات اللاحقة، فور إندلاع إنتفاضة اللبنانيين ضد التدهور الإقتصادي في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ والطبقة السياسية، ثم استقالة الحريري، دون المضي في وضع الإتفاقات موضع التنفيذ، ونأت السعودية بنفسها عن الوضع اللبناني[2] .

ثالثاً- أسباب تحركات ١٧ تشرين الأول عام ٢٠١٩ وأثارها الداخلية والخارجية

في ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠١٩، شهدت الساحات اللبنانية تجمعات غير مسبوقة، وتلك التجمعات تنوّعت في الشعارات المطلبية، وتفاوتت في النبرة، وتباينت في الأساليب، وكان من نتاج ذلك هو الإختلاف في توصيف ما جرى: هل هو ثورة أم انتفاضة أم حراك احتجاجي؟ والسبب يعود لتموضع المجموعات والجماعات[3]، حيث انطلقت إعتراضاً على فرض ضرائب جديدة على "الواتس اب"، ومن أهم المطالب التي غلبت على شعارات هذه الإحتجاجات، المطالبة بتغيير كل الطبقة الحاكمة (كلن يعني كلن)، واجتمع المحتجون على أربعة أهداف أساسيّة : أولها، سقوط الحكومة، وهو ما تحقق باستقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٩، وثانيها، تشكيل حكومة مؤقتة لستة أشهر مكونة من وزراء تكنوقراط وبصلاحيات إستثنائية، وثالثها، إجراء إنتخابات نيابية جديدة، ورابعها، إستعادة الأموال المنهوبة، وهو ما أدى إلى انقسام سياسي حاد حول مجريات التطورات التي حصلت والتداعيات التي تركتها بعد استقالة الحكومة[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] وليد، شقير، " **محطات مليئة بالإنحياز وراء انهيار علاقة لبنان بالخليج** "، مرجع سبق ذكره.

[3] كميل، حبيب، " **الحراك اللبناني : ثورة أم مجرد إنتفاضة**"؟ ، البناء، تاريخ النشر ٢ حزيران ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ www.aL-binaa.com

[4] شفيق، شقير، " **الحراك اللبناني : البواعث والمكونات والتداعيات**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ www.studies.aLjazeera.net

بعد ذلك، في ١٩ كانون الأول ٢٠١٩، كُلّف الدكتور "حسان دياب" بتشكيل حكومة "اللون الواحد" التي لم تكسب لا ثقة الداخل ولا الخارج، على الرغم من تقديمها خطة مالية وإقتصادية مقبولة في بيانها الوزاري، وتتضمن أيضاً الإستعانة بالخطة الإقتصادية التي أعدها المكتب الإستشاري "ماكنزي" .

كما تؤكد الحكومة في بيانها الوزاري أيضاً، على الدور الأساسي للثروة الإغترابية، كجسر تواصل وتعاون مع المجتمعات المعنية، وكمصدر للإستثمار في القطاعات الإقتصادية المنتجة في لبنان[1]، بالإضافة إلى أنها ستعمل على تكثيف التواصل الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، وكذلك أعضاء مجموعة الدعم الدولي، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية، بغية العمل على توفير أوجه الدعم كافة للبنان، باعتبار أن استقرار لبنان ضرورة إقليمية ودولية. كما وتعمل أيضاً على تفعيل الدبلوماسية العامة بأوجهها المتعددة، التي تتجه إلى صناع الرأي والقرار في المجتمعات المختلفة لبناء وتعزيز جسور تواصل وتعاون بين لبنان وهذه المجتمعات، وذلك خدمة للمصالح اللبنانية في المجالات كافة. وإن هذه الدبلوماسية في صيغ وأشكال مختلفة، تساهم في دعم وتعزيز دور الدبلوماسية الرسمية للبنان، لا بل تكمل دور دبلوماسيتنا الرسمية.

كذلك وأن الحكومة، تكرر الإلتزام بما جاء في خطاب القسم لفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، بضرورة إبتعاد لبنان عن الصراعات الخارجية ملتزمين إحترام ميثاق جامعة الدول العربية، وبشكل خاص المادة الثامنة منه، مع اعتماد سياسة خارجية مستقلة تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي، حفاظاً على الوطن ساحة سلام واستقرار وتلاق. وستواصل الحكومة بالطبع تعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، والتأكيد على الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الإحترام المتبادل للسيادة الوطنية، كما أنها تؤكد على احترامها المواثيق والقرارات الدولية كافة، والتزامها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١، وعلى استمرار الدعم لقوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان.

أما في الصراع مع العدو الاسرائيلي، فإننا لن نألو جهداً، ولن نوفر مقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانية، محتلة، وحماية وطننا من عدوّ، لم يزل يطمع بأرضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية، وذلك استناداً إلى مسؤولية الدولة ودورها في المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامة أبنائه. وتؤكد الحكومة على واجب الدولة، وسعيها لتحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، مع التأكيد على الحق للمواطنات وللمواطنين اللبنانيين في المقاومة للإحتلال الإسرائيلي، ورد إعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة. واعتماد الحوار سبيلاً لحلّ الخلافات، والنأي بالنفس عن السّياسات التي تخلّ بعلاقاتنا العربية. إن الحكومة تلتزم الإلتفاف حول الجيش والمؤسسات الأمنية في مكافحة الإرهاب وشبكات التجسس الإسرائيلية.

إن لبنان المصمّم بموقف واحد على الحفاظ على ثروته النفطية في المياه البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بلبنان، يدرك أطماع العدو الإسرائيلي وادعاءاته ومحاولاته التعدي على هذه الثروة،

---

[1] " **البيان الوزاري لحكومة الرئيس حسان دياب**"، رئاسة الجمهورية اللبنانية، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ https:www.presidency.gov.Lb

يتمسك بمبدأ ترسيم الحدود البحرية، وفقاً للقوانين والأعراف والمعايير الدولية، لتثبيت حدوده، حفاظاً على ثروته وحقوقه كاملة.

كما وستواصل الحكومة العمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته التي أعلن عنها في مواجهة أعباء النزوح السوري واحترام المواثيق الدولية، مع الإصرار على أن الحل الوحيد هو بعودة النازحين الآمنة إلى بلدهم، ورفض أي شكل من أشكال اندماجهم أو إدماجهم أو توطينهم في المجتمعات المضيفة، وتجدد الحكومة ترحيبها بأي مبادرة لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم.

كما وتلتزم الحكومة أحكام الدستور الرافضة للتوطين، والتمسك بحق العودة للفلسطينيين، كما سنعمل مع الدول الشقيقة والصديقة لايجاد حل لأزمة تمويل وكالة غوث، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، ونواصل تعزيز الحوار اللبناني – الفلسطيني لتجنيب المخيمات ما يحصل فيها من توترات، وهو ما لا يقبله اللبنانيون، إستناداً إلى وثيقة الرؤية اللبنانية الموحدة.

كما وتلتزم الحكومة بالمضي قدماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم من خلال دمجها بالخطط والبرامج الوطنية، واعتماد مقاربة مترابطة للأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية (خطة ٢٠٣٠)[1] .

كما وستعمل الحكومة على تحقيق مبادرة فخامة الرئيس بإنشاء أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار في لبنان بعد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠١٩، بشبه إجماع واستكمال كافة الإجراءات القانونية لهذه الغاية فور إنجاز التوقيع على الإتفاقية الدولية الرامية إلى إنشائها من قبل عشر دول[2].

خلاصة القول، إن حكومة دياب قد عجزت عن تسويق الخطة وتحشيد رأي عام دولي حولها، وسط عدم رغبة النخبة السياسية بإجراء الإصلاحات الضرورية وتوزيع الخسائر التي منيت بها البلاد، ما ترك الناس وحدهم عرضةً لدفع الخسائر إلى يومنا هذا.

رابعاً– انفجار مرفأ بيروت ومبادرات الوصاية الإنسانية! للخروج من الأزمة

في خضم الأزمات وتعقدها حدث ما ليس في الحسبان، ففي الرابع من آب ٢٠٢٠، وقع انفجار مرفأ بيروت ، الذي عُدّ واحداً من أعنف وأكبر الإنفجارات غير النووية في العالم.

وبعد يوم ونيف على الإنفجار، توجه الرئيس الفرنسي " إيمانويل ماكرون" إلى بيروت، وإستقالت حكومة دياب بعد ستة أيام من الانفجار تحت ضغط وزراء مشاركين فيها وقوى سياسية أرادت التخلص من دياب وحكومته. وفي ٣١ آب ٢٠٢٠، كلّف الرئيس عون الدكتور "مصطفى أديب" لتشكيل الحكومة، وعاد "ماكرون" إلى بيروت في ١ أيلول ٢٠٢٠، ذكرى مئوية لبنان الكبير الأولى، واجتمع بثماني قوى سياسية في قصر الصنوبر ومنها حزب الله. كما التقى البطريرك " الراعي"، واقترح عليهم ميثاقاً سياسياً جديداً لتغيير

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مارلين، خليفة، " **نص البيان الوزاري للحكومة الـ ٧٦ ودياب يعلن تأييده الكامل لمطالب الثوار**"، مصدر دبلوماسي، تاريخ النشر ١١ شباط ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ www.masdardiplomacy.com

النظام، وإجراء الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع الدولي، وأن يتحمل المسؤولين مسؤولياتهم خلال الأسابيع المقبلة، وإطلاق الإصلاحات، وتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال الأشهر القادمة وإنهاض البلاد.

و في ٨ أيلول ٢٠٢٠، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على كل من وزير المال السابق "علي حسن خليل" و الوزير "يوسف فينيانوس"، كما تم تفعيل ملف ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة لتنسف بذلك المبادرة الفرنسية، ما أدى إلى اعتذار "مصطفى أديب " عن تشكيل حكومة جديدة [1]. وبعد ذلك تم تكليف سعد الحريري بتشكيل حكومة جديدة. إلا أن المحقق العدلي في قضية المرفأ "فادي صوان" ادعى في ١٠ كانون الأول على حسان دياب و ثلاثة وزراء سابقين بتهمة الإهمال و التقصير، فتمت تنحية صوان من منصبه وعُيّن "طارق بيطار" خلفاً له. من هنا، وبعد تسعة أشهر من تكليف سعد الحريري اعتذر عن عدم تشكيل حكومة جديدة، فكُلف في ٢٦ تموز الرئيس ميقاتي بتشكيل حكومة، حيث تمكّن في ١٠ أيلول من تشكيل حكومة جديدة بقيادته. بالتالي، في ١٢ تشرين الأول أصدر بيطار مذكرة توقيف بحق وزير المال السابق "علي حسن خليل" و نظرا لاستنسابية المحقق العدلي[2] ، دعا حزب الله و حركة أمل وتيار المردة إلى تظاهرة ضد بيطار أمام قصر العدل في بيروت في ١٤ تشرين الأول. وبالتزامن مع هذه المظاهرة اندلعت اشتباكات عنيفة عند منطقة الطيونة، وفي هذه المنطقة تحديدا اندلعت شرارة الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) و أنعشت المشاهد ذكريات الحرب الأهلية[3] . وتداركاً لهذا الأمر فقد غلب خطاب التهدئة على مسؤولي أمل وحزب الله، وتأكيدهم رفض الإنجرار إلى حرب أهلية وتصميمهم على درء الفتنة، وبوضع مطلب إقالة المحقق العدلي القاضي طارق بيطار بنداً أولاً على جدول أعمال الحكومة إذ أصبح المطلوب بعد أحداث الطيونة شرطين أو ثلاثة، وأول هذه الشروط رأس بيطار وثانيها إجراء تحقيقات شفافة في أحداث الطيونة وتحويل الملف إلى المجلس العدلي وعدم الإكتفاء بمعاقبه المنفذين بل المخططين أيضاً، بالإشارة إلى القوات اللبنانية ورئيسها سمير جعجع.

كما أن الرئاسة الفرنسية، أكدت خلال التواصل مع ميقاتي، أن القاضي بيطار "خط أحمر" وأنه يجب التحرك باتجاه عدم انهيار الحكومة. حيث أكد ميقاتي أنه لن يتراجع عن مبدأ الفصل بين السلطات في ما يتعلق بقضية إقالة القاضي بيطار، مشدّداً على أن مجلس الوزراء لا صلاحية له في تطيير القاضي، وبالتالي يحاول إيجاد حل يوفق من خلاله بين القانون والدستور. وبالتالي، كان هناك إستياء دولي مما حصل في الطيونة وما سبقه من محاولات ترهيب للقاضي بيطار، وأنه توقع من ميقاتي أن يعلن الحقائق،

---

[1] خلدون، الشريف، " **محطات في إنهيار المشهد اللبناني من آب ٢٠١٥ إلى تشرين الأول ٢٠١٩ : محاولات لإعادة تأهيل وطني** "، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، تاريخ النشر ١٣ أيلول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ www.research.sharqforum.org

[2] " **من انفجار المرفأ إلى رصاص الطيونة ... حكاية ١٤ شهراً " عاصفة في لبنان"**، الحرة، تاريخ النشر ١٤ تشرين أول ٢٠١٢، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ https://www.alhurra.com

[3] " **إشتباكات عند خط تماس قديم تعيد للأذهان ذكريات الحرب الأهلية**"، France 24 ، تاريخ النشر ١٤ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٥ أيلول ٢٠٢٢ https: // www.France24.com

فيما التعاطي الدولي مع حكومته ومع السلطات اللبنانية سيتوقف على كيفية تعاملها مع التحقيقات في انفجار المرفأ التي لا تقل أهمية عن الإصلاحات بالنسبة إلى المجتمع الدولي. كما كانت المصادر الدولية، تترقب موقف رئيس الجمهورية ميشال عون وسط تساؤلات عن مدى استمراره على موقفه في رفض إقالة القاضي بيطار، فالرئيس عون كان واقع بين نارين، نار التصادم مع حزب الله حليفه الدائم والداعم له في الإستحقاقات كلها، ونار إنعكاسات تطير بيطار على الرأي العام اللبناني، خصوصاً المسيحي قبل الإنتخابات النيابية[1].

كما تجدر الإشارة، إلى أن حكومة ميقاتي قد لاقت ترحيباً دولياً، إذ وصف الرئيس الفرنسي "ماكرون" بأنها "خطوة لا غنى عنها من أجل إخراج البلاد من الأزمة العميقة التي يجد نفسه فيها"، وإلى ضرورة إمتثال السياسيين للإلتزامات التي قطعوها من أجل السماح بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لمستقبل لبنان وتمكين المجتمع الدولي من تقديم المساعدة الأساسية له[2] .

أما عربياً، رحّبت مصر بتشكيل الحكومة اللبنانية، داعية إلى ضرورة إخراج لبنان من أزمته، واستعادة الأمن والإستقرار، وتحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، والنأي بلبنان عن الصراعات الإقليمية والمصالح الضيقة والخاصة[3] .

إلا أن الموقف السعودي لم يكن إيجابياً، إذ أكّد ولي العهد السعودي بن سلمان للرئيس الفرنسي ماكرون على عدم الرضا السعودي عن آلية تشكيل الحكومة وعن السياسات اللبنانية المستمرة التي بقيت على حالها، كما وأوضح أن مشكلة السعودية مع لبنان ليست في الأشخاص ولا في الحكومة، بل في السياسات اللبنانية المتبعة، ولاسيما السياسة الخارجية والأداء المستمر وتغطية ممارسات حزب الله في المنطقة العربية[4] .

كما أكد الرئيس ماكرون لولي العهد إستعداده لتقديم سلسلة ضمانات متعلقة بأداء الحكومة القادمة، والتي تعتبر مهمتها الحالية وقف التدهور الإقتصادي المحلي، والتفاوض مع صندوق النقد الدولي، وإجراء إنتخابات برلمانية بإشراف دولي، تسمح بإجراء تغيير على المجموعة الممسكة بالسلطة منذ عقود. وبالتالي حثّ ماكرون ولي العهد السعودي على ضرورة الإستفادة من المناخات الإيجابية للحوار بين السعودية وإيران، والعمل على نقل هذه المناخات لتنعكس على لبنان، في ظل أنه بحاجة للدول العربية للوقوف إلى جانبه في هذه المرحلة الصعبة.

---

[1] دنيز، رحمة فخري، " **أحداث ١٤ أكتوبر في بيروت تنهي مفاعيل ٧ مايو**"، إندبندنت عربية، تاريخ النشر ١٦ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٧ أيلول ٢٠٢٢ www.Independentarabia.com

[2] "**بعد ١٣ شهراً لبنان عثر على حكومة**" ، إندبندنت عربية، تاريخ النشر ١٠ أيلول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٧ أيلول ٢٠٢٢ https://www.independentarabia.com

[3] " **ترحيب دولي وعربي بتأليف الحكومة اللبنانية**"، الميادين، تاريخ النشر ١٠ أيلول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٧ أيلول ٢٠٢٢. https://www.almayadeen.net

[4] **" السعودية تغلق أبوابها بوجه حكومة ميقاتي"**، المركزية، تاريخ النشر ١ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٧ أيلول ٢٠٢٢ .https://www.almarkazia.com

رغم ذلك، لم يقتصر موقف السعودية من حكومة ميقاتي سوى على القيام بالإصلاحات المطلوبة ووقف تأثير حزب الله السلبي على علاقات البلدان التاريخية[1] .

من هنا، دعا ميقاتي الجميع إلى التعاون، وأعرب عن أمله في وقف انهيار الأوضاع في لبنان وإعادة الرخاء للبلاد، مؤكداً أنه سيطلب مساعدة الدول العربية. وتنفيذ شروط المجتمع الدولي من أجل دعم لبنان ماديا و تطبيق جميع الإصلاحات المطلوبة[2] .

خامساً– الأزمة الخليجية اللبنانية والشروط السياسية

بينما كان ميقاتي، يحاول إعادة ترميم العلاقات مع السعودية، وبعد مرور أكثر من شهر تقريباً على تشكيل حكومته، نشأت أزمة دبلوماسية بين لبنان وبلدان الخليج وخاصة السعودية، على خلفية تصريحات لوزير الإعلام اللبناني السابق " جورج قرداحي" حول حرب اليمن[3]، أدلى بها في حديث مسجل لبرنامج "برلمان الشعب" على قناة الجزيرة، سُجل قبل توليه وزارة الإعلام وجرى بثه فيما بعد، إذ وصف بها قتال جماعة الحوثي المقربة من إيران بأنه " دفاع عن النفس" في وجه " إعتداء خارجي" في السعودية والإمارات واصفاً الحرب "بالعبثية". وجاءت تلك القضية لتفجر مساراً طويلاً من الضغط الذي أصاب العلاقات بين دول الخليج ولبنان، بعد سلسلة مواقف وتصرحيات صادرة من لبنان، رأت فيها السعودية طابعاً عدوانياً تجاهها، لاسيما من قبل حزب الله باعتباره يقوم بتنفيذ أهداف إيران على الساحة الإقليمية، من اليمن إلى البحرين والعراق وسوريا.

من هنا، وعلى إثر تصريحات قرداحي، سحبت السعودية سفيرها لدى بيروت في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢١، وطلبت من السفير اللبناني مغادرة الرياض، متخذة قرارات بوقف كل الواردات إليها. وتضامناً مع الرياض، إتخذ كلّ من البحرين والكويت خطوة مماثلة، وسحب الإمارات دبلوماسييها، وقرّرت منع مواطنيها من السفر إلى لبنان[4]. وتجدر الإشارة إلى أنه قد نشبت أزمة دبلوماسية في أيار ٢٠٢١ مع السعودية ودول

---

[1] المرجع نفسه.

[2] " **بعد ١٣ شهراً لبنان عثر على حكومة**"، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد، أزاكير، " **الأزمة اللبنانية الخليجية بسبب تصريحات قرداحي... من بدايتها إلى آخر التطورات والإجراءات**"، RT، تاريخ النشر ٣١ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٨ أيلول ٢٠٢٢ .www.arabic.rt.com

[4] حسين، طليس، "**عودة السعودية إلى لبنان مؤكدة... والعين على الإنتخابات النيابية وما بعدها**"، الحرة، تاريخ النشر ٢٥ آذار ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٨ أيلول ٢٠٢٢ . www.alhurra.com

خليجية أخرى، بعدما أدلى وزير الخارجية والمغتربين السابق آنذاك شربل وهبة بتصريحات حول دعم الخليج لصعود تنظيم الدولة الإسلامية، وطلب إعفاءه من منصبه[1].

وبالتالي، رفضت رئاسة الجمهورية والحكومة اللبنانية كلام قرداحي وأنه لا يعبر عن موقف الدولة اللبنانية الحريصة على العلاقات مع السعودية التي تعدّ إحدى أبرز الدول الداعمة للبنان. وقال ميقاتي: " مخطئ من يعتبر أنه يستطيع إخراج لبنان من حضنه العربي وخصوصاً السعودية". كما وأكد وزير الخارجية اللبنانية عبد الله بو حبيب، على ضرورة إقامة حوار بين بيروت والرياض متحدّثاً عن وساطة قطرية. إلا أن الموقف السعودي في موازاة ذلك بقي على تصلّبه الشديد، مع تأكيد المملكة على السبب الأساسي لهذه المسألة والذي يتبدّى في دور حزب الله وهيمنته على القرار اللبناني[2].

كما أنه وغداة عودة ميقاتي من " مؤتمر المناخ (cop26)"، الذي أقيم في ٣١ تشرين الأول ٢٠٢١ في "غلاسكو"، والذي كان له مجموعة من اللقاءات مع رؤساء الدول وحكوماتها ووزراء خارجية ومسؤولين ماليين دوليين، أبدوا تعاطفهم معه في أزمة تدهور العلاقات اللبنانية – الخليجية، حيث قدموا له ثلاث نصائح بضرورة الاقدام عليها بلا تردد: إجراء الإنتخابات النيابية في موعدها، التفاوض مع صندوق النقد الدولي، تجنب الفراغ الدستوري في البلاد أياً تكن وطأة الضغوط التي يجبهها[3]. وبالتالي، دعا ميقاتي الوزير قرداحي إلى الإستقالة، مُراهناً على "حسّه الوطني لتقدير الظرف ومصلحة اللبنانيين مقيمين ومنتشرين، وعدم التسبب بضرب الحكومة وتشتيتها، بحيث لا تعود قادرة على الإنتاج والعمل، وتضييع المزيد من الوقت". وقال : "هذه هي أولويات الحل وخريطة الطريق الطبيعية للخروج من الأزمة".

كما أن الرئيس ميقاتي و خلال لقائه مع الرئيس عون أطلعه على نتائج اجتماعاته على هامش قمة "غلاسكو" وما انتهت إليه من اقتراحات، وما يمكن أن تؤدي إليه المساعي الدولية والعربية التي تعهد بها الجانبان الفرنسي والأميركي على المستوى الدولي، والجانب القطري على المستوى العربي[4].

---

[1] دانا، منصور، " **ما الذي أثار غضب السعودية وحلفائها الخليجيين في تصريحات وزير الإعلام اللبناني قرداحي"؟**، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٨ أيلول ٢٠٢٢ . www.France24.com

[2] " **جورج قرداحي: الإعلامي الذي تسبب بأزمة بين لبنان ودول خليجية عدة"**،BBC News، تاريخ النشر ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٨ أيلول ٢٠٢٢ . https://www.bbc.com

[3] نقولا، ناصيف، " **حكومة ميقاتي عالقة بين إقالتين متعذرتين"**، الأخبار، تاريخ النشر ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٨ أيلول ٢٠٢٢ .www.al-akhbar.com

[4] " **ميقاتي يطمئن الخارج وينتقد الداخل** "، الجمهورية، تاريخ النشر ٥ تشرين الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٨ أيلول ٢٠٢٢. https://www.aljoumhouria.com

وبالتالي، انتهى اللقاء على التفاهم على خريطة الطريق المؤدية إلى بداية الخروج من الأزمة الأخيرة التي أدت إلى تصدّع العلاقات اللبنانية – الخليجية[1]، و التي تقضي بتوجيه ندائه الأخير للوزير قرداحي لتقديم استقالته وتحكيم ضميره وتقدير الظروف واتخاذ الموقف الذي ينبغي اتخاذه.

بعد ذلك، دخلت جامعة الدول العربية على خط الأزمة في ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، في محاولات رأب الصدع اللبناني مع السعودية ودول الخليج العربي. فلبنان الرسمي وقف عاجزاً عن حلّ أزمته مع السعودية ودول الخليج، وهذا ما دفع بزيارة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية " حسام زكي " التي قام بها على المسؤولين البنانيين للإطلاع على ما يمكن أن يكون لديهم لتجاوز الأزمة الدبلوماسية وإيجاد مخرج مناسب. كما وأكد الأمين العام المساعد بأن المسألة ليست بسيطة وأبعد من توصيف وزير لما يحصل في اليمن، وهذا موقف متكامل من الوضع، وهذا ما دانته السعودية، والموقف يخرج عن القرارات العربية في الشأن اليمني[2].

كما اعتبر الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، أن استقالة قرداحي قد تنزع فتيل الأزمة الدبلوماسية مع الرياض ودول الخليج. وأوضح أن الهدف من زياته هو البحث في الأزمة مع السعودية، وكيف يمكن نزع فتيلها حتى لا تتحول إلى رصيد إضافي في تراكمات سابقة وسلبيه تعيق أي تقدم في المستقبل بين الطرفين. كما أكد بأن السعودية اعتبرت إثر الأزمة أنه لا يمكن اختزالها بتصريحات قرداحي والمشكلة في استمرار هيمنة حزب الله على النظام السياسي في لبنان[3] .

ومن هنا، أكد ميقاتي لـِ زكي: "أن لبنان حريص على عودة علاقاته الطبيعية مع السعودية ودول الخليج، وسيبذل كل جهد ممكن لإزالة ما يشوب هذه العلاقات من ثغرات ومعالجة التباينات الحاصلة بروح الأخوّة والتعاون". كما جدّد ميقاتي "إلتزام لبنان بكل قرارات جامعة الدول العربية تجاه الأزمة اليمنية، المنطلقة من قرار مجلس الأمن الدولي والمبادرة الخليجية ومبدأ الحوار بين الأطراف المعنية"[4].

وانطلاقاً من حسّه الوطني، قدم الوزير جورج قرداحي استقالته في ٣ كانون الأول ٢٠٢١[5] ، وفي مسعى منه لتسهيل مهمة الرئيس الفرنسي " ماكرون " في زيارته للرياض من أجل تخفيف حدة الأزمة مع

---

(1) "**مصادر الشرق الأوسط : خيار ميقاتي إستقالة قرداحي وإلا سيتخذ موقفاً آخر بإقالته من الحكومة**"، النشرة، تاريخ النشر ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيول ٢٠٢٢ . https://www.elnashra.com

(2) إيمان، حنا، " **أصداء زيارة أمين مساعد الجامعة العربية للبنان**"، اليوم السابع، تاريخ النشر ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ www.m.youm.7.com

(3) " **موفد الجامعة العربية يقترح حلاً لأزمة قرداحي**"، الحرة، تاريخ النشر ٨ تشرن الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ .https://www.alhurra.com

(4) " **العلاقة مع السعودية والموقف من اليمن**"، بالعربية، تاريخ النشر ٨ تشرن الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ https://www.arabic.cnn.com

(5) " **إستقالة جورج قرداحي، في محاولة لتخفيف التوتر مع دول الخليج**"،BBC NEWS، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ https://www.bbc.com

لبنان. ومن جانبه، قال الرئيس ميقاتي " نتطلع إلى إعادة العلاقات الطبيعية مع السعودية ودول الخليج الأخرى". ودعا كل الأطراف اللبنانية إلى عدم الإساءة بأي شكل من الأشكال إلى الدول الشقيقة والصديقة أو التدخل في شؤونها[1]. وأن بلاده حريصة على تعزيز العلاقات مع الدول العربية، والنأي بالنفس عن التدخل في أي نزاع عربي، ودعا كل الأطراف اللبنانية إلى وضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار[2].

كما وأكّد ميقاتي على : " أن لبنان كان وسيبقى عربي الهوية والإنتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، ويتطلع إلى أفضل العلاقات مع الأشقاء العرب وأمتنها بروح الروابط التاريخية التي تجمع بين دولنا وشعوبنا، ومن هذا المنطلق فإننا حرصاء على تطبيق ما ورد في البيان الوزاري لحكومتنا لجهة تعزيز علاقات لبنان مع الدول العربية الشقيقة والإصرار على التمسك بها والمحافظة عليها، والحرص على تفعيل التعاون التاريخي بين بلداننا العربية، والنأي بالنفس عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وفي أي نزاع عربي – عربي، ودعوة الأشقاء العرب للوقوف إلى جانب لبنان في هذه المحنة التي يرزح تحتها شأنهم دائماً مشكورين. وإن ما يجمع بين لبنان والمملكة من علاقات أخوة تاريخية متينة، كفيل بتجاوز كل التباينات العابرة والملاحظات التي تحمل في طياتها عتب محبّ ليس إلاّ، وكذلك الأمر مع سائر دول مجلس التعاون الخليجي. كما وأشار، إلى عزم حكومته تشديد الإجراءات الكفيلة بضبط الحدود البحرية والبرية ومنع كل أنواع تهريب الممنوعات الذي يضر بأمن الدول العربية الشقيقة وخصوصيتها، لاسيما منها دول الخليج والسعودية بشكل خاص، والحكومة على استعداد لإنشاء لجنة مشتركة للبحث في كل الأمور والسهر على حسن تطبيقها. وطالب جميع الأطراف بالعودة إلى طاولة مجلس الوزراء للقيام بتنفيذ ما هو مطلوب من الحكومة في هذا الظرف الصعب[3].

وبدوره، أكد رئيس الجمهورية على حرص لبنان على إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة عموماً، ودول الخليج خصوصاً، متمنياً أن تضع الإستقالة حداً للخلل الذي اعترى العلاقات اللبنانية – الخليجية[4] . وبالتالي قال وزير الخارجية اللبناني " عبد الله بو حبيب"، بأن استقالة قرداحي أوقفت الإنهيار في العلاقات اللبنانية – السعودية، وإن آخر ما نتمناه هو الإساءة للعلاقات بيننا وبينهم[5] .

---

[1] " **إستقالة وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي لتهدئة الخلاف مع الخليج قبل زيارة ماكرون للرياض**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ / https://www.france24.com

[2] " **لبنان ... الرئيس عون يقبل استقالة قرداحي وماكرون يقود وساطة فرنسية مع السعودية**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ https://www.aljazeera.net

[3] " **ميقاتي بعد تسلم استقالة قرداحي : نتطلع لإعادة العلاقات الطبيعية مع السعودية والخليج**"، بالعربية، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ . https://www.arabic.cnn.com

[4] " **قرداحي استقال وفرنسا تلقفت... بانتظار الرد السعودي**"، العهد الإخباري، تاريخ النشر ٤ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢.https://www.alahdnews.com.lb

[5] " **خارجية لبنان : إستقالة قرداحي أوقفت انهيار العلاقات مع الرياض**"، عربي ٢١، تاريخ النشر ١٠ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢٢ https://www.m.arabi21.com

وفي ٤ كانون الأول ٢٠٢١، أعلن الرئيس الفرنسي " ماكرون"، عن مبادرة فرنسية سعودية لمعالجة الأزمة بين الرياض وبيروت، فالرياض أعطت مؤشراً على الدفع نحو دعم لبنان وحكومته. وجاء إعلان المبادرة، عقب وصول ماكرون إلى مدينة جدة في السعودية، بعد زيارته كلا من العاصمة القطرية والإماراتية. فالرئيس ماكرون، بحث مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان العلاقات السعودية الفرنسية، ومجالات الشراكة بين البلدين والأوضاع في الشرق الأوسط. وعقب مباحثاته مع ولي العهد السعودي، أكد ماكرون لميقاتي إلتزام الرياض وباريس بدعم الإصلاحات في لبنان بهدف إخراجه من أزمته والحفاظ على سيادته[1].

كما أن مجلس دول التعاون الخليجي، قد ندّد في أول اجتماع له في ١٤ ك١ ٢٠٢١، منذ إعلان المصالحة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، بجماعة حزب الله، ودعا لبنان إلى منع جماعة حزب الله من القيام بعمليات إرهابية، وتعزيز جيشه وضمان إقتصار الأسلحة على مؤسسات الدولة الشرعية. كما حثّ المجلس المؤلف من ست دول أعضاء لبنان، على تشديد الرقابة على الحدود، واتخاذ إجراءات لردع تهريب المخدرات عبر الصادرات إلى السعودية ودول الخليج الأخرى.

كما وأكد بيان القمة، على أهمية تعامل المجتمع الدولي بجدية مع ملف إيران النووي، مشيراً إلى أهمية مشاركة دول مجلس التعاون في أي مفاوضات دولية مع إيران[2].

وعلى إثر ذلك، حمل وزير الخارجية الكويتي "الشيخ أحمد ناصر الصباح" معه إلى بيروت مبادرة عربية – دولية في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٢، مؤلفة من عشرة بنود.

واجتمع الصباح بكل من الرئيس ميشال عون والرئيس نبيه بري والرئيس نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عبد الله بو حبيب، وأبلغهم أن دولة الكويت تريد مساعدة لبنان ولكن عليكم أن تساعدوننا بمساعدة أنفسكم، وأنه أتى ليس بصفته ممثلاً لبلده وحسب، بل بصفته ممثلاً لدول مجلس التعاون الخليجي، ودعاهم إلى التعامل بإيجابية مع المبادرة التي يحملها " لإعادة بناء الثقة"، واعتبرها فرصة سانحة عليكم التعاطي معها بجدية، مع حرص الوزير الكويتي على التأكيد أنها مبادرة خليجية وعربية ودولية، تحظى بموافقة دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الأردن ومصر والولايات المتحدة وفرنسا. وباللغة الدبلوماسية، قال الوزير الكويتي أنه يحضر إلى لبنان وعلى وجه السرعة، بصفته " موفداً خليجياً وعربياً ودولياً"، ويجب التعامل مع مبادرته على هذا الأساس[3]. وأعطى الوزير الكويتي مهلة للحكومة اللبنانية لتقديم جواب خطي على المبادرة في مهلة أقصاها تاريخ التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٢٢، وهو التاريخ الذي تستضيف فيه دولة الكويت الإجتماع التشاوري لمجلس وزراء الخارجية العرب بصفتها رئيسة الدورة الحالية للمجلس

---

[1] " **عقب استقالة قرداحي... مبادرة فرنسية سعودية لمعالجة الأزمة ونائب لبناني يتحدث عن مؤشرات للإنفراج**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٥ كانون أول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٩ أيلول ٢٠٢١ https://www.aljazeera.net

[2] **" القمة الخليجية : ضرورة المشاركة بأي مفاوضات مع إيران وعلى لبنان منع حزب الله من القيام بعمليات إرهابية"**، النهار، تاريخ النشر ١٤ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ الدخول ٢٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.annahar.com

[3] داوود، رمال، " **هذه هي بنود المبادرة الكويتية... ولبنان يرد قبل ٢٩ ك٢ "!**، ١٨٠ بوست، تاريخ النشر ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠ أيلول ٢٠٢٢ www.180post.com

الوزاري العربي، على أن يحمل وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب المدعو إلى الإجتماع، أجوبة الحكومة اللبنانية، بحيث يصار إلى عرضها على الإجتماع، إيذاناً ببدء مسار مختلف من التعاطي العربي والدولي مع لبنان، لأن الهدف من هذه المبادرة هو " مساعدة لبنان وإعادة الأمور إلى طبيعتها".

أما فحوى البنود العشرة للمبادرة فتتضمن الآتي :

١- قيام الحكومة اللبنانية بتنفيذ إصلاحات شاملة.

٢- الإلتزام بتنفيذ إتفاق الطائف المؤتمن على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي في لبنان .

٣- شمول الإصلاحات جميع القطاعات ولاسيما الطاقة ومكافحة الفساد ومراقبة الحدود.

٤- العمل مع لبنان لضمان تنفيذ هذه الإجراءات.

٥- أهمية الحفاظ على استقرار لبنان، واحترام سيادته ووحدته، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي (١٥٥٩) و (١٧٠١)، و (١٦٨٠) والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة.

٦- ضمان ألا يكون لبنان منطلقاً لأي أعمال إرهابية تزعزع استقرار وأمن المنطقة، ومصدراً لتجارة وترويج المخدرات.

٧- التأكيد على أهمية تعزيز دور الجيش اللبناني في الحفاظ على أمن واستقرار لبنان.

٨- إنشاء آلية مساعدات في إطار يتضمن الشفافية التامة، ويظهر العزم على إيجاد الآليات المناسبة للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني.

٩- ضرورة حصر السلاح بمؤسسات الدولة الشرعية .

١٠- وقف العدوان اللفظي والعملي ضد الدول العربية، وتحديداً الخليجية والإلتزام بسياسة النأي بالنفس قولاً وفعلاً، والإلتزام بإجراء الإنتخابات النيابية في أيار ٢٠٢٢، ومن ثم الرئاسية في تشرين الأول ٢٠٢٢ وفق المواعيد المقررة دون تغيير[1].

ويمكن تلخيص الموقف اللبناني الذي أبلغ مباشرة إلى الموفد الكويتي بالآتي :

١- ترحيب لبنان بأي تحرك عربي من شأنه إعادة العلاقات الطبيعية بين لبنان ودول الخليج.

٢- لبنان حريص على أفضل العلاقات مع الدول العربية وخصوصاً الخليجية.

٣- المبادرة تجسد العلاقات المميزة التي تجمع لبنان والكويت.

٤- لبنان ملتزم إتفاق الطائف وقرارات الشرعية الدولية وكل القرارات العربية ذات الصلة.

٥- هذه الورقة ستدرس بنداً بنداً، وستكون موضع تشاور لإعلان الموقف اللبناني المناسب منها.

من هنا، قد فهم أن الجانب اللبناني، ولاسيما رئيس الجمهورية، تحفظ على مضمون البند الخامس الداعي إلى تنفيذ القرار (١٥٥٩) الذي ينص على نزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان، في إشارة مبطنة

---

[1] المرجع نفسه .

إلى نزع سلاح حزب الله ، واعتبر الجانب اللبناني، أن قضية حزب الله وسلاحه ودوره الإقليمي، قضية إقليمية ودولية وليس قضية محلية، مطالباً المحافل الدولية والعربية بتفهم موقفه هذا[1] .

وعلى الطريقة اللبنانية، جاء الرد اللبناني على ورقة العشرة بنود التي حملها وزير الخارجية الكويتي لبيروت، متضمناً الترحيب بالمبادرة الكويتية، واستعداداً للتجاوب مع كل ما هو ممكن الإلتزام به، لاسيما الإلتزام باتفاق الطائف وسياسة النأي بالنفس كما ورد في البيان الوزاري، واحترام القرارات الدولية وميثاق جامعة الدول العربية. واستند الرد في أبرز نقاطه على البيان الوزاري للحكومة وعلى ثوابت في مقدمها " إتفاق الطائف"، وإجراء الإنتخابات النيابية والرئاسية في موعدهما. وتضمن الرد، الإشارة إلى أن القرارات الدولية ليست فقط لها إلتزامات لبنانية، بل هناك أيضاً إرتباط بمواقف خارجية مثل القرار ١٧٠١، فلبنان ملتزم تنفيذه، لكن إسرائيل غير ملتزمة وهي تخرقه يومياً بحراً وبراً وجواً وتواصل تهديداتها. وكذلك الأمر بالنسبة للقرار ١٥٥٩، فله أبعاد تتعلق بأمن لبنان وسيادته ووقف الإعتداءات الإسرائيلية وتحرير الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة، إضافة إلى عدم الوصول إلى نتائج عملية في ما خص ترسيم الحدود البرية والبحرية، ناهيك عن الأجواء الإقليمية والحالات غير الآمنة والمستقرة حول لبنان.

أما الجملة المفصلية في ورقة الحكومة اللبنانية، تنص على " احترام كل قرارات الشرعية الدولية وجامعة الدول العربية واستكمال تنفيذ مندرجات الورقة ضمن ما يؤدي إلى تحصين الاستقرار في لبنان".

كما وأكد لبنان في الورقة، على أنه لن يكون منطلقاً للتحركات التي تمس بالدول العربية، وأن الحكومة ملتزمة قولاً وفعلاً سياسة النأي بالنفس، وأنها ستعزز الإجراءات اللازمة، ومستعدة للتعاون في المجالات الأمنية ومكافحة التهريب إلى دول الخليج ومعالجة الأوضاع الإقتصادية. كما طلب لبنان مساعدة الدول العربية، لاسيما تلك التي تربطها علاقات جيدة مع الدول الكبرى ودول القرار، للضغط من أجل استكمال تنفيذ القرارات الدولية وليس تحميل لبنان وحده مسؤولية التنفيذ. وأكدت الورقة على اقتراح تشكيل لجنة أو لجان مشتركة لبنانية – خليجية – عربية، لمتابعة البحث في النقاط التي تحتاج إلى متابعة لبنانية وخليجية وعربية، إضافة إلى بُعدها الدولي من خلال المسؤولية الدولية في تنفيذ القرارات الدولية، لاسيما تلك التي تتصل بالأوضاع الإقليمية وهي ليست لبنانية صرف[2].

---

[1] " **إنذار خليجي أخير... ورقة شروط وزير الخارجية الكويتي للبنان والرد خلال خمسة أيام**"، عربي بوست، تاريخ النشر ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠ أيلو ٢٠٢٢ https://www.arabicpost.net

[2] " **٩ نقاط في الرد اللبناني على المبادرة الكويتية : إحترام القرارات الدولية... ولكن** "، الكتائب، تاريخ النشر ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.kataeb.org

بعد ذلك، أعلن وزير الخارجية الكويتي، إن دول الخليج ستدرس الرد اللبناني على الإقتراحات الخليجية للحكومة اللبنانية من أجل تحسين العلاقات بين دول الخليج وبيروت. كما وشكر لبنان على التفاعل مع المطالب التي صاغتها الدول الخليجية، قائلاً : " إنه خطوة إيجابية"[1].

ويمكن القول، إن المسعى الفرنسي الذي كان قد انطلق قبل نحو ثلاثة أشهر من أجل استعادة الإهتمام السعودي بالساحة اللبنانية، قد بدأ يؤتي ثماره، بالنظر إلى التبدل الواضح في لهجة الخطاب والتعاطي الخليجي مع لبنان من جهة، والحراك اللبناني الموازي ولاسيما من الأطراف الحليفة للمملكة من جهة أخرى، إضافة إلى التجاوب الرسمي اللبناني مع المبادرة الكويتية[2]، وخاصة مع تأكيد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في أكثر من مناسبة، إستعداداً لبنانياً للتجاوب مع المبادرة الكويتية[3].

بالإضافة إلى ذلك، إن الرد اللبناني قد لاقى أصداء خليجية مرحبة، حيث رحبت الخارجية السعودية بما تضمنه الرد اللبناني من نقاط إيجابية، وأملت بأن " يسهم ذلك في استعادة لبنان لدوره ومكانته عربياً ودولياً، مؤكدة على تطلع المملكة إلى أن يعم لبنان الأمن والسلام، وأن يحظى الشعب اللبناني بالإستقرار والأمان والإزدهار في وطنه".

كذلك، كان للخارجية الكويتية تعليق على الرد اللبناني، ذكرت فيه أنها " تتطلع في هذا السياق إلى استكمال الإجراءات البناءة والعملية بما يسهم في المزيد من الأمان والإستقرار والإزدهار للبنان"[4].

وبمبادرة حسن نية من السعودية وبرغبة فرنسية، تم الإعلان أن الصندوق السعودي – الفرنسي للمساعدات الإنسانية الذي تقرر إنشاؤه في إجتماع جدة بين الرئيس الفرنسي ماكرون وولي العهد السعودي، سينطلق في تقديم هذه المساعدات بقيمة ٣٦ مليون دولار تقريباً، وستقتصر هذه المساعدات المالية السعودية على الناحية الإنسانية في هذه المرحلة عبر الجمعيات الخيرية وليس عبر المؤسسات الرسمية[5].

---

[1] " **الرد اللبناني على الورقة الخليجية في مخاض عسير**"، الشرق، دون تاريخ نشر، تاريخ الدخول ٢٠ أيلول ٢٠٢٢ https://www.elsharkonline.com

[2] حسين، طليس، " **عودة السعودية إلى لبنان مؤكدة ... والعين على الإنتخابات النيابية وما بعدها**"، مرجع سبق ذكره.

[3] وليد، شقير، " **توقيع عودة دبلوماسية خليجية متدرجة إلى بيروت**"، إندبندنت عربية، تاريخ النشر ٢٤ آذار ٢٠٢٢ تاريخ الدخول ٢٢ أيلول ٢٠٢٢ www.independentarabia.com

[4] " **السعودية والكويت ترحبان بالتزام الحكومة لبنان بإجراءات إعادة العلاقات مع دول الخليج** "، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٣ آذار ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٢ أيلول ٢٠٢٢ https://www.aljazeera.net

[5] سمير، شقير، " **توقع عودة دبلوماسية خليجية إلى بيروت**"، مرجع سبق ذكره.

من هنا، في ٢٧ آذار ٢٠٢٢، إجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي من أجل صياغة ورقة عمل مشتركة بشأن لبنان[1]. واستجابة لنداءات ومناشدات القوى السياسية الوطنية المعتدلة في لبنان، وتأكيداً لما ورد في ورقة الحكومة اللبنانية من التزامها باتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة لتعزيز التعاون مع المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، ووقف كل الأنشطة السياسية والعسكرية والأمنية التي تمس المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، أعلنت كل من السعودية و الكويت و اليمن عودة سفرائها إلى لبنان، حيث أكدوا على أهمية عودة الجمهورية اللبنانية إلى عمقها العربي متمثلة بمؤسساتها و أجهزتها الحكومية[2]. وعلق الرئيس ميقاتي على هذه القرارات بأن " لبنان يفتخر بانتمائه العربي و يتمسك بأفضل العلاقات مع دول الخليج التي كانت و ستبقى السند والعضد"[3] .

إنفراجه لا تقف عند السياسة فحسب، بل تتخطاها لحلّ جزء من أزمة لبنان الإقتصادية التي تعد الأصعب على الدولة الصغيرة منذ نشأتها. وهذه الإنفراجة، تسببت في أجواء إيجابية على سماء لبنان، خاصة أنها تزامن مع إعلان إتفاق مبدئي " على مستوى الموظفين " مع صندوق النقد الدولي، يسمح للبنان بالحصول على قرض يعادل حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي، وجاء هذان التطوران ليكونا بارقة أمل للبنانيين الذين يتجهون في ١٥ أيار نحو إنتخابات نيابية، علّهم يستطيعون تغيير واقعهم المأزوم[4].

من خلال ما تقدم، نستطيع القول بأن السعودية وفي ظل توتر العلاقة بينها وبين واشنطن، رأت أن واشنطن تريد الذهاب باتفاق مع إيران، وبالتالي ومن أجل خلق توازن مع هذه المعادلة، كان لا بد للسعودية أن تعيد الإهتمام بلبنان من بوابة الإنتخابات ومن بوابة استعادة الحضور عبر تجميع الحلفاء بين بعضهم البعض للحضور على الطاولة، وخصوصاً بعد إعلان سعد الحريري عن تعليق عمله السياسي، لأن الأزمة اللبنانية كما اليمنية والسورية والعراقية، لا يمكن أن تُحل بلا إتفاق سياسي، والإتفاق السياسي يحتاج إلى لحظة إقليمية أساسية. عندما تحين هذه اللحظة، لا بد لكل القوى الإقليمية أن تكون موجودة على الطاولة. خصوصاً وأنها تدير حملة الحفاظ على "اتفاق الطائف" من خلال توحيد الطائفة السنية حولها، باعتباره عزّز صلاحيات الحكومة ومعها رئيسها الذي يمثل المكون السنّي.

---

[1] " **لبنان على طاولة وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي... إنفراج مرتقب في العلاقات ومساع لعودة السفيرين السعودي والكويتي**"، المركزية، تاريخ النشر ٢٢ آذار ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٢ أيلول ٢٠٢٢ https://www.almarkazia.com

[2]" **الخليج عاد إلى لبنان... واتفاق مبدئي ولبنان تحت مراقبة الصندوق**"، الجمهورية، تاريخ النشر ٨ نيسان ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٢ أيلول ٢٠٢٢ https://www. Aljoumhouria.com

[3] "**عودة سفراء السعودية والكويت واليمن إلى بيروت**"، إندبندنت عربية، تاريخ النشر ٨ نيسان ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٢ أيلول ٢٠٢٢ . https://www.independentarabia.com

[4] " **إنفراج سياسي وأمل إقتصادي... ماذا وراء عودة سفراء الخليج إلى لبنان؟**" الخليج الجديد، تاريخ النشر ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٢ أيلول ٢٠٢٢ https://www.thenewkalij.news

سادساً– الانتخابات النيابية والرهانات الداخلية والإقليمية والدولية

إن الإنتخابات النيابية ، قد نُظمت في الإغتراب وعلى الأراضي اللبنانية بتاريخ السادس والسابع من أيار ٢٠٢٢ و ١٥ أيار تباعاً، تحت إشراف بعثة دولية لمراقبة الإنتخابات، وأفضت إلى مجلس نيابي، لا يملك أي تحالف سياسي غالبية برلمانية واضحة فيه[1].

كان المشهد الإنتخابي في لبنان، لا تقتصر آثاره على الداخل اللبناني فقط، ولكنها تمتد للخارج في ظل عودة الإهتمام الدولي بلبنان، وتحديداً بعد انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠. فالمشهد في لبنان، كان قد انبثق من قرار المجتمع الدولي بضرورة إجراء الإنتخابات في موعدها، فكل القوى الدولية والإقليمية أكدت على أن الإنتخابات ستكون استحقاق مصيري.

ففي المرحلة الأولى، لم يكن الإهتمام الدولي بالإنتخابات واضحاً إلى هذا القدر، خصوصاً بعد تشكيل حكومة ميقاتي، وكان الرأي الغالب أن لبنان يتجه إلى تمديد ولاية مجلس النواب وخاصة أن بعض القوى السياسية ومنها التيار الوطني الحر، كان يؤيد تأجيل الإنتخابات في ظل التراجع الشعبي الذي سجّله برئاسة جبران باسيل.

أما المرحلة الثانية، فقد تزامنت مع إعطاء الغرب الضوء الأخضر لتشكيل الحكومة في محاولة لمواجهة آثار الإنهيار الإقتصادي وكانت المعادلة واضحة، تضم تشكيل الحكومة وإجراء الإنتخابات وعدم الفصل بينهما. بالاضافة إلى بأن الإنتخابات، ستكون المحك الأساسي للمرحلة المقبلة بين محورين إقليمي ودولي في التعامل مع لبنان، وهما طهران وواشنطن.

من هنا وبعد صدور النتائج، رحّب المجتمع الدولي بنتائج الإنتخابات ودعا جميع القوى السياسية إلى الإسراع بتشكيل حكومة جديدة، وأن تتصرف بشكل مسؤول وبناء لخدمة لبنان وشعبه، من خلال اعتماد جميع التشريعات وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين الحوكمة والإستقرار الإقتصادي، والمساهمة في تنفيذ الإجراءات المسبقة المطلوبة في الإتفاق على مستوى الموظفين الموقّع في ٧ نيسان ٢٠٢٢ مع صندوق النقد الدولي من أجل المباشرة ببرنامج الصندوق. ودعا إلى إجراء الإنتخابات الرئاسية والبلدية في موعدها بما يتماشى مع مبادئ لبنان الديمقراطية وتقاليده والتزاماته[2].

سابعاً– الشروط الدولية الإصلاحية

بالعودة إلى الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، إن الإتفاق يشمل مجموعة من الشروط الإصلاحية التي ينبغي تنفيذها قبل أن يوافق مجلس إدارة الصندوق على أي تمويل. وبالتالي سيتم ترحيل هذا الأمر إلى

---

[1] مهند، الحاج علي، " **الإنتخابات النيابية اللبنانية ٢٠٢٢ : تحولات ساسية واستحقاقات معطلة**"، الجزيرة، تاريخ النشر ١٩ أيار ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٣ أيلول ٢٠٢٢ www.studies.aljazeera.net

[2] " **إنتخابات لبنان... إشادات دولية ودعوات لاستكمال الإستحقاقات** "، العين الإخبارية، تاريخ النشر ١٨ أيار ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٣ أيلول ٢٠٢٢.https://www.al-ain.com

ما بعد الإنتخابات النيابية، حيث ستتولى الحكومة الجديدة عملية استكمال هذا الإتفاق وتحويله إلى اتفاق تمويل[1].

ومن أهم الشروط الواردة في الإتفاق، ما يلي :

١- موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية إعادة هيكلة البنوك والإعتراف ومعالجة الخسائر الكبيرة في القطاع، مع حماية صغار المودعين والحد من اللجوء إلى التمويل من المال العام.

٢- موافقة المجلس النيابي على تعديل قانون السرية المصرفية لمواءمته مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد.

٣- إستكمال التدقيق لتبيان وضع الأصول الأجنبية في مصرف لبنان، للبدء في تحسين شفافية هذه المؤسسة الرئيسية.

٤- موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية متوسطة المدى لإعادة هيكلة المالية العامة والديون.

٥- موافقة مجلس النواب على موازنة ٢٠٢٢ لبدء استعادة المساءلة المالية.

٦- توحيد مصرف لبنان لأسعار الصرف[2].

كما أن الإتفاق الأساسي لم يبدأ بعد، لأن الطرف الذي يبرمه هو إدارة الصندوق مع الحكومة اللبنانية وليس الوفد التقني على مستوى الموظفين. إنها الخطوة الأولى، ولم يبقَ سوى تنفيذ بعض الشروط التي طلبها الصندوق كممر إلزامي لتوقيع الإتفاق النهائي، وهي القوانين التي يجب أن تصدر عن مجلس النواب، والمتعلقة بالمصارف (إعادة الهيكلة، الكابيتال كونترول). بالإضافة إلى متابعة التدقيق المالي في حسابات مصرف لبنان، وتوحيد سعر الصرف.

كما أن الحكومة قد قدّمت ما يُعرف " بورقة التعافي" ولكنها لن تكون سارية المفعول إلا بموافقة إدارة الصندوق، وحتى يُقبل النظر فيها يجب أن يكون لبنان قد نفذ الشروط المسبقة، أي أن الصندوق لن يحرّر فلساً واحداً إلا بعد تنفيذ الشروط، وعندها يتم التوقيع النهائي[3].

أما في ما يتعلق بموضوع استجرار الغاز من مصر لتشغيل معامل الكهرباء، وشراء الكهرباء من الأردن تلبية للحاجات المحلية اللبنانية. فإن الإتفاق الذي تم توقيعه في مصر بين كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، والذي باركته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رسالة نقلتها السفيرة الأميركية "دوروثي شيا"، ومفادها : أن اتفاق استجرار الغاز المصري عبر الأردن وسوريا إلى لبنان وبتمويل من البنك الدولي،

---

[1] " **الخليج عاد إلى لبنان... واتفاق مبدئي ولبنان تحت مراقبة الصندوق**"، الجمهورية، تاريخ النشر ٨ نيسان ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٣ أيلول ٢٠٢٢ https://www.aljoumhouria.com

[2] خالد، أبو شقرا، " **الإتفاق مع صندوق النقد معلق على نتائج الإنتخابات**"، نداء الوطن، تاريخ النشر ١٦ أيار ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٥ أيلول ٢٠٢٢.www.nidaalwatan.com

[3] " **الخليج عاد إلى لبنان .... واتفاق مبدئي ولبنان تحت المراقبة**"، مرجع سبق ذكره.

ما زال ينتظر الموافقة النهائية على تعديل قانون قيصر واستشفاء تمرير أنابيب الغاز من مصر والشبكة الكهربائية من الأردن، لكونها ترتب حقوق لسوريا[1].

ثامناً– ترسيم الحدود البحرية اللبنانية– الفلسطينية

لقد أنهى لبنان وكيان العدو الإسرائيلي جولة طويلة من المفاوضات بوساطة أمريكية، إنطلقت عام ٢٠٢٠ واستمرت لمدة عامين كاملين حول ترسيم الحدود البحرية في منطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي في البحر المتوسط تبلغ مساحتها ٨٦٠ كيلومتراً مربعاً[2].

لا شك أن للحرب الروسية – الأوكرانية تداعياتها الواضحة على عملية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وكيان العدو الإسرائيلي، نظراً لحاجة الغاز الطبيعي التي تتعطش له القادة الأوروبية والولايات المتحدة[3].

أما أبرز ملامح الإتفاق النهائي بين البلدين :

١– إعتماد خط عرض ٢٣ كخط ترسيم للحدود البحرية بين لبنان والعدو الإسرائيلي.

٢– يستحوذ لبنان على كامل حقال " قانا" الغازي، بما في ذلك الجزء الواقع جنوب خط عرض ٢٣ في المياه الإقتصادية لفلسطين المحتلة.

٣– تحصل دولة الإحتلال الإسرائيلي مقابل تنازلها عن هذا الجزء على تعويض مالي من (توتال الفرنسية)، الشركة المنفذة لأعمال استخراج الغاز من حقل قانا الواقع شمال خط ٢٣ ضمن المنطقة الإقتصادية اللبنانية.

٤– تستحوذ دولة العدو على حقل " كاريش" كاملاً بما في ذلك حقوق الإستكشاف والتنقيب جنوب الخط ٢٣ ضمن منطقتها الاقتصادية.

٥– سحب البند المتعلق بتحديد نقطة إنطلاق ترسيم الحدود البحرية من البرّ، إستناداً إلى خط الطوافات البحري (كان معتمداً لمنع الصيادين من تجاوزه وليس خطاً دولياً) من المسودة النهائية للإتفاق إلى حين تحديد موعد التفاوض بين الطرفين على ترسيم الحدود البرية[4].

---

[1] " **شيا تكشف عن تقدم في الضمانات لاستجرار الغاز المصري**"، المركزية، تاريخ النشر ١ تموز ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٥ أيلول ٢٠٢٢ .https://almarkazia.com

[2]" **أبرز ملامح اتفاق الترسيم بين لبنان وإسرائيل**"،TRT عربي، تاريخ النشر ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ .https://www.trtarabi.com

[3] عوني، الكعكي، " **حرب أوكرانيا سرّعت ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الاسرائيلي** "، الشرق، تاريخ النشر ٢٣ آب ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ www.elsharkonline.com

[4] " **ملامح إتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل**"، AA، تاريخ النشر ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ . https:/www.aa.com.tv

وتم التوقيع على نسخة التفاهم بين الطرفين بشكل منفصل، وذلك تفادياً لتسمية الترسيم إتفاق دولي أو معاهدة دولية بغية التأكيد على عدم التطبيع في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢ في منطقة رأس الناقورة الحدودية بين لبنان وفلسطين المحتلة، ومن ثم تم إيداع نسخة عنها لدى الأمم المتحدة لتثبيت هذه الحقوق. وما زال لبنان ينتظر استكمال الترسيم مع قبرص من جهة ومع سوريا من جهة أخرى[1].

في خضم ما سبق، أعادت الصورة السياسية القائمة في لبنان إلى الأذهان مشهداً جديداً يشبه تلك التي حصلت بعد الحروب الأمنية والسياسية في لبنان، في أوقات سابقة. وتؤشر إلى أن الأوضاع السياسية تنتظر تسوية جديدة لم يظهر لها أي أفق أو توصيف، ترسم دلالاتها فراغ في رئاسة الجمهورية وتكبيل حكومة تصريف الأعمال باتفاق عدم الذهاب إلى ممارسة صلاحيات رئاسة الجمهورية إلا بالاتفاق المفقود!، ومحاولة حشر المجلس النيابي أمام خيارات قد تؤسس لانقسام جديد، في حال اندفعت بعض الكتل البرلمانية إلى خيارات تتجاوز فيها الأصول المتبعة في انتخاب رئيس الجمهورية، في ظل إنقسامات ذات بعد إقليمي ودولي.

[1] " **لبنان وإسرائيل يوقعان إتفاق ترسيم الحدود البحرية**"، القدس، تاريخ النشر ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٢.https://www.alquds.co.uk

الخاتمة/ نتائج وتوصيات

إن أزمة السياسة الخارجية في لبنان، كانت وما زالت موضع التجاذب والإنقسام الداخلي نتيجة التموضعات مع الخارج والتبدل في المصالح الإقليمية والدولية، ونتيجة الخوف والقلق الذي يعتري الكيانات اللبنانية (طوائف – أحزاب – قوى....) حول مستقبل وجودها ودورها ومكانتها على خارطة الدولة.

إن اللبنانيين متضامنون في الكوارث والأزمات التي تصيبهم تاريخياً، إلا أنهم مختلفون حول التموضع في اتجاهات المحاور الخارجية.

كما أن رياح الأزمات الخارجية، ما زالت تؤثر على الإستقرار الداخلي اللبناني، مما تجعله يترنح أحياناً تحت ثقل الأحداث الكبرى، أو تضعه في ستاتيكو جامد يعلق الحياة الدستورية في الدولة، أو تتركه في فراغ في السلطة ضمن لعبة تقطيع الوقت في انتظار التسويات الكبرى.

بالتالي، إن الأزمة اللبنانية تستمر في التفاعل بسبب عدم تبلور الحلول التي ترضي جميع أطراف الصراع في المنطقة، ولا يخفى على أحد أن لبنان تحوّل إلى ساحة لتصفية الحسابات على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تُخاض الحروب بالوكالة، ما حدا أطراف لبنانيين وغير لبنانيين على المبادرة إلى طرح مشاريع حلول، محاولين من خلالها تقديم ما هو مناسب بنظرهم للخروج من تأثير الصراعات الدولية والإقليمية على الأمن الوطني.

ووسط هذه التعقيدات الداخلية والخارجية، ظهر الكثير من الدعوات والإقتراحات لإيجاد الحلول، فالبعض دعا إلى تغيير النظام السياسي كحل للمشاكل في لبنان، وآخرون طرحوا إما مؤتمر تأسيسي أو مؤتمر وطني، والبعض طرح اللامركزية الإدارية في إطار موسع واللامركزية السياسية. فالعديد من الإقتراحات والتنظير السياسي تم تداوله. أما الطرح الأكثر تفاعلاً بين عامة الشعب فكان نظام حياد لبنان ونأيه عن الصراعات في المنطقة للخروج من الأزمة التي تقبض على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية فيه.

من هنا، إن البحث في السياسات الخارجية في لبنان دونه تحديات رسمت في مسارات اللا دولة، أو بالأحرى الدويلات المتمثلة بالكيانات داخل الدولة، وهو ما يصعِّب على الباحث التوصل إلى نتائج وتوصيات واحدة، فلكل من الخارج مصالحه مع الداخل، ولكل من الداخل أسباب قوته في الخارج. وهو الذي أفضت إليه هذه الرسالة من خلال رسم سيناريوهات بنتائج وتوصيات، تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات كافة ومصالح الداخل والخارج والتحديات على الدولة وفي الدولة.

وبعد هذا العرض الموجز، سنحاول تبيان أهم الاستنتاجات و المقترحات التي توصلنا إليها من خلال بحثنا في موضوع الدراسة أعلاه، على النحو الآتي:

أولا : الاستنتاجات

١- إن فكرة حياد لبنان ليست وليدة اللحظة المعقدة، إنما هي وجه من وجوه المسار التقليدي للاحتدام الأهلي، إن لبنان محكوم بواقع الجغرافيا و التاريخ و الأمن المشترك بالمنطقة كلها، إلا أنه لا يحظى بموافقة الدول الاقليمية المحيطة به تحديدا (سوريا) و الدول الكبرى وبالتالي لا يحظى بموافقة داخلية حيث أن هناك انقسام داخلي بين مؤيد ومعارض لفكرة الحياد.

٢- إن اللامركزية الإدارية شكّلت، أحد العناوين الرئيسية للإصلاح السياسي الشامل في لبنان، انطلاقا من تطبيق الطائف و إعطاء صلاحيات للمناطق، ولكن أن تبقى ضمن الدولة الواحدة الموحدة بعيدا عن أي منحى تقسيمي.

٣- نجح اللبنانيون في تحديد العدو المشترك وهو إسرائيل، ولكنهم لم ينجحوا في الاتفاق على الصديق المشترك فانقسموا حوله وعليه.

٤- ثمة معاهدة بين لبنان و سوريا هي معاهدة الاخوة والتنسيق "وقعها الطرفان عام ١٩٩١، ولكن هذه المعاهدة المجمدة المفاعيل منذ عام ٢٠٠٥ غير معروف مصيرها وما مستوى النظرة اللبنانية إليها و ما مدى التزام لبنان بها في المستقبل و ماهو الموقف اللبناني الرسمي من مطالبة بعض الأطراف السياسية اللبنانية بإلغاء هذه المعاهدة أو إعادة النظر بها أو تعديل بعض بنودها.

٥- منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان في ٢٠٠٥ إثر اغتيال الرفيق الحريري، أضطربت العلاقات اللبنانية – السورية، وزاد اضطرابها بعد اندلاع الأزمة السورية و تحولها إلى صراع مسلّح عام ٢٠١١، وبانقسام اللبنانيين على مرحلة ما بعد الوصاية السورية وعلى قراءة مجريات وتطورات ما بعد عام ٢٠١١، غدت علاقات لبنان بسوريا بحاجة إلى إعادة تحديد عناصرها ومساراتها وهو أمر لم يتم حتى بعد مرحلة التبادل الدبلومسي بين الدولتين، ولكن عدم التوافق المحلي على تحديد عناصر هذه العلاقات يبقيها في فضاء معلق بانتظار نضوج العوامل المحلية.

٦- ثمة روابط للبنان بمحيطه العربي أكبر بكثير من روابطه بسائر دول العالم على الرغم من علاقاته المنفتحة والوطيدة معها إلا أن الخلاف حول هوية لبنان كان عميقا بين القوى اللبنانية بعد الاستقلال ودوره في المنطقة، ولكنه لم يفضِ إلى إلغاء الهوية العربية للبنان.

٧- إن حالة اللااستقرار في السياسة الخارجية، وتدهور علاقات لبنان العربية نتيجة سلوك بعض قياداته انما ينعكسان ضعفا غير مسبوق على مختلف المستويات لم يسبق أن تدهورت علاقات لبنان العربية في العقود الماضية مقارنة بوضعها الراهن، فأصبح لبنان غريبا عن العرب و العرب لم يعد لبنان يتصدر أولوياتهم.

٨- يمثل لبنان وضعية خاصة بالنسبة لايران من خلال حزب الله الذي يعتبر ركنا أساسيا من أركان المواجهة مع العدو الاسرائيلي، كما أعلنت استعدادها لتقديم مساعدات تنموية للدولة اللبنانية في مجالات عدة، حيث دعمت حزب الله سياسيا و عسكريا و أمنيا خلال حروبه مع العدو الاسرائيلي. ولكن حضورها ودورها في لبنان يفرضه التقارب الامريكي–الايراني ضمن مسألة المفاوضات حول الاتفاق النووي الايراني.

٩- إن لبنان الذي كان محسوبا على السياسات الغربية و من دون أن يكون متمحورا فيها، وفي ظل قيادة الولايات المتحدة للغرب بعد الحرب العالمية الثانية مالت السياسة الخارجية اللبنانية نحو الغرب مع التوجه للانفتاح نحو الشرق، ولكن جاءت الحرب الاوكرانية الروسية لتظهر استمرار السياسة الرسمية اللبنانية التقليدية.

١٠- يلعب لبنان دورا مهما بحكم موقعه الجغرافي ضمن إطار المنظمة الدولية، يتأمن له من خلاله حضور خارجي يتماهى غربا مع ميول مصالحه ضمن محور الولايات المتحدة الأمريكية ولكن دون أن يكون له فيها شراكة وحماية مع الدول الاوروبية، ويقارب شرقا العلاقة مع روسيا والصين لكن دون أن يتحمل تبعات سياساتهما أو أن يلتزم بأي موقف تجاههما.

ثانيا: التوصيات

١- وجوب موافقة دولية و إقليمية و الأهم داخلية وهي الأساس على فكرة الحياد وتعديل الدستور وإيداع هذا التوافق لدى الأمم المتحدة.

٢- ضرورة وجود دولة مركزية قوية من أجل تطبيق اللامركزية الادارية وذلك من خلال تطبيق الطائف وإنشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية و من ثم إنشاء مجلس الشيوخ وإقرار قانون المدني للأحوال الشخصية وقانون إنتخابي خارج القيد الطائفي و بعدها ننطلق إلى الدولة المدنية العلمانية ومن هنا يمكن الحديث عن اللامركزية لأنها ستكون حينها خارج الطائفية.

٣- تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي و التمسك بالمعادلة الذهبية (جيش-شعب-مقاومة)، والعمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة كما نصت وثيقة الوفاق الوطني.

٤- الذهب نحو توافق لبناني- لبناني على سياسة موحدة اتجاه سوريا وعودة العلاقات الطبيعية بين دولتين جارتين وشقيقتين يربطهما وحدة حضارية عميقة الغور في التاريخ فضلا عن المصالح المشتركة.

٥- عودة لبنان إلى عمقه العربي، من خلال تزخيم علاقاته العربية و تنشيطها بما يتلائم مع المعطيات التاريخية والواقعية السياسية و إجراء الإصلاحات المطلوبة من أجل نهوضه وخلاصه.

٦- عدم الانحياز لأي محور في الخلافات العربية-العربية.

٧- الإسراع في الاتفاق حول الملف النووي وتصحيح العلاقات بين طهران والرياض سينتجان ضبطا سليما لعلاقات لبنان مع كل من السعودية وايران وعلى سياسة لبنان الخارجية التي هي مرآة عاكسة لاختلافات اللبنانيين أو توافقاتهم.

٨- العمل على إنتاج سياسة خارجية متوازنة بين الشرق و الغرب، خصوصا مع اتساع دائرة سياسية لبنانية تدعو إلى الاتجاه شرقا ومن دون إقفال الأبواب غربا.

٩- العمل على إنتهاج سياسة الباب المفتوح مع الولايات المتحدة و عدم تعريض العلاقات معها لتوترات خارج عن السيطرة، لأنها ستكون "الضامن" لتطبيق مفاعيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين

المحتلة، وتعويل اللبنانيين على إعادة إنهاض اقتصادهم من خلال إنتاج الطاقة من الحقول الساحلية في الجنوب.

١٠- العمل على الاستفادة من نتائج أي تسوية ثقيلة على المستوى الدولي، والفرصة مؤاتية الآن أمام لبنان الذي أصبح أمام لعبة تقاطع المصالح الاقتصادية و الأمنية الغربية مع المصالح السياسية الشرقية.

المراجع والمصادر

أولا- الكتب

أ- <u>الكتب العربية:</u>

١- إبراهيم، سعد الدين، "**المجتمع والدولة في الوطن العربي**"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٢- أبو خليل، جوزيف، "**قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

٣- أبو عامر، علاء، "**الوظيفة الدبلوماسية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

٤- أسعد، أنطوان، "**موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد الطائف**، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.

٥- إسماعيل الرمضاني، مازن، "**السياسة الخارجية، دراسة نظرية**"، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

٦- أشتي، فارس، "**الحزب التقدمي الإشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية**"، **١٩٤٩ – ١٩٧٥**، ج١، الدار التقدمية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، المختارة، ١٩٨٩.

٧- بقرادوني، كريم، "**السلام المفقود: عهد الياس سركيس ١٩٧٦ – ١٩٨٢**"، ط٥، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤.

٨- بقرادوني، كريم، "**لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**"، عبر الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٩١.

٩- بو حبيب، عبد الله، "**الضوء الأصفر: السياسة الأمريكية تجاه لبنان**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩١.

١٠- بو عمامة، زهير، "**أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**"، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠.

١١- تقي الدين، سليمان، "**المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي**"، دار إبن خلدون، بيروت، ١٩٩٧.

١٢- الجسر، باسم، "**ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨.

١٣- الجسر، باسم، "**الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣: مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه**"، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣.

١٤- الجسر، باسم، "**فؤاد شهاب ذلك المجهول**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨.

١٥- حبيب، كميل، وعبد الفتاح عمورة، "**تحليل نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الأوسط**" ط١، مطبعة دار العلم، دمشق، ٢٠١٩.

١٦- حبيب، كميل، "**لبنان: الهدنة بين حربين**"، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٣.

١٧- حتي، ناصيف، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥.

١٨- الحريري، رفيق، "**الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**"، الشركة العربية المتحدة للصحافة، بيروت، ١٩٩٩.

١٩- حقي توفيق، سعد، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.

٢٠- حلاق، حسان، "**التيارات السياسية في لبنان: ١٩٤٣ – ١٩٥٢** "، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١.

٢١- خليفة، علي أحمد،:

- "**السياسات الإجتماعية في لبنان: الأطر والأسس القانونية والمؤسساتية**، ج١، ط١، دار عون، بيروت، ٢٠١٣.
- "**السياسات الإجتماعية في لبنان: المؤثرات الدولية والإقليمية، التحديات والآفاق**"، ج٢، ط١، دار عون، بيروت، ٢٠١٣.
- "**التجارب الكبرى والتحولات في قواعد القانون الدستوري**"، ط١، دار المؤلف الجامعي، صيدا، ٢٠١٩.
- "**القانون الانتخابي- منطلقات الحقوق ومحددات المشاركة وتحديات التمثيل**"!؟، الطبعة الأولى منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.

٢٢- الخوري، بشارة، "**حقائق لبنانية**"، ج١، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦١.

٢٣- الخوند، مسعود، "**لبنان المعاصر: مشهد تاريخي وسياسي** "، الموسوعة التاريخية الجغرافية والسياسية، ج١٦، الشركة العالمية للموسوعة، بيروت، ٢٠٠٣.

٢٤- ربيع، حامد، "**نظرية السياسة الخارجية**"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣.

٢٥- زايد عبيد الله، مصباح، "**السياسة الخارجية** "، منشورات إيلغا، مالطا، ١٩٩٤.

٢٦- سليمان، عصام، "**الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**"، ط١، بدون دار نشر، بيروت، ١٩٩٨.

٢٧- سليمان، عصام، "**الفدرالية، والمجتمعات التعددية ولبنان** "، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.

٢٨- سليمان، عصام، "**في معترك القضية اللبنانية**"، ط١، بدون دار نشر، بيروت، ١٩٨٥.

٢٩- السيد سليم، محمد، "**تحليل السياسة الخارجية** "، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٠- صبري مقلد، إسماعيل، "**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**"، مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت، ١٩٧١

٣١- الصلح، سامي، "**مذكرات سامي بك الصلح: ١٨٩٠ – ١٩٦٠**"، ج٤، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٦٠.

٣٢- الصليبي، كمال، "**تاريخ لبنان الحديث**"، دار النهار، بيروت، ١٩٨٤. .

٣٣- طرابلسي، فواز، "**صورة الفتى بالأحمر: أيام في السلم والحرب**"، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٧.

٣٤- عبد الرحمن بن حارين، يوسف، "**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٣٥- العبد، عارف "**لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

٣٦- العبدلي، عبد المجيد، " **قانون العلاقات الدولية**"، دار أقواس النشر، تونس، ١٩٩٤.

٣٧- عبيد، حسين، " **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**"، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٩ .

٣٨- عليوة، السيد، "**أصول العلاقات الدولية** "، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٩- عليوة، محمد نعيم "**العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**"، ج١١، ط١، مركز الشرق الأوسط الثقافي، منشورات زين الحقوق، بيروت، ٢٠١٢.

٤٠- عمون، فؤاد، "**سياسة لبنان الخارجية**"، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩.
٤١- فهمي، عبد القادر، "**المدخل إلى الإستراتيجيا**"، دار مجد لاوي، عمان، ٢٠٠٦.
٤٢- قباني، خالد، "**الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي: لبنان في تاريخه وتراثه**"، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣.
٤٣- المشاقبة، أمين، "**الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**"، دار المؤلف، عمان، ٢٠١٥.
٤٤- ناصيف، نقولا، "**كميل شمعون: آخر العمالقة**"، دار النهار، بيروات، ١٩٨٨.
٤٥- النعيمي، أحمد، "**السياسة الخارجية** "، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٤٦- النعميمي، أحمد، "**عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٤٧- زيدان، ناصر، "**المساكنة الصعبة بعد إتفاق الدوحة**"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٩.
٤٨- وهبان، أحمد، "**تحليل إدارة الصراع**"، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٥.

ب- <u>الكتب المترجمة:</u>

١- جوزيف، فرانكل، "**العلاقات الدولية**"، ط٢، ترجمة غازي عبد الرحمان العتيبي، ط٢، مطبوعات تهامة، جدة،١٩٨٤.
٢- ريغلين بالمر، كليفتون مورجان، "**نظرية السياسة الخارجية**"، ترجمة عبد السلام نوير، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١١.
٣- سالم، إيلي، "**الخيارات الصعبة ١٩٨٢ – ١٩٨٨ : دبلوماسية البحث عن مخرج**"، ترجمة مخايل خوري، ط٣، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
٤- لويد، جونسون، "**تفسير السياسة الخارجية**"، ترجمة محمد بن أحمد فتحي ومحمد السيد سليم، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩.
٥- لينل، ريتشارد، "**توازن القوى في العالم الإستعارات والأساطير**"، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

٦- ميرل، مارسيل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

٧- نصر، سليم، كلود، دوبار، "**الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**"، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٨- هانف، تيودور، "**لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**"، منقول عن الألمانية موريس صاليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ١٩٩٣.

ب- الكتب الأجنبية:

1- Achcar, Giblert, and warschawski, Michel, "**The 33 Day war: Israel's war on Hezbollah in Lebanon and its aftermath**", (London: Sapi, 2007).

2- Addison Baker, Ames, "**the politics of diplomacy: revolution, war and peace, 1989-1992**" (New York: G.P. putman's sons, 1995).

3- Berry, Jeffery M., "**The Interest Group society**" Fifth edition, (Boston: Little Brown and company, 1984).

4- BlanFord, Nicholas, "**killing Mr. Lebanon: the Assassination of Rafik Hariri and Its Impact on the Middle East**", (London and New York: I.B. Touris, 2006).

5- Booth, Ken, "**strategy and Ethnocentrism**", (London: croom Helm, 1979).

6- Chevalier, Dominique, "**la société du Mont liban à l'époque de révolution industrielle en Europe** », Paris, 1971, (librairie orientale).

7- Cobban, Helena, "**the making of Modern Lebanon**", (Boulder westview press, 1985).

8- Cohen, Bernard, "**The public's Impact on Foreign policy** ", (Boston: Little Brown, 1973).

9- De Rivera, Joseph "**the psychological Demension of Foreign policy**", C.Colombus, Ohio: Charles E. Mervill, 1968.

10- Devatek, Rechard, and others (eds.), "**An Introduction to international relations**", (Cambridge press 2017).

11- Drury, Cooper, "**Economic Sanctions and presidential decisions**", palgrave Macmillan, 2008.

12- El Khadem, Samir, "**the war of surprises and deceptions**", (Beirut: the Arab institute for East and west studies, 2007).

13- Frankel, Joseph, "**the making of foreign policy**", (London: oxford university press, Vol. 57, 1963.

14- G. Landes Ronald, "**the Canadian polity**", second Edition, (Scarborough: prentice-Hall, 1987).

15- Graber A,Doris, "**public opinion, the president, and foreign policy**", (New York: Hold, Rine hard and Winston, Inc. 1968).

16- -H. Habib, Camille, "**Lebanon, from civisto crisis**", 1st ed. (Majd: Entreprise universitaire d'études et de publication, Beyrouth, 2013).

17- Iskandar, Marwan, "**Rafiq Hariri and the Fate of Lebanon**, (London: SAQI, 2006).

18- J.Holsti, Kalevi, "**International politics**", (New jersey: prentice Hall, 1977).

19- Jeansen, Loyd, "**Explaining Foreign policy**", Englewood cliffs, (New Jersey: prentice Hall, 1982).

20- Jervis, Robert, "**Hypotheses on Misperception**", world politics, (Princeton University press, (Vol.20, No.3, April 1968).

21- Jervis, Robert, "**perception and Misperception in international politics**", (Princeton university press), 1976.

22- Kaplan, Robert, "**the Revenge of Geography**", (New York: Random House trade paperback Edition, 2013).

23- Krayem, Hassan, "**the Lebanese civil war and the Tai'f agreement**", (Beirut: AUB, 2014).

24- L. Warner, Edward III,"**the defense policy of the soviet union**", in D. Murray and P. Viotti, (eds), the defense policy of Nations, (Baltimore: the Johns Hopkins university press, 1982).

25- Lewis Gaddis, John, "**Grand Strategy in the second Term**", (Foreign affairs: January, 2005).

26- Lijphart, A Rend, "**Democracy in plural Societies**", (New Haven: Yale university press, 1977).

27- Lowell, John, "**Foreign policy in perspective: strategy, Adaptation, Decision – making**", (New York: Halt, Rinchart an Winston, 1970).

28- M. koury, Enver, "**the crisis in the Lebanese system: confessionalism and chaos,** (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for public policy research, 1976).

29- Macridis, Roy (ed), "**Foreign policy in world politics**", Englewood cliffs, (New Jersey: prentice Hall, 1976).

30- Morse, Edward, "**Transformation in Foreign policies: Modernization, Interdependence, and Externalization**", world politics, Vol.22, April 1970.

31- Noe, Nicholas, (ed), "**Voice of Hezbollah: the statement of Sayed Hassan Nasrallah**", (London: verso, 2007).

32- p. Harik, Judith, , "**Hezbollah: the changing of the terrorism**", (London: I.b. Taurus, 2005).

33- Paige, Glenn Durland, "**The Korean Decision: June 24-30, 1950**", (New York: The free press, 1968).

34- R Ernest, May, Led, "**knowing one's Enemies**, (New Jersey: Princeton university press, 1984).

35- R. Berridge, Geoff, "**Diplomacy theory practice**", palgrave Macmillan, Fourth edition, 2010.

36- R. Jones, David "**Soviet strategic culture**", in cart G. Jacobsen, (ed.), strategic power: usa/u. s.s.r., (London: Macmillan, 1990).

37- Rabbat, Edmond, " **la formation historique du liban politique et constitutionnel,** publication de l'université libanaise, Beyrouth : librairie orientale, 1973.

38- Ransom, Harry Howe, "**the Intelligence Establishment**", (Cambridge: Harvard University press, 1970).

39- Reynolds, Philip Alan, "**An introduction to international Relations**", 3rd ed., (London and New York: Taylor and Francis group, 1994).

40- Rosenau, James, "**the scientific study of foreign policy** ", (New York: Free press, 1971).

41- Saad – Ghorayeb, **Amal,** "**Hezbullah: politics, Religion**", (London: pluto press, 2002).

42- Seale, Patric, "**Assad: the struggle for the Middle East**", (Berkley: university ofCalifornia press, 1988).

43- Snyder Richard, Bruck H.W., and Sapin Burton, (eds), "**Foreign policy Decision – Making Anapproach to the study of international politics**", (New York: the Free press, 1963.

44- Snyder, Jack L., "**The soviet strategic culture: Implications for limited Nuclear operations**", (Santa Monica, CA: Rand R – 2154-AF. September 1977).

45- Stoessinger, John George, "**Why Nations Go to war**", (New York: st. Martin's press Inc. 1985).

46- T. Newman, Retchard, "**Propaganda: An Instrument of Foreign policy**", Journal of International Affairs, Vol. 5, No.2, 1951.

47- Tunkin, Grigory, "**contemporary International Law**", progress publishers, (Moscow: 1996).

48- Von Clausewitz, Carl, "**On war**" (Washington: combat forces press, 1953).

49- W. Kegley Charles, JR. and R. Wittkoph Eugene, "**American Foreign policy: pattern and process**", 5th Ed. (Hound mills: St. Martin's press, Inc. 1987).

ثانيا-الأطروحات والرسائل

أ- <u>الأطروحات:</u>

١- تيان، فادي، أطروحة دكتوراه بعنوان " **السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني**"، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٠.

٢- محمد، زينب، أطروحة دكتوراه بعنوان "**الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية: ١٩٨١ – ١٩٩١**"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤.

ب- <u>الرسائل:</u>

٣- بلاهي، محمد، رسالة دبلوم بعنوان " **العلاقات السورية اللبنانية**"، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية في جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٦.

٤- رادية لغيمة، زاكية لعمراني، رسالة دبلوم بعنوان " **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٦** "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٧.

٥- عبد الرحمن، خالدة،رسالة دبلوم بعنوان "**إتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية: المحددات والآليات (١٩٨٦ – ١٩٩٩)**، دراسة مقارنة "كلية الاقتصاد والدراسات الإجتماعية قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٤.

٦- عيد، عامر، رسالة دبلوم بعنوان "**أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات**"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، كانون الأول ٢٠١٨.

ثالثا- الوثائق

١- الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وتعديلاته.

٢- نص وثيقة الوفاق الوطني.

٣- نص اتفاق الطائف.

رابعاً- القوانين والقرارات

١- قرارات مجلس الأمن رقم: ٢٤٢،١٧٠١، ١٥٥٩،٤٢٥ و٤٢٦.

٢- إتفاقية سيناء الثاني في ٤ أيلول ١٩٧٥.

خامساً-الدوريات والمقالات

أ- الدوريات والمقالات باللغة العربية:

١- أبو شقرا، خالد، " **الإتفاق مع صندوق النقد معلق على نتائج الإنتخابات**"، نداء الوطن، تاريخ النشر ١٦ أيار ٢٠٢٢، www.nidaalwatan.com

٢- أبي عقل، فيليب، " **لماذا تنصل حزب الله من إعلان بعبدا**"، العربي الأسبوع تاريخ النشر ٢٢ آب ٢٠١٣، www.arabweek.com.Lb

٣- أزاكير، محمد، " **الأزمة اللبنانية الخليجية بسبب تصريحات قرداحي... من بدايتها إلى آخر التطورات والإجراءات**"، RT تاريخ النشر ٣١ تشرين الأول ٢٠٢١، www.arabic.rt.com

٤- العبيدي، ابراهيم، " **مفهوم الهوية الوطنية**"، موضوع، تاريخ النشر ١٣ شباط ٢٠١٨، تاريخ الدخول ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣

٥- الصوراني، غازي، "**حول مفهوم الهوية ربطا بمسألتي الوطنية و القومية**"، الهدف،تاريخ النشر ٢١تشرين الثاني ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣ www.hadafnews.ps

٦- برتي، بينيديتا، " **السعودية وسياسة حافة الهاوية في لبنان**"، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر ٢٤ آذار ٢٠١٦، www.carnegie-mec.org

٧- البريكان، ياسر، " **لبنان ينحاز إلى إيران... ويتخاذل عن موقف الحق مع المملكة**"، الرياض، العدد ١٧٤٠٧، تاريخ النشر ٢٠ شباط ٢٠١٦، www.alriyadh.com

٨- جمال الدين، تمارا، " **أبرز الأحداث التي مرّ بها لبنان منذ اغتيال الحريري**"، الشرق الأوسط، تاريخ النشر ١٣ شباط ٢٠١٨، www.aawsat.com

٩- الحاج علي، مهند، "**الإنتخابات النيابية اللبنانية ٢٠٢٢ : تحولات ساسية واستحقاقات معطلة**"، الجزيرة، تاريخ النشر ١٩ أيار ٢٠٢٢، www.studies.aljazeera.net

١٠- الحاج، إيلي، " **موقف وزير خارجية لبنان من الأزمة السورية**"، AL – Monitor تاريخ النشر ١٢ آذار ٢٠١٣، www.aL-monitor.com2022

١١- حبيب، كميل، " **الحراك اللبناني : ثورة أم مجرد إنتفاضة؟** " ، البناء، تاريخ النشر ٢ حزيران ٢٠٢٠، www.aL-binaa.com

١٢- حسنين، توفيق إبراهيم، "**السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية**" ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تشرين أول ١٩٨٦ www.siyassa.org.eg

١٣- حنا، إيمان، "**أصداء زيارة أمين مساعد الجامعة العربية للبنان** "، اليوم السابع، تاريخ النشر ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١، www.m.youm.7com

١٤- حيدر، وسام، "**حكومة لبنان... ترويكا تناسب الواقع**"، البناء"، تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٠/١٧، www.aL- binaa.com

١٥- خالد عياد، جابر سليمان، صراص سمير، ساروفيم جانيت "**العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني** مجلد ٧، ١٩٩٦" العدد ٢٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦: www.palestine-studies.org

١٦- خليفة، مارلين، " **نص البيان الوزاري للحكومة الـ ٧٦ ودياب يعلن تأييده الكامل لمطالب الثوار**"، **مصدر دبلوماسي**، تاريخ النشر ١١ شباط ٢٠٢٠، www.masdardiplomacy.com

١٧- الدبار، محمد، "**أبعاد السياسة الخارجية: دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر ٢٩ آذار ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٢٩ حزيران ٢٠٢١ / www.eipss-eg.org

١٨- رحمة فخري، دنيز، " **أحداث ١٤ أكتوبر في بيروت تنهي مفاعيل ٧ مايو**"، إندبندت عربية، تاريخ النشر ١٦ أكتوبر ٢٠٢١، www.Independentarabia.com

١٩- رمال، داوود، "**هذه هي بنود المبادرة الكويتية... ولبنان يرد قبل ٢٩ ك٢ !**"، ١٨٠ بوست، تاريخ النشر ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٢، www.180post.com

٢٠- زعيتر، هيثم، "**الرئيس رفيق الحريري شرعن المقاومة فأثمرت انتصاره ٢٥ أيار**"، النشرة، تاريخ النشر ٢٠١٥/٢/١٨، www.nashra-com.cdn.ampproject.org

٢١- زين الدين، أحمد، " **من إتفاق الدوحة ٢٠٠٨ إلى " إعلان بعبدا**" إلى أزمات ما بعد تشرين الأول، اللواء، تاريخ النشر ٢٥ حزيران ٢٠٢٠، www.aliwaa.com

٢٢- سالم، بول، "لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر"، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر ١١ كانون الأول ٢٠١٢، www.carnegie-mec.org

٢٣- سامح، راشد، " **سوريا ولبنان.... حسابات تقليدية وتحديات**"، عدد ١٩٦٦، السياسة الدولية، تاريخ النشر ٢٠٠٥/١/١٠، www.siyassa.org.eg

٢٤- سرجون، ربيع، "**إنجاز المفاوضات مع داعش في الجرود**"، الأنباء، تاريخ النشر ٢٨ آب ٢٠١٧، www.anbaaonline.com

٢٥- سعادة، وسام، " **خروج باسيل عن الإجماع العربي أم خروجه عن الموضوع**"؟ العربية، تاريخ النشر ١٣ كانون الثاني ٢٠١٦، www.alarabia.net

٢٦- سليمان، منى، " **الأبعاد الإقليمية والدولية لمعركة جرود عرسال**"، السياسة الدولية، تاريخ النشر ٦ آب ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١٠ أيلول ٢٠٢٢ .www.siyassa.org.eg

٢٧- شديد، ميساء، "**تموز... وحرب الأيام السبعة**"، العهد الإخباري، تاريخ النشر ٢٠٠٦/١٠/٣٠، www.arhive.alahednews.com.Lb

٢٨- الشريف، خلدون، " **محطات في انهيار المشهد اللبناني من آب ٢٠١٥ إلى تشرين الأول ٢٠١٩: محاولات لإعادة تأهيل وطني**"، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، تاريخ النشر ١٣ أيلول ٢٠٢١، www.research.sharkforum.org

٢٩- شقير، شفيق، "**الحراك اللبناني: البواعث والمكونات والتداعيات**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩، www.studies.aLjazeera.net

٣٠- شقير، وليد، "**توقيع عودة دبلوماسية خليجية متدرجة إلى بيروت**"، إندبندت عربية، تاريخ النشر ٢٤ آذار ٢٠٢٢ www.independentarebia.com

٣١- شقير، وليد، "**محطات مليئة بالإنحياز وراء انهيار علاقة لبنان بالخليج** " ، Independent تاريخ النشر ٢ تشرين الثاني ٢٠٢١، www.Independent arebia.com

٣٢- شلهوب، طنوس، "**لبنان وصراع الهوية: مئة عام من الاستحالة**"، المفكرة القانونية، تاريخ النشر ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣. www.legal-agenda.com

٣٣- شومان، توفيق، "**إتفاق القاهرة: لماذا لا يكون بين اللبنانيين أيضاً**"؟، post١٨٠، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٢/١، www.180post.com.

٣٤- شيحا، ميشال، " **النظرية الدستورية بين الجمود والإستمرارية**"، المركز التربوي للبحوث والإنماء، بدون تاريخ نشر، www.crd.org

٣٥- طانيوس، سعيد، " **القصة الكاملة لخطف الجنود اللبنانيين وعرقلة تحريرهم والأمر بإعدامهم**" RT: تاريخ النشر ٢٨ آب ٢٠١٧، www.arabic.tv.com

٣٦- طليس، حسين، "**عودة السعودية إلى لبنان مؤكدة... والعين على الإنتخابات النيابية وما بعدها**"، تاريخ النشر ٢٥ آذار ٢٠٢٢، www.alhurra.com

٣٧- عباس، أشواق، " **صنع السياسة الخارجية**"، الحوار المتمدن، العدد ١٢٩١، تاريخ النشر ١٩ آب ٢٠٠٥، تاريخ الدخول ١٠ حزيران ٢٠٢١ www.m.ahewar.org

٣٨- عباس، أشواق، "**قراءة في قانون محاسبة سوريا**"، الحوار المتمدن، تاريخ النشر ٢٠٠٥/١/٢٥، www.m.ahewar.org

٣٩- عبد الله، نتاليا، " لبنان ... **إستعادة العديد من المرتفعات في عملية تحرير الجرود** "، RT، تاريخ النشر ١٩ آب ٢٠١٧، www.arabic.rt.com

٤٠- عبد النبي، سليمان، "**معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان**"، الجمل، تاريخ النشر ٢٠٠٨/١٠/٨، www.aljamal.com

٤١- عبيد الله، أحمد، "**العلاقات السورية اللبنانية**"، الموسوعة الجزائية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٠/١٧، www.politics-dz.com

٤٢- علم، جورج، "**إعلان بعبدا بلسان أميركي – عربي** " ، الجمهورية، تاريخ النشر ١٥ حزيران ٢٠١٢، www.aljoumhouria.com

٤٣- عون، جوزيف، " **يوم إعلان النصر في معركة فجر الجرود**"، مجلة الجيش، تاريخ النشر ٣٠ آب ٢٠١٧، www.Lebarmy.gov.Lb

٤٤- العياصرة، إسلام، "**محددات السياسة الخارجية** "، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٩، ٢ تموز ٢٠١٩، www.ajsp.net .

٤٥- فاضل، منية، "**دول الخليج وحزب الله اللبناني: الأفق مسدود** "، البيت الخليجي، تاريخ النشر ١ تشرين الأول ٢٠١٥، www.gulfhouse.org

٤٦- فتحي، محمود، "**إسرائيل تستخدم أسلحة غير تقليدية لقتل المدنيين**"، العدد ٤٨٨، الأهرام العربي، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٧/٢٩، www.gate.ahram.org.eg

٤٧- الكعكي، عوني، "**حرب أوكرانيا سرّعت ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الاسرائيلي** "، الشرق، تاريخ النشر ٢٣ آب ٢٠٢٢، www.elsharkonline.com

٤٨- لادمي، محمد، "**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٧ كانون اول ٢٠١٦، www.democracy.de

٤٩- ماجد، زياد، "**العلاقات اللبنانية – الخليجية: من التأزم إلى الترقب والإنتظار**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٩ آذار ٢٠١٧، www.studies.aljazeera.net

٥٠- متى، موريس، "**من باريس ١ إلى ٢ و٣ وصولاً إلى سيدر ١** "، النهار، تاريخ النشر ٢٠١٨/٤/٢١، www.annahar.com

٥١- مشموشي، محمد، "**الترويكا اللبنانية..... معضلة تحل فقط بإسقاطها**"، جريدة البيان، تاريخ النشر ١٩٩٨/٨/٢٥، www.albayan.ae

٥٢- مصطفى، أميرة، " **إقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية** "، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٩ تموز ٢٠١٩، www.democracy.de

٥٣- منصور، دانا، " **ما الذي أثار غضب السعودية وحلفائها الخليجيين في تصريحات وزير الإعلام اللبناني قرداحي؟**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢١، www.France24.com

٥٤- ناصيف، نقولا، "**حكومة ميقاتي عالقة بين إقالتين متعذرتين**"، الأخبار، تاريخ النشر ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، www.al-akhbar.com

٥٥- نصر، ميشال، " **دفن إعلان بعبدا سيجر الويلات**" ، المقاومة الإسلامية – لبنان، دون تاريخ نشر، www.moqawama.org.

٥٦- يحيى، مهى، " **الخروج من الفراغ** " مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٦، www.carnegie-mec.org

ب- الدوريات والمقالات باللغة الأجنبية:

1- J. Dehaven, Mark, "**Internal and External Determinants of foreign policy**", No.1, Jstor, March 1991, www.JSTOR.org.

2- Krayem, Hassan, " **the Lebanese civil war and the Tai'f agreement**", (Beirut: AUB, 2014), www.aub.edu.Lb

3- kumar khara, Nabin, "**Determinants of Foreign policy: A Globla perspective**", SSRN, 11 Nov. 2020, www.papers.Ssrn.com

4- Levitt, Matthew, "**Hezbolla's Regional Activities in support of Iran's proxy Networks**", MEI, 26 July 2021, www.mei.edu

5- Rice, Candolezza,"**Promoting the National Interest**", (Foreign affairs: Jan-Feb, 2000), www.academia.edu .

6- Rice, Candolezza, "**Rethinking the National Interest**", (Foreign affairs: July – August, 2008), www.academia.edu .

7- Salem, Paul, "**the future of Lebanon**", (Foreign Affairs: Nov. Dec, 2006), www.jstor.org .

8- Schiff, Ze'ev, "**Israel's war with Iran**", (Foreign Affairs: Nov-Dec, 2006), www.academia.edu .

9- Soueid, Mahmoud, "**Israel and south Lebanon: 1993 to Grapes of wrath 1996**", Institute for Palestine studies", 1996 www.palestine-studies.org

10- Sousa, David, "**three phases of Resistance: How Hezbollah pushed Israel out of Lebanon**", E – Internationa Relations", 28 April 2014,www.e-iv.info

سادساً-مواقع الكترونية

١- "**٩ نقاط في الرد اللبناني على المبادرة الكويتية : إحترام القرارات الدولية ... ولكن**"، الكتائب، تاريخ النشر ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://www.kataeb.org

٢- "**أبرز ملامح اتفاق الترسيم بين لبنان وإسرائيل**"، TRT عربي، تاريخ النشر ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، https://www.trtarabi.com

٣- "**أزمة الحريري... تطورات ومواقف**"، الجزيرة، تاريخ النشر ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧، https://www.aljazeera.net

٤- "**إستقالة جورج قرداحي، في محاولة لتخفيف التوتر مع دول الخليج**"،BBC NEWS، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، https://www.bbc.com

٥- "**إستقالة وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي لتهدئة الخلاف مع الخليج قبل زيارة ماكرون للرياض**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، https://www.france24.com

٦- "**إشتباكات عند خط تماس قديم تعيد للأذهان ذكريات الحرب الأهلية**"، France 24 تاريخ النشر ١٤ تشرين الأول ٢٠٢١، https: // www.France24.com

٧- "**الأعلى للدفاع يجتمع اليوم : الجيش وحده يحرر الجرود**"، وزارة الإعلام، تاريخ النشر ٨ آب ٢٠٢٢ https://www.ministryinfo.gov.lb

٨- "**البيان الوزاري لحكومة الرئيس حسان دياب**"، رئاسة الجمهورية اللبنانية، دون تاريخ نشر، https:www.presidency.gov.Lb

٩- "**الجيش اللبناني يبدأ عملية فجر الجرود ضد داعش**"، DW، تاريخ النشر ١٩ آب ٢٠١٧، https://Fromdw.com

١٠- "**الجيش يضيق الخناق على المسلحين وإجتماع طارئ لمجلس الدفاع في بعبدا اليوم**"، المركز اللبناني للأبحاث والإستشارات، تاريخ النشر ٨ آب ٢٠١٧، https: //www.center-icrc.com

١١- "**الحريري يعود عن استقالته بعد تأكيد الحكومة التزامها النأي بالنفس عن النزاعات الاقليمية**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ٥ كانون الأول ٢٠١٧، https://www.France24.com

١٢- "**الخليج عاد إلى لبنان... واتفاق مبدئي ولبنان تحت مراقبة الصندوق**"، الجمهورية، تاريخ النشر ٨ نيسان ٢٠٢٢، https://www.aljoumhouria.com

١٣- "**الخيج عاد إلى لبنان... واتفاق مبدئي ولبنان تحت مراقبة الصندوق**"، الجمهورية، تاريخ النشر ٨ نيسان ٢٠٢٢، https://www. Aljoumhouria.com

١٤- "**الرد اللبناني على الورقة الخليجية في مخاض عسير**"، الشرق، دون تاريخ نشر، https://www.elsharkonline.com

١٥- "**الرئيس اللبناني يصل إلى السعودية في أول زيارة خارجية له**"، تاريخ النشر ٩ كانون الثاني ٢٠١٧، www.com.France24

١٦- "**السعودية تغلق أبوابها بوجه حكومة ميقاتي**"، المركزية، تاريخ النشر ١ تشرين الأول ٢٠٢١، https://www.almarkazia.com

١٧- "**السعودية تهدد اللبنانيين : عليكم الإختيار مع حزب الله أو ضده**، قناة المنار، تاريخ النشر ٥ أيلول ٢٠١٧، https://www.almanartv.com.Lb

١٨- "**السعودية والكويت ترحبان بالتزام الحكومة لبنان بإجراءات إعادة العلاقات مع دول الخليج**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٢٣ آذار ٢٠٢٢، https://www.aljazeera.net

١٩- "**العلاقة مع السعودية والموقف من اليمن**"، بالعربية، تاريخ النشر ٨ تشرن الثاني ٢٠٢١، https://www.arabic.cnn.com

٢٠- "الغائب- الحاضر رفيق الحريري"، الاقتصاد والأعمال، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٢/١٤، الموقع الالكتروني:https://www.iktissad.com

٢١- "القمة الخليجية: **ضرورة المشاركة بأي مفاوضات مع إيران وعلى لبنان منع حزب الله من القيام بعمليات إرهابية**، النهار، تاريخ النشر ١٤ كانون الأول ٢٠٢١، https://www.annahar.com

٢٢- "**إنتخابات لبنان... إشادات دولية ودعوات لاستكمال الإستحقاقات** "، العين الإخبارية، تاريخ النشر ١٨ أيار ٢٠٢٢، https://www.al-ain.com

٢٣- "**إنذار خليجي أخير... ورقة شروط وزير الخارجية الكويتي للبنان والرد خلال خمسة أيام**"، عربي بوست، تاريخ النشر ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://www.arabicpost.net

٢٤- "**إنفراج سياسي وأمل إقتصادي... ماذا وراء عودة سفراء الخليج إلى لبنان؟**" الخليج الجديد، تاريخ النشر ٢١ تشرين الأول ٢٠٢٢، https:wwww.tn

٢٥- "**بعد ١٣ شهراً لبنان عثر على حكومة**، إندبندت عربية، تاريخ النشر ١٠ أيلول ٢٠٢١، https://www.independantarabia.com

٢٦- "**ترحيب دولي وعربي بتأليف الحكومة اللبنانية**"، الميادين، تاريخ النشر ١٠ أيلول ٢٠٢١، https://www.almayadeen.net

٢٧- "**توقيت دعوة عون " للأعلى للدفاع" مؤشر إلى قرب انطلاق معركة تحرير الجرود**"، صوت بيروت إنترناشونال، تاريخ النشر ٨ آب ٢٠١٧، https://www.sawtbeirut.com

٢٨- "جورج قرداحي: **الإعلامي الذي تسبب بأزمة بين لبنان ودول خليجية عدة**"،BBC News، تاريخ النشر ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://www.bbc.com

٢٩- "**حرق السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد**"، عرب ٤٨، تاريخ النشر ٢ كانون الثاني ٢٠١٦، https://www.arab48.com

٣٠- "خارجية لبنان : **إستقالة قرداحي أوقفت انهيار العلاقات مع الرياض**"، عربي ٢١، تاريخ النشر ١٠ كانون الأول ٢٠٢١، https://www.m.arabi21.com

٣١- "**داعش ينهار في الجرود: التنسيق يسرّع التحرير**"، قناة المنار، تاريخ النشر ٢١ آب ٢٠١٧، https://www.almanartv.com.lb

٣٢- "**شيا تكشف عن تقدم في الضمانات لاستجرار الغاز المصري**"، المركزية، تاريخ النشر ١ تموز ٢٠٢٢، https://almarkazia.com

٣٣- "**صفقة بين حزب الله وداعش أنهت معركة الجرود**"، صوت بيروت إنترناشونال، تاريخ النشر ٢٨ لآب ٢٠١٧، https://www.sawtbeirut.com

٣٤- "عدوان نيسان ١٩٩٦"، ويكي شيعة، دون تاريخ نشر، https://www.wikishia.net

٣٥- "**عقب استقالة قرداحي... مبادرة فرنسية سعودية لمعالجة الأزمة ونائب لبناني يتحدث عن مؤشرات للإنفراج**"، الجزيرة، تاريخ النشر ٥ كانون أول ٢٠٢١، https://www.aljazeera.net

٣٦- "**عودة سفراء السعودية والكويت واليمن إلى بيروت، إندبندت عربية**"، تاريخ النشر ٨ نيسان ٢٠٢٢، https://www.independent Arabia.com

٣٧- "**عون: إحتجاز الحريري بالسعودية عمل عدائي ضد لبنان**"، الجزيرة، تاريخ النشر ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧، https://www.aljazeera.net

٣٨- "قانون محاسبة سوريا"، SWI، تاريخ النشر ٢٠٠٣/١٠/٢٦، الموقع الالكتروني: https://www.swissinfo.ch

٣٩- "**قرداحي استقال وفرنسا تلقفت... بانتظار الرد السعودي**"، العهد الإخباري، تاريخ النشر ٤ كانون الأول ٢٠٢١، تاريخ https://www.alahdnews.com.lb

٤٠- "**لبنان ... الرئيس عون يقبل استقالة قرداحي وماكرون يقود وساطة فرنسية مع السعودية**، الجزيرة، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، https://www.aljazeera.net

٤١- "**لبنان على طاولة وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي... إنفراج مرتقب في العلاقات ومساع لعودة السفيرين السعودي والكويتي**"، المركزية، تاريخ النشر ٢٢ آذار ٢٠٢٢، https://www.almarkazia.com

٤٢- "**لبنان وإسرائيل يوقعان إتفاق ترسيم الحدود البحرية**"، القدس، تاريخ النشر ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢، https://www.alquds.co.uk

٤٣- "مصادر الشرق الأوسط : **خيار ميقاتي إستقالة قرداحي وإلا سيتخذ موقفاً آخر بإقالته من الحكومة**"، النشر، تاريخ النشر ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://www.elnashra.com

٤٤- "**ملامح إتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل**"، AA، تاريخ النشر ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، تشرين الأول https:/www.aa.com.tv

٤٥- "**من انفجار المرفأ إلى رصاص الطيونة ... حكاية ١٤ شهراً " عاصفة" في لبنان** "، الحرة، تاريخ النشر ١٤ تشرين أول ٢٠١٢، https://www.alhurra.com

٤٦- "**موفد الجامعة العربية يقترح حلاً لأزمة قرداحي**"، الحرة، تاريخ النشر ٨ تشرن الثاني ٢٠٢١، https://www.alhurra.com

٤٧- "**ميشال عون يدعو السعودية إلى تقديم إيضاحات حول سعد الحريري**"، فرنس ٢٤، تاريخ النشر ١١ تشرين الثاني ٢٠١٧، www.com.France 24

٤٨- "ميقاتي بعد تسلم استقالة قرداحي: **نتطلع لإعادة العلاقات الطبيعية مع السعودية والخليج**"، بالعربية، تاريخ النشر ٣ كانون الأول ٢٠٢١، https://www.arabic.cnn.com

٤٩- "**ميقاتي يطمئن الخارج وينتقد الداخل**"، الجمهورية، تاريخ النشر ٥ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://www.aljoumhouria.com

٥٠- "نتائج العدوان الإسرائيلي"، المقاتل، دون تاريخ نشر، الموقع الالكتروني: http://www.moqatel.com

٥١- "**وزير الخارجية اللبناني يدافع عن إمتناعه عن التصويت على قرار الجامعة العربية**"، **بالعربية**، تاريخ النشر ١١ كانون الثاني ٢٠١٦، https: //www.arabic.cnn.com

٥٢- "**وقائع ٦ أيام من معركة عرسال، النهار**"، تاريخ النشر ٧ آب ٢٠١٤، www.annahar.com

٥٣- ثامر السبهان : **يجب على اللبنانيين الإختيار مع أو ضد حزب الشيطان**، بالعربية، تاريخ النشر ٤ أيلول ٢٠١٧ https://www.arabic.cnn.com

٥٤-الجمهورية اللبنانية، (مجلس النواب) "**وثيقة الوفاق الوطني: إتفاق الطائف**"، دون تاريخ نشر، https://www.un.int

٥٥- حسن نصر الله **يشن حملة كلامية غير مسبوقة على السعودية**، فرانس ٢٤، تاريخ النشر ٢٨ آذار ٢٠١٥، https://www.France24.com

٥٦- الحكومة اللبنانية **تحافظ على تماسكها رغم الإختلاف في اليمن**"، **العربي الجديد**، تاريخ النشر ١ نيسان ٢٠١٥، https://www.alaraby.co.uk

٥٧- رئاسة الجمهورية اللبنانية، " **إعلان بعبدا الصادر عن هيئة الحوار الوطني** "، تاريخ النشر ١١ حزيران ٢٠١٢، www.presidency.gov.Lb.

٥٨- رئاسة الجمهورية اللبنانية، "لمحة عن النظام اللبناني"، بدون تاريخ نشر، الموقع الالكتروني: https://www.presidency.gov.Lb

٥٩- رئاسة مجلس الوزراء، " **الحكومة قررت اتلنأي بالنفس عن الصراعات العربية والرئيس الحريري قرر العودة عن الإستقالة**"، تاريخ النشر ٥ كانون الأول ٢٠١٧، https://www.pcm.gov.Lb

٦٠- نيسان ١٩٩٦ : "**يوم فرضت المقاومة معادلة الردع على إسرائيل**"، الخنادق، تاريخ النشر ٢٠٢١/٤/١٦، الموقع الالكتروني:https://www.alkanadep.com

61- Human Rights watch:

“Civilian pawns : Laws of war violations and the use of weapons on the Israel – Lebanon Border”, 1 May 1996 https://www.hrw.org.

“Operation Grapes of wrath: the civilian victims”, No.8, Vol. 9, 1 September 1997, https: //www.hrw.org.

الفهرس

- **المقدمة** ١
القسم الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية. 12
- **المبحث الأول** : المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها . ١٤
- **المطلب الأول** : ماهية السياسة الخارجية . ١٥
أولاً : تعريف السياسة الخارجية . ١٦
ثانياً : تمييز السياسة الخارجية عن بعض المفاهيم المتعلقة بها . ١٨
ثالثاً : محددات السياسة الخارجية . ٢٤
رابعاً : أهداف السياسة الخارجية . ٢٤
خامساً : أدوات السياسة الخارجية . ٢٨
- **المطلب الثاني** : توجهات السياسة الخارجية والبيئات التي تحكمها . ٣٥
أولاً : توجهات السيياسة الخارجية . ٣٥
ثانياً : البيئات التي تحكم السياسة الخارجية . ٤١
- **المبحث الثاني** : مسارات التحول في الكيان اللبناني . ٥٢
المطلب الأول : النظام الدستوري والسياسي وتطورات المراحل . ٥٣
أولاً : نشأة الكيان اللبناني . ٥٤
ثانياً : التطورات السياسية والمتغيرات الدستورية في ظل الإنتداب . ٥٩
ثالثاً : تحقيق الإستقلال . ٦٧
- **المطلب الثاني** : الميثاق الوطني وأزمات الكيان اللبناني . ٦٨
أولاً : نشأة الجمهورية اللبنانية الأولى . ٦٩
ثانياً : مرتكزات وملامح السياسات الخارجية في مختلف عهود الجمهورية الأولى . ٧٤
ثالثاً : إتفاق الطائف والتحول في مسار الحياة السياسيات اللبنانية . ٩٧
القسم الثاني : التحولات المؤثرة في سياسة لبنان الخارجية بعد الطائف . ١٠١
- **المبحث الأول** : وثيقة الوفاق الوطني وتحديات التطبيق على الصعيد الخارجي والخيارات والرهانات ١٠٢
- **المطلب الأول** : مرحلة الوفاق السياسي الداخلي وتحدياتها الخارجية . ١٠٢
أولاً : النظام السياسي اللبناني بعد الطائف . ١٠٣
ثانياً : محاور واتجاهات وثيقة الوفاق الوطني الداخلية والخارجية . ١٠٦

ثالثاً : العلاقات السورية – اللبنانية "المميزة" وتطورات الصراع مع الكيان الإسرائيلي. ١١٠
رابعاً : سياسات الرئيس رفيق الحريري الخارجية ودورها في الإعمار والإنهيار. ١١٨
– **المطلب الثاني** : إنعكاسات التحولات الخارجية على النظام والإستقرار في لبنان. ١٢٤
أولاً : الأبعاد والتداعيات الدولية . ١٢٤
ثانياً : الأبعاد والتداعيات الإقليمية. ١٣٢
ثالثاً : الأبعاد والتداعيات الوطنية. ١٣٦
– **المبحث الثاني** : تداعيات الصراعات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية اللبنانية والكيان . ١٤٢
– **المطلب الأول** : تأثير الأزمة السورية على لبنان . ١٤٢
أولاً : تداعيات اندلاع الأزمة السورية على الإنقسام اللبناني والنأي بالنفس . ١٤٣
ثانياً : الحوار الوطني الملتهب بتداعيات الحرب السورية والبنود المشروطة دولياً . ١٤٤
ثالثاً : مرحلة الصراع المفتوح في الحرب السورية (٢٠١١ – ٢٠١٥) . ١٤٧
رابعاً : حرب اليمن وتلازم الصراعات الإقليمية والدولية . ١٤٨
خامساً : مرحلة الفراغ الرئاسي (٢٠١٥ – ٢٠١٦). ١٤٩
– **المطلب الثاني** : التسوية الرئاسية والإنهيار . ١٥١
أولاً : معركة الجرود . ١٥٢
ثانياً : تدهور العلاقات السعودية – اللبنانية وإعادة ترميم التسوية . ١٥٦
ثالثاً : أسباب تحركات ١٧ تشرين الأول عام ٢٠١٩ وآثارها الداخلية والخارجية . ١٥٨
رابعاً : إنفجار مرفأ بيروت ومبادرات الوصاية الإنسانية ! للخروج من الأزمة. ١٦٠
خامساً : الأزمة الخليجية اللبنانية والشروط السياسية . ١٦٣
سادساً : الإنتخابات النيابية والرهانات الداخلية والإقليمية والدولية . ١٧٢
سابعاً : الشروط الدولية الإصلاحية . ١٧٢
ثامناً : ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الفلسطينية . ١٧٤

– **الخاتمة / سيناريوهات نتائج وتوصيات .** ١٧٦
– **المراجع والمصادر .** ١٨٠